



المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا

المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا



مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وفرصة الإدارة
Journal of Strategic Studies for Disasters
and Opportunity Management

الإعمار المستدام بعد الكوارث
والنزاعات المسلحة في مرحلة التعافي

الإعمار المستدام بعد الكوارث والنزاعات المسلحة في مرحلة التعافي

أعداد:

أستاذ دكتور حسام محمد محمود النجار

2021



VR . 3383 - 6562 B

Democratic Arab Center
Berlin - Germany



Sustainable reconstruction
after natural disasters and armed
conflicts in the recovery phase

By
Husam Al-Najar

DEMOCRATIC ARABIC CENTER

Germany, Berlin 10315 Gensinger- Str. 112

<http://democraticac.de>

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030-898999419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174274278717



المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان
المؤلف: أستاذ دكتور حسام محمد محمود النجار.
رئيس مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص: أ.د محمد رمضان الأغا
عنوان الكتاب:

الإعمار المستدام بعد الكوارث والنزاعات المسلحة
في مرحلة التعافي

الطبعة: الأولى -نوفمبر 2021م

رقم التسجيل: VR.3383.6562B.

مكان الإصدار: غزة، القدس، برلين

الناشر

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين _ ألمانيا
لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو

نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر

جميع الحقوق محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

برلين_ ألمانيا_ 2021

**All rights reserved No part of this book may be reproduced. Stored
in a retrieval System or transmitted in any form or by any means
without prior Permission in writing of the publisher**

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

030 -54884375

30 -91499898

30 -86450098

Mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: jssdom@democraticac.de

شكر وتقدير

اتقدم بخالص الشكر والتقدير للمركز الديمقراطي العربي برلين-ألمانيا، وكل من ساعد في نشر هذا الكتاب واطّاع بالذكر د. محمد محمد المغير استاذ مساعد في ادارة الازمات والكوارث بجامعة فلسطين.

والشكر موصول لمحكمي الكتاب.

- أ.د محمد رمضان الأغا
- د.م بسام عبد الرحمن تايه.
- د.م محمد محمد المغير

على ملاحظاتهم السديدة في تحكيم هذا الكتاب والذي يرى النور في ظل الحاجة الملحة لعمليات الاعمار والتأهيل في ظل الظروف المعقدة التي تمر بها المنطقة.

أخوكم

أ.د حسام النجار

الإهداء

إلى الذين ربوني صغيراً، وثقفوني كبيراً وأفهموني معاني الرحمة والحنان وعلموني أن الحق خيرٌ ما في هذا العالم وأقدس ما في هذا الوجود والذين لولاهم لما استطعت أن أحمل قلمًا أو أكتب حرفًا أو أعلم علمًا، وأن الوجود الكريم مُغامرة ظاهرة جزاؤها طمأنينة النفس الراضية في عالم أسمى فأسمى ... أبي رحمه الله وأمي أطل الله في عمرها في طاعة الله

إلى خير من أشدد به أزري وأشركهم أمري سندي وعزوتي ... إخواني وأخواتي

إلى من شاركتني مشوار العناء والجهد وساندتني في مشواري هذا ... زوجتي الغالية

إلى فرحة عمري وقرّة عيني ... ونور قلبي وأمل المستقبل ... بناتي المُؤنسات (هبة ونور واية)

إلى ابنائي (محمد وأحمد)

تمهيد

إن الكوارث الطبيعية تتسبب في ازهاق الأرواح، وتضرر البيئة وتؤدي إلى تراجع أو تأجيل التنمية وتوجه خطط الدول المتضررة إلى الاغاثة لتجاوز الكارثة والتقليل من الاثار المترتبة عليها. وبذلك تزداد اوضاع تلك الدول سوءا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تعتبر الكوارث الناتجة عن الحروب من أعنف واعقد الكوارث التي يمكن أن تحل في منطقة ما. يرجع ذلك إلى شدة الدمار الناتج عنها؛ وذلك للتطور الحاصل في أدوات الدمار. الأمر الآخر أن من يقود الحروب هم البشر وغالبًا ما تكون نابعة عن تعصب أو ثأر أو الرغبة في تحقيق مكاسب مادية. إن اتفقنا أن هذه أسباب الحروب الخفية فبال تأكيد إن من يخططون لها هم من البشر الخارجين عن نطاق الرحمة والانسانية مها كانت القوميات أو الاصول. الشر الآخر الكامن في الحروب هو الرغبة الكامنة للانتصار في زمن محدود؛ مما يدفع القائمين عليها لاستخدام أشد الأسلحة فتكًا للحسم. الأمر الأكثر خطورة هو خوف القائمين على الحروب من الهزيمة؛ وبالتالي الضرب بقوة مهولة نابعة عن الخوف.

على الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط لا تعاني نسبيًا من الكوارث الطبيعية الشديدة إلا أن الحروب فيها في الآونة الاخيرة تميزت بشدتها وعدم خضوعها للمنطق أو الهدف الواضح أو حتى الرؤية الشاملة للخروج من دائرة العنف أو حتى الالتزام بالقوانين والتشريعات المتفق عليها من الأمم المتحدة حال النزاعات المسلحة. وأصبحت كل الوسائل متاحة للدمار دون وازع اخلاقي أو إنساني بل أصبحت غاية صانعي قرار الحروب الدمار وتشريد الأمنين.

نظرا لأننا في الشرق الأوسط الأكثر عرضة لهذه الحروب والدمار الهائل الذي يصيب التجمعات السكانية أصبح لزامًا علينا كمختصين في اعادة الاعمار ان يكون لنا تدخل قوي كبارقة أمل لحياء كريمة خالية من الدمار. من الملاحظ ان الحروب والمواجهات العسكرية في منطقتنا متركزة في الدول والتجمعات السكانية والمجتمعات الأشد فقرا والتي لا تستطيع بمفردها ازالة اثار الدمار واعادة الحياة الى طبيعتها. لذلك تجد المجتمع الدولي والمنظمات الاممية هي من يقود عمليات اعادة الاعمار بمساعدة فرق محلية.

بعد الاطلاع ومراجعة ادبيات اعادة الاعمار بعد الكوارث اتضح جليا ان المراجع العربية ضحلة وقليلة جدا ولا تواكب التداخلات الحديثة للمنظمات الاممية بشأن اعادة الاعمار بعد الكوارث. بل ان بعض النشرات هي ترجمة حرفية مقتضبة لما ورد في مؤتمرات او ورش عمل عقدت اصلا

ووثقت باللغة الانجليزية. لقد كثر في الآونة الاخيرة التوجه في منطقة الشرق الاوسط للتعلم في مسار تدريس وتدريب المختصين للتعاطي مع المبادئ السليمة لإعادة الاعمار الا ان المراجع لازالت باللغة الانجليزية؛ مما يصعب على الخبراء الناطقين بالعربية من خلفيات مختلفة الفهم العميق للخبرات الدولية. بالتأكيد ان من يساهم في اعادة اعمار منطقتنا هم هؤلاء الخبراء مع تداخلات الامم المتحدة والدول المانحة لذلك أصبح من الواجب الاطلاع على الوثائق الاممية الخاصة ونقلها الى خبراءنا بطريقة مبسطة ومفصلة وعملية وبلغتهم الأم. لكي يتمكن الخبراء المحليين من المواكبة والاطلاع على الخبرات الخارجية في هذا الشأن. هذا كله من شأنه ان يمكن خبراءنا من العمل بسلاسة مع الخبراء الدوليين وتحضير ما هو مطلوب بالتناغم المنشود حتى تتم عمليات اعادة الاعمار في الوقت المحدد دون الازدواجية وارهاق الميزانيات المخصصة للإعمار. كل هذا مطلوب وبالكفاءة والفعالية العالية خدمة لامتنا التي عانت مرارة الحروب المتكررة والكوارث لأكثر من قرن.

هذا الكتاب يعتبر دليل إرشادي وهو نتيجة الاطلاع على ادبيات وقرارات المجتمع الدولي بالخصوص وكذلك خبرات الامم في عمليات اعادة الاعمار بحيث يمكن اعتباره دليل جاهز باللغة العربية لمنفذي برامج التعافي بعد الكوارث وما بعد الصراع المسلح. وفي الوقت نفسه، يتناول بعض قضايا سياسة التنفيذ وتقديم إرشادات حول المنهجيات التي يتم تطبيقها وكذلك الآليات المعتمدة دوليا في حصر الاضرار. يقدم هذا الكتاب شرح مفصل لجميع المصطلحات الانجليزية المستخدمة في هذا المجال حتى يتمكن القارئ باللغة العربية من فهم المعنى الحقيقي للمصطلح بعمق. بالإضافة إلى مراحل التعاطي مع الكارثة منذ وقوعها حتى الوصول الى التنمية المستدامة.

يعرض الكتاب عملية التعافي المعقدة بطريقة بسيطة وعملية. وذلك لأننا لاحظنا من كوارث الحروب السابقة على منطقتنا بأن استجابة الحكومات ووكالات التنمية والمنظمات الإنسانية غير متماسكة؛ مما تسبب في حدوث ارتباك وتأخير في عمليات التعافي وإعادة الاعمار. لذلك، تحسباً للاستجابة بشكل أكثر فعالية للكوارث المستقبلية، تم توثيق واعداد هذا الكتاب لاستخدام جميع أصحاب المصلحة المهتمين من اليوم الأول بعد وقوع كارثة طبيعية أو الحروب والصراعات المسلحة. مع ملاحظة أن مكونات هذا الكتاب هي ترجمة عن مراجع أجنبية متعددة معظمها دليل ارشاد صادر عن منظمات أممية موثقة في قائمة المراجع للتعاطي مع كوارث طبيعية لا تختلف نتائجها التدميرية على المجتمعات عن دمار الحروب. تضمن أيضاً شرح مفصل للمصطلحات ومراعاة الثقافة الشرقية والدين في منطقة الشرق الأوسط. كما ان طريقة اعداد الكتاب راعت

حاجة الأكاديميين والطلبة الدارسين في هذا المجال من طرح الفصول بطريقة تسلسلية منطقية مدعمة بالأدلة والبراهين مع تلخيص حالات كوارث أممية للاسترشاد. مع العلم بأن الكتاب لا يشمل القضايا الفنية الهندسية المتعلقة بالتحليل الهندسي للعناصر الانشائية، بل يقدم الكتاب دليل ارشادي لإدارة الاعمار.

في الختام اتمنى ان يكون هذا الكتاب مقدمة لمزيد من الكتب باللغة العربية في مجال إدارة الازمات وإعادة الاعمار والتنمية المنشودة لشعوب عانت من الحروب المتتالية كذلك لإثراء المكتبة العربية بالمعلومات في هذا المجال. وان يكون لنا كأمة ناطقة بالعربية السبق والفهم والقدرة على مساعدة الشعوب المنكوبة وان نكون في مصاف الأمم الناهضة.

أستاذ دكتور حسام محمد محمود النجار
أستاذ البنية التحتية والبيئة في الجامعة الاسلامية-غزة
القدس-غزة-برلين: نوفمبر 2021

المحتويات

ت	شكر وتقدير
ث	الإهداء
ج	تمهيد
د	المحتويات
1	المختصرات
4	الفصل الاول
4	المقدمة
6	1.1 الاستجابة الإنسانية للنزاعات والكوارث
6	1.1.1 القانون الدولي الإنساني International Humanitarian Law-IHL
6	2.1.1 القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية
8	3.1.1 المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني هي:
9	4.1.1 المبادئ الإنسانية اصطلاح هي:
10	2.1. إعادة التأهيل و (إعادة) البناء بعد الكوارث:
12	3.1. مبادئ إعادة الإعمار المستدام
16	4.1. المفاهيم الأساسية والمصطلحات:
21	الفصل الثاني
21	الكوارث وإطار إعادة الإعمار
21	1.2. الكارثة وفرص التطور
23	2.2. التأهيل وإعادة الاعمار/ التعافي
25	3.2. دورة إدارة الكوارث
26	4.2. الإغاثة التنموية والتعافي الزائد
27	5.2. التعافي والتخفيف والتأهب
28	6.2. التعافي المبكر والمرحلة الانتقالية
30	1.6.2. المبادئ التوجيهية للتعافي المبكر:
31	2.6.2. التعافي وإعادة الإعمار إعادة البناء بشكل أفضل (Build Back Better- BBB)
39	7.2. العناصر المطلوبة لتأهيل وإعادة اعمار البنية التحتية للمجتمع
39	1.7.2. تحليل أصحاب المصلحة (Stakeholder analysis)
42	2.7.2. مجال الاتصالات والتنسيق
43	1.2.7.2. دور الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية-OCHA في التعافي
48	3.7.2. شراكات البرامج
48	4.7.2. إدارة المخاطر
49	5.7.2. التأهيل وإعادة الإعمار الموجه للحد من مخاطر الكوارث
50	6.7.2. مشاريع البنية التحتية المراعية للمنظور الجنسي/ الاجتماعي

51.....	7.7.2. مبادرات صديقة للبيئة
52.....	8.7.2. المشاريع التنموية المستدامة
55.....	8.2. الآليات المؤسسية للتعافي وإعادة الإعمار
56.....	1.8.2. النموذج الأول: تنسيق التعافي وإعادة الأعمار من قبل الوزارات والإدارات القائمة
57.....	2.8.2. النموذج الثاني: فريق عمل التعافي أو اللجنة الخاصة
58.....	3.8.2. النموذج الثالث: وكالة جديدة دائمة للتعافي وإعادة الأعمار
59.....	9.2. عوامل نجاح الترتيبات المؤسسية/ وكالة للتعافي وإعادة الأعمار
65.....	الفصل الثالث
65.....	تقييم الأضرار بعد الكوارث وتقييم الاحتياجات
65.....	1.3. نظرة عامة على التقييم بعد الكوارث:
67.....	2.3. تقييم احتياجات ما بعد الكوارث (Post-Disaster Need Assessment PDNA)
67.....	1.2.3. تقييم الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية (Damage And Losses Assessment- DALA)
75.....	2.2.3. تحديد احتياجات التعافي البشري (Human Recovery Need Assessment- HRNA)
77.....	3.3. مخرجات تقييم الاحتياجات ما بعد الكارثة PDNA
78.....	4.3. القضايا والتحديات في تقييم الاحتياجات بعد الكوارث PDNA
81.....	الفصل الرابع
81.....	تخطيط التعافي وإعادة الإعمار
81.....	1.4. تخطيط وسياسة التعافي:
82.....	1.1.4. وثيقة سياسة التعافي:
84.....	2.1.4. الهيكل الأساسي لخطة التعافي وإعادة الإعمار
85.....	2.4. تخطيط التعافي القطاعي
86.....	3.4. الاعتبارات الرئيسية لقطاع الإسكان كمثال للتعافي القطاعي:
90.....	4.4. سبل العيش
93.....	الفصل الخامس
93.....	إعادة أعمار قطاعات البنية التحتية
93.....	1.5. القطاع الصحي
96.....	1.1.5. الشراكات ومذكرات التفاهم
101.....	2.1.5. اختيار الموقع
101.....	3.1.5. البنية التحتية الصحية المراعية لمنظور الجنس
102.....	4.1.5. التصميم
104.....	5.1.5. المشتريات والمناقصات
106.....	6.1.5. رقابة الجودة
106.....	7.1.5. الصيانة والتسليم
107.....	2.5. إمدادات المياه والصرف الصحي وتجميع النفايات الصلبة وعلاقتها باللوائح القانونية الدولية
108.....	1.2.5. إمدادات المياه

116	2.2.5. الصرف الصحي
121	1.2.2.5. التخطيط لإعادة بناء البنية التحتية للصرف الصحي
125	3.2.5. النفايات الصلبة
127	3.5. الطاقة الكهربائية
130	4.5. المدارس
140	الفصل السادس
140	دور المجتمع في التعافي وإعادة الاعمار
141	1.6. ترتيبات مؤسسية لدمج المجتمع في عملية التعافي
141	2.6. التعبئة المجتمعية
142	1.2.6. خطوات التعبئة المجتمعية
143	2.2.6. تشكيل مجلس التنمية المجتمعية (CDC)
144	3.6. تخطيط العمل المجتمعي
145	1.3.6. المشاركة المجتمعية في التخطيط
145	2.3.6. عقود المجتمع
146	4.6. المسؤولية والمحاسبة
147	5.6. إرساء العقد وإدارته
148	6.6. إعادة الإعمار في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية كمثال للمشاركة المجتمعية
150	الفصل السابع
150	اعداد برامج ومشاريع التأهيل وإعادة الاعمار
150	1.7. العوامل التي تتوقف عليها نجاح المشاريع
150	1.1.7. سياسي
151	2.1.7. اقتصادي
151	3.1.7. الاجتماعية
152	4.1.7. فني/ تقني
153	5.1.7. قانوني
153	6.1.7. بيئي
154	7.1.7. الاستدامة
155	2.7. خطوات تطوير المشروع
155	1.2.7. تحديد الأهداف بعيدة المدى
156	2.2.7. تقييم الموارد المتاحة
157	1.2.2.7. تحليل القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT)
158	3.2.7. تحديد هدف المشروع
158	4.2.7. تطوير أهداف وأنشطة المشروع
159	5.2.7. تحديد التحديات المحتملة ووضع خطة للطوارئ
160	1.5.2.7. الافتراضات والتحديات والمخاطر:

160	2.5.2.7 وضع خطة طوارئ:
161	6.2.7 تطوير خطة تقييم المشروع:
162	7.2.7 مثال لإعداد الإطار المنطقي للمشاريع أو للبرنامج (الإطار المنطقي) (log frame)
166	3.7 دراسة الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع
167	1.3.7 نظرة عامة على مراحل عملية تقييم التأثير البيئي
185	الفصل الثامن
185	ادارة الموارد المالية للتعافي وإعادة الإعمار
185	1.8 المقدمة
187	2.8 خطوات حشد الموارد المالية:
188	3.8 قنوات وطرق توزيع الموارد المالية
189	1.3.8 صندوق ثقة متعدد الشركاء أو صندوق ثقة متعدد المانحين
191	4.8 التحديات في صرف اموال اعادة الاعمار
191	5.8 الإدارة الفعالة للموارد المالية
191	1.5.8 المراقبة
192	2.5.8 الإبلاغ/ التقارير
193	6.8 مخاطر الفساد في حالات الكوارث الطبيعية
194	1.6.8 أنواع الفساد والجهات الفاعلة
198	2.6.8 توصيات للحد من الفساد في حالات الكوارث الطبيعية
201	7.8 تخطيط المشاريع الخاصة للبلدان النامية
203	1.7.8 مجموعة البنك الدولي
206	الفصل التاسع
206	استراتيجية الانتقال والخروج
206	1.9 استراتيجية الخروج Exit Strategy
209	2.9 استراتيجية التخرج Graduation Strategy
209	3.9 انتقال البرنامج Program Transition
210	4.9 مناهج عالمية لاستراتيجية الخروج
213	5.9 معايير الخروج
215	2.5.9 معايير الخروج المحددة والقياس
216	3.5.9 تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية
217	4.5.9 آلية المراقبة والتقييم
219	6.9 عمليات التسليم handover processes
221	10.9 الحال المتغير لوكالات التعافي وإعادة الإعمار بعد استراتيجية الخروج
222	المراجع العربية
223	المراجع الأجنبية

المختصرات

المختصر	انجليزي	الترجمة العربية
ADB	Asian Development Bank	بنك التنمية الآسيوي
ALNAP	Active Learning Network for Accountability and Performance in Humanitarian Action	شبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في العمل الإنساني
BBB	Build Back Better	إعادة الإبناء الأفضل
BRR	Rehabilitation and Reconstruction Agency Badan Rearenessasi dan Rekonstruksi	وكالة إعادة التأهيل وإعادة الإعمار في آتشيه ونياس في إندونيسيا
CBOs	Community Based Organizations	المنظمات المجتمعية
CBPFs	Country-Based Pooled Funds	الصناديق القطرية المشتركة
CDC	Community Development Council	مجلس التطوير المجتمعي
CDC	Community Development Councils	مجلس تنمية المجتمع
CERA	Canterbury Earthquake Recovery Authority	سلطة التعافي من الزلازل في كانتريري
CERF	Central Emergency Response Fund	للصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ
CMR	Crude Mortality Rate-	معدل الوفيات الخام
CSD	The United Nations Commission on Sustainable Development	لجنة التنمية المستدامة
DAD	Development Assistance Database	قاعدة بيانات المساعدة الإنمائية
DALA	Damage And Losses Assessment	تقييم الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية
DLP	DLP Defects Liability Period	فترة المسؤولية عن العيوب
EAWAG	Swiss Federal Institute of Aquatic Science and Technology	المعهد الفدرالي السويسري للعلوم والتكنولوجيا في مجال المياه
ECOSOC	General Assembly and the Security Council, and the annual Economic and Social Council	الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلق بالشؤون الإنسانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
EFSA	European Food Safety Authority	هيئة سلامة الأغذية الأوروبية
EIS	Environmental Impact Statement	بيان الأثر البيئي
ESIA	Environmental and Social Impact Assessment	دراسة الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع
ESMP	Environmental and Social Management Plan	خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
FAO	Food and Agriculture Organization	منظمة الأغذية والزراعة
FEMA	Federal Emergency Management Agency	الوكالة الفيدرالية الأمريكية لإدارة الطوارئ
FTS	Financial Tracking Service	خدمة التتبع المالي

GAR	Global Arbitration Review	مراجعة التحكيم العالمية
GFDRR	Global Facility for Disaster Reduction and Recovery	المرفق العالمي للحد من مخاطر الكوارث
HRNA	Human Recovery Need Assessment	واحتياجات التعافي البشري
IAIA	International Association for Impact Assessment	الرابطة الدولية لتقييم الأثر
IASC	Inter-Agency Standing Committee	اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
IBC	International Building Code	قوانين البناء الدولية
IBRD	International Bank for Reconstruction and Development	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
ICRC	International Committee of the Red Cross	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
ICSID	The International Centre for Settlement of Investment Disputes	المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار
IDA	The International Development Association	المؤسسة الدولية للتنمية
IFC	The International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
IFRC	International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
IHL	International Humanitarian Law	القانون الدولي الإنساني
IRP	International Recovery Platform	منصة التعافي الدولية
LAT	Livelihood Assessment	تقييم سبل العيش
MDF	The Multi-Donor Fund	الصندوق متعدد المانحين
MIGA	The Multilateral Investment Guarantee Agency	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
OCHA	United Nation Office for coordination of Humanitarian Affairs	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
OECD	The Organization for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OSSF	On- Site Sewage Facility	منشأة الصرف الصحي الفردية في الموقع
PDNA	Post-Disaster Need Assessment	تقييم احتياجات ما بعد الكوارث
RF	Recovery Framework	إطار عمل التعافي
RME	Responsible Management Entity	ملكية الكيان الإداري المسؤول
SWOT	Strength, Weakness, Opportunities, and Threats	تحليل القوة والضعف والفرص والتهديدات
TERP	Tsunami Emergency Reconstruction Program	برنامج التعافي من حالات الطوارئ الناجمة عن كارثة تسونامي
TGLL	Think Global Link Local	
U5CMR	the under-five crude mortality rate	معدل الوفيات الخام الأكثر حساسية للأطفال دون سن الخامسة
UBC	Uniform Building Code	قوانين البناء الموحدة

UNDRO	United Nations Disaster Relief Organization	منظمة الأمم المتحدة للإغاثة من الكوارث
UN-ECLAC	United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمریکا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
UNEP	United Nation environmental Program	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNISDR	The United Nations (UN) International Strategy for Disaster Reduction	استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث
VBBRA	Victorian Bushfire Reconstruction and Recovery Authority	هيئة إعادة الإعمار والتعافي من حرائق الغابات الفيكتورية
WFP	World Food Program	برنامج الغذاء العالمي
WHO	World Health Organization	منظمة الصحة العالمية

الفصل الاول

المقدمة

لطالما كانت الكوارث حقيقة مؤكدة على الأرض وقد تم ذكرها في القران الكريم والكتب السماوية، بل وان الأرض وجميع أشكال الحياة عليها تطورت فقط بعد كارثة على نطاق كوني، أي الانفجار الأعظم الذي أدى في النهاية إلى حياتنا اليوم على كوكب الأرض. الا ان الجنس البشري يسرع اليوم من العوامل الكامنة لحدوث الكوارث الطبيعية وحتى التي من صنع الانسان مثل الاحتباس الحراري، وزيادة وتيرة الكوارث الكبرى مثل الأعاصير، والتغيرات المناخية والأزمات الأخرى أصبحت جزء من الحياة على هذا الكوكب.

نتيجة للتطور الحضاري ووجود التجمعات السكانية المتطورة أصبح تأثير الكوارث الطبيعية أشد قسوة من العصور السابقة؛ حيث إن التجمعات السكانية كانت محدودة ومتنقلة والبناء من مواد طبيعية متوفرة محليا دون تعدد الادوار والمباني العالية. ولأن الدول سمحت بالتنمية في مناطق تاريخيا معرضة للكوارث الطبيعية كمثال بعض المناطق البركانية في اندونيسيا والمناطق الساحلية كما حدث في تسونامي فان الخسائر البشرية والمادية أصبحت مضاعفة. ربما لا يمكننا تجنب وقوع الكوارث الطبيعية وتأثيرها على الحضارات البشرية بسبب قدرتنا التي لا تزال غير كاملة على التنبؤ بالطقس ومتى وأين ستحدث الأحداث الجيولوجية أو المناخية. لكن يمكننا فعل شيء ما عن أثارها، فترى المدن قد إنشأت ضمن معايير تتحمل الى حدا ما الكوارث او تقليل اثارها او تم تحضير خطط مسبقة للتقليل من اثار الكارثة. إدارة الكوارث متجذرة في الاعتقاد الأساسي الذي يمكننا من القيام بشيء يتعلق بتجنب الكوارث وتقليل احتمالية حدوث خسارة كبيرة في الحياة والممتلكات، أو تدمير البيئة التي يعيش فيها البشر. وهي تنطوي على التخطيط والاستعداد لتجنب الكوارث والتخفيف من حدتها لتقليل عواقب الكوارث.

الاستجابة والإغاثة في حالات الكوارث هي القدرة على المساعدة في ظل ظروف صعبة نتيجة الكوارث. التعافي والتأهيل وإعادة البناء هي مؤشرات على قدرة الانسان على البناء بشكل اقوى والاستعداد بشكل أفضل للتحدي التالي، وإعادة الحياة اليومية إلى حالة من التطور قبل وقوع الكارثة وجعلها أفضل في المستقبل.

الكوارث التي من صنع الإنسان شيء آخر تمامًا. تدمير البشر والممتلكات والمباني ومجتمعاتهم وثقافتهم، والنظم الاقتصادية، والبيئة الطبيعية لها جذورها في السلوك البشري. صراع الحضارات ومحاولة السيطرة على مجموعة من قبل مجموعة أخرى متجذرة في طبائع البشر عبر التاريخ.

نظرا لان منطقة الشرق الأوسط تتعرض للكثير من الاحداث والصراعات فان معظم الكوارث تتبع هذا النوع من النزاعات المسلحة والتي تميزت بقرها من التجمعات السكانية والمناطق الحضرية؛ مما يجعل التأثيرات كارثية من هدم للبنية التحتية وقطع جميع سبل العيش. خلال السنوات الأخيرة، أصبحت الصراعات غير محددة المدة ويكثر فيها الاعتداء على السكان الابرياء. كذلك أصبحت المدن المكتظة ساحات للقتال. وأصبح التدمير العشوائي على نطاق واسع في المناطق الحضرية الكبيرة وتتم فيها تدمير البنية التحتية مثلما حدث في العراق، سوريا، اليمن، ليبيا و فلسطين. لأجل ذلك لزاما علينا الاطلاع على بعض الحقائق الخاصة بالنزاعات المسلحة والتعاطي مع آثار الدمار والتخطيط لإدارة إعادة الاعمار أو التعرف على القوانين المتاحة للمساهمة في تجنب الدمار والخسائر المادية والخسائر في الارواح.

أحد الأمور المحددة التي يجب تسليط الضوء عليها هو الفرق بين ما بعد الصراع وما بعد الكارثة. هذا تمييز مهم يجب القيام به، حيث توجد عوامل معينة فريدة لكل منها ستؤثر على كيفية إجراء تقييم الوضع. المعلومات الدقيقة ضرورية للتخطيط لما بعد الصراع وما بعد الكوارث. في حالة ما بعد الصراع، يجب أن تتناول عملية التعافي مبادرات بناء السلام التي تتطلب التخطيط طويل المدى وعملية التفاوض. ومع ذلك، في حالة ما بعد الكارثة، يجب أن تتضمن عملية التعافي إجراءات الاستعداد للكوارث والتخفيف من حدتها، الأمر الذي يتطلب إلى حد كبير التقييم السريع والنشر السريع لنظام وموارد دعم الحياة الأساسية اعتمادًا على أنواع الكارثة وموقعها الجغرافي.

أحد الاختلافات الرئيسية في حالات ما بعد الصراع هو مدة الأزمة. تستمر العديد من الحروب لعقود من الزمان، ومستوى الدمار الذي خلفته وراءها له جذور أعمق بكثير من تلك الناجمة عن التأثير السريع للكارثة الطبيعية. ربما تكون المشكلة الأكثر تحديًا هي الثقة. على عكس الكوارث الطبيعية، حيث عدو الناس هو الطبيعة، فإن الحرب تضع الجيران ضد بعضهم البعض. وإن ثقافة عدم الثقة هذه عميقة الجذور ولا يمكن توقع زوالها مع نهاية العنف. يجب معالجتها والتغلب عليها. وبالتالي، فإن مهمة تصميم البرامج والاستراتيجيات في ظروف ما بعد الصراع أكثر تعقيدًا بكثير مما كانت عليه في حالات ما بعد الكوارث. سترسى إعادة بناء الثقة الأساس لسلام طويل الأمد في المناطق المتضررة من النزاع، وبالتالي، يتطلب أي برامج لما بعد الصراع فهمًا عميقًا للقيم الثقافية والعرقية، من أجل ضمان ألا يكون لبرنامج التعافي تأثير سلبي على السلام والاستقرار في المنطقة.

على الرغم من الخسائر في الأرواح والموارد، تخلق الكارثة فرصة لاتخاذ التدابير الوقائية اللازمة بمشاركة المؤسسات والمجتمعات المعنية. تساعد المعرفة الوقائية بشأن التخفيف من حدة الكوارث والحد من المخاطر بشكل كبير المجتمع على تنظيم نفسه بعد وقوع الكارثة ودعم السكان لأنفسهم. يجب أن يكون منع الكوارث والتخفيف من حدتها في مقدمة الاعتبارات عند

إعداد برامج التعافي بعد الكوارث. يجب مراعاة أنواع الكوارث الطبيعية وحدوثها ونطاقها الجغرافي وتوزيعها في عملية التخطيط التي ستعطي صورة شاملة للوضع في إعداد خطة تنمية منسقة طويلة الأجل مع أنشطة وقائية مناسبة في المنطقة. يمكن أن يكون التخطيط لما بعد الكوارث على المدى الطويل أكثر صعوبة من تمرين التخطيط التقليدي. إذ يتطلب دعمًا من جميع الأطراف من حيث الموارد والتحفيز والإرادة السياسية والإجراءات الأولوية للتخطيط الفوري للتعافي. ثم هناك حاجة للنظر إلى المشكلة من وجهة نظر المتضررين. يجب أن يبدأ هذا أيضًا في أقرب وقت ممكن، ولكن قد يستغرق استكمالها مزيدًا من الوقت نظرًا لأن المجتمعات بحاجة إلى التعبئة لإجراء التقييم.

1.1 الاستجابة الإنسانية للنزاعات والكوارث

1.1.1 القانون الدولي الإنساني International Humanitarian Law-IHL

القانون الدولي الإنساني هو مجموعة القواعد القانونية الدولية التي تحكم حالات النزاع المسلح والاحتلال. يُعرف أيضًا باسم قوانين الحرب أو قانون النزاعات المسلحة. لتحقيق التوازن بين الضرورة الإنسانية والعسكرية، وافقت الدول على مجموعة من معايير الحرب. لكن الكثيرين كانوا مترددين في قبول قيود على سيادتهم أو شؤونهم الداخلية. ونتيجة لذلك، لا يفرض القانون الدولي الإنساني سوى قيود محدودة للغاية على كيفية قيام الأطراف بشن الحروب. وهي تحكم في المقام الأول النزاعات بين البلدان، والمعروفة باسم النزاعات المسلحة الدولية. بينما تنطبق جميع لوائح القانون الدولي الإنساني على هذه النزاعات المسلحة الدولية، تنطبق قواعد أقل على النزاعات الداخلية، مثل الحروب الأهلية. تُعرف هذه النزاعات الداخلية بالنزاعات المسلحة غير الدولية. ومع تزايد عدد النزاعات المسلحة غير الدولية والجماعات المسلحة، فقد تم توسيع المزيد من قواعد القانون الدولي الإنساني لتشمل النزاعات غير الدولية من خلال تطوير المعاهدات والقانون العرفي لتغطية وتبرير التدخل في حال النزاعات الداخلية غير الدولية. التدخل الدولي أكثر تعقيدًا حال الحروب الأهلية لما له من تعقيدات أمنية كثيرة.

2.1.1 القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية

يتشارك كل من القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية في الأهداف النهائية المتمثلة في الحد من المعاناة وحماية حياة الإنسان وكرامته أثناء النزاع المسلح. ومع ذلك، من المهم فهم الفرق بين القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية، وكيف تؤثر على العمل الإنساني.

• أولاً، القانون الدولي الإنساني

المبادئ الإنسانية مستمدة من مصادر مختلفة. نشأت المبادئ الإنسانية في المقام الأول من الممارسة وليس من القانون. وهي ليست ملزمة قانونًا، ولكنها تعمل كمعيار مهني وإطار عمل

أخلاقي وعملي للعمل الإنساني. كما هو الحال مع المبادئ الإنسانية، فإن تطوير القانون الدولي الإنساني هو إلى حد كبير نتاج القرنين التاسع عشر والعشرين. في حين أن الجيوش قد تبنت قبل فترة طويلة قواعد وممارسات عرفية لتقليل المعاناة غير الضرورية في الحرب. بدأت الدول في تقنين هذه القواعد من خلال المعاهدات المكتوبة التي بدأت في منتصف القرن التاسع عشر. وهذا يشمل اتفاقية جنيف الأولى لعام 1864، التي ركزت على الإنسانية في الحرب وأنشأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصفتها راعية للاتفاقية. بعد ذلك، وضعت اتفاقيات لاهاي لعامي 1899 و1907 قيودًا على وسائل وأساليب الحرب من خلال حظر بعض التكتيكات والاستراتيجيات وأسلحة الحرب. عززت أهوال الحرب العالمية الأولى والثانية دافعًا إضافيًا للدول للاتفاق على حد أدنى من القواعد التي يمكن لجميع أطراف النزاع قبولها. في نهاية المطاف ظهرت اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية الثلاثة، والتي تشكل أساس القانون الدولي الإنساني المعاصر. منذ اعتماد اتفاقيات جنيف، أبرمت الدول أيضًا اتفاقيات دولية أخرى تنظم النزاع المسلح، بما في ذلك سلسلة من اتفاقيات الأسلحة؛ والاتفاقيات التي توسع الحماية في النزاعات المسلحة. في حين أن القانون الدولي الإنساني ليس مصدر المبادئ الإنسانية، فإنه يعترف ببعض المبادئ ويعززها في تحديد وتنظيم تقديم المساعدة الإنسانية. البروتوكولات الإضافية الثلاثة لاتفاقية جنيف 1949 هي على النحو التالي:

خلال العقدين اللذين عقبًا اعتماد اتفاقيات جنيف شهد العالم زيادة في عدد النزاعات المسلحة غير الدولية المقصود بها الحروب الأهلية الداخلية وحروب التحرير الوطني. وكرد فعل على ذلك تم اعتماد بروتوكولين إضافيين لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 في 1977. ويعزز البروتوكولان الحماية الممنوحة لضحايا النزاعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول) وغير الدولية (البروتوكول الثاني) كما يفرضان قيودًا على طريقة خوض الحروب. وكان البروتوكول الثاني هو أولى المعاهدات الدولية المكرسة بالكامل لحالات النزاع المسلح غير الدولي. وفي 2005 تم اعتماد بروتوكول إضافي ثالث لإنشاء شارة إضافية، ألا وهي الكريستالة (البلورة) الحمراء التي تتمتع بنفس الوضع الدولي الذي تتمتع به شارتا الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

• ثانيًا، المبادئ الإنسانية

لها نطاق وجمهور مختلفان. المبادئ الإنسانية موجهة إلى الجهات الفاعلة الإنسانية -أي الأفراد والمنظمات الذين يقدمون الحماية والمساعدة أثناء الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة. في المقابل، ينطبق القانون الدولي الإنساني أثناء حالات النزاع المسلح فقط. وهو ملزم لجميع أطراف النزاع المسلح، بما في ذلك الدول والجماعات المسلحة من غير الدول. لا ينطبق القانون الدولي الإنساني على الكوارث الطبيعية في أوقات السلم التي قد يستجيب لها العاملون في مجال المساعدات الإنسانية أيضًا.

3.1.1 المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني هي:

التمييز بين المقاتلين والمدنيين، الأمر الذي يتطلب من المتحاربين التمييز في جميع الأوقات بين المدنيين والأعيان المدنية من ناحية والأهداف العسكرية من ناحية أخرى. لا يجوز توجيه الهجمات إلا ضد أهداف عسكرية؛ والتناسب في الهجمات، مما يتطلب أن تحد الأطراف من الأضرار الجانبية المتوقعة أو الأضرار التي تلحق بالمدنيين نتيجة للهجوم؛ وعليه تم تعريف الضرورة العسكرية، الذي يسمح للقوات المسلحة بمراعاة المتطلبات العملية لحالة ما عند التخطيط للهجمات؛ وضرورة اتخاذ جميع التدابير الاحترازية الممكنة لتجنب وقوع إصابات في صفوف المدنيين وتقليل الأضرار الجانبية والإصابات الناجمة عن الهجوم. وأخيراً حظر وسائل أو أساليب الحرب التي "تسبب في إصابات لا داعي لها أو معاناة لا داعي لها"، أو الأسلحة التي تسبب "أضراراً شديدة وواسعة النطاق وطويلة الأمد بالبيئة الطبيعية".

يسعى القانون الدولي الإنساني إلى حماية المدنيين والأصول المدنية أثناء الحرب. فهو يوفر "حماية عامة" للمدنيين والأصول المدنية؛ مما يعني أنها قد لا تكون هدفاً للهجوم. ويحمي القانون الدولي الإنساني جميع المدنيين الذين لا يشاركون بنشاط في الأعمال العدائية. بالإضافة إلى هذه "الحماية العامة"، يوفر القانون الدولي الإنساني أيضاً "حماية خاصة" لفئات معينة من الأفراد والاصول في النزاع المسلح.

تشمل الاصول المدنية الممنوحة حماية خاصة ما يلي:

- الممتلكات الثقافية ودور العبادة
- الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين (مثل المحاصيل أو الماشية أو منشآت مياه الشرب)
- الأشغال والمنشآت المحتوية على قوى خطرة (مثل السدود أو السدود أو محطات الطاقة النووية) والتي حال استهدافها تؤدي الى كوارث لا يمكن حصرها.
- هيئات وأفراد الدفاع المدني والبيئة

من بين أفراد السكان المدنيين الذين تم منحهم حماية خاصة:

- الجنود المرضى أو الجرحى أو المنكوبين في البحار
- أسرى الحرب ومعتقلون آخرون
- رجال الدين
- النساء، والأمهات على وجه الخصوص والأطفال
- اللاجئين والمشردون داخليا
- اشخاص مفقودين

• الصحفيون

يوفر القانون الدولي الإنساني أيضًا حماية خاصة للجهات الفاعلة الإنسانية، بما في ذلك: الطاقم الطبي والوحدات ووسائل النقل والمعدات الطبية وموظفو الصليب الأحمر / الهلال الأحمر وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني وكذلك أفراد قوات حفظ السلام. من أجل الحد من المعاناة الإنسانية في زمن الحرب، يقيد القانون الدولي الإنساني وسائل وأساليب الحرب. تشير وسائل الحرب إلى الأسلحة المستخدمة، والتي قد تكون قانونية أو مقيدة في ظروف معينة أو غير قانونية. وتشير أساليب الحرب إلى طرق استخدام الأسلحة، بما في ذلك التكتيكات والاستراتيجيات العسكرية. وفقًا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني الموضحة سابقًا، يحظر القانون الدولي الإنساني وسائل وأساليب الحرب التي تسبب إصابات لا داعي لها أو معاناة غير ضرورية، أو غير قادرة على التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية. على الرغم من أن الدولة تحتفظ بالمسؤولية الأساسية عن التنفيذ، إلا أن الآليات الدولية والمختلطة موجودة أيضًا لفرض القانون الدولي الإنساني. وتشمل هذه:

- المحاكم الجنائية الدولية (مثل محكمة يوغوسلافيا السابقة ورواندا)
- محكمة الجنايات الدولية
- المحاكم والهيئات القضائية المختلطة (مثل تلك الخاصة بكمبوديا وتيمور ليشتي وسيراليون)
- كما استخدمت العديد من الدول آليات غير قضائية للتعامل مع الجرائم والفظائع الدولية، ولتعزيز السلام والمصالحة في أعقاب الصراع. وتشمل هذه:
- لجان الحقيقة والمصالحة
- الانتصاف والجبر والتعويض للضحايا
- النصب التذكارية والآثار
- اعتذارات عامة
- الإصلاحات المؤسسية

4.1.1 المبادئ الإنسانية اصطلاح هي:

الإنسانية: Humanity يجب معالجة المعاناة الإنسانية أينما وجدت. الغرض من العمل الإنساني هو حماية الحياة والصحة وضمان احترام البشر. ينص مبدأ الإنسانية على أنه "يجب معالجة المعاناة الإنسانية أينما وجدت"، وأن "الغرض من العمل الإنساني هو حماية الحياة والصحة وضمان احترام البشر". في حين أن تطبيق مبدأ الإنسانية واضح من الناحية النظرية، فإنه يثير عددًا من التحديات في الأزمات الإنسانية.

التجرد/ النزاهة Impartiality: يجب أن يتم العمل الإنساني على أساس الحاجة وحدها، مع إعطاء الأولوية لحالات الكرب الأكثر إلحاحًا وعدم التمييز على أساس الجنسية أو العرق أو الجنس أو المعتقد الديني أو الطبقة أو الآراء السياسية. مع التأكيد أن العمل الإنساني يتناسب مع الاحتياجات الإنسانية، مع استبعاد الأسباب الأخرى للتحيز الشخصي أو التمييز. جنباً إلى جنب مع "الإنسانية"، يرسم "التجرد" الهدف الجوهرى والبوصلة الأخلاقية للعمل الإنساني

الحيادية Neutrality: يجب على العاملين الإنسانيين ألا ينحازوا إلى أي طرف في الأعمال العدائية أو ينخرطوا في خلافات ذات طبيعة سياسية أو عرقية أو دينية أو أيديولوجية. يهدف المبدأ إلى ضمان استمرار تمتع الجهات الفاعلة الإنسانية بثقة وثقة جميع الأطراف. إنه ينطوي على الحياد العسكري والحياد الأيديولوجي والديني.

الاستقلالية Independence: يجب أن يكون العمل الإنساني مستقلاً عن الأهداف السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو غيرها من الأهداف التي قد يحملها أي عامل فيما يتعلق بالمناطق التي يتم فيها تنفيذ العمل الإنساني

يعمل مبدأ الاستقلال على الحفاظ على استقلالية الجهات الفاعلة الإنسانية عن الأطراف. إلى جانب "الحياد"، يوفر "الاستقلال" الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف الجوهرية للعمل الإنساني.

بعد الاطلاع على القانون الدولي الانساني وما نهى عنه من التعرض للمدنيين العزل والمجتمعات الهشة أصبح من الواضح نظريا ان الكوارث الناتجة عن فعل الانسان كالحروب والنزاعات المسلحة يجب ان تكون أخف ضرر من الكوارث الطبيعية التي لا يمكن التحكم فيها. وعليه إذا لم يتم تنفيذ بنود القانون الدولي الانساني وهذا ما يحدث غالبا فان الدمار سيد الموقف وعلينا البحث عن الجهات والاطلاع على اليات اعادة الاعمار بعد الحروب والكوارث.

2.1. إعادة التأهيل و(إعادة) البناء بعد الكوارث:

من الطبيعي ان ينتج عن الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة دمار يصيب جميع مرافق الحياة، لذلك عادة ما تقوم الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي لديها ما يكفي من الخبرة في المنطقة في أوضاع ما بعد الكارثة بإعادة اعمار ما تم تدميره. تشكل الحاجة الملحة وحجم الحاجة إلى المأوى تحديًا هائلًا لأنها المطلب الأول والأهم لإيواء السكان المهجرين وجلب الاستقرار. تصمم هذه البرامج وتنفيذ بمشاركة الوزارات التنفيذية ذات الصلة / السلطات المحلية، من خلال الاستشاريين والمقاولين المحليين وذلك لاستغلال الخبرات المتوفرة محليًا. في هذه الحالة وللمساهمة في التعافي منذ البداية، يجب استخدام المواد المحلية قدر الإمكان، طالما أنه لا توجد آثار ضارة على البيئة أو الأسواق. كذلك تحديد والتأكد من أن هناك قدرة داخل المجتمع أو التدخلات والمساعدات الخارجية لتنفيذ مثل هذه البرامج.

في كثير من الاحيان ونتيجة التدخلات الخارجية بثقافتها المتنوعة، يجب التأكد من أن العمل يتماشى مع السياسات الحالية للبلد المضيف، وقوانين البناء الوطنية ومشروع اسفير الميثاق الإنساني ومعايير العمل الإنساني للاستجابة. كما ان التنسيق والعمل بالتعاون مع الحكومة، الجمعيات الوطنية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والشركاء والاستشاريين المحليين والمقاولين من أهم عوامل نجاح اعادة الاعمار. يجب التركيز بشكل أساسي في مرحلة إعادة الإعمار على بعض الجوانب أيضًا مثل قياس الحد من المخاطر من أجل الاستعداد لأي كارثة قادمة على المرافق الصحية والمدارس والمباني العامة وما إلى ذلك.

غالبًا ما فشلت جهود إعادة الإعمار التقليدية بسبب النهج أحادي الجانب، على سبيل المثال، نهج يركز فقط على الجوانب الفنية أو البناء. كانت هناك حالات تم فيها بناء المنازل ولكن بدون البنية التحتية اللازمة، وإمدادات المياه والصرف الصحي، بسبب المواقف أحادية الجانب كتفرد وزارة بعينها على اعادة الاعمار، ومن بين التحديات الأخرى، القيود المؤسسية، والبيروقراطيات والتمويل بالإضافة الى الخبرات.

بالمقارنة مع إعادة الإعمار التقليدية، فإن إعادة الإعمار المستدام هي نهج متكامل لإعادة الإعمار على أساس التعريف المتعارف عليه للتنمية المستدامة، على عكس إعادة الإعمار التقليدية، يتم النظر في الاهتمامات البيئية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في كل مرحلة من مراحل برنامج إعادة الإعمار المستدام لضمان أفضل نتيجة طويلة الأجل، ليس فقط في تصميم المنزل وأنشطة البناء، ولكن أيضًا في توفير البنية التحتية ذات الصلة. تقدم إعادة الإعمار المستدامة مجموعة متنوعة من الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

تنظر إعادة الإعمار المستدام أيضًا إلى ما هو أبعد من هيكل منزل واحد بل إلى كيفية تخطيط الأحياء من وجهة نظر التخطيط المكاني. بحيث يشكل تصميم المنازل والبنية التحتية والمساحات الخضراء والمفتوحة للحي، وبالتالي، يكون لها تأثير أكبر على المجتمع والمستفيدين مع الاخذ بالاعتبار استخدام الطاقة والتنوع البيولوجي ونوعية الحياة. على عكس إعادة الإعمار التقليدية، تهدف إعادة الإعمار المستدامة إلى استخدام مواد وتقنيات بناء صديقة للبيئة. قد تختلف المعايير الدقيقة للاستدامة من موقع إلى آخر. سيحتاج المنفذون إلى العمل مع المستخدمين وأصحاب المصلحة الآخرين لتحديد نطاق وتطبيق إعادة الإعمار المستدام في سياقهم المحدد. توفر إعادة الإعمار المستدام فرصة لتحسين جودة المباني والبيئة والظروف المعيشية في المناطق المتضررة من الكوارث.

تؤدي الحاجة الملحة للإسكان عادةً إلى العديد من برامج إعادة الإعمار على نطاق واسع وإلى طلب كبير على مواد البناء، ويمكن أن يصبح التأثير البيئي المحتمل لإعادة الإعمار كبيرًا. استغلال الموارد بشكل غير صحيح يمكن أن يؤدي إلى إزالة المناطق الزراعية وتلوث موارد المياه واستنزاف المواد المتاحة محليًا. يمكن أن تؤدي عملية البناء في حد ذاتها إلى توليد النفايات وتلوث المياه

والهواء. ومع ذلك، فإن التخفيف من مخاطر الكوارث الطبيعية يتطلب بناء ثقافة الوقاية. يجب موازنة الضغط لاستعادة التوازن في أسرع وقت ممكن مع اغتنام الفرص للحد من المخاطر على المدى الطويل وتحسين المجتمع من خلال إعادة الإعمار المستدامة. يتم تصميم إعادة الإعمار المستدام لمواجهة هذه التحديات من خلال توفير إطار عمل متكامل. تعتبر المنازل عالية الجودة جيدة البناء والبيئات الآمنة والمستدامة من أهم ركائز حقوق الإنسان. السكن اللائق ضروري لبقاء الإنسان بكرامة. فبدون السكن الآمن، فإن الحقوق الأساسية في الحياة الأسرية والخصوصية، وحرية التنقل والتجمع وتكوين الجمعيات، والصحة والتنمية، معرضة للخطر.

3.1. مبادئ إعادة الإعمار المستدام

من المهم دمج مبادئ الاستدامة بشكل استراتيجي من المراحل الأولى لإعادة الإعمار من أجل تجنب الفشل الكبير أثناء إعادة الإعمار. فيما يلي تلخيص للمبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها في جميع مراحل إعادة الإعمار (UNEP and Skat , 2012):

1. التعلم من التجارب التي تناولت إعادة الإعمار السابقة الفعالة، ومن تقنيات البناء التقليدية التي نجحت من الكوارث السابقة. يمكن تجنب العديد من الأخطاء من خلال مراقبة واكتشاف المفاهيم، وعلى وجه الخصوص، ما هي ممارسات البناء، التي عملت بشكل جيد قبل وقوع كارثة طبيعية. غالبًا ما تطورت المعارف التقليدية وممارسات البناء على مدى فترات طويلة من التجربة والخطأ، وغالبًا ما تكون عملية وذات كفاءة في استخدام الموارد.
2. إدارة مشروع فاعلة. إن عملية الإدارة التي تعمل بشكل جيد هي العمود الفقري لنجاح أي مشروع لإعادة الإعمار. بحيث يجب توضيح العقود والأدوار والمسؤوليات.
3. ضمان المشاركة المحلية في عمليات صنع القرار: تعزز المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة المحليين في القرارات الحاسمة طوال عملية المشروع إحساسًا قويًا بالملكية والقبول للمشروع، وتساعد على تسهيل رعاية وصيانة المباني بعد الإنشاء. هذا صحيح بشكل خاص إذا كان المستخدمون هم أيضًا أصحاب المنازل؛ والدليل أنه تميل المساكن المؤجرة إلى التدهور بسرعة أكبر من المنازل التي يشغلها مالكوها. يمكن لأصحاب المصلحة المعنيين -مستخدمو المنازل في المستقبل، وقادة المجتمع، والسلطات العامة المسؤولة، ومقدمو الخدمات، وما إلى ذلك -تقديم معلومات مهمة وتقديم الدعم الذي قد يكون حاسمًا لنجاح المشروع واستدامته. من الناحية المثالية، ينبغي استشارة أصحاب المصلحة المعنيين خلال مرحلة تحديد المشروع مبكرًا، وكذلك أثناء مرحلتها التخطيط والتنفيذ. يمكن القيام بذلك من خلال ورشة عمل لأصحاب المصلحة، حيث يقوم أصحاب المصلحة بوضع معايير المشروع وتطوير الأفكار. في هذه المرحلة، يمكن

أيضًا استشارة القائمين على إعادة الإعمار من الجهات الحكومية المحلية المسؤولة لضمان دعمها.

4. ترسيخ المشروع في السياق المحلي: يجب أن تركز المشاريع على السياق المحلي من خلال اتخاذ أي من الإجراءات التالية أو جميعها:

- استكشاف مدى توفر المعرفة المحلية، غالبًا ما يكون داخل المجتمع الواحد قدرات كامنة لا تكتشف في الظروف الطبيعية نظرًا للروتين والتعيينات الوظيفية المتبعة في البلد. عند حدوث الكارثة والحاجة الملحة للطاقت يجب مراجعة وتقييم المعارف المحلية لاستغلالها في التعامل مع اضرار الكارثة من خلال مؤسسات، افراد او المنظمات الغير حكومية والجمعيات.

- مراعاة المتطلبات التقليدية / الثقافية، من المعروف ان لكل بلد مخزون ثقافي في شتى المجالات، منها العمارة والعادات والتقاليد، كل هذا المخزون الثقافي يجب مراعاته في عمليات التعافي المستدام ويكون للكارثة الدور في تعزيز واطهار الثقافة مع الحفاظ على المتطلبات التقليدية لمجتمع ما.

- العمل مع السلطات المحلية وليس ضدها. من الطبيعي ان يكون هناك خلط للأوراق بعد حدوث كارثة معينة او نزاع مسلح. لإتمام عملية التعافي المستدام يجب ان يذهب المجتمع الى المصالحة مع الذات وتعزيز دور السلطات المحلية لتعزيز الجبهة الداخلية لاستيعاب المساعدات الخارجية والتنسيق لاستغلالها لخدمة الاهداف المعلنة لإعادة الاعمار.

- التعاون مع مقدمي الخدمات المحليين، كثيرا ما يتغير نمط تقديم الخدمات بعد الكارثة لما اصاب البنية التحتية والمؤسسات من ضعف او تدمير. وتذهب المؤسسات لخدمات الطوارئ الغير منظمة وتبعا للحاجة، نجاح تقديم الخدمات مرهون بتعاون المجتمع المحلي والافراد مع الجهات الفاعلة لتعزيز دورها كونها تعمل بإمكانات محدودة مع الازدياد في طلب الخدمات بعد الكوارث.

- استخدام مواد محلية عالية الجودة ما أمكن، حالة اعادة الاعمار تتطلب في كثير من الاحيان السرعة بغية استعادة المأوى وسبل العيش. استخدام المواد المحلية عالية الجودة من العوامل المساعدة في عدة اتجاهات منها توفر هذه المواد محليا ما يسهل جلبها بوقت محدد، سعر تلك المواد مقارنة مع المستورد، تساهم في اقتصاديات البلد مع خلق فرص عمل لإعدادها. كما انها أكثر قبولا للسكان المحليين كونها جزء من التراث المعمول به.

• البناء على تقنيات البناء المحلية وتحسينها. كما ذكر سابقا حول استخدام المواد محلية الصنع ومساهمتهما في التعافي المستدام، فإن البناء بتقنيات محلية وتطويرها له مدلولات اقتصادية والاجتماعية وبيئية ايجابية على حياة السكان. يمكن أن يساهم ترسيخ مشاريع إعادة الإعمار في السياق المحلي بشكل ملموس في دعم المجتمع ونجاح المشروع واستدامته.

5. التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى لتحديد أوجه التعاون المحتملة: يجب على السلطات المحلية المسؤولة تنسيق جميع أنشطة إعادة الإعمار الجارية والمخططة، على الأقل على مستوى المجتمع المحلي. بالإضافة إلى ذلك، يجب على مسؤولي المشروع الاتصال بالمنظمات الإنمائية الأخرى (الدولية والوطنية) لتحديد التوزيع الجغرافي والاجتماعي لخطط إعادة الإعمار بناءً على الاحتياجات المحلية. تحديد ومراقبة أنشطة إعادة الإعمار للمنظمات المانحة الأخرى والتأكد من أن المشروع يكمل، لا يكرر الجهود الأخرى بحيث يمكن أن يوفر الموارد المالية وغيرها من جهة معينة. عادة، هناك فرص معقولة للاقتصاد في تكاليف الطرق وأنظمة المياه والصرف الصحي والبنية التحتية الأخرى. يمكن أن يساعد التنسيق بين المانحين أيضًا في ضمان التوزيع العادل لفوائد إعادة الإعمار على المجتمعات، لا سيما في المناطق المهمشة.

6. تحديد استراتيجية الاتصال وتبادل المعرفة: الحفاظ على التواصل الفعال بين جميع أصحاب المصلحة أمر بالغ الأهمية. مصادر عديدة وثقت وقوع حالات عداء تجاه وكالات التنمية من قبل المستفيدين. كان هناك نقص في التواصل الواضح والمنتظم بين المنفذين والمستخدمين المستقبليين حول الخيارات والخطط والإجراءات والمسؤوليات والصعوبات التي تمت مواجهتها في سياق مشاريع إعادة الإعمار. لا يمكن التأكيد على أن جميع الوكالات القائمة على إعادة الإعمار مدينة للمستفيدين بفرصة معرفة ما تتم مناقشته أو التخطيط له أو التفاوض بشأنه أو رفضه أو قبوله. توفر المبادئ التوجيهية المقبولة دوليًا لشبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في العمل الإنساني Strengthening humanitarian action through evaluation and learning (ALNAP) خطوط اتصال ناجحة يمكن الرجوع إليها. من المهم أيضًا ضمان الإبلاغ المنتظم وتوثيق التجارب الإيجابية والسلبية. هذا مهم ليس فقط لمديري المشاريع في المستقبل، ولكن أيضًا لتبادل الدروس المستفادة على المستويين الدولي والمحلي.

7. تطوير استراتيجية المخاطر: يعد تطوير استراتيجية لكيفية التغلب على أي مخاطر محتملة للمشروع أمرًا ضروريًا. تحمي استراتيجيات المخاطر استمرار المشروع وإتمامه واستدامته في نهاية المطاف. يجب تطوير الاستراتيجيات مع أصحاب المصلحة المحليين

المعنيين. يجب أن تحدد الاستراتيجيات كيفية معالجة العقبات المحتملة -سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو من الكوارث اللاحقة.

8. إجراء المراقبة والتقييم المنتظمين: المراقبة الذاتية والتقييم المنتظمين أمران حاسمان لقياس التقدم المحرز في مشاريع إعادة الإعمار. يمكن إجراء الرصد والتقييم بطريقة بسيطة نوعاً ما عن طريق اختيار المؤشرات الرئيسية (مبالغ الأموال التي يتم إنفاقها على الأنشطة المختلفة، وكميات المواد المستخدمة والوقت المناسب لإكمال الأنشطة) ثم جمع القياسات وتلخيصها بشكل منتظم (أسبوعياً أو كل أسبوعين). إذا أظهر أي مؤشر انحرافاً عن الميزانية أو عن خطط البناء، فيجب تحديد سبب الانحراف، بحيث يمكن اتخاذ التدابير العلاجية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد التقييم الخارجي من خلال توفير مهمة ثانية ومستقلة بشأن القضايا الحاسمة. يمكن استكمال الرصد والتقييم بـ "مراقبة التأثير"، والتي تُستخدم لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطة المشروع. توفر مراقبة التأثير معلومات قيمة حول ما إذا كان المشروع متوافقاً مع أفضل ممارسات الاستدامة (وإذا لم يكن الأمر كذلك، فكيف يمكن تحسينه). تعد مراقبة الأثر مفيدة جداً أيضاً لبناء مصداقية شركاء المشروع مع المجتمع المحلي والسلطات الوطنية والجهات المانحة الدولية.

9. اختيار العمر الافتراضي للمنازل المراد بناؤها: تحديد خيارات المأوى المؤقت أو الدائم له تأثير كبير على تصميم المنزل وكذلك إجراءات تنفيذ المشروع والميزانية والإطار الزمني. من المهم أن تقرر مبكراً في التخطيط إلى متى يجب أن تستمر المنازل.

10. توفير ملاجئ مؤقتة كافية: تتطلب برامج إعادة الإعمار التي تسعى إلى تحقيق نتائج جيدة وقتاً لتحقيقها ان يكون هناك ملاجئ. أثناء تطوير مشاريع الإسكان، يحتاج السكان النازحون إلى ملاجئ مؤقتة مناسبة تضمن ظروف معيشية إنسانية وتمكن السكان من إعادة الحياة في أسرع وقت ممكن. يجب أن تؤخذ هذه الجوانب في ميزانيات البرامج أيضاً.

11. النظر في إعادة استخدام وإعادة تدوير مكونات المساكن المؤقتة للمنازل الدائمة التي سيتم بناؤها في المستقبل: يمكن إعادة استخدام المكونات مثل المرافق الصحية التي يتم صيانتها جيداً في المنازل الجديدة التي أعيد بناؤها؛ يمكن أيضاً إعادة استخدام المواد عالية الجودة مثل العوارض الفولاذية.

12. النظر في اهتمامات وأولويات التنمية الشاملة للمؤسسة: لدى معظم المنظمات المشاركة في أنشطة إعادة الإعمار إرشادات ومعايير داخلية لأنشطتها، بما في ذلك السياسات البيئية. يمكن أن يساعد ضمان دمج أهداف وإجراءات وأولويات تطوير مؤسسة في

مشروع منذ البداية على موازنة المشاريع مع أهداف إعادة الإعمار المستدامة وتجنب التكاليف غير الضرورية.

13. اتباع مبادئ التصميم الحيوي المناخي والقابل للتكيف: يجب تصميم المباني بحيث تكون مريحة حراريًا في منطقتها المناخية مع عدم وجود أو الحد الأدنى من الحاجة للتدفئة الميكانيكية أو التبريد أو التهوية. يجب أيضًا تصميم المباني لتمكين شاغليها من تعديل أو "ضبط" مبانيهم لتلائم متطلباتهم الوظيفية الخاصة. يتيح التصميم القابل للتكيف ذلك، على سبيل المثال، تعزيز التصميم الهيكلي القوي مع تخطيط المساحة الداخلية المرنة.

لفهم كل ما سبق ذكره عن إعادة الإعمار المستدام موضوع هذا الكتاب فإن المنظمات الدولية والجهات الخارجية ذات الاختصاص في التدخل في برامج إعادة الإعمار وضعت مفاهيم أساسية في كلمات مدمجة لها مدلولات عميقة باتجاه إعادة الإعمار المستدام على اعتبار أن الاستدامة مفهوم جديد في برامج الإعمار. فيما يلي شرح مبسط للمفاهيم والمصطلحات الأساسية الواردة في المراجع الأجنبية لإعادة الإعمار المستدام.

4.1. المفاهيم الأساسية والمصطلحات:

نظراً لأهمية المصطلحات المستخدمة في مجال الكوارث والازمات وإعادة الإعمار وتطورها لتتناسب من مفاهيم التنمية المستدامة، أصبح من الضروري تعريفها لفهم مضامينها وما تعنيه في مجال التخصص بعيداً عن اللغة الأدبية للمفردات والتي عند ترجمتها للغة العربية لا تعطي المفهوم التخصصي والهدف. نظراً لوجود مصطلحات متشابهة في المعنى عند ترجمتها للغة العربية فإن الترجمة تضمنت بعض الشرح المفصل للتفريق الدقيق بين المعاني اللغوية للمصطلحات. صعوبة الأمر تكمن أيضاً في أن بعض المراجع الأجنبية مثل World Bank, 2010 و ICRC, 2016 و UNISDR, 2016 و UNDP, 2017 و United Nations General Assembly, 2016 تستخدم مفردات مختلفة للتعبير عن مصطلح معين، لذلك قد نجد بعض المصطلحات الإنجليزية المكونة من مفردتين أو أكثر مختلفة عن مفردات نفس معنى المصطلح في مرجع آخر. لذلك لا غرابة أن نجد مفردات مختلفة مكونة لمصطلح معين ولكنها باللغة العربية لها نفس المعنى. من وجهة نظر الكاتب هذا لا يعد تكرار بل لجعل القارئ مطلع على جميع أشكال المصطلحات من المراجع الأجنبية المختلفة. هذا صحيح في القائمة أدناه وكذلك في متن الفصول المختلفة للكتاب.

• الكارثة Disaster: هي حدث يعطل ظروف الوجود الطبيعية ويسبب مستوى من المعاناة يفوق قدرة المجتمع المتضرر على التكيف. كذلك يمكن تعريفها على أنها اضطراب خطير في عمل المجتمع المحلي أو المجتمع مما يؤدي إلى خسائر وأثار بشرية أو مادية أو

اقتصادية أو بيئية واسعة النطاق، والتي تتجاوز قدرة المجتمع أو مجتمع المتضررين على التعامل مع استخدام موارده الخاصة.

- حالة طارئة **Emergency**: حالة يتم فيها تعليق الإجراءات العادية واتخاذ إجراءات غير عادية لتجنب وقوع كارثة أو التخفيف من اثارها السلبية. هذا التعريف يقتصر على حالات الطوارئ الناتجة عن الكوارث ولا علاقة له بحالات الطوارئ التي تفرضها الحكومات المحلية في حال الازمات السياسية او الاحكام العرفية.

- إدارة الطوارئ **Emergency management**: تنظيم وإدارة الموارد والمسؤوليات لمعالجة جميع جوانب حالات الطوارئ، ولا سيما الاستعداد والاستجابة وخطوات التعافي الأولية.

- الخطر **Hazard**: حدث طبيعي أو من صنع الإنسان يهدد بالتأثير سلبيًا على حياة الإنسان أو الممتلكات أو النشاط إلى حد التسبب في كارثة. كذلك هي ظاهرة أو مادة أو نشاط بشري أو حالة خطيرة قد تسبب خسائر في الأرواح أو إصابات أو آثار صحية أخرى أو أضرار في الممتلكات أو فقدان سبل العيش والخدمات أو اضطراب اجتماعي واقتصادي أو ضرر بيئي.

- القابلية للتأثر/ الهشاشة **Vulnerability**: الأكثر تضرر عند التعرض للضرر بسبب الأحداث الخارجية سواء كانت مجتمعات بشرية او ممتلكات.

- القابلية/ الحساسية **Susceptibility**: التعرض للخطر

- الانتعاش/ التعافي **Recovery**: الاستعادة والتحسين، عند الاقتضاء، المرافق وسبل العيش والظروف المعيشية للمجتمعات المتضررة من الكوارث، بما في ذلك الجهود المبذولة للحد من عوامل مخاطر الكوارث.

- التعافي المبكر **Early recovery**: عملية تسعى إلى تحفيز فرص التنمية المستدامة من خلال توليد عمليات الاكتفاء الذاتي للتعافي بعد الأزمة. وهي تشمل سبل العيش والمأوى والحوكمة والبيئة والأبعاد الاجتماعية، بما في ذلك إعادة دمج السكان النازحين، وتعالج المخاطر الأساسية التي ساهمت في الأزمة.

- المرونة/ الصمود **Resilience**: القدرة على التكيف والقدرة على التعافي. قدرة النظام أو المجتمع المعرض للأخطار على مقاومة واستيعاب والتكيف والتعافي من آثار الخطر في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، بما في ذلك من خلال الحفاظ على هيكلها الأساسية ووظائفها وترميمها

- القدرة **Capacity**: مزيج من جميع نقاط القوة والسمات والموارد المتاحة داخل المجتمع أو المنظمة والتي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف المتفق عليها كذلك هي القدرة على القيام بعمل معين.

- **التخفيف Mitigation**: التخفيف الدائم من مخاطر الكوارث. وهي اجراءات يفرضها ذوي الاختصاص للتخفيف من الضرر المحتم والذي لا يمكن تلاشيه.
- **التأهب/ الجهوزية Preparedness**: التدابير التي تضمن التعبئة المنظمة للأفراد والأموال والمعدات والإمدادات في بيئة آمنة للإغاثة الفعالة. يمكن ان تكون الجهوزية قبل وقوع الكارثة للتعاطي مع الحدث دون تأخير وبذلك قد يتضمن الخطط والتدريبات المسبقة.
- **الاستجابة Response**: توفير خدمات الطوارئ والمساعدات العامة أثناء الكارثة أو بعدها مباشرة لإنقاذ الأرواح وتقليل الأثار الصحية وضمان السلامة العامة وتلبية الاحتياجات الاساسية.
- **الإغاثة Relief**: تقديم المساعدة أو التدخل فور وقوع الكارثة لتلبية احتياجات الحفاظ على الحياة واحتياجات المعيشة الأساسية للأشخاص المتضررين.
- **إعادة التأهيل Rehabilitation**: إعادة الوظائف الاجتماعية الأساسية
- **إعادة الإعمار Reconstruction**: الاستئناف الكامل للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى التدابير الوقائية.
- **إعادة البناء بشكل أفضل (Build Back Better BBB)**: استخدام التعافي وإعادة التأهيل ومراحل إعادة الإعمار بعد الكارثة لزيادة مرونة الدول والمجتمعات من خلال دمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في استعادة البنية التحتية المادية والأنظمة المجتمعية، وفي تنشيط سبل العيش والاقتصادات والبيئة هذا التعريف حسب الجمعية العامة للأمم المتحدة، (2016)
- **المخاطرة Risk**: احتمال حدوث عواقب ضارة أو خسارة متوقعة (في الأرواح أو المصابين أو الممتلكات أو سبل العيش أو النشاط الاقتصادي أو البيئة) الناتجة عن التفاعلات بين الأخطار الطبيعية أو التي يسببها الإنسان والظروف الهشة. يتم التعبير عن المخاطر التقليدية بواسطة المعادلة: المخاطر = الخطر × الهشاشة. كلما كان المجتمع هش كلما زادت المخاطر حال وقوع الكارثة.
- **مخاطر الكوارث Disaster risk**: خسائر الكوارث المحتملة، في الأرواح والحالة الصحية وسبل العيش والممتلكات والخدمات، والتي يمكن أن تحدث لمجتمع معين خلال فترة زمنية محددة في المستقبل.
- **إدارة مخاطر الكوارث Disaster risk management**: العملية المنهجية لاستخدام القرارات الإدارية والتنظيم والمهارات والقدرات التشغيلية لتنفيذ السياسات

والاستراتيجيات وقدرات التكيف لدى المجتمع والمجتمعات لتقليل آثار الأخطار الطبيعية وما يتصل بها من كوارث بيئية وتكنولوجية.

- الحد من مخاطر الكوارث **Disaster risk reduction**: التطوير والتطبيق المنهجي للسياسات والاستراتيجيات والممارسات لتقليل نقاط الضعف ومخاطر الكوارث في جميع مناحي المجتمع. كذلك هي مفهوم وممارسة الحد من مخاطر الكوارث من خلال الجهود المنهجية لتحليل وإدارة العوامل المسببة للكوارث، من خلال تقليل التعرض للأخطار، وتقليل هشاشة الأشخاص والممتلكات، والإدارة الحكيمة للأراضي والبيئة، وتحسين الاستعداد لمواجهة آثار الأحداث السلبية.
- تقييم المخاطر **Risk assessment**: منهجية لتحديد طبيعة ومدى المخاطر من خلال تحليل الأخطار المحتملة وتقييم الظروف الحالية للضعف والهشاشة والتي يمكن أن تضر بالأشخاص المعرضين والممتلكات والخدمات وسبل العيش والبيئة التي يعتمدون عليها.
- تقييم الضرر **Damage assessment**: العملية المستخدمة لتحديد حجم الضرر الناجم عن كارثة أو حدث طارئ.
- تقييم الاحتياجات **Needs assessment**: عملية تقدير (تستند عادة إلى تقييم الضرر) الموارد المالية والتقنية والبشرية اللازمة لتنفيذ برامج التعافي وإعادة الإعمار وإدارة المخاطر المتفق عليها. يتم من خلالها تقييم و "تحديد" الموارد المتاحة للاستجابة للكارثة.
- تقييم احتياجات ما بعد الضرر **Post- damage needs assessment**: تقييم سريع متعدد القطاعات يقيس تأثير الكوارث على المجتمع والاقتصاد والبيئة في المناطق المتضررة من الكوارث.
- كود البناء **Building Code**: مجموعة المراسيم أو اللوائح وما يرتبط بها من معايير تهدف إلى التحكم في جوانب التصميم والبناء، المواد والتعديلات وشغل الهياكل اللازمة لضمان سلامة الإنسان ورفاهيته، بما في ذلك مقاومة الانهيار والأضرار. يمكن أن تشمل قوانين البناء المعايير الفنية والوظيفية. يجب أن تتضمن الدروس المستفادة من التجربة الدولية ويجب أن تتناسب مع الظروف الوطنية والمحلية. نظام التنفيذ المنهجي هو مطلب داعم حاسم للتنفيذ الفعال لقوانين البناء (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016).
أكواد البناء هي مجموعة فرعية من أكواد الانشاءات.
- إدارة مخاطر الكوارث التعويضية **Compensatory Disaster Risk Management**: تعزز أنشطة المرونة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات في مواجهة المخاطر المتبقية التي لا يمكن الحد منها بشكل فعال. وهي تشمل أنشطة التأهب والاستجابة

والتعافي، ولكنها تشمل أيضًا مزيجًا من أدوات التمويل المختلفة، مثل صناديق الطوارئ الوطنية، والائتمان الطارئ، والتأمين وإعادة التأمين وشبكات الأمان الاجتماعي (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016).

- إدارة مخاطر الكوارث التصحيحية **Corrective Disaster Risk Management**: تتناول الأنشطة التي تسعى إلى إزالة أو تقليل مخاطر الكوارث الموجودة بالفعل والتي تحتاج إلى إدارتها وتقليلها بالسرعة الممكنة. ومن الأمثلة على ذلك تعديل البنية التحتية الحيوية أو إعادة توطين السكان أو الأصول المعرضة للخطر (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016).
- إدارة مخاطر الكوارث المحتملة **Prospective Disaster Risk Management**: تتناول الأنشطة التي تسعى إلى تجنب تطور مخاطر الكوارث الجديدة أو المتزايدة. وهي تركز على معالجة مخاطر الكوارث التي قد تتطور في المستقبل إذا لم يتم وضع سياسات الحد من مخاطر الكوارث. ومن الأمثلة على ذلك التخطيط الأفضل لاستخدام الأراضي أو أنظمة إمدادات المياه المقاومة للكوارث (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016).
- مرسوم التعافي **Recovery Ordinance**: قانون أو تشريع يمهّد الطريق للحكومات لاتخاذ الإجراءات اللازمة في أعقاب الكارثة، مع الاحتفاظ بإرشادات فعلية بشأن ما يجب القيام به بعد وقوع الكارثة. حسب تعريف الوكالة الفيدرالية الأمريكية لإدارة الطوارئ (Federal Emergency Management Agency FEMA, 2016).
- التعديل التحديتي **Retrofitting**: تعزيز أو ترقية الهياكل القائمة لتصبح أكثر مقاومة ومرونة للآثار الضارة للأخطار. يتطلب التعديل التحديتي النظر في تصميم ووظيفة الهيكل، والضغط التي قد يتعرض لها الهيكل من مخاطر معينة أو سيناريوهات مخاطر والتطبيق العملي وتكاليف خيارات التعديل التحديتي المختلفة. تشمل أمثلة التعديل التحديتي إضافة دعامة متينة للجدران، وأعمدة التقوية، وإضافة روابط فولاذية بين الجدران والأسقف، وتحسين حماية المرافق والمعدات الهامة (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016).

الفصل الثاني

الكوارث وإطار إعادة الإعمار

ركز هدف التعافي وإعادة الإعمار على إعادة الحياة وسبل العيش إلى ما كان عليه المجتمع قبل وقوع الكارثة. تعتمد التعريفات الحديثة وجهة نظر تحسين الظروف المعيشية قبل وقوع الكارثة للمجتمعات المتضررة من الكوارث كفرصة لتحسين الظروف المعيشية واستعداد لحدوث الكارثة مرة أخرى والذي بدوره يخفف من النتائج الكارثية والخسائر، في هذه الحالة لا ينصب التركيز فقط على إعادة البناء المادي، ولكن أيضاً على تنشيط الاقتصاد واستعادة الحياة الاجتماعية والثقافية للمنطقة المنكوبة. يتم دائماً بذل الجهد الأول والأساسي في الاستجابة لحالة الطوارئ من قبل المجتمع المتضرر. من هنا يجب تقييم تأثير الكارثة على المجتمع وتقديم الدعم المناسب للاستجابات المحلية عندما تكون مناسبة وأمنة. كما ان الدعم يجب أن يعتمد أيضاً على فهم الأدوار والموارد المختلفة للأفراد والجماعات داخل المجتمع. وعليه يجب تطوير خطط الطوارئ و / أو تحديث الخطط الموجودة مسبقاً في ضوء الخبرة المكتسبة من الكارثة. يكون التخطيط للطوارئ أكثر فاعلية عندما يكون عملية تشاركية تشمل جميع الفاعلين الذين سيطلب منهم العمل معاً في حالة الطوارئ، لذلك تعتبر عملية تخطيط إلى الأمام، حيث يتم الاتفاق على السيناريوهات والأهداف، وتحديد الإجراءات الإدارية والفنية، ووضع أنظمة الاستجابة المحتملة للاستجابة لحالة الطوارئ. يعد التعافي مهمًا لأنه يربط الاستجابة لحالات الطوارئ بعد الكوارث بأهداف التنمية طويلة الأجل. إن دعم الناس لحماية أصولهم أثناء الكوارث وبعدها لا يساعدهم على التعافي السريع فحسب، بل يقلل أيضاً من الضعف والفقر في المستقبل (ALNAP and ProVention, 2007b)

1.2. الكارثة وفرص التطور

عند حدوث الكوارث الطبيعية او الكارثة الناتجة عن فعل الانسان كالحروب فان النظرة الاولية للإنسان ترتكز على المشهد التدميري والخسائر المادية. هذه النظرة صحيحة لأنها تخاطب مشاعر الانسان واحاسيسه المباشرة، لان الانسان بطبعه مجموعة من الحواس والتي تعطي دائما نظرة تشاؤمية للخسائر المادية. على سبيل المثال تدمير المنازل والتي يرتبط الانسان بها من خلال الذكريات تترك أثر مأساوي عظيم لدى المالكين. المنشآت الصناعية والسياحية والتي يفقد الانسان منها رزقه او الدمار الحاصل للثروة الحيوانية والزراعية والتلوث البيئي وتلوث مصادر المياه كلها عناصر مادية شديدة التأثير على الانسان لانعكاساتها المباشرة على الحياة اليومية والمستقبل المنظور. كل هذا على الصعيد المادي الملموس بعيدا عن التطرق للخسائر في الارواح والتي ليست موضوعنا لصعوبة التعاطي معها ماديا ومرتبطة بقاء الله وقدره.

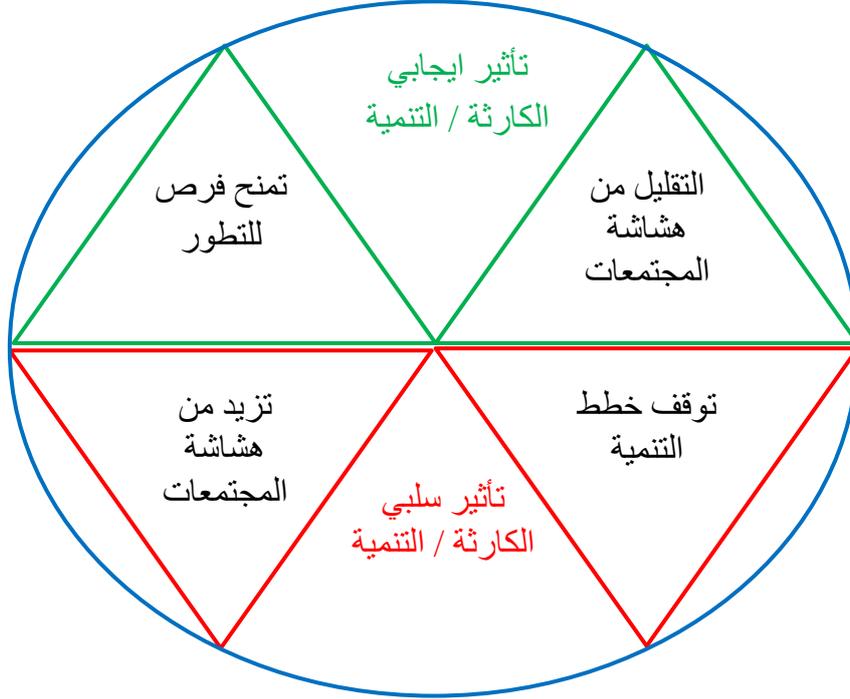
من الأهمية بمكان اتخاذ الفرصة التي توفرها الكوارث لزيادة الوعي واتخاذ تدابير التخفيف التي تقلل من تعرض الناس للأحداث المستقبلية. يجب الحد من الضعف من خلال دمج أنشطة وتدابير محددة للحد من المخاطر في التسوية الانتقالية واستجابة إعادة الإعمار، على سبيل المثال، زيادة مقاومة المخاطر للمباني التي يتم إعادة بنائها.

على صعيد البرامج والخطط التنموية قد تتسبب الكوارث في انتكاسة وتراجع لبرامج التنمية المعدة من قبل الدولة للتطوير على المدى البعيد دون الأخذ بالحسبان وقوع الكوارث والتي تصبح حينها الأعمال الطارئة اولوية تستهلك الميزانيات المرصودة للتطور والتنمية. على سبيل المثال قد تدمر الفيضانات أنظمة النقل والمرافق المعدة من اجل التنمية ودعم الاقتصاد والقضاء على البطالة وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

من جانب اخر قد تزيد برامج التنمية من تعرض المنطقة للكوارث ان كان جرى التحضير لها دون دراسة معمقة للأثر البيئي والاجتماعي. قد يكون التنازل عن برامج التنمية أمر غاية في الصعوبة في الاوضاع العادية لكن حدوث الكارثة قد يكون الفرصة الوحيدة والمنطقية للتوقف عن تلك البرامج. على سبيل المثال التطور الصناعي قد يؤدي الى استهلاك المصادر الطبيعية او تلوثها كما ان الزيادة الكبيرة في تنمية الثروة الحيوانية يؤدي إلى الرعي الجائر، مما يساهم في التصحر ويزيد من التعرض للمجاعة. كذلك التطور العمراني على حساب الاراضي الزراعية والرفاهية المفرطة في استغلال المصادر الطبيعية كالزيادة في استهلاك المياه كلها قد تكون نتاج برامج التنمية المخطط لها. وعليه يمكن تصميم برامج التنمية لتقليل التعرض للكوارث وعواقبها السلبية كما هو متبع في مشاريع الإسكان التي تم إنشاؤها بموجب قوانين البناء المصممة لتحمل الرياح العاتية او الهزات الارضية بحيث يتم التقليل من الدمار حال حدوث الكارثة مرة اخرى.

اما الجانب الايجابي او الفرصة، توفر إعادة البناء بعد وقوع كارثة فرصًا كبيرة لبدء برامج التنمية. حيث يمكن تعلم مهارات جديدة من خلال الاعتماد على القوى العاملة المحلية، ويوفر التمويل الى الشركات المحلية بدلا من تكليف شركات البناء الكبيرة حال مشاريع التنمية. توفر الكوارث فرصًا للتنمية، لأنها غالبًا ما تخلق مناخًا سياسيًا واقتصاديًا حيث يمكن إجراء تغييرات واسعة النطاق بسرعة أكبر من الظروف العادية وذلك لتدخل الدول المانحة او لفت نظر الحكومة المحلية الى المناطق الهشة الأكثر ضررا. على سبيل المثال، في أعقاب الكارثة، قد تكون هناك فرص كبيرة لتنفيذ برامج استصلاح الأراضي، وخلق وظائف جديدة ومهارات وظيفية، وتوسيع وتحديث القاعدة الاقتصادية للمجتمع ومثل هذه الفرص غير ممكنة لولا وقوع الكارثة. إن الإرادة الجماعية للعمل ميزة لا ينبغي إهدارها في حالات إعادة الإعمار. يمكن للكوارث أيضًا أن تسلط الضوء على الممتلكات والمجتمعات الهشة والتي يكون وقع الكارثة عالي الخطورة هنا يجب اتخاذ إجراءات قبل وقوع كارثة أخرى. إن إدراك قابلية التأثر والخطورة يمكن أن يحفز صانعي

السياسات والجمهور على المشاركة في معايير التخفيف لحماية الممتلكات والارواح. الشكل 1.2. يوضح العلاقة بين الكارثة والتنمية من النواحي الايجابية والسلبية.



الشكل 1.2. العلاقة بين الكارثة والتنمية (معدل ومترجم عن UNDP/UNDRO, 1992)

ومن باب تحسين الظروف وكذلك تعميق فعالية القوانين واللوائح يجب تحقيق أمن الحياة وحقوق الملكية لجميع المتضررين، سواء كانوا في السابق غير قانونيين أو غير رسميين يشغلون منازلهم أو مستأجرهم أو مالكمهم. لذلك يجب تقديم الدعم لترسيخ هذه الحقوق لجميع أفراد السكان المتضررين، بما في ذلك أولئك الذين ليس لديهم حقوق ملكية في البداية. يجب أن يتم هذا الدعم في أقرب وقت ممكن، لضمان عودة النازحين إلى ديارهم في أسرع وقت. لا يمكن البدء في إعادة بناء المنازل والمجتمعات إلا بعد حل هذه المشكلات. يحتاج النازحون أيضاً إلى ضمان الحياة بينما يستمر الزوج في المكان الذي يعيشون فيه حالياً. يجب تقديم الدعم لجميع الأشخاص المتضررين، بغض النظر عما إذا كانوا مالكين للأراضي أو الممتلكات أو يعيشون في منازل أو مباني سكنية. يجب أيضاً تضمين العائلات التي تستضيف السكان النازحين. يجب أن تحدد المجموعات المساعدة وتراقب المشاكل الرئيسية التي تواجه الاستجابة بحيث يمكن تلبية احتياجات جميع الأشخاص المتضررين، بغض النظر عن العرق والجنس والعمر. يتضمن هذا الأشخاص الذين يستقرون في موقع جديد لذلك ينبغي النظر في مجموعة متنوعة من الحلول.

2.2 التأهيل وإعادة الاعمار/ التعافي

التعافي عملية "غير خطية وديناميكية" (Jordan, A. Javernick-Will, 2012) تبدأ مباشرة بعد وقوع الكارثة. إعادة بناء المنازل المتضررة، ودعم سبل العيش، وترميم الأعمال التجارية والمرافق

العامة (Edgington, 2017)، والوظائف الأساسية الأخرى في غضون عامين بعد وقوع الكارثة هي علامات على التعافي الناجح (Comerio, 1998). يمكن أن تؤدي إعادة البناء إلى "معايير ما قبل الكارثة" إلى إعادة إنشاء نقاط الضعف الموجودة مسبقًا مما يؤدي إلى مجتمعات قد تواجه دمارًا متكررًا عند تعرضها لأحداث مخاطر في المستقبل. يعد التخطيط لما بعد الكارثة مهمة تستغرق وقتًا طويلاً (Moats et al., 2006) والتخطيط للتعافي بعد وقوع الكارثة مباشرة ليس مثاليًا. في أعقاب الكارثة، يتعرض المسؤولون لقدر كبير من الضغط لاستعادة الحياة الطبيعية وغالبًا ما ينتهي بهم الأمر بحلول قصيرة المدى. تتأثر عملية صنع القرار بسبب الأهداف غير الواضحة وقلة الوقت والمواقف غير المتوقعة والمعلومات غير الكاملة عن المجتمع. غالبًا ما تؤدي هذه الأنواع من التعافي إلى نتائج سيئة للمجتمعات مثل إعادة بناء المنازل في المناطق المعرضة للخطر (Horne et al., 2017) وجود خطة شاملة لإعادة الإعمار والتعافي بعد الكوارث مفيد جدًا في إنشاء مجتمع مرن في مرحلة ما بعد الكارثة، حيث يمكنه ضمان التطبيق العملي (Moatty and Vinet, 2016) يمكن أن يساعد إنشاء هذه الخطة في فترة ما قبل الكارثة مع مجموعة عامة من المبادئ والسياسات في تجنب النزاعات عند اتخاذ قرارات التعافي بعد وقوع كارثة. ان عملية إعادة الإعمار والتعافي بعد الكارثة يجب ألا تركز فقط على استعادة الحالة المادية للمجتمع، ولكن يجب أن تتناول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. يحتاج التعافي بعد الكوارث إلى أن يكون شاملاً ويؤدي إلى مرونة مادية واجتماعية واقتصادية وبيئية، حيث يكون لدى المجتمعات ظروف داخلية تسمح لها بامتصاص الآثار والاستجابة والتعافي (Zhou et al., 2010).

يعتبر دعم الحالة الاجتماعية والنفسية للمجتمع جزءًا أساسيًا من عملية التعافي. أظهرت الدراسات أن الآثار النفسية والاجتماعية على المتضررين من الكوارث أثرت سلبًا على إعادة بناء المساكن وعملية التعافي الشاملة. تسببت الصدمة والتغيرات الاجتماعية التي مروا بها في أن يصبح الناس مترددين ومربكين وغير قادرين على المضي قدمًا. وهكذا اشترطت عملية التعافي من الكوارث تقديم الدعم الفردي لكل أسرة متضررة، وخدمات استشارية، ومساعدة متخصصة، وأنشطة اجتماعية، والمشاركة مع المجتمعات المحلية لدعم تعافهم النفسي والاجتماعي (Chang, et al., 2012). من المهم دعم المجتمع مع منحهم إحساسًا بالملكية في اتخاذ القرار وتنفيذ مبادرات التعافي لدفع التعافي إلى الأمام بنجاح.

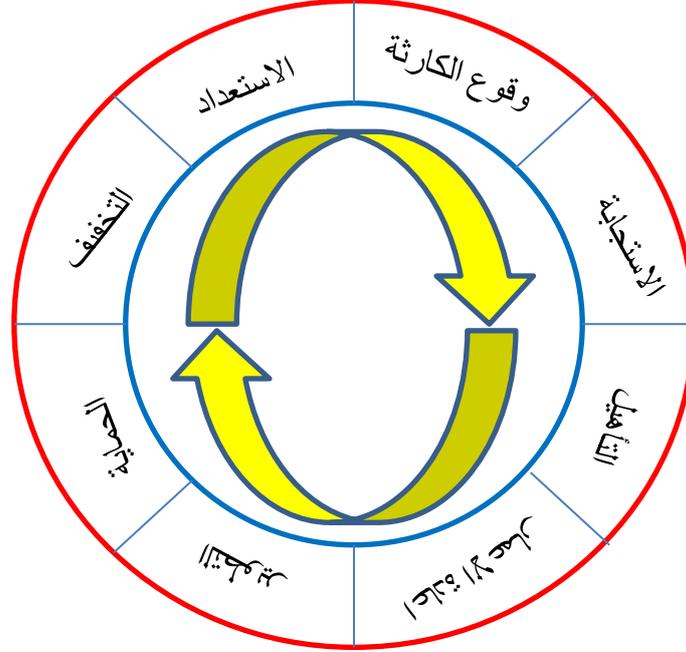
نظرًا لتعدد المراحل من أجل استعادة المجتمع لوضعه قبل وقوع الكارثة مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين الظروف المعيشية بشكل أفضل، هناك ما يعرف بمرحلة التأهيل وهي الإجراءات المتخذة في أعقاب الكارثة لتمكين الخدمات الأساسية من الاستئناف، وتوجيه الجهود لإدماج الناجين في عملية الإصلاح وهو ما يعرف بالمساعدة الذاتية للضحايا لإصلاح الأضرار المادية والمرافق المجتمعية في مناطقهم المنكوبة، وإحياء الأنشطة الاقتصادية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للناجين. يركز التأهيل على تمكين السكان المتضررين من استئناف أنماط الحياة الطبيعية (قبل

وقوع الكارثة) بشكل أو بآخر. يمكن اعتبارها مرحلة انتقالية بين الإغاثة الفورية والتنمية الأكثر أهمية على المدى الطويل. أما إعادة الاعمار تشير إلى الاستعادة الكاملة لجميع الخدمات والبنية التحتية المحلية واستبدال الهياكل المادية المتضررة وتنشيط الاقتصاد واستعادة الحياة الاجتماعية والثقافية. يجب أن يتم دمج إعادة الاعمار بالكامل في خطط التنمية طويلة الأجل، مع مراعاة مخاطر الكوارث المستقبلية وإمكانيات الحد من هذه المخاطر من خلال تبني التدابير المناسبة. قد تشمل إعادة الاعمار استبدال أي ترتيبات مؤقتة تم وضعها كجزء من الاستجابة لحالات الطوارئ أو إعادة التأهيل ان لم تكن مدروسة مسبقا كجزء من إعادة الاعمار لسبب او ضرورة لإنقاذ السكان. أما التعافي فهو جميع الإجراءات المتخذة خلال الفترة التي أعقبت مرحلة الطوارئ، حيث يشمل كلاً من إعادة التأهيل وإعادة الإعمار ولا يعتبر مرحلة منفصلة من مراحل التخلص من اثار الكارثة. جميع مكونات التعافي متداخلة لا يمكن حصرها بتوقيت معين بحيث تكون كل مرحلة مقدمة او متداخلة مع المرحلة التي تليها نظريا لذلك تم دمج جميع المراحل تحت مسمى التعافي. يعتمد طول الفترة الزمنية اللازمة للتعافي على عدد كبير من العوامل مثل حجم الضرر، ومستوى الاستعداد المسبق للكارثة، وتوافر الموارد بجميع اشكالها المالية والمصادر الطبيعية، وسرعة عمل وتدخل السلطات الإدارية والتشريعية، والاستقرار السياسي ومدى استعداد الإرادة لتنفيذ الخطط.

3.2. دورة إدارة الكوارث

تظهر دورة إدارة الكوارث على انها سلسلة متصلة ومتسلسلة من الإجراءات للسيطرة على أحداث الكوارث. هناك مجموعة واسعة من التدخلات التي يتم إجراؤها قبل وأثناء وبعد وقوع الكارثة لمنع أو تقليل الخسائر في الأرواح والممتلكات وتقليل معاناة الإنسان وتسريع التعافي كما ذكر سابقا. غالبًا ما توصف إدارة الكوارث بأنها دورة ذات مراحل متميزة ومتداخلة (ADB, 2008). تعتبر تقييمات الطوارئ، التي تليها عمليات التقييم والرصد والتقييم المستمرة، ضرورية للاستجابة الناجحة. يجب مراجعة استراتيجية الاستجابة وتحديثها وفقًا للنتائج التي تم الحصول عليها من هذه العملية المستمرة. يتم تصوير دورة ادارة الكوارث بالعديد من الأشكال تتميز جميعها بوصف جميع المراحل بشكل منفصل نظريا ولكنها متداخلة على ارض الواقع (انظر الشكل 2.2). لكن المهم هو أن الشكل يجب أن يشير إلى أن الكارثة وإدارتها هي سلسلة متصلة من الأنشطة المترابطة. إنها ليست سلسلة من الأحداث التي تبدأ وتوقف مع كل كارثة. أنشطة الاستجابة وإعادة التأهيل وإعادة الاعمار والتنمية والتأهب والتخفيف والوقاية ليست في تسلسل دقيق. هناك تداخل كبير فيما بينها. يعد التعافي عملية ناجحة ان كانت جميع المراحل مترابطة وكل مرحلة مدخل مفيد واساسي للمرحلة التي تليها بحث لا يمكن هدم انجازات مرحلة لبدء الاخرى وان كان هذا يحدث في كثير من الاحيان على سبيل المثال يمكن الاستغناء عن مرحلة المأوى

والإغاثة حين البدء بالتأهيل وذلك لأن مرحلة التأهيل لها خصوصية مختلفة. لتفادي ضياع الجهود في مرحلة الإغاثة يجب ان تأخذ بعين الاعتبار ضروريات وخصائص المرحلة التابعة لها من تأهيل وإعادة اعمار او مرحلة التحضير والاستعداد. من هنا برزت الكثير من المراحل المتداخلة وايضا بتسميات متداخلة تدمج بين مرحلتين او مرحلة تعكس خصائص المرحلة الاخرى كما سيرد في البند ادناه.



الشكل 2.2. دورة إدارة الكوارث

4.2. الإغاثة التنموية والتعافي الزائد

برز هذا المصطلح لتعزيز مرحلة الإغاثة وصيغها بالصيغة التنموية من أجل الحفاظ على الجهود في كل مرحلة. يجب أن يقوم التنسيق بين أصحاب المصلحة الحكوميين والدوليين على أساس استراتيجية توافقية يتم تطويرها والمحافظة عليها بمشاركة السكان المتضررين والحكومة. تهدف استراتيجية الاستجابة المنسقة إلى دعم الحكومة، وسد الثغرات عند الضرورة. يجب أن تغطي الاستراتيجية الكاملة للاستجابة الأزمة الأولية، حتى التعافي ثم إلى النقطة التي يتم عندها الوصول إلى حلول دائمة لكل فرد من السكان المتضررين. يجب ربط التسوية الانتقالية وإعادة الإعمار والحد من المخاطر بآليات التخطيط الوطنية وبرامج التنمية المستدامة أو تتوافق معها. يجب أن تكون الاستراتيجية متسقة مع القانون الدولي والوطني، ومع المعايير والمبادئ المتفق عليها بين أصحاب المصلحة. يجب أن يضمن ذلك استجابة المجموعات المساعدة لاحتياجات السكان المتضررين، بغض النظر عما إذا كانوا يمتلكون أرضاً أو ممتلكات أم لا، وأن يشمل جميع الفئات الضعيفة.

وهنا أعطى خصائص جديدة للمراحل الاولية بحيث تأخذ في الاعتبار التنمية وليست الاغاثة فحسب حسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر ينبغي أن تسهم عمليات الإغاثة وإعادة التأهيل في التنمية طويلة الأجل وتقليل مواطن الضعف والهشاشة في المجتمعات حيثما أمكن ذلك، والقصد هنا ان لا ينبغي لهم إعادة البناء مع الابقاء على المخاطر السابقة قبل الكارثة بل يجب معالجتها لخلق مجتمع متماسك في وجه الكوارث وان لا تتكرر نفس الخسائر المادية والمعنوية، بل الاخذ بالاعتبار تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي منذ بداية مرحلة الاغاثة. أي ان الاغاثة التنموية تسعى إلى تلبية الاحتياجات الضرورية كجزء من الحياة الكاملة للمتضررين. الاغاثة التنموية تتميز بانها تبحث عن حلول طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستجابة للاحتياجات الفورية والحادة في مرحلة مدمجة والتي تبني على قدرات الناجين والمؤسسات المحلية كما انها تضع معايير مستدامة للخدمات وتشجع المشاركة والمساءلة في مرحلة اعداد الخطط والتنفيذ. مع الاخذ بعين الاعتبار ان الاغاثة التنموية تؤدي في نهاية المطاف الى التعافي الزائد بمعنى تدخّل "يكون فيه الناس أفضل حالاً من بعض النواحي عما كانوا عليه قبل حالة الطوارئ". يجب أن تتضمن إعادة الإعمار جهودًا لتقليل التعرض للمخاطر التي قد تزداد في تواترها أو شدتها مع زيادة مخاطر المناخ. كذلك يجب أن تشمل إعادة الإعمار أيضًا جهودًا لزيادة كفاءة الطاقة إلى الحد الأقصى، وتقليل استخدام الموارد غير المتجددة والآثار السلبية على البيئة. ومن الأمثلة على ذلك شراء المواد المنتجة محليًا من مصادر مستدامة؛ البناء بمواد تحتاج الى طاقة منخفضة لإنتاجها والحرص على انظمة الاستفادة من المصادر الطبيعية كتجميع مياه الامطار.

5.2. التعافي والتخفيف والتأهب

نظرا لتداخل المراحل في مرحلة التعافي والمفهوم الضمني لها فان المؤسسات الدولية العاملة في ادارة الازمات واعادة الاعمار IRP & UNDP, 2010 قدمت نماذج يمكن ترسيخها والاستفادة منها بحيث تتضمن المرحلة المحددة سمات وخصائص تزيد من فعاليتها. مثلا عند وقوع كارثة، فإنها تكشف في كثير من الأحيان عن نقاط ضعف مزمنة أو مناطق ضعف القدرة على الصمود. قد تشمل نقاط الضعف هذه ممارسات ومواد البناء دون المستوى المطلوب سابقا للتصدي للكارثة او التخفيف من حجم الخسائر، وكذلك سبل العيش والاقتصادات الهشة، وسوء تنظيم استخدام الأراضي. نقاط الضعف هذه هي التحديات الحقيقية التي تواجه مخططي التعافي. بالاعتماد على تقييمات المخاطر والضعف، يمكن حساب تقدير تقريبي للأضرار والخسائر المحتملة لكوارث مختلفة النطاق. بناءً على هذه السيناريوهات، يمكن لصانعي السياسات والمخططين تحديد النطاق والحجم المحتملين لاحتياجات التعافي والتخفيف من الاضرار.

يجب أن لا تكون مرحلة التأهب في حد ذاتها للتخفيف لحدث الكارثة وبعدها مباشرة. يمكن أن يكون تخطيط التعافي مكونًا مهمًا في التأهب للكوارث. كجزء من جهود التأهب، يمكن لصانعي

السياسات والمخططين صياغة سياسات التعافي، وتطوير البنية التحتية التنظيمية، وتعيين الأدوار والمسؤوليات، وتحديد وبناء القدرات اللازمة لتنسيق وتنفيذ جهود التعافي. بدون الضغط الذي تشعر به عادة في بيئة ما بعد الكارثة، يكون لدى مخططي ما قبل الكارثة مزيد من الوقت للبحث وتحليل الممارسات الجيدة والسيئة، لإثراء عملية صنع القرار لديهم والتحضير لمرحلة التأهب ومواجهة الكارثة.

6.2. التعافي المبكر والمرحلة الانتقالية

في كثير من الأحيان تقع الكارثة في منطقة تجارها بسيطة ومحدودة في نوع الكارثة او ان الدولة ليس لديها الخطط والبرامج الكافية للتعامل مع الكارثة والبدء بمراحل التعافي. من هنا تكون الدولة او المجتمع بحاجة لمرحلة انتقالية لإعادة النظر في الخطط القائمة وتعديلها او خلق خطط جديدة للتعامل مع الازمة. يعرف الانتقال إلى الفترة التي تلي وقوع الكارثة مباشرةً عندما لا تعكس الخطط والبرامج الموجودة مسبقًا الأولويات الأكثر إلحاحًا في أعقاب الكارثة، لذلك يخضع بلد ما لعملية تحول ضمن الإطار الزمني العام للانتقال بحيث يبدأ التعافي المبكر على الفور بعد بداية الأزمة بحيث يكون ضمن الإطار الزمني للتدخلات الطارئة.

يحدث التعافي المبكر بالتوازي مع أنشطة الطوارئ، لكن أهدافه وآلياته وخبراته مختلفة. لجهود التعافي المبكر ثلاث أهداف عامة حسب Cluster working group on early recovery, 2008:

1 - زيادة عمليات المساعدة الطارئة الجارية من خلال الاعتماد على البرامج الإنسانية، بحث تصبح مدخلاتها أصولاً للتنمية طويلة الأجل، وبالتالي تعزيز الاعتماد على الذات لدى السكان المتضررين والمساعدة في إعادة بناء سبل العيش عن طريق:

- إعادة إنشاء الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والتمويل والبنية التحتية الأولية (إصلاح الطرق والنقل والاتصالات) ، واستعادة الأصول البيئية؛
- ضمان المأوى المناسب للسكان المتضررين؛
- توزيع الأدوات والخدمات الأخرى التي تساعد على تعافي الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بين النساء والرجال؛
- توفير فرص عمل مؤقتة بأجر (مثل برامج النقد مقابل العمل) ؛
- استعادة الظروف اللازمة على وجه السرعة للسماح بإعادة بناء سبل العيش؛
- استعادة المستويات الأساسية للأمن الجماعي والبشري؛
- تعزيز سيادة القانون وقدرة الدولة على احترام وحماية وإعمال حقوق الشعب؛
- إدخال الحد من المخاطر لإعادة البناء بشكل أفضل ومعالجة المخاطر السابقة لوقوع الكارثة.

2. دعم مبادرات التعافي التلقائي من قبل السكان المتضررين وتغيير ديناميكيات المخاطر، من خلال على سبيل المثال:

- دعم القدرات الوطنية / الحكومية لقيادة تخطيط التعافي المبكر، وتقديم الدعم على أساس المعرفة والممارسات المحلية
- تعزيز جهود المساعدة الذاتية وقدرات السكان المتضررين، وخاصة النازحين، للمساهمة بنشاط في إعادة التأهيل وإعادة الإعمار؛
- تعزيز الأنشطة المجتمعية لاستعادة المستويات الأساسية للأمن؛
- تحديد آليات التأقلم لضمان أن أنشطة التعافي وإعادة التأهيل المجتمعي لا تؤدي إلى ممارسات تمييزية أو مخاطر ثانوية؛
- تحديد النظم الإيكولوجية الحرجة (السلع والخدمات) التي تتطلب الاستعادة من أجل دعم تطوير سبل العيش المستدامة.

3- إرساء أسس التعافي على المدى الطويل عن طريق:

- التقييم المبكر للاحتياجات والتخطيط وتعبئة الموارد من أجل التعافي، مع مراعاة الاحتياجات المختلفة والموارد ونقاط الضعف لدى النساء والرجال؛
- التخطيط الذي يشمل جميع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين ذوي الصلة ويمكن المنظمات النسائية من المشاركة الكاملة في جميع مراحل التعافي؛
- إنشاء تحالفات استراتيجية بين المجتمعات والسلطات المحلية لضمان مشاركة وإدماج الفئات الضعيفة والمهمشة والتمييزية؛
- رفع الوعي بحقوق الإنسان وتعزيز قدرات المجتمعات المحلية للمطالبة بحقوقها مع بناء قدرات السلطات للاستجابة بشكل مناسب لهذه الحقوق؛
- إعادة بناء / استعادة / تعزيز النظم الوطنية والمحلية، بما في ذلك تحديد الموظفين وتدريبهم أو إعادة تدريبهم لاستعادة قدرات الدولة من أجل توجيه وإدارة مرحلة التنمية؛
- مراجعة و / أو تطوير السياسة الأساسية لتوجيه جهود التعافي التي تهدف إلى تحسين وليس إعادة تهيئة الظروف السلبية السابقة للأزمة (على سبيل المثال من خلال إعادة البناء بشكل أفضل، ومبادرات منع النزاعات والحد من المخاطر، وتعزيز المساواة بين الجنسين)؛
- تحديد وتعزيز نظام مؤسسي تمكيني بأدوار ومسؤوليات واضحة تسهل دمج التعافي في عملية التنمية.

1.6.2. المبادئ التوجيهية للتعافي المبكر:

لتحقيق التعافي المبكر يوجد بعض المبادئ التي يجب تحقيقها، على اعتبار ان التعافي المبكر لا ينجز بصورته العالمية والمتفق عليها من قبل المؤسسات الدولية ذات التجارب المختلفة للكوارث بأنواعها دون تحقيق المبادئ التالية:

- ضمان الملكية الوطنية، والمقصود هنا الدعم والاسناد من الحكومة المحلية لعملية التعافي المبكر، وذلك لأن عمليات التعافي غالباً ما تكون تدخل أمني في المنطقة المنكوبة. بدون اسناد وتوفير اللوجستيات من الحكومة المحلية والاطلاع عليها وتوفير الصبغة القانونية ومراعاة الخطط المسبقة تعتبر عملية التعافي ناقصة في المضمون الاستدامة.
- تعزيز القدرات المحلية والوطنية، عند الانتهاء من عملية التعافي وتنفيذ استراتيجية الخروج (الفصل التاسع) من قبل المنظمات الدولية ولضمان الاستدامة، يجب ان تكون عملية التعافي قد افرزت ونمت قدرات محلية ووطنية لإدارة المشاريع والبرامج والاستعداد للتعامل مع الكوارث حال حدوثها كنتيجة للاستفادة من التدخلات الدولية.
- استخدام وتعزيز الممارسات التشاركية، من أهم سمات الدول النامية ان الممارسات التشاركية وتحديد نطاق عمل الوزارات غير واضح بالكامل كذلك التداخل بين صلاحيات المؤسسات في العمل. من خلال التعافي المبكر يجب ان يكون وضوح كامل لأدوار مؤسسات الدولة فيما بينها ومع المؤسسات الدولية. وذلك لأن عملية الاعمار والتعافي موضوع متداخل بين جميع مؤسسات الدولة على سبيل مثال بناء مدرسة لا يعتمد بالكامل على وزارة التربية والتعليم بل هناك بنى تحتية كبناء الطرق وايصال شبكات المياه والكهرباء و ما الى ذلك.
- تنمية القدرات لبناء علاقات عمل بناءة وشاملة، نتيجة التدخلات الدولية الخارجية تظهر أهمية بناء العلاقات لإنجاز المهام الموكلة لجميع الاطراف. قد تكون هذه التدخلات ممارسة جديدة لدى الدول المنكوبة وبحاجة منها لبناء قدرات المؤسسات على استيعاب التدخلات الخارجية وتنمية القدرات لتسخير تلك الخدمات بشكل بناء.
- التأثير على طريقة تقديم المساعدة الإنسانية للتأكد من أن التدخلات الأكثر أهمية لا تسبب أي ضرر، وكذلك مراعاة الاعتبارات التنموية طويلة المدى. قد تأخذ المساعدات الإنسانية في اغلب الاحيان طابع الاغاثة، هذا النمط من المساعدات يجب ان يكون محدود الأجل وضمن خطة تضمن عدم تحويل المستفيدين الى عوائل على المساعدات. من هنا على الدولة المستضيفة تسخير تلك المساعدات لتكون ضمن الاعتبارات التنموية طويلة المدى منعا لإهدار اموال المساعدات والاغاثة في الامور المعيشية الاستهلاكية المؤقتة، حيث تظهر الازمات بعد انتهاء اجلها.

- تعظيم التأزر بين مختلف الجهات الفاعلة من خلال التنسيق الفعال بين أصحاب المصلحة بما في ذلك الحد من المخاطر وتدابير منع الصراع
- بناء القدرات المؤسسية والحقوقية لتقوية نظم المساءلة منعا للفساد
- تأسيس تدخلات التعافي المبكر على فهم شامل للسياق
- ضمان تكامل القضايا الشاملة الأخرى مثل النوع الاجتماعي والبيئة والأمن وحقوق الإنسان في التقييم والتخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم
- تعزيز المساواة وتطوير القدرات المحلية لمنع التمييز من أي نوع
- تعزيز المساواة بين الجنسين
- المراقبة والتقييم والتعلم من خلال تقنيات وآليات تشاركية مناسبة
- إعادة البناء بشكل أفضل

أظهرت التجربة أنه لا يوجد تاريخ محدد لبدء التعافي. وعادة ما يبدأ في الأيام الأولى لجهود الإغاثة في حالات الطوارئ ويستمر في اتجاه البرامج التنموية. ينبغي النظر إلى استمرارية التعافي على أنها تمتد من التخطيط قبل وقوع الكارثة إلى الإغاثة وإعادة الإعمار، وفي النهاية إلى التنمية كما هو مبين في الشكل 3.2. بدلاً من مرحلة منفصلة من دورة إدارة الكوارث، يجب اعتبار التعافي سلسلة متصلة بها الكثير من التداخلات مع المراحل الأخرى.

سنوات	أشهر					أيام			وقوع الكارثة
	3 وما فوق	3-1	12-9	9-6	6-3	3-1	30-20	20-10	
									الاستجابة
									الإغاثة
									تقييم الأضرار
									التعافي والإعمار
									تقليل المخاطر
									التطور/ التنمية

الشكل 3.2. المدة الزمنية الافتراضية لمراحل التعافي مع وقوع الكارثة

2.6.2 التعافي وإعادة الإعمار إعادة البناء بشكل أفضل (Build Back Better- BBB)

ركز هدف التعافي وإعادة الإعمار سابقاً على إعادة الحياة وسبل العيش إلى ما كان عليه المجتمع والمجتمع قبل وقوع الكارثة. تأخذ التعريفات الحديثة وجهة نظر تحسين الظروف المعيشية قبل وقوع الكارثة للمجتمعات المنكوبة بالكوارث. تُعرّف استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث (2009) التعافي على أنه القرارات والإجراءات المتخذة بعد وقوع الكارثة لاستعادة أو

تحسين الظروف المعيشية قبل وقوع الكارثة للمجتمعات المتضررة من الكوارث، بما في ذلك الجهود للحد من عوامل مخاطر الكوارث. لا ينصب التركيز فقط على إعادة البناء المادي، ولكن أيضًا على تنشيط الاقتصاد واستعادة الحياة الاجتماعية والثقافية.

نتائج إعادة البناء الأفضل تكمن في زيادة القدرة على الصمود كمنازل ومدارس ومستشفيات أكثر أمانًا، ولوائح جديدة لاستخدام الأراضي وقوانين البناء وتطوير مبدأ "مقاومة الكوارث". أحد الأسباب الرئيسية للضرر الجسيم الناجم عن الكوارث الطبيعية هو عدم كفاية القدرة الهيكلية للبيئة المبنية. كان الضرر الناجم عن تسونامي المحيط الهندي عام 2004 (DN and PA, 2008) وتسونامي ساموا لعام 2009 (Bird et al. 2011) جزئيًا بسبب عدم كفاية مراعاة المخاطر الساحلية في تصميم الهياكل.

تم إرجاع الدمار الناجم عن زلزال كشمير في باكستان مرة أخرى إلى تصميم وبناء غير مقاوم للزلازل في المناطق المعرضة للزلازل (Halvorson and Hamilton, 2010). ظهرت حالات مماثلة في زلزال هايتي عام 2010 وكوارث زلزال كوبي عام 1995 (Dias et al, 2006) ، من بين أمور أخرى، ينسب الدمار في البيئة المبنية من الكوارث إلى العوامل التي تشكل نقاط الضعف مثل: التقييمات غير الكاملة / غير الدقيقة للمخاطر؛ عدم مراعاة آثار تغير المناخ؛ عدم التوافق بين التصميمات الهيكلية ومستويات المخاطر؛ عدم مراعاة المخاطر في تخطيط المدن؛ قوانين ولوائح البناء غير الموجودة أو المهملة؛ النمو السكاني السريع الذي يؤدي إلى شغل غير قانوني للأراضي عالية الخطورة؛ وقلة الوعي بالكوارث في المجتمع. تؤدي هذه العوامل إلى أنواع مختلفة من نقاط الضعف مثل نقاط الضعف المادية والاجتماعية والسياسية والبيئية.

إن "الاختبار الرئيسي لجهود التعافي الناجحة هو ما إذا كانت تترك الناجين أقل عرضة للمخاطر الطبيعية" (Clinton, 2006). تؤكد إعادة البناء الأفضل (Build Back Better-BBB) أن إعادة الإعمار توفر فرصة لدمج تدابير الحد من المخاطر أثناء إعادة بناء الهياكل المتضررة للتخلص من نقاط الضعف الموجودة مسبقًا وزيادة المرونة في مواجهة المخاطر المستقبلية وآثار تغير المناخ (Mercer, 2010).

إن أهمية مراجعة وتغيير تصميمات وقواعد البناء لتحسين السلامة الهيكلية للمباني والبنية التحتية بعد وقوع كارثة مفهومة على نطاق واسع (McCurry, 2011) ولكن لا يتم تحقيقها بنجاح في الممارسة العملية بسبب مجموعة من القضايا المشتركة. يمكن أن تؤدي السلطات التنظيمية الضعيفة والافتقار إلى الإنفاذ الصارم إلى تجاهل تغييرات كود البناء مما يؤدي إلى هياكل دون المستوى في إعادة البناء (Nathan, 2010). عندما ضرب تسونامي المحيط الهندي، اقتصر تطبيق قوانين البناء بشكل أساسي على المناطق الحضرية والضواحي في سريلانكا. كانت المناطق الريفية والساحلية الضحايا الرئيسيين للكارثة، حيث أدى الافتقار إلى المعايير الهيكلية الصارمة إلى تضخم الأضرار (Palliyaguru et al 2010). كما أن التكاليف الإضافية التي يتم تكبدها من

خلال تبني تقنيات ومواد جديدة لتحسين المرونة الهيكلية تثبط أيضًا الامتثال لقوانين البناء الجديدة. بمجرد وقوع الكارثة، من الشائع رؤية جهود التعافي تتعامل فقط مع المخاطر التي تم اختبارها للتو، والتي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف تجاه الأخطار الأخرى (Kennedy, 2009). كما أن ضغوط الوقت في عملية التعافي مع توقعات تحقيق نتائج سريعة تساهم بشكل كبير في التصميم والبناء المتسارعين في غياب قوانين البناء المدروسة جيدًا وتقييمات المخاطر. العامل الأخير الذي يساهم في ضعف السلامة الهيكلية هو استجلاب عمال غير مدربين للبناء ويعملون بالطريقة التقليدية.

من الممارسات الشائعة للمنظمات غير الحكومية والقوى العاملة في المهن المستوردة وأصحاب المنازل المساعدة في مشاريع إعادة الإعمار التي تؤدي إلى جودة غير متسقة في إعادة البناء (Boano, 2009). قدمت تجارب جهود إعادة الإعمار بعد الكوارث في جميع أنحاء العالم دروسًا يمكن اعتمادها كمبادئ عند تنفيذ التغييرات الهيكلية لتجنب المشكلات المذكورة أعلاه و إعادة البناء الأفضل. تتجمع المبادئ بشكل طبيعي تحت: قوانين ولوائح البناء، التكلفة والوقت، والجودة

يجب إجراء تخطيط للمخاطر المجتمعية، بناءً على تقييمات المعرفة المحلية بالمخاطر، من أجل فهم أفضل للمخاطر بالإضافة إلى استراتيجيات المواجهة التقليدية وتقنيات البناء. قد تُفقد ممارسات البناء التقليدية التي تتضمن معرفة الحد من المخاطر عند إدخال مواد وأنماط بناء جديدة. غالبًا ما تعني العوامل الأخرى المرتبطة بالتحديث، مثل الهجرة، أن هذه المعرفة المحلية أصبح الوصول إليها أقل سهولة مما كانت عليه في الماضي. بينما قد تتغير المواد والتقنيات، يجب أن تكون الحلول مناسبة للأعراف الاجتماعية والثقافية المحلية وكذلك للأنشطة الاقتصادية. ستساعد المشاركة العامة في تحليل المخاطر وتخطيط التعافي على جذب هذه المعرفة إلى العلن وخلق ملكية المجتمع في خطط التعافي والحد من المخاطر. يمكن لأصحاب المصلحة إدراك واغتنام الفرص لدمج الحد من مخاطر الكوارث في تخطيط التنمية والميزانية. وهذا يمثل نموذجًا على نهج "تطوير التجمعات البشرية"، الذي يركز على تعزيز بيئة معيشية صحية وأمنة من خلال:

- بناء منازل أقوى
- توفير وسائل الراحة مثل مياه الشرب والطرق والصرف الصحي ومرافق إدارة النفايات
- المرافق المجتمعية مثل المدارس ومراكز رعاية الأطفال والمراكز الصحية
- يعزز هذا النهج أيضًا المساواة والمشاركة النشطة لجميع الأطراف ويرتبط مع سبل العيش، وقد استخدم على نطاق واسع من قبل الحكومات والمنظمات غير الحكومية

وصف تقرير التقييم العالمي لعام 2015 بشأن الحد من مخاطر الكوارث (GAR 2015) أهمية هذه المهمة من خلال الإشارة، بشكل عام، إلى البلدان التي لديها بالفعل سياسات وأطر تنظيمية فعالة وكذلك استراتيجيات وآليات مالية قائمة لمنع مخاطر الكوارث الجديدة التي يمكن أن تتخذها للاستفادة الكاملة من فجوة التحول في التنمية.

أبرزت التقييمات التي تم إجراؤها في إطار عمل هيوغو لرصد العمل (Hyogo 2013-2007) Framework for Action Monitor حقيقة أن العديد من النوايا الأولية لإعادة البناء بشكل أفضل في أعقاب الكوارث يتم تجاوزها بسرعة بسبب الحاجة إلى العودة بسرعة إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي الطبيعي (WCDRR، 2015). ويؤدي هذا بدوره إلى صعوبات هائلة لأصحاب المصلحة الراغبين في استغلال أي الفرصة لتحقيق مكاسب إنمائية، أو لمعالجة المشاكل الاجتماعية أو البيئية، أو للحد من المخاطر الكامنة التي سمحت بحدوث الكارثة.

نص مجال أولوية إطار عمل هيوغو (4) 2005-2015 وكذلك فيما بعد إطار عمل سندياي 2015-2030 على أنه يجب على الدول، "دمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في عمليات التعافي وإعادة التأهيل بعد الكوارث، واستخدام الفرص خلال مرحلة التعافي لتطوير القدرات التي تقلل من مخاطر الكوارث على المدى الطويل، بما في ذلك من خلال تبادل الخبرات والمعرفة والدروس المستفادة". إن وجود إطار عمل فعال للتعافي أمر حيوي لإنشاء هيكل وتنسيق واضح للتخطيط والأنشطة التشغيلية. ومع ذلك، في غياب آليات الدعم القانونية والتقنية والمالية وغيرها، تفتقر هذه الاتفاقيات إلى المعنى. يجب أن يعمل أصحاب المصلحة معًا لتحديد العوائق التي تمنع إعادة البناء بشكل أفضل في الحاجة المتوافقة مع المتطلبات، بما في ذلك الممارسات التي تزيد بشكل غير ضروري من الوقت بين بداية الكارثة وعمليات التعافي، والاعتماد المفرط على اللوائح المضللة أو ضعيفة التنفيذ، والتمويل غير الكافي، وسوء التنسيق، أو نقص في التوجيه الفني والخبرة. تسمح الآليات المؤسسية القوية ببيئة تشريعية تكيفية. يمكن استخدام التشريع للامتثال للبناء الأفضل، حيث يستلزم الامتثال استخدام التشريعات لفرض مبادرات التعافي لتتوافق مع مبادئ "إعادة البناء بشكل أفضل". ساهم الافتقار إلى إنفاذ القوانين المتعلقة بالأخطار وضوابط البناء الملائمة القائمة على المخاطر في الدمار واسع النطاق الناجم عن تسونامي المحيط الهندي عام 2004. يعد فرض معايير تصميم المباني المحدثة القائمة على المخاطر من خلال استخدام قوانين البناء الإلزامية والحفاظ على المعايير مطلبًا تنظيميًا مهمًا في إعادة البناء بشكل أفضل. يمكن للتشريعات أيضًا تسهيل وتبسيط وتوجيه أنشطة التعافي. تؤدي الإجراءات التي تستغرق وقتًا طويلاً، والافتقار إلى طرق سريعة للمتابعة، إلى تأخير إعادة الإعمار، وهي من بعض أسباب بطء الإصلاح وإعادة البناء. يمكن للتشريعات وسلطات الطوارئ أن تقلل من وقت إعادة الإعمار وتشجع على إعادة البناء بشكل أفضل.

المبادئ التوجيهية الحالية لإعادة البناء الأفضل

كانت "المقترحات الرئيسية لا عادة البناء الأفضل" التي أصدرها الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون (2006) هي أول وثيقة رسمية معروفة تم نشرها والتي حاولت تقديم إرشادات شاملة لتنفيذ ممارسات BBB في بيئات ما بعد الكوارث. استند التقرير إلى كارثة تسونامي في المحيط الهندي. قدم كلينتون (2006) عشرة مقترحات لإعادة البناء بشكل أفضل على النحو التالي:

1. يجب على الحكومات والجهات المانحة ووكالات المعونة أن تدرك أن العائلات والمجتمعات هي الدافع وراء تعافياها.
2. يجب أن يعزز التعافي العدل والإنصاف.
3. يجب على الحكومات تعزيز التأهب للكوارث في المستقبل.
4. يجب تمكين الحكومات المحلية لإدارة جهود التعافي، ويجب على المانحين تخصيص موارد أكبر لتقوية مؤسسات التعافي الحكومية، وخاصة على المستوى المحلي.
5. يعتمد التخطيط الجيد للتعافي والتنسيق الفعال على المعلومات الجيدة.
6. يجب على الأمم المتحدة والبنك الدولي والوكالات الأخرى متعددة الأطراف توضيح أدوارها وعلاقاتها، لا سيما في معالجة المراحل المبكرة من عملية التعافي.
7. إن الدور المتزايد للمنظمات غير الحكومية والصليب الأحمر / الهلال الأحمر يحمل مسؤوليات أكبر عن الجودة في جهود التعافي.
8. منذ بدء عمليات التعافي، يجب على الحكومات ووكالات المعونة أن تهيئ الظروف الملائمة لازدهار رواد الأعمال.
9. يستحق المستفيدون هذا النوع من شراكات الوكالة التي تتجاوز التنافس والمنافسة الغير شريفة.
10. يجب أن يترك التعافي الجيد المجتمعات أكثر أمانًا عن طريق الحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود.

تتيح المبادئ الأساسية والتوجيهية لإعادة البناء بشكل أفضل الفرصة لتصوير إطار يمكن استخدامه لتمثيل BBB. يوضح الجدول 1.2 إطار عمل إعادة البناء بشكل أفضل، حسب Mannakkara and Wilkinson, (2014).

تقليل المخاطر: يمكن تحديد تقليل المخاطر كقائمة أساسية مطلوبة ل BBB. يمكن تعريف الحد من المخاطر على النحو التالي: التدابير المطبقة لتحسين المرونة الطبيعية للمجتمع تجاه الأخطار الطبيعية. أكدت التجارب السابقة في أعقاب الكارثة على الحاجة إلى تحديد المخاطر السائدة وتحديد الحلول لتقليل المخاطر المفروضة على الناس. كشف تقرير الكوارث العالمية الصادر عن الصليب الأحمر (2010) أن المخاطر التي تظهر في المدن ترجع إلى عدد من الأسباب مثل: النمو في التجمعات السكانية العشوائية أو غير القانونية، وعدم كفاية البنية التحتية والبناء في المواقع

المعرضة لخطر الكوارث. وذكر التقرير أيضاً أنه كان من الممكن توقع العديد من الكوارث السابقة وتجنبها مسبقاً من خلال التخطيط السليم والتصميم وطرق البناء. أوصى التقرير النهائي للجنة الملكية لحرائق الغابات الفيكتورية لعام 2009 (2010) بتعديل قانون البناء الأسترالي في أعقاب حرائق الغابات الفيكتورية لضمان معايير أمان أكبر. اقترحت الهيئة الملكية تحديد المناطق المعرضة لحرائق الغابات واعتماد ضوابط البناء والتخطيط المناسبة. كما نصت استراتيجية التخفيف الوطنية التي تم وضعها في تركيا في أعقاب زلزال كوجالي ودوزجي عام 1999 على الحاجة إلى تحديد المخاطر الخاصة بالموقع قبل إعادة الإعمار بالإضافة إلى تعديل وتحديث القوانين الهيكلية واستخدام الحوافز الضريبية لتشجيع أعمال التخفيف (Bakir, 2004). أوصى تقرير الكوارث في جنوب آسيا لعام 2008 الصادر عن المنظمات غير الحكومية (DN & PA, 2008)، بإنتاج خرائط المخاطر والضعف وتطبيق قوانين البناء لتجنب الكوارث المتعلقة بالتنمية في المستقبل.

توضح الاقتراحات أن الحد من المخاطر يتم تحقيقه في المقام الأول بطريقتين: من خلال تحسين التصميم الهيكلية للبيئة المبنية لتعزيز قدرتها على مقاومة الأضرار الناجمة عن الكوارث؛ ومن خلال استخدام الأراضي القائم على المخاطر لتجنب أو إدارة المخاطر السائدة. يتيح هذا الدليل التقسيم الفرعي لفئة الحد من المخاطر إلى فئتين فرعيتين سيشار إليهما باسم "المبادئ" التي تسمح بإدراج الحد من المخاطر في إعادة الإعمار والتعافي في إعادة البناء بشكل أفضل:

المبدأ 1 - تحسين التصميم الإنشائية، تصور تحسين التصميم الإنشائية وإنفاذها من خلال قوانين البناء المنقحة؛ و المبدأ 2 - تخطيط استخدام الأراضي، وتمثل خطط استخدام الأراضي القائمة على لتقليل المخاطر. يبدو أن هناك مجال تعافي آخر يركز على المجتمع مثل: إشراك المجتمع في التعافي، وتمكين المجتمع، وتقديم حلول التعافي بناءً على احتياجات المجتمع، والنظر في الجوانب الاجتماعية، وتعزيز ودعم التعافي النفسي. يمكن تجميع هذه الجوانب معاً في فئة أخرى. يمكن تسمية هذه الفئة "تعافي المجتمع" لأنها تتعامل مع الجوانب ذات الصلة بالمجتمع في التعافي. يعد دعم التعافي الاقتصادي للمجتمع ودعم تجديد سبل العيش وريادة الأعمال جزءاً مهماً من التعافي. يمكن أيضاً تضمين هذه الجوانب في فئة "تعافي المجتمع" لأنها ذات صلة بتعافي المجتمع ككل والفرد.

التنفيذ: على الرغم من وجود العديد من إرشادات BBB إلا أن تنفيذها في ممارسات ما بعد الكوارث في الكوارث الأخيرة كان به أوجه قصور. على الرغم من وجود معرفة بمفاهيم BBB ويتم اعداد خطط التعافي للإرشاد، إلا أن هناك تعقيدات في بيئات ما بعد الكارثة مثل: موازنة مدى التحسين الذي تم إجراؤه على التصميم الهيكلية وخطط استخدام الأراضي للحد من المخاطر مع القدرة على تحمل التكاليف، والقيود الزمنية، والتفضيلات و تقاليد المجتمع المحلي (Tas, 2010) ؛ التنسيق والتواصل بين العديد من أصحاب المصلحة المعنيين لتجنب ازدواجية

الأنشطة وتحقيق نتائج فعالة (Royal Commission, 2010) ؛ إنشاء برامج لتجديد وإعادة تأسيس سبل عيش الناس لتناسب مع مهاراتهم ومواردهم ومتطلباتهم المستقبلية (Khasalamwa, 2009) ؛ وتسهيل أنشطة إعادة الإعمار والتعافي لتحقيق نتائج سريعة دون المساس بالجودة (James Lee Witt Associates, 2005). لم يتم التعامل مع المشكلات المذكورة أعلاه بشكل صحيح من أجل التغلب عليها. على سبيل المثال، على الرغم من أن الحد من المخاطر من خلال تحسين التصميمات الهيكلية وتخطيط استخدام الأراضي القائم على المخاطر قد اقترحه العديد من المصادر (انظر الحد من المخاطر ضمن "مفاهيم BBB")، فإن القضايا المتعلقة بالقدرة على تحمل التكاليف والتطبيق العملي لاعتماد التحسينات الهيكلية المطبقة، وندرة من الأراضي التي قد تحد من القدرة على منع التطورات في الأراضي عالية الخطورة لم يتم النظر فيها.

يمكن أن تكون الإرشادات العديدة المتوفرة حالياً والتي توفر إرشادات لـ BBB مربكة للممارسين مما يجعل من الصعب تحديد الإرشادات التي يجب اتباعها، والتي تمنع تنفيذها حتى الآن. يمكن استخدام إطار عمل BBB وفئات ومبادئ BBB كنقطة انطلاق لوضع توصيات لتحسين قابلية تطبيق مفاهيم BBB في مجالات الحد من المخاطر، وتعافي المجتمع والتنفيذ الفعال والمؤثر. يمكن تحقيق BBB بنجاح في بيئات ما بعد الكوارث من خلال وجود مثل هذا الإطار التوجيهي والمباشر والشامل جنباً إلى جنب مع الدعم القانوني والحكومي. كما يمكن إنجاز المشاريع الفردية ضمن برامج التعافي من خلال النظر في المجالات المختلفة المطلوبة لـ BBB باستخدام مبادئ BBB الستة الواردة في الجدول 1.2 مع مراعاة النظر إلى المبادئ بطريقة شاملة عند تصميم برنامج تعافي شامل لفهم المكونات.

الجدول 1.2. إطار إعادة البناء بشكل أفضل (ترجمة عن Mannakkara and Wilkinson, 2014)

إعادة البناء بشكل أفضل					
تنفيذ		التعافي المجتمعي		تقليل المخاطر	
المبدأ السادس: التشريع والتنظيم	المبدأ الخامس: إدارة أصحاب المصلحة	المبدأ الرابع: التعافي الاقتصادي	المبدأ الثالث: التعافي الاجتماعي	المبدأ الثاني: تخطيط استخدام الأراضي	المبدأ الأول: تحسين التصميم الإنشائية
رصد وتقييم					

كما يوجد العديد من الإرشادات الأخرى التي تقترح بشكل مباشر وغير مباشر عمليات التعافي وإعادة الإعمار القائمة على إعادة البناء بشكل أفضل، مثل:

- منظمة الأمم المتحدة للإغاثة من الكوارث United Nations Disaster Relief Organization "مبادئ التسوية والمأوى" (Clinton, 2006؛ Kennedy, 2009) والتي تتناول تخصيص دور أصحاب المصلحة، وتوفير الموارد على أساس الاحتياجات للمجتمع وتقليل المخاطر.
- حكومة سر لانكا "إستراتيجية التعافي وإعادة الإعمار بعد كارثة تسونامي" و "المبادئ التوجيهية (GoSL, 2005a) "BBB"، والتي تشمل تخصيص الموارد على أساس الاحتياجات وتوفير الحلول المناسبة محليًا، والمشاركة المجتمعية والتشاور في أنشطة التعافي والمساواة، والشفافية بين أصحاب المصلحة، والحد من المخاطر والنظر في الاستدامة في المستقبل ودعم سبل العيش.
- وكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية Federal Emergency Management Agency "إعادة البناء من أجل مستقبل أكثر استدامة: إطار عمل تشغيلي" (FEMA, 2000) الذي يذكر تخصيص الدور والتنسيق لأصحاب المصلحة، وعمليات التعافي المرتكزة على المجتمع، وممارسات الحد من المخاطر المستدامة القائمة على المخاطر.
- Monday's (2002) "إطار الانتعاش الشامل" الذي يتناول تعزيز نوعية الحياة في المجتمع، والحيوية الاقتصادية ونوعية البيئة، والحد من المخاطر واتخاذ القرارات التشاركية في أنشطة التعافي.
- "ميثاق إعادة إعمار بام" Bam (Omidvar et al., 2010; Fallah and Hosseini nejad,) الصادر عن جمعية Bam للإشراف الأعلى لإعادة الإعمار وصنع السياسات في إيران، والذي يتضمن سياسات لإدارة إعادة الإعمار، والمشاركة المجتمعية، واستخدام تكنولوجيا ومواد البناء المناسبة، والحفاظ على التراث الثقافي والمعماري وضمان استقرار البناء.
- "إطار التعافي وإعادة الإعمار" التابع لهيئة فيكتوريا لإعادة الإعمار والتعافي من حرائق الغابات Victorian Bushfire Reconstruction and Recovery Authority VBRR, (2011) والذي يركز على سلامة ورفاهية المجتمع، وتخصيص الموارد على أساس الاحتياجات، والمشاركة المجتمعية، والمساواة، والحلول المخصصة.
- "استراتيجية التعافي" الصادرة عن هيئة التعافي من الزلازل في كانتربري Canterbury Earthquake Recovery Authority (CERA, 2013) والتي تستلزم القيادة والتكامل لإدارة أنشطة التعافي باستخدام نهج تشاركي، وتجديد الاقتصاد، وتعافي المجتمع وتعزيزه، وإعادة بناء البيئة واستعادة النظم البيئية الطبيعية والصحية.

7.2. العناصر المطلوبة لتأهيل وإعادة اعمار البنية التحتية للمجتمع

تخطيط تأهيل و إعادة اعمار البنية التحتية المجتمعية (إمدادات المياه، ومرافق الصرف الصحي، والمرافق الصحية، المدارس والطرق وما إلى ذلك) هو قطاع يقع عادة تحت إدارة العديد من الوزارات الحكومية. ومع ذلك، في حالات ما بعد الكارثة، اعتمادًا على حجم الضرر الناتج، وكالات المعونة، المجتمع المدني والمنظمات الأخرى الخاصة والجمهور، قد يتعاونون مع الحكومة لتسهيل تأهيل و / أو إعادة الاعمار البنية التحتية بشأن تقييم الأضرار والاحتياجات. إعادة الاعمار هي عملية معقدة قد تستغرق عدة سنوات. عند تنفيذ مثل هذه البرامج لا بد من ان المنظمات المختلفة تنسق مع الحكومة و فيما بينها، وكذلك تتفق مع السياسات القائمة و المعايير. من المهم أيضًا ربط البرامج بأي استراتيجيات طويلة المدى قد تكون الحكومة قد وضعتها سابقا.

بعد وقوع الكارثة هناك حاجة إلى عدم توفير ذلك للسكان المتضررين فقط مع خيارات إيواء مناسبة ولكن أيضًا لضمان ذلك الحصول على إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي الأساسية والرعاية الصحية والخدمات وكذلك التعليم. تلبية احتياجات المأوى و البنية التحتية للمجتمع هي عمليات متوازنة ويجب أن يكون التخطيط والتنفيذ في وقت واحد. يهدف تأهيل و إعادة الاعمار البنية التحتية إلى استعادة تشغيل المرافق والخدمات القائمة أو تحديثها لتلبية الاحتياجات الحالية (أي تجديد إمدادات المياه لضمان إنتاج مياه الشرب بشكل موثوق، وإعادة بناء المستشفيات والمدارس المتضررة). من ناحية أخرى يستلزم تطوير بنية تحتية جديدة كانت مطلوبة في السابق ولكن لم يتم توفيرها، أو قد تكون مطلوبة نتيجة للحاجة الناتجة عن سكان مستقرين جدد في المنطقة المجاورة. من أجل تنفيذ برامج إعادة التأهيل و (إعادة) البناء، يلزم اتباع نهج شامل للتخطيط

1.7.2. تحليل أصحاب المصلحة (Stakeholder analysis)

لقد ورد مصطلح اصحاب المصلحة في الكثير من البنود السابقة لأهميته، لذلك سنقوم بالتفرد بشرح المصطلح وكيفية الاستفادة من اصحاب المصلحة في عمليات التعافي. يمكن أن يطلق على أي شخص أو منظمة تقريبًا له مصلحة في مشروع ما، اسم "صاحب مصلحة". إن نوع واهتمام صاحب المصلحة لهما أهمية كبيرة لمدير المشروع لأنها تمكنه من استخدام هذه الاهتمامات لتحقيق أكبر فائدة للمشروع. تسمى عملية إدراج أصحاب المصلحة وتصنيفهم وتقييم تأثيرهم بتحليل أصحاب المصلحة (Albert Lester, 2017).

يمكن تقسيم أصحاب المصلحة إلى مجموعتين رئيسيتين:

1. مباشر (أو أساسي)

تتكون هذه المجموعة، كما يوحي الاسم، من كل أولئك المرتبطين أو المشاركين مباشرة في التخطيط أو الإدارة أو تنفيذ المشروع. ويشمل ذلك المستفيدين من المشروع، وراعي المشروع، ومدير المشروع، وأعضاء فريق المشروع، ومقدمي الخدمات الفنية والمالية، والاستشاريين الداخليين أو الخارجيين، وموردي المواد والمعدات، وموظفي الموقع، والمقاولين والمقاولين من الباطن وكذلك المستخدمين النهائيين. بمعنى آخر، يُطلق على الأشخاص أو المنظمات المشاركة مباشرة في كل أو بعض مراحل المشروع المختلفة أصحاب المصلحة المباشرين.

2. أصحاب المصلحة غير المباشرين

تغطي هذه المجموعة جميع أولئك المرتبطين بشكل غير مباشر بالمشروع، مثل المديرين الداخليين للمنظمة وموظفي الدعم غير المشاركين بشكل مباشر في المشروع، بما في ذلك قسم الموارد البشرية، وإدارة الحسابات، والأمانة، ومستويات الإدارة العليا غير المسؤولة بشكل مباشر عن المشروع.

قسم فرعي من أصحاب المصلحة غير المباشرين هم أولئك الذين يمثلون السلطات التنظيمية، مثل الحكومة الوطنية والمحلية، ومنظمات الترخيص والتفتيش، والمؤسسات الفنية، والهيئات المهنية، ومجموعات المصالح الشخصية مثل المساهمين، ونقابات العمال. يمكن أن تحتوي كل مجموعة من هذه المجموعات على:

- أصحاب المصلحة الإيجابيون الذين يدعمون أهداف وغايات المشروع
- أصحاب المصلحة السلبيون الذين لا يدعمون المشروع ولا يرغبون في استمراره.

يتكون أصحاب المصلحة المباشرون بشكل أساسي من أصحاب المصلحة الإيجابيين لأنهم هم المعنيون بتصميم وتنفيذ المشروع بهدف إكماله ضمن المعايير المحددة للوقت والتكلفة والجودة / الأداء. وبالتالي فهي تشمل الراعي ومدير المشروع وفرق تصميم وبناء / انشاء المشروع. يمكن أن يكون لهذه المجموعة أيضاً أصحاب مصلحة سلبيون، مثل موظفي المستخدم النهائي، الذين يفضلون الاحتفاظ بالمنشأة الحالية لأن التركيب الجديد قد يؤدي إلى إعادة التوطين.

ربما تحتوي المجموعة غير المباشرة على أكبر عدد من أصحاب المصلحة السلبيين المحتملين.

يمكن أن تشمل هذه مجموعات ذات الاهتمام البيئي، والنقابات التجارية (العمالية)، وجمعيات السكان المحليين وحتى السياسيين (المعارضين عادة) الذين يعترضون على المشروع من حيث المبدأ أو لأسباب بيئية.

يمكن أن تكون جمعيات السكان المحليين إيجابية أو سلبية. على سبيل المثال، عندما يتقرر بناء طريق التفافي حول مدينة ما، قد يفضل سكان المدينة تقليل الازدحام المروري في وسط المدينة، بينما سكان القرى الخارجية، الذين ستدهور بيئتهم بسبب المزيد من الضوضاء والتلوث،

سيحتجون بلا شك وسيحاولون وقف تشييد الطريق. مجموعات الضغط هذه هي التي تسبب أكبر المشاكل للمشروع.

في بعض الحالات، يمكن اعتبار السلطات القانونية / التنظيمية أو حتى الوكالات الحكومية، التي لديها سلطة إصدار أو حجب التصاريح أو الوصول أو الإجازات أو الموافقات الأخرى، أصحاب مصلحة سلبيين.

على الرغم من أن معظم أصحاب المصلحة السلبيين يعرقلون بشكل واضح ويميلون إلى إعاقة التقدم، غالبًا بطرق بارعة، إلا أنه يجب مع ذلك إيلاء الاعتبار الواجب وإتاحة الفرصة لهم لعرض قضيتهم. يعتمد ما إذا كان من الممكن تغيير موقفهم عن طريق النقاش أو الجدل على قوة قناعاتهم وإقناع مؤيدي المشروع.

الدبلوماسية واللباقة ضروريان عند التفاوض مع المنظمات التي يحتمل أن تكون مزعجة، ومن المستحسن للغاية تجنيد الخبراء للمشاركة في عملية المناقشة. توظف معظم المنظمات الكبيرة خبراء في العمل والعلاقات العامة بالإضافة إلى محامين على دراية بأساليب التعامل مع أصحاب المصلحة الصعبين. يمكن أن تكون خدماتهم ذات فائدة كبيرة للمشروع.

لذلك، يمكن ملاحظة أنه لكي يتمكن مدير المشروع من الاستفادة من المساهمات الإيجابية لأصحاب المصلحة ومواجهة المساهمات السلبية بشكل أكثر فعالية، يجب إجراء تحليل مفصل يحدد مصالح كل صاحب مصلحة إيجابي وسلبي، تأثير هذه المصالح على المشروع، واحتمالية الحدوث، لا سيما في حالة اتخاذ إجراءات من قبل أصحاب المصلحة السلبيين والإجراءات، أو ردود الفعل، التي يتعين اتخاذها

تحليل أصحاب المصلحة هو عملية جمع المعلومات النوعية وتحليلها بشكل منهجي لتحديد: من هم الفاعلون الرئيسيون الذين يجب أن تؤخذ اهتماماتهم في الاعتبار عند تطوير و / أو تنفيذ مشروع / برنامج. يمكن أن يكون أصحاب المصلحة السكان المتضررين، والسلطات المحلية و / أو الحكومة الوطنية، والجهات المانحة، ووكالات المعونة / التنمية، والمجتمعات المجاورة (السكان غير المتأثرين)، والموردين.

الهدف العام لتحليل أصحاب المصلحة هو التأكد من أن العمليات تتم في أفضل الظروف الممكنة.

يجب التأكد من تحديد اهتمامات وأنشطة واحتياجات أصحاب المصلحة (من منظور النوع الجنسي/ الاجتماعي) وأخذها في الاعتبار في الحوار معهم، بحيث يمكن ترتيبات مفيدة للطرفين يتضمن ذلك:

- تحديد الأشخاص والجماعات المتضررة في بيئة معينة
- تحديد من يفعل ماذا ومتى وكيف وأين ولماذا

- تحديد الاهتمامات الفردية
- فهم علاقات القوة واصحاب النفوذ
- تحديد الحاجة إلى المساعدة
- فهم نقاط القوة والفرص التشغيلية

2.7.2. مجال الاتصالات والتنسيق

الحفاظ على قنوات اتصال فعالة بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين (أي المستفيدين والشركاء والسلطات المحلية والجهات المانحة والمستوى المشترك بين الوكالات). تبادل المعلومات أمر بالغ الأهمية. يجب تحديد الطريقة الأنسب والأكثر فاعلية للتواصل من أجل توضيح الغرض من التقييم والعملية ومدى توفر المساعدة. يمكن أن يؤدي عدم التواصل إلى سوء فهم ويؤدي إلى عدااء تجاه المنظمة من قبل المستفيدين والسلطات. عند إجراء تقييم، يمكن رفع توقعات أصحاب المصلحة الرئيسيين. يجب التأكد من التواصل بشكل واضح وأن تدار المواقف بعناية. في أعقاب الكارثة، ينضم عدد من الوكالات للاستجابة للاحتياجات العاجلة وكذلك لتسهيل التعافي. تتطلب معظم حالات ما بعد الكوارث استجابة متعددة القطاعات بمشاركة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية. بشكل عام، يتم توفير التنسيق لجميع الوكالات التي تستجيب للكارثة من خلال نظام المجموعات Clusters. في حين لا يوجد هنا مجموعة محددة للتأهيل و إعادة الاعمار البنية التحتية، فإن المجموعات المختلفة بما في ذلك المأوى والتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية هي منتديات ستوفر الأساس لمشاركة المعلومات والتعاون فيما بينها. يستخدم النهج العنقودي لتنظيم الاستجابة الدولية. لكي تكون الاستجابة ذات مغزى، فإن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (United Nation Office for coordination of Humanitarian Affairs- OCHA) مكلف بالتنسيق بين المجموعات. كما تقع على عاتق الحكومة و / أو السلطات المحلية مسؤولية توفير التوجيه العام، أي ضمان وجود استراتيجية شاملة قائمة لتحديد "ما يجب القيام به؛" "كيف سيتم ذلك" و "من سيفعل ذلك". في حالة عدم وجود مجموعات نشطة، للاستجابة الفعالة والمستهدفة من المهم التأكد من أن جميع المنظمات تنسق مع بعضها البعض. المشاركة النشطة في جهود التنسيق تمكن الوكالات الرائدة من:

- تقسيم واضح للعمل والمسؤولية
- قياس مدى تلبية الاحتياجات بشكل جماعي
- تقليل الازدواجية ومعالجة الثغرات في التغطية والجودة في الوقت المناسب.

اجتماعات التنسيق بين القطاعات المختلفة تمكن من تلبية احتياجات السكان المتضررين ككل، وليس بمعزل عن الآخرين (على سبيل المثال، المأوى والتعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة والاحتياجات النفسية والاجتماعية مترابطة). اعادة الاعمار هو أحد مكونات التعافي. وفقًا للأدوار والمهام المتفق عليها لمبادرة التأهيل واعادة الاعمار، يجب تحديد جميع السلطات والمؤسسات التي ستحتاج إلى التعاون معها، بالإضافة إلى الأدوار التي ستلعبها في تنفيذ البرنامج.

1.2.7.2. دور الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية- OCHA في التعافي

يساهم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع شركائه في الاستجابة الإنسانية المبدئية والفعالة من خلال التنسيق والدعوة والسياسات وإدارة المعلومات وأدوات وخدمات التمويل الإنساني. المكاتب القطرية والإقليمية التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) مسؤولة عن تقديم الوظائف الأساسية في هذا المجال من خلال الاستفادة من الخبرة الوظيفية في جميع أنحاء المنظمة. ومن أهم الواجبات:

• التنسيق:

تتمثل مهمة OCHA في تنسيق الاستجابة العالمية للطوارئ لإنقاذ الأرواح وحماية الناس في الأزمات الإنسانية. يدعو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى العمل الإنساني الفعال والقائم على المبادئ من قبل الجميع، وللجميع.

يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنسيق الاستجابة الإنسانية لتوسيع نطاق العمل الإنساني، وتحسين تحديد الأولويات وتقليل الازدواجية، وضمان وصول المساعدة وحماية الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. من خلال تحليل الموقف الحرج والمراعي للنوع الاجتماعي، يقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية صورة شاملة للاحتياجات الإجمالية ويساعد مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة على تحقيق فهم مشترك للسياق الإنساني وخطة جماعية للاستجابة. من خلال القيام بذلك، يؤثر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على اتخاذ القرار في الوقت المناسب لدعم استجابة إنسانية أكثر فعالية والتأهب لحالات الطوارئ. يساعد الدور الرئيسي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في المجالات الوظيفية الأخرى، مثل التمويل الإنساني، على تعزيز دوره التنسيقي.

يسعى التنسيق الإنساني بين المشاركين إلى تحسين فعالية الاستجابة الإنسانية من خلال ضمان قدر أكبر من القدرة على التنبؤ والمساءلة والشراكة. يقود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جهود المجتمع الدولي لتطوير هيكل أفضل للنظام الإنساني، بما في ذلك القادة الإنسانيون الأقوياء داخل البلد؛ فرق قطرية تمثيلية وشاملة للعمل الإنساني؛ إطار عمل فعال وجيد. التنسيق يمكن من خلاله جميع المنظمات الإنسانية المساهمة بشكل منهجي؛ وأدوات التمويل التي يمكن التنبؤ بها. يلعب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دورًا رئيسيًا في التنسيق العملي في حالات

الأزمات. وهذا يشمل تقييم المواقف والاحتياجات؛ الاتفاق على أولويات مشتركة؛ تطوير استراتيجيات مشتركة لمعالجة قضايا مثل التفاوض بشأن الوصول وحشد التمويل والموارد الأخرى؛ توضيح الرسائل العامة المتسقة؛ ومتابعة التقدم.

يتمثل دور OCHA في دعم قيادة منسق الشؤون الإنسانية وضمان التنسيق الفعال، بما في ذلك تعزيز نهج المجموعة، وإدارة البيانات والمعلومات، وإعداد التقارير. من خلال ضمان دعم الهياكل والشراكات والقادة المناسبين، يمكن لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركائه في المجال الإنساني الاستعداد بشكل أفضل للحالات الإنسانية وتنسيقها بشكل أكثر فعالية.

يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كأمانة لآليات التنسيق الحاسمة بين الوكالات مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وأدوات الاستجابة السريعة، مثل نظام الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق، والفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ. يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضاً على تعزيز التفاعل الفعال بين الجهات الفاعلة المدنية والعسكرية في العمليات الإنسانية، وسد الفجوات في إدارة الطوارئ البيئية، ورسم خرائط لمخزونات الإغاثة في حالات الطوارئ العالمية نيابة عن المجتمع الإنساني بأكمله.

يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على تعزيز قيمة التأهب في تقليل تأثير الكوارث على المجتمعات الضعيفة، لا سيما في البلدان المعرضة للكوارث. يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع الحكومات الوطنية والهيئات الإقليمية والوكالات الأخرى على تنفيذ واختبار التدابير التي تساعد في إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ. كما يوفر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أدوات مثل التخطيط للطوارئ ورسم خرائط المخاطر وتقارير الإنذار المبكر.

لتحديد تكوين العمليات الميدانية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حول العالم، يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) بمراجعة تواجده الميداني بانتظام مقابل مجموعة من المعايير القياسية لتحديد وقت بدء العمليات أو توسيع نطاقها أو تقليص حجمها أو إغلاقها. تشمل هذه المعايير حجم الأزمة وشدتها، وعدد الأشخاص المحتاجين وموقعهم، وحجم البلد وقيود الوصول، وعدد وحضور الجهات الفاعلة الإنسانية، وحجم النداء الإنساني وقدرة الجهات الفاعلة الوطنية لتقديم المساعدة. غالباً ما يكون لعمليات المكاتب القطرية في الأزمات المعقدة تكاليف تشغيلية أعلى، لأنها تتطلب تدابير أمنية خاصة ومكاتب فرعية متعددة لضمان الوصول إلى الأشخاص المحتاجين.

يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من خلال مكاتبه الإقليمية والقطرية، وينشر الموظفين في وقت قصير لحالات الطوارئ. كما أنها تدعم العديد من آليات وشبكات زيادة القدرة على الاستجابة السريعة التي تمكن المجتمع الإنساني الأوسع من الاستجابة السريعة للكوارث والنزاعات.

• التمويل الإنساني

يهدف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى تعبئة وإشراك مجموعة كاملة من أدوات وآليات التمويل والشركاء لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة، وتعزيز القيادة الإنسانية وآليات التنسيق على المستوى القطري، وتكامل مجموعة كبيرة من آليات التمويل الإنساني العالمية فيما بينها. ومتسقة مع تمويل التنمية. يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع شركاء في المجال الإنساني حول العالم لتحديد الاحتياجات الإنسانية الأكثر أهمية، وتخطيط الاستجابات وتحديد الميزانيات اللازمة لمعالجتها.

على المستوى القطري، يساعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الشركاء في بناء استراتيجيات مشتركة وخطط تنفيذية والدعوة لجمع الأموال كمجموعة. وهذا يضمن أن يتم التعامل مع تعبئة الموارد والتمويل بشكل جماعي وقائم على تقييم شامل للاحتياجات، مما يجعل المساعدة أكثر فعالية وكفاءة ويمكن التنبؤ بها. على المستوى العالمي، يتوج هذا العمل بإلقاء نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي. تساعد أدوات وخدمات التتبع المالي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية -بما في ذلك خدمة التتبع المالي (Financial Tracking Service FTS) في إدارة التبرعات الإنسانية. يوفر FTS معلومات لدعم أعمال المناصرة وصنع السياسات والتمويل الإنساني التي يقوم بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ويساعد على تحسين صنع القرار الاستراتيجي والتشغيلي من خلال تمكين التنسيق الميداني الفعال.

يضمن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضًا تمويلًا إنسانيًا أكثر استجابة ويمكن التنبؤ به واستراتيجيًا من خلال قيادته للصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ (Central Emergency Response Fund CERF) والصناديق القطرية المشتركة (Country-Based Pooled Funds CBPFs) للنظام الإنساني. يساعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في دفع العمل الإنساني من خلال تشجيع آليات تمويل جديدة وأكثر فاعلية تستجيب وتعكس الطبيعة المتغيرة للأزمات الإنسانية.

• السياسات

من خلال القيادة في تطوير السياسة الإنسانية، يساعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في وضع جدول أعمال لإصلاح قطاع العمل الإنساني وفعاليتها استجابة لتغير المشهد العالمي، والأطر العالمية الجديدة، وزيادة قدرات الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة المحلية. كما يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على تعزيز وتحسين الإطار المعياري للعمل الإنساني الدولي مع تطوير هذا الإطار وتعزيزه والنهوض به.

يهدف تطوير السياسات إلى دعم العمل الإنساني الفعال والقائم على المبادئ، وإنقاذ الأرواح وتقليل المعاناة. كما أنه يدعم دور وكيل الأمين العام / منسق الإغاثة في حالات الطوارئ كمستشار رئيسي للأمين العام بشأن القضايا الإنسانية. يضع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

(OCHA) أجندة سياسية إنسانية قائمة على الأدلة لتحديد الاتجاهات الناشئة وتطوير سياسات مشتركة أو منسقة ومواقف مناصرة بين منظمات الإغاثة. ويستند هذا إلى المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان والقانون الدولي العام.

يوفر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التوجيه بشأن السياسات والوضوح بشأن القضايا الملحة للممارسين في المجال الإنساني وصانعي السياسات، للمساعدة في تعزيز الاستجابة الفعالة وفي الوقت المناسب كذلك يحدد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أفضل الممارسات والدروس المستفادة من خلال تقييم العمل الإنساني لتعزيز الفعالية ومساءلة المعنيين يعزز عمل سياسة OCHA المعايير المعيارية للعمل الإنساني ويتعامل مع مجموعة من التحديات والسياقات. لمواءمة الموارد وجهود الإغاثة بشكل أكثر فاعلية مع احتياجات الناس، تعتمد السياسة الإنسانية بشكل متزايد على الأدلة التي تم جمعها في كل مرحلة من مراحل العملية، مثل أزمة الفيضانات في باكستان في عام 2010.

تسلط الأعداد الكبيرة من الجهات الفاعلة الإنسانية والعسكرية والسياسية، كما هو الحال في أفغانستان، في أماكن مثل الصومال، تظل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة من الأذى وضمان حصولهم على المساعدة الإنسانية من الشواغل الإنسانية الأساسية. تتطلب مساعدة النازحين بسبب الكوارث الطبيعية، مثل زلزال هايتي، إغاثة فورية وجهود التعافي مستدام. يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على زيادة وعي الدول الأعضاء بهذه القضايا الرئيسية. وهو ينهض بالمعايير الإنسانية داخل أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية من خلال العمليات الحكومية الدولية. وهي تشمل تقارير إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلق بالشؤون الإنسانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (General Assembly and the Security Council, and the annual Economic and Social Council ECOSOC).

• المناصرة

تعمل المناصرة العامة والخاصة التي يقوم بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على زيادة الوعي بالأزمات المنسية، وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، وإبراز أصوات الأشخاص المتضررين من الأزمات، ومساعدة الناس في الحصول على المساعدة الإنسانية. يستخدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دوره الفريد ومسؤولياته عند تقديم إحاطة لمجلس الأمن للفت الانتباه إلى العمل لدعم القانون الدولي الإنساني، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية وتعزيز حماية المدنيين.

بصفها المنظمة المكلفة بتنسيق الاستجابة الإنسانية الدولية، فإن هدفها النهائي هو إنقاذ المزيد من الأرواح وتقليل تأثير النزاعات والكوارث الطبيعية. سواء كانت نقوم بتعبئة أموال الإغاثة بعد وقوع زلزال هائل، أو ضمان حماية المجتمعات الضعيفة، أو زيادة الوعي بالأزمات المنسية، فإن مهمتها هي إبقاء اهتمام العالم مركزاً على القضايا الإنسانية.

تعزز OCHA مبدأ الالتزام بمبادئ الحياد وعدم التحيز، وقيمة تأثير الأموال العامة التي يديرها. تهدف الدعوة العامة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى دعم جهود المناصرة الخاصة وتكميلها والاستفادة منها، سياسياً وعملياً، بهدف الحصول على دعم للعمل الإنساني وتحقيق اختراقات على أرض الواقع في الأزمات. استناداً إلى نتائج القمة العالمية للعمل الإنساني، تم تأطير جهود المناصرة العامة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من خلال الأولويات والالتزامات المحددة في جدول الأعمال من أجل الإنسانية. يهدف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى تسليط الضوء على التأثير الحقيقي للأموال المجمعة ذات الأداء القوي، مما يضمن استخدام أنشطة الاتصالات بشكل متزايد لدعم تعبئة الموارد للنداء الإنساني السنوي والنداءات العاجلة ومؤتمرات التعهدات.

• إدارة المعلومات

يوفر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خدمات إدارة المعلومات للمجتمع الإنساني لتوفير استجابة سريعة وفعالة ومبدئية. فهي تجمع البيانات والمعلومات وتشاركها وتستخدمها، وتدعم التنسيق وصنع القرار. ولكن كيف تساعد إدارة المعلومات في حالة وقوع كارثة في إنقاذ الأرواح وتقليل المعاناة؟

تعد إدارة المعلومات أثناء حالة الطوارئ الإنسانية جزءاً مهماً من أي عملية. يدرك المجتمع الإنساني أهمية جمع بيانات موثوقة عن مواقع المتضررين، وما يحتاجون إليه بشكل عاجل، وما هو الأفضل لمساعدتهم، وقيمة هذه المعلومات لتقديم مساعدة إنسانية فعالة وفي الوقت المناسب.

تتطلب شبكة إدارة المعلومات القوية التي تدعم التنسيق في حالات الطوارئ عمليات لجمع وتحليل وتبادل المعلومات حول الوضع بين مختلف المنظمات المعنية، ولضمان عمل نظام التنسيق بكفاءة. ينسق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هذه الشبكة نيابة عن المجتمع الإنساني. وهي تشمل نقاط اتصال من مختلف قطاعات الاستجابة وقد تشمل الحكومات والجهات المانحة ووسائل الإعلام، فضلاً عن ممثلي الأشخاص المتضررين من حالة الطوارئ. يتم بعد ذلك تصميم عرض المعلومات لتناسب مختلف الجماهير، وغالباً ما يتم تقديمها في تنسيقات سهلة الاستخدام، مثل الخرائط أو الجداول، لدعم اتخاذ القرار السريع على جميع المستويات.

تقوم مكاتب OCHA بجمع المعلومات وتحليلها لتقديم لمحة عامة عن حالات الطوارئ الطويلة والحادة. تشمل منتجات المعلومات الخاصة بـ OCHA الخرائط والرسومات وتقارير الحالة والنشرات الإنسانية والمواقع الإلكترونية. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هو أيضاً المشرف على العديد من الأدوات والخدمات الإنسانية التي تساعد الشركاء على اتخاذ قرارات مستنيرة بشكل أفضل وتضمن اتباع نهج أكثر قابلية للتنبؤ للاستعداد والتعافي المبكر والاستجابة. وتشمل هذه

ReliefWeb - وهو موقع ويب حائز على جوائز يوفر تغطية على مدار 24 ساعة للكوارث والنزاعات والأزمات لمجتمع المساعدات الدولية، بالإضافة إلى humanresponse.info منصة تشغيلية بالإضافة إلى مستودع موارد للعاملين في المجال الإنساني، و HDX ، وهي بيانات منصة المشاركة.

دور OCHA في إدارة المعلومات فريد من نوعه، ويختلف عن دور وكالات الأمم المتحدة الأخرى أو الجهات الفاعلة الإنسانية لأنه مسؤول عن توحيد ونشر المعلومات عبر مجموعة كاملة من الاستجابة الإنسانية بحيث يمكن للجهات الفاعلة المحلية والدولية استخدام المعلومات لإنقاذ الأرواح والسياسات والقرارات التشغيلية.

3.7.2. شراكات البرامج

عند حدوث الكارثة أو نزاع المسلح في بلد لا توجد لديه القدرة لإدارة الإزمة و في حالة عدم وجود القدرات داخليًا ضمن فرق البرنامج، يمكن إنشاء شراكات مع الوزارات التنفيذية والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المجتمعية (Community Based Organizations- CBOs) والجماعات المستفيدة، من بين آخرين يعملون في المنطقة التي لديها القدرة و الخبرة في تنفيذ أجزاء من البرنامج. يجب توضيح عقود وأدوار ومسؤوليات الشركاء. عند إنشاء الشراكات يجب:

- تحديد أهم أهداف المشروع.
- اختر شركاء موثوقين ومهرة يتمتعون بسجل حافل بالثبات والسمعة طيبة.
- وضع توقعات الشركاء وأصحاب المصلحة (المانح، الشركاء الوطنيين والمحليين، المنفذون، إلخ).
- تحديد المسؤوليات والمهام والاتفاق عليها، وإدخال اتفاقية رسمية مكتوبة مع الشركاء (على سبيل المثال، مذكرة تفاهم أو عقد).

إذا كانت وسائل إبرام العقود في السياق المحلي مختلفة عن تلك الخاصة بالمؤسسات الدولية المعروفة في مجال إعادة الاعمار، عندها يجب التأكد من شرح ما المقصود بالعقد وآثاره. كذلك التأكد من أن تفويض هذا الشرك لا يتعارض مع قوانين المؤسسات المشاركة او الدولة المضيفة.

4.7.2. إدارة المخاطر

تتضمن برامج التأهيل وإعادة الاعمار عمومًا مجموعة معقدة من الأنشطة، بما في ذلك الادوار بين المشاركين الرئيسيين مثل الوكالات الحكومية والسلطات والمجتمعات المحلية. يمكن تعريف المخاطر على أنها تأثير سلبي محتمل على أصل أو مشروع و / أو بعض الآثار التي قد تنشأ من الأحداث الحالية أو المستقبلية. إدارة المخاطر مهمة لأنها تضمن:

- دعم أفضل وهداف للمستفيدين المستهدفين؛ بمعنى آخر، تقديم خدمة أفضل
 - الاستخدام الفعال للموارد المتاحة
 - الإدارة الفعالة للتغيرات المحتملة التي تحدث
 - تطوير وإدارة خطط الطوارئ والحفاظ على الأنشطة المخطط لها
 - تقليل الفاقد وقيمة أفضل مقابل المال
 - إدارة أفضل على جميع المستويات من خلال تحسين صنع القرار
 - التوازن بين الوقت والتكلفة والجودة والنتائج
 - تنسيق أفضل مع شركاء البرنامج الآخرين.
- جنباً إلى جنب مع أصحاب المصلحة الرئيسيين تحديد مخاطر البرنامج المشتركة وتأثيرها وتدابير الرقابة الممكنة. بالإضافة إلى ذلك، تحديد من يجب أن يتخذ الإجراءات لتقليل المخاطر كما ذكر سابقاً.

5.7.2. التأهيل وإعادة الإعمار الموجه للحد من مخاطر الكوارث

أثناء مرحلة تصميم البرنامج، يجب التركيز على إنشاء مشروع يركز على تقليل نقاط الضعف وزيادة القدرات لجعل المجتمع المتضرر أكثر أماناً وقدرة على الصمود. يتم ذلك عادة من خلال تقوية الهياكل الانشائية لتحمل الكارثة او من خلال القوانين واللوائح الجديدة لتفادي الاضرار نتيجة الكارثة. على سبيل المثال صدور قوانين ولوائح تمنع البناء في المناطق الحدودية والمعرضة للمواجهات العسكرية. في كثير من الاحيان تقوم البلديات والمجالس المحلية بعمل مخطط هيكلية لاستعمالات الاراضي بحيث يخصص المناطق المنخفضة لأغراض لا تتأثر بالفيضانات على عكس بناء مناطق سكنية تتعرض للدمار حال الفيضانات. وبالتالي هناك نوعان من الاعتبارات كالتالي:

- الهيكلية (البناء المادي لتقليل التأثير المحتمل)؛ و / أو
- التدابير غير الهيكلية (السياسات، والوعي العام، وتخطيط استخدام الأراضي، وأنواع البناء) المتخذة لتقليل الآثار السلبية للأخطار المحتملة. الجدول 2.2. يوضح بمثال المقصود من الهيكلية والغير هيكلية لتقليل المخاطر الهيكلية (أي انهيار المباني أو البنية التحتية)، من الضروري تعديل الهياكل القديمة (إذا كان من المقرر إجراء تأهيل / إعادة بناء العمل على عناصر أخرى من المبنى) و / أو تعزيز تصميم البنية التحتية الجديدة بطريقة يمكنها تحمل تأثير المخاطر المستقبلية التي من المحتمل أن تواجهها. يمكن لتدابير التخفيف غير الهيكلية أن تنقذ الأرواح وتقلل من المخاطر وهي فعالة من حيث التكلفة. على سبيل المثال وكما في الجدول 2.2:

الجدول 2.2. توضيح الحد من المخاطر الهيكلية والغيرهيكلية

الهيكلية (البناء المادي لتقليل التأثير المحتمل)	غير الهيكلية (السياسات، الوعي العام، تخطيط استخدام الأراضي، أنواع البناء)
تعديل الهياكل القديمة (إذا كان سيتم العمل على إعادة تأهيل / إعادة الإعمار على عناصر أخرى من المبنى) أو تعزيز تصميم البنية التحتية الجديدة بطريقة يمكنها تحمل تأثير المخاطر المستقبلية التي من المحتمل أن تواجهها.	في المنطقة التي من المحتمل أن تتعرض للفيضانات، يجب أن تحدد لوائح تخطيط استخدام الأراضي بوضوح، كمثال تحديد المسافة الآمنة بين مجاري الأنهار وموقع مستوطنة بشرية. يمكن لمبادرات زيادة الوعي العام حول أهمية تأمين الأشياء الثقيلة في المناطق المعرضة للزلازل لمنع سقوطها أثناء الزلازل أن تنقذ الأرواح وتقلل من فرص الإصابة

- في منطقة من المحتمل أن تضرها الفيضانات، تخطيط استخدام الأراضي
- يجب أن تحدد اللوائح بوضوح أي مسافة من مجاري الأنهار سيكون آمن تحديد موقع مستوطنة بشرية.
- يمكن لمبادرات زيادة الوعي العام حول أهمية تأمين الأشياء الثقيلة في المناطق المعرضة للزلازل لمنعها من السقوط أثناء الزلازل أن تنقذ الأرواح وتقلل فرص الإصابة.

6.7.2. مشاريع البنية التحتية المراعية للمنظور الجنسي / الاجتماعي

إن التركيز على النهج المستجيب للنوع الجنسي الاجتماعي لتطوير البنية التحتية لا يضمن فقط تعظيم أداء المشروع ولكن يمكن أن يوفر أيضاً فوائد اقتصادية للمجتمع. على سبيل المثال، يمنح الحصول على المياه بشكل أفضل النساء فرصة لاستثمار المزيد من الوقت في الأنشطة المدرة للدخل، حيث لا يتعين عليهن المشي لمسافة كيلومترات للوصول إلى المياه؛ والأطفال وخاصة الفتيات، وقت الذهاب إلى المدرسة. علاوة على ذلك، فإن الوصول إلى طرق أفضل ووسائل النقل المحلية يزيد من فرص الفتيات والفتيان في الذهاب إلى المدرسة. بالإضافة إلى ذلك، إذا تم بناء المستشفيات على مقربة من البلدات / القرى، فيمكن أن تساعد في تقليل معدل وفيات الأمهات المرضعات أو الحوامل. ومن ثم، لكي تكون البنية التحتية الحيوية في متناول جميع أصحاب المصلحة ويمكن استخدامها من قبل جميع الفئة المستهدفة، من الضروري إعادة تأهيل و / أو بناء المستشفيات والمدارس وإمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية. تم توضيح فوائد تخطيط مشاريع البنية التحتية مع منظور النوع الاجتماعي بمزيد

من التفصيل في فصل اعادة الاعمار القطاعي مثل الصحة وإمدادات المياه والصرف الصحي والمدارس.

المعلومات العامة المطلوبة في التخطيط لأي مشروع بنية تحتية يراعي النوع الاجتماعي:

- يتم جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر. ما لم نعرف من هو المتضرر -نساء، فتيات، فتيان أم رجال -ومن هم الأكثر عرضة للخطر، فقد تكون الخدمات التي نقدمها بعيدة عن الهدف.
- يقر تصميم المشروع بأن النساء والرجال قد يكون لديهم احتياجات وأولويات مختلفة في استخداماتهم للبنية التحتية.
- يجب مراعاة احتياجات كل من النساء والرجال عند تصميم البنية التحتية مع مراعاة العادات والتقاليد والدين.
- ينبغي أن تكون البنية التحتية سهل الوصول إليها بواسطة وسائل النقل العام.

7.7.2. مبادرات صديقة للبيئة

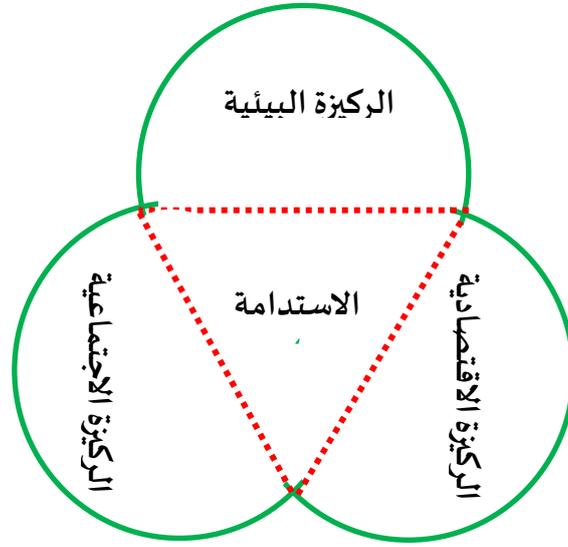
يجب تصميم المشاريع / البرامج التي يتم النظر فيها وتنفيذها من خلال الاستفادة من المواد والخبرات المتاحة محليًا. يجب التقليل من التأثير السلبي المحتمل على البيئة.

إذا أظهر تقييم المخاطر أن أنشطة المشروع يمكن أن يكون لها تأثير سلبي محتمل على السياق الاجتماعي و / أو البيئي، فيجب مراجعة تصميم البرنامج. على سبيل المثال، ستضمن دراسة التأثير البيئي والاجتماعي لإنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي معالجة فعالة وتخلص امن من المياه السوداء والرمادية ضمن تكاليف معينة لتجنب ترشيح مياه الصرف الصحي الى الخزان الجوي بشكلها الملوث. سيؤدي ذلك إلى تكبد المستخدم النهائي تكاليف المعالجة، لذلك سوف يظهر ذلك من خلال تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ما إذا كان بإمكان السكان تحمل تكلفة الخدمة على المدى الطويل.

يجب أن تكون المرافق الجديدة والمحدثة مجهزة بتركيبات إضاءة موفرة للطاقة، ومرافق تخزين مياه فعالة، ومراحيض موفرة للمياه، وعزل حراري لهياكل السقف الجديدة. في المناخات الحارة حيثما أمكن، يهدف العزل الحراري المخطط له إلى تقليل الحاجة إلى التبريد الحراري للمباني في شكل وحدات تكييف الهواء. في المناخات الباردة، يجب أن يعمل العزل على الاحتفاظ بالحرارة داخل الهيكل.

8.7.2. المشاريع التنموية المستدامة

الغرض من التنمية المستدامة هو "تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة". من أجل فهم الاستدامة بشكل واضح، يجب أن نأخذ في الاعتبار ما يسمى بـ "الركائز الثلاث للاستدامة" وهي الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (الشكل 4.2). هذه الجوانب الثلاثة مترابطة، وإذا تم دمجها وتطبيقها في واقع تخطيط وتنفيذ المشاريع، فتمكنا إنشاء قاعدة ثابتة لعالم مستدام يمكن للجميع الاستفادة منه. "يتم الحفاظ على الموارد الطبيعية، وحماية البيئة، ولا يتضرر الاقتصاد بل يتطور، ويتم تحسين نوعية الحياة والحفاظ عليها".



الشكل 4.2. الركائز الأساسية للتنمية المستدامة

الركيزة البيئية

من أجل تحقيق الاستدامة البيئية، يجب أن تحتفظ البيئة الطبيعية بوظائفها وفوائدها الكاملة إلى أجل غير مسمى. من الأفضل أن تشجع الإجراءات المتخذة حين التخطيط للمشاريع على التوازن في بيئتنا الطبيعية مع تعزيز معدلات النمو الإيجابية في نفس الوقت. يجب تجنب أي أعمال من شأنها الإخلال بتوازن البيئة ولكن في حالة حدوثها يجب أن تكون محدودة بدرجة كبيرة. يجب أن تؤخذ الآثار البيئية لأي إجراء أو قرار بعين الاعتبار. هناك مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بالاستدامة البيئية من التلوث إلى إدارة الموارد الطبيعية. الغرض الرئيسي من الاستدامة البيئية هو تقليل تأثير الأنشطة البشرية على البيئة وكذلك تشجيع استعادة بيئتنا الطبيعية والحفاظ عليها.

الركيزة الاقتصادية

الاستدامة الاقتصادية هي قدرة الاقتصاد على دعم مستوى محدد من الإنتاج الاقتصادي إلى أجل غير مسمى. يمكن تحديد القيمة الاقتصادية من كل مشروع أو قرار. الاستدامة الاقتصادية

مرتبطة تماما مع القرارات التي يتم اتخاذها بأكثر الطرق حكمة ممكنة فيما يتعلق بالجوانب الأخرى للاستدامة. لا يتم تعزيز الاستدامة الحقيقية عند النظر في الجوانب الاقتصادية فقط، بل عندما يتم دمج الممارسات التجارية الجيدة مع الجوانب الاجتماعية والبيئية للاستدامة، تكون النتيجة أكثر إيجابية بشكل ملحوظ. تتكون الاستدامة الاقتصادية من أشياء كثيرة منها الإعانات أو الإعفاءات الضريبية للتنمية الخضراء. من المهم على الرغم من تعزيزها والترويج لها من خلال برامج التعليم والبحث والتوعية الجماهيرية. يجب أيضا التركيز بشكل كبير على مجالات أخرى مثل تقليل الإنفاق غير الضروري.

الركيزة الاجتماعية

تعتمد الاستدامة الاجتماعية على القرارات والمشاريع التي تعزز التحسين العام للمجتمع. بشكل عام، يدعم الجانب الاجتماعي للاستدامة مفهوم العدالة بين الأجيال، مما يعني أن الأجيال القادمة تستحق نفس نوعية حياة الأجيال الحالية أو أفضل منها. يشمل هذا المفهوم أيضاً العديد من القضايا الأخرى ذات الصلة اجتماعياً مثل القانون البيئي وحقوق الإنسان والعمل والعدالة الصحية وتنمية المجتمع من خلال المشاركة العامة ورأس المال الاجتماعي ودعم العدالة والمسؤولية والكفاءة المجتمعية ومرونة المجتمع والتكيف البشري. البعد الاجتماعي للاستدامة لا يقل أهمية عن الركيزتين الأخرين. إذا لم يتم أخذها في الاعتبار بجدية، فقد يؤدي ذلك إلى انهيار عملية الاستدامة بأكملها وكذلك المجتمع.

التنمية المستدامة هي مزيج من هذه الركائز الثلاث ولا يمكن تحقيقها بشكل صحيح إذا كان أي منها لا "يعمل" بشكل صحيح. إذا كان أحد الركائز ضعيفاً، فإن النظام ككل غير مستدام.

أهداف التنمية المستدامة

في عام 2015، التقى قادة من 193 دولة في العالم معاً لمواجهة المستقبل. وضع القادة من هذه البلدان خطة تسمى أهداف التنمية المستدامة (SDGs Sustainable Development Goals). هذه المجموعة المكونة من 17 هدفاً للتخلص من الفقر والجوع في غضون 15 عاماً من 2015-2030 وللتخفيف من آثار تغير المناخ.

من هنا يمكن الاستفادة من تلك الأهداف المدروسة في إعادة الاعمار المستدام، تعتبر كارثة ما، قد أدت الى تدمير البنية التحتية والبنية المجتمعية والمعيشية هي فرصة للسماح لصناع القرار بتطبيق اهداف التنمية المستدامة التالية لإعادة البناء والتعافي المستدام.

- الهدف 1. القضاء على الفقر المدقع بجميع أشكاله بحلول عام 2030
- الهدف 2. القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف 3. ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية لجميع الأعمار

الهدف 4. ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

الهدف 5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين دور جميع النساء والفتيات

الهدف 6. ضمان توفير والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع

الهدف 7. ضمان الوصول إلى طاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة للجميع

الهدف 8. تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع

الهدف 9. بناء البنية التحتية المرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار

الهدف 10. الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الهدف 11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة

الهدف 12. ضمان الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج

الهدف 13. اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره

الهدف 14. الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة

الهدف 15. حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، وتدهور الأراضي، وكبح خسائر التنوع البيولوجي

الهدف 16. تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات

الهدف 17. تعزيز وسائل التنفيذ وإحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

كل ذلك يمكن ان يتم تماشياً مع معايير اسفير، كأداة توجيهية لتحقيق الاهداف بشكل عملي أكثر والتي تتمحور حول الموافقة على المعايير والمبادئ التوجيهية الخاصة بالبناء مع السلطات ذات الصلة لضمان تلبية متطلبات السلامة والأداء الرئيسية على اعتبار ان الحكومات جميعا وافقت على تبني اهداف الاستدامة وتعمل من اجلها. يجب الالتزام بقوانين البناء المحلية أو الوطنية. في الحالات التي لا توجد فيها قوانين بناء أو لم يتم إنفاذ قوانين البناء الدولية (IBC – International Building Code) و / أو قوانين البناء الموحدة (Uniform Building Code- UBC) يمكن أن تتناغم مع الثقافة المحلية والظروف المناخية والموارد وبناء قدرات الصيانة وإمكانية الوصول والقدرة على تحمل تكاليف المشاريع المستدامة عند اكتمالها .

أنشطة البناء في سياق ما بعد الكارثة تمكننا من تحسين جودة المباني والبيئة وإعادة بناء مجتمعات أكثر أماناً ومرونة. في هذا السياق، من المهم دمج مبادئ الاستدامة من المراحل الأولى من إعادة الاعمار من أجل:

- تجنب المباني المعرضة للمخاطر وغير الفعالة و / أو غير قابل للصيانة.
- تأكد من أن البرامج التي تتبناها مؤسسة إعادة الاعمار مستدامة.
- البناء على المعرفة المحلية واستخدام المواد المحلية للتأهيل و إعادة الاعمار عند الاقتضاء.
- في حالة تكليف المجتمعات المحلية بتشغيل / صيانة البنية التحتية، يجب إشراكهم في دورة المشروع من البداية.

زيادة معرفة المجتمعات والسلطات المحلية وقدرتها على كيفية تشغيل وصيانة البنية التحتية التي سيتولون المسؤولية عنها في نهاية المطاف. يعتمد نجاح برنامج إعادة التأهيل و / أو إعادة الاعمار على عملية إدارة جيدة الأداء ومستدامة. من أجل الحصول على فهم أفضل لمخططات التنفيذ الرئيسية في حالات الأزمات، تعد مخططات التنفيذ في حالات الطوارئ وتحليلها أداة يمكن استخدامها للنظر في نطاق أوسع من الاستجابات. قد تشمل هذه الاستجابات التدخلات القائمة على المال، والمشتريات المحلية وغيرها من أشكال الدعم المبتكرة للجهات الفاعلة في المجالات التي تمكن البرامج من الاستفادة بشكل أفضل من قدرات أنظمة السوق الحالية. وهذا بدوره يؤدي إلى استخدام أكثر كفاءة للموارد الإنسانية، فضلاً عن تشجيع التعافي وتقليل الاعتماد على المساعدة الخارجية.

8.2. الآليات المؤسسية للتعافي وإعادة الإعمار

عند وقوع الكارثة فان تأثيراتها غالباً ما تنعكس على جميع مناحي الحياة، تدمير منازل سكنية ومباني حكومية ومستشفيات ودور عبادة ومناطق زراعية وصناعية إضافة الى توقف الحياة التجارية وانقطاع سبل العيش. تأثير الكوارث غلباً شمولي علماً ان الخدمات تقدم من قبل قطاعات مختلفة في الدولة، على سبيل المثال تهتم وزارة الاسكان بالإسكان الفني وانشاء المدن وزارة الصحة القطاع المسؤول عن المستشفيات والخدمات الصحية علماً بان وزارة الزراعة تهتم بالقطاع الزراعي وكذلك باقي القطاعات. نظراً لتعدد قطاعات الدولة والاهتمامات الخاصة بكل وزارة او قطاع تصبح عملية إعادة الاعمار وادارتها مسألة غاية في التعقيد. لذلك ومن خلال نماذج إعادة الاعمار في الدول المتضررة من الكوارث سواء الطبيعية او فعل الانسان تم استنباط ثلاث نماذج تبعا لنوع الكارثة وخصوصيتها وقدرة الدولة على التعاطي مع نتائج الكارثة. الا ان الشيء المشترك في ادارة عمليات إعادة الاعمار هو ان تتحمل الحكومة المسؤولية الأساسية وفقاً لقرار الأمم المتحدة الإنساني، واتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن إدارة الكوارث وحالات

الطوارئ وكذلك إرشادات الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. هناك حاجة إلى نقطة اتصال بين مختلف الجهات الفاعلة والقطاعات في البحث والتطوير لضمان التوافق مع الإطار الأكبر وحماية الاستثمارات من خلال توافيقها مع أجندة التنمية. يجلب تعقيد وحجم الكارثة مسؤولين داخليين وخارجيين لدعم الأنشطة الإنسانية. في حال التدخل الخارجي قد يؤدي الافتقار إلى المعرفة بالمنطقة والأضرار والبيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية للمناطق المتأثرة إلى ازدواجية الجهود وازدواجية الاستثمارات على الصعيدين الجغرافي والاجتماعي.

النماذج المؤسسية لإدارة التعافي وإعادة الاعمار

نظرا لتعدد القطاعات المتداخلة والمتأثرة من الكارثة فإن ادارة اعادة الاعمار تحتاج الى اعتبارات هامة لمنع النزاعات وتحيز قطاع لشؤونه دون القطاع الاخر بل والعمل من خلال نماذج ناجحة سابقا في مجتمعات اصابها الكوارث. في هذا الشأن هناك نماذج استخدمت لإعادة الاعمار بعد كارثة تسونامي في العديد من الدول وتم توثيقها في المرجع 2004 Tsunami recovery and reconstruction, حيث كان هناك اعتبارات في اختيار النموذج المناسب منها

- الخبرة وأوجه التآزر المحتملة
- المساندة السياسية والإدارية والملكية
- الوقت والتكاليف التي ينطوي عليها الإعداد وإعادة الاعمار
- الوقت للمساهمة في التأهيل وإعادة الاعمار بحيث يمكن أن تتطور الترتيبات المؤسسية أيضاً بمرور الوقت وترتقي إلى متطلبات الكارثة

في حين أن هناك الكثير الذي يمكن تعلمه من التجربة في أماكن أخرى، فإن الأساليب المتبعة في جزء من العالم قد لا تكون قابلة للتطبيق أو مثالية في مناطق أخرى بسبب الاختلافات في أنواع المخاطر التي تواجه المجتمع، في ممارسات البناء والتنمية المحلية، وفي القدرات والموارد المتاحة. يجب توخي الحذر عند تكييف هذه التجربة المستعارة مع الظروف والاحتياجات المحلية. لذلك يمكن الاعتماد أو تطوير النماذج الثلاثة التي تم تجربتها والعمل بها في مناطق مختلفة من العالم على النحو التالي:

1.8.2. النموذج الأول: تنسيق التعافي وإعادة الاعمار من قبل الوزارات والإدارات

القائمة

أثناء الكوارث الصغيرة في المناطق التي توجد فيها إجراءات تشغيل معيارية عامة يتم وضعها واحتواء الأضرار، يتم تفويض التعافي وإعادة الاعمار بشكل عام إلى الهيئة الإدارية العاملة في ذلك المكان. على سبيل المثال، يتم التعامل مع تفشي مرض اليرقان من قبل وزارة الصحة، وسيتم

منح الإذن بالتصرف إلى الرئيس الإداري للمنطقة في الولاية المتضررة. يتم اختيار هذا النموذج تبعاً للاعتبارات التالية:

- حجم الكارثة مقابل المهارات والموارد والخبرة المتاحة ضمن الأنظمة القائمة
- يمكن نقل الموظفين المشاركين في التعافي وإعادة الاعمار من المؤسسات القائمة أو المؤسسة المنسوب لها إدارة اللازمة
- درجة المرونة للتفاعل مع مسؤولين آخرين من مؤسسات الدولة القائمة
- أن يكون هناك نظام مساءلة قائم، في حين أن المساءلة هي عامل إيجابي، إلا أنها يمكن أن تكون أيضاً عاملاً منهدماً.

على خلاف تفشي وباء COVID-19 فإن وزارة الصحة مثلاً لن تكون قادرة على إدارة الأمور بمفردها وذلك للتعقيدات الخاصة في الوباء من الغموض والحاجة إلى متابعة تحركات السكان وحركة السفر وكذلك الأعباء المالية المصاحبة للعلاج والحجر الصحي واللقاح.

2.8.2. النموذج الثاني: فريق عمل التعافي أو اللجنة الخاصة

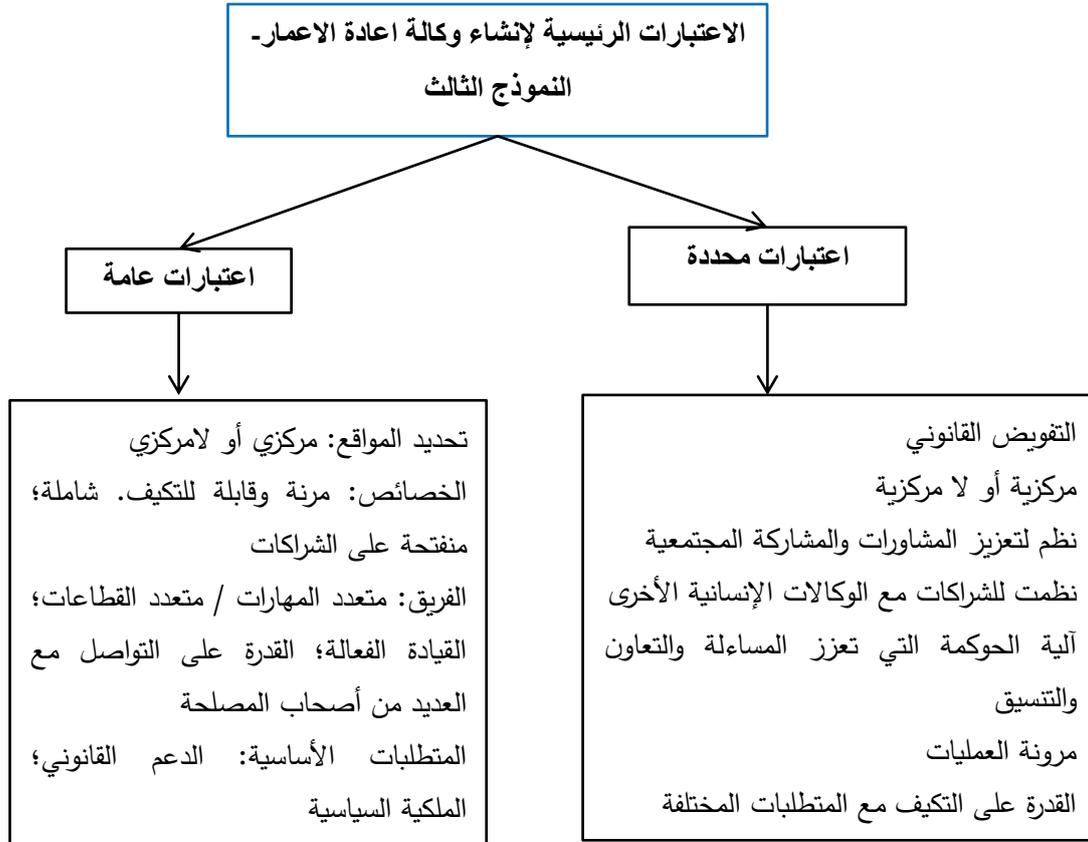
هذا نموذج شائع شوهد أثناء التعافي وإعادة الاعمار في أعقاب الكارثة حيث لا توجد آليات معدة لإدارة الكوارث المخصصة أو يكون حجم الكارثة أكبر مما يمكن التعامل معه بواسطة الآليات القائمة في الدولة. يتم تشكيل فريق عمل مع كبار الإداريين من جميع الوزارات / الإدارات ذات الصلة بنوع الكارثة، على سبيل المثال لا الحصر، وزارات / إدارات الإسكان، المالية، السياحة، والزراعة، والصحة. يُعطى المسؤول الأعلى أو المسؤول من الوزارة / القسم الأكثر ارتباطاً بطبيعة الكارثة والخسائر الناجمة عنها مسؤولية رئاسة فريق العمل هذا. يمكن لفريق العمل هذا بعد ذلك تشكيل مجموعات فرعية متخصصة يقودها عادةً أحد أعضاء فريق العمل. يمكن لهذه المجموعات الفرعية بعد ذلك أن تختار أعضاء آخرين، يتم اختيارهم عمومًا من الإدارات التنفيذية، أو في بعض الأحيان من منظمات المجتمع المدني أو الأفراد. بمجرد الانتهاء من مهمتهم، يمكن حل فرقة العمل ويمكن للموظفين العودة إلى الوزارات / الإدارات الأم. تم استخدام هذا النموذج من قبل سريلانكا والهند بعد كارثة تسونامي في عام 2004. تم اعتماد هذا النظام أيضًا في إيران بعد زلزال بام في 2004. بينما يمكن حل فريق العمل هذا، فإنه يصبح أحيانًا مؤسسة طويلة الأجل تركز على إدارة الكوارث.

وفي إطار إعادة الاعمار للدمار الناتج عن النزاعات المسلحة، أعلنت الحكومة الفلسطينية عن تشكيل الفريق الوطني لإعادة الاعمار بعد الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة مايو 2021، المكون من ثلاث فرق لإعادة إعمار قطاع غزة. حيث أن الفرق الثلاثة ستنسق عملها مع مكتب رئيس الوزراء وان مكتب رئيس الوزراء سينسق عمله، بعضوية كل من وزير الأشغال العامة والإسكان، ووزير الحكم المحلي، ووزير الاقتصاد الوطني، ووزير الزراعة، ووزير العمل، ورئيس سلطة المياه،

ورئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، كذلك قرر تشكيل فريق استشاري من المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتشكيل فريق فني لإعادة الإعمار. اذ تعتبر هذه الفرق بمثابة لجنة خاصة لإعادة الاعمار كما ورد شرحه في النموذج الثاني.

3.8.2. النموذج الثالث: وكالة جديدة دائمة للتعافي واعادة الاعمار

يتم إنشاء وكالة مخصصة منفصلة للتعامل مع التعافي واعادة الاعمار. في بعض الأحيان، يتم تحويل فرقة العمل الخاصة بالنموذج الثاني إلى هذا الكيان. كما انه في بعض الحالات، يتم إنشاء هذا فور وقوع الكارثة، مثل إنشاء وكالة إعادة التأهيل وإعادة الإعمار في آتشيه ونياس (BRR) في إندونيسيا وكذلك أنشأت الهند هيئة إدارة الكوارث في ولاية غوجارات. ويستند هذا أيضًا إلى مدى تعقيد الكارثة والحاجة إلى إنشاء وكالة مخصصة. يمكن أن يرأسها مسؤول إداري كبير أو فرد يتم اختياره من أي مؤسسة أخرى / قطاع خاص. هذه الوكالة متداخلة داخل الحكومة لكنها مستقلة، مع قواعدها وعملياتها الخاصة. يمكن أيضًا اختيار الموظفين من داخل النظام الحكومي (انتداب أو الإعارة) أو من القطاع الخاص. يمكن أن تكون وكالة مؤقتة (كما هو الحال في سريلانكا وتاميل نادو) أو وكالة دائمة. الشكل 5.2. يوضح الاعتبارات الرئيسية لإنشاء وكالة إعادة الاعمار في النموذج الثالث.



الشكل 5.2. الاعتبارات الرئيسية لإنشاء وكالة اعادة الاعمار

من المهم عند انشاء وكالات التعافي واعادة الاعمار ان نأخذ بالاعتبار قد تكون المناطق المتضررة موزعة وبعيدة عن العاصمة التي تضم الهيكل الإداري علما بأن القرب من الموقع (المواقع) المتضررة أمر بالغ الأهمية، فمن المهم أيضاً أن تكون قريباً من صانعي السياسات. إذا تم إنشاء المؤسسة المحورية ضمن النظام الحكومي الحالي، فهناك ميزة الارتباط بالمؤسسات الحكومية المحلية / الإقليمية بدلاً من الاستثمار في أماكن عمل جديدة وموظفين في المكاتب الميدانية. تقوية المؤسسات من خلال تفويضات مشروعة، وتحديد واضح للأدوار والمسؤوليات والأموال. في حال ان الوكالات خارج الهياكل القائمة، ستحتاج المؤسسات المنشأة حديثاً إلى دعم من قبل تفويض قانوني و / أو إداري. كما ان التحديد الواضح للأدوار والمسؤوليات أكثر أهمية عندما تكون هناك آلية قائمة لإدارة الكوارث.

أظهرت الدراسات في جميع أنحاء العالم أن قيم وثقافة مؤسسة ما هي بشكل عام انعكاس لقيم وأسلوب عمل القائد. إذا كان القائد يؤمن بثقافة الانفتاح والاستعداد للتعلم والمشاركة سوف يعزز أيضاً نفس نظام القيم داخل الفريق (الفرق) التي يقودها. يمكن ضمان هذا النوع من الثقافة المؤسسية، إلى حد ما، من خلال بروتوكولات وسياسات وإرشادات مدروسة ومفصلة جيداً داخل المؤسسة. يجب أن تتكيف الآلية المؤسسية مع المتطلبات المختلفة بمرور الوقت. ستتطلب الآلية قدرة كافية على التكيف والمرونة لتلبية هذه المتطلبات.

يجب أن يكون للوكالة التي تم إنشاؤها ثقافة التواصل المفتوح، والاستعداد للتعلم، والانفتاح على الشراكات، والقدرة على المضي قدماً في المبادئ الأساسية للشفافية والمساءلة والشمول العالمي. كما ويجب أن يكون موقف الفريق أبعد من "مجرد يوم عمل آخر". يجب أن ان تكون دوافعهم على "إعادة البناء بشكل أفضل". من المحتمل جداً أن تكون أنماط العاملين في المؤسسة/ الوكالة الفردية مختلفة لذلك من الجدير استثمار بعض الوقت في الإعداد المشترك للغايات والأهداف والنهج والأنشطة التنظيمية لضمان أن الفريق يتقدم نحو أهدافه المعلنة. سيساعد العصف الذهني المتكرر حول القضايا والأساليب الناشئة على بناء التماسك بين أعضاء الفريق وسيكونون أكثر قدرة على استيعاب الأهداف والغايات التنظيمية. كلما زادت المناقشات داخل الفريق، كان من الأفضل لهم العمل معاً، بثقة وتعاون متبادلين.

9.2. عوامل نجاح الترتيبات المؤسسية/ وكالة للتعافي واعادة الاعمار

1. تفويض سياسي وتشغيلي واضح مدعوم بتشريعات مناسبة. يعتبر هذا العامل من اهم العوامل لإنجاح العمل المؤسسي. من غير المنطق ان يتم انشاء مؤسسة للعمل في مجال مهم كإعادة الاعمار دون ان تكون هناك مواد في قانون وسياسات الدولة المضيفة يسمح بإنشائها اصلا ويحدد صلاحياتها وحدود عملها (mandate) وتوفير الدعم القانوني وتوفير المصوغات

القانونية لعملها وهيكلتها وعلاقتها بالمؤسسات القائمة سواء حكومية ام أممية او منظمات المجتمع المدني.

2. مراجعة الخطط الاستراتيجية الموضوعة سابقاً لإعادة الإعمار والتعافي الفعال. تعتمد كثير من الدول الى خطط مسبقة في طور الاعداد (preparedness) للتعامل مع الكوارث. من غير المنطق تنفيذ سياسات وخطط واستراتيجيات وضعتها الدولة كإعداد للتعاطي مع كارثة بفرضيات معينة لتعاطي مع كارثة اصبحت واقعا بظروف مخالفة للفرضيات المسبقة. حال تكليف وكالة بإعادة الاعمار مستحدثة، معناه وجود جسم جديد فاعل في عملية التعافي والاعمار بحاجة لاطلاعه على الخطط السابق لإعادة تقسيم الادوار وتغيير الهيكلية والذي بدوره يتطلب اعادة ومراجعة الخطط والاستراتيجيات السابقة.

3. الموارد المالية والبشرية والمادية الكافية المخصصة للتعافي. من المعلوم ان عمليات التعافي واعادة الاعمار تختص بالمشاريع الخاصة ببناء ما تم هدمه كتأثير للكارثة. من اهم عوامل النجاح وهو توفير القوى البشرية من مخططين، مهندسين، فنيين، مقاولين اضافة الى الموارد المالية الكافية لعمليات الانشاء وتوريد المستلزمات. في عمليات اعادة الاعمار ومن باب تحقيق مبدأ الاستدامة يوصي بأن تكون الموارد البشرية محلية لاكتساب الخبرة وبناء الكفاءة المطلوبة للمؤسسات من خلال التعامل مع القوى البشرية الدولية عبر الدعم من المؤسسات الدولية.

4. روابط مباشرة لجميع الوزارات التنفيذية ذات الصلة، فضلاً عن الجهات الفاعلة أو المؤسسات الأخرى، التي قد تكون خارجية، مثل القطاع الخاص أو التجاري والهيئات شبه الحكومية.

5. معرفة ديناميكيات عملية التعافي من الكوارث. تاريخ الكوارث الطبيعية والكوارث الناتجة عن الحروب او النزاعات المسلحة طويلة الاجل، وقد يتم التعاطي معها بمساعدة دولية للدول المنكوبة. لذلك لا تبدأ الدول المنكوبة من الصفر بل هناك ديناميكيات معروفة مسبقا ومجربة في مناطق مختلفة في العالم. حال حدوث كارثة في مكان، ما على الدولة المضيفة الا الاطلاع على الخبرات السابقة للدول والمؤسسات الدولية اختصارا للوقت والاستفادة وتقليل النفقات أو الخوض في تجارب تحتمل الخطأ والصواب والتي قد ينشأ عن خطأ الديناميكية المستخدمة اثار لا يمكن تجاوزها على المدى القصير.

6. التشاور المستمر مع جميع المجتمعات المحلية المشاركة في عملية التعافي، مع مراعاة درجاتها المختلفة من الضرر والاحتياجات.

7. نظام فعال لتوفير معلومات إدارة التعافي من الكوارث. نظرا لكثرة التداخلات والجهات العاملة في اعادة الاعمار، قد يكون هناك نظم مختلفة لكل مؤسسة او جهة عاملة، لنجاح

عملية التعافي وإعادة الاعمار يجب ان يكون هناك نظام فعال لتوفير المعلومات ومناقشتها والاستفادة منها بما يتلاءم مع ظروف واحتياجات البلد مع مراعاة الدين والعرق والثقافة والعادات الاجتماعية. في كثير من الاحيان تحتاج المؤسسات الدولية معلومات عن حجم الكارثة ونوعيتها والامكانيات المطلوبة قبل التدخل. انشاء نظام فعال لتوفير المعلومات المستقلة والشفافة يساعد في عملية التعافي. جزء من هذه المهمة تقوم بها أوتشا OCHA (انظر دور الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية- OCHA في التعافي). لإيصال معلومات عن الكارثة بشكل منظم.

8. القدرة على إشراك المنظمات الخارجية التي تمتلك بالفعل المهارات والقدرات المطلوبة. قد تحدث كارثة في مكان ما لم يسبق حدوثها بذلك المكان، او حدوث الكارثة في منطقة لا تتوفر فيها القدرات والبنية المؤسسية القادرة على التعامل مع حجم الكارثة. لإنجاح عمليات التعافي يجب السماح او خلق البيئة المناسبة لإشراك المنظمات الخارجية التي تمتلك المهارات المطلوبة. قد يحتاج هذا الأمر الى تشريعات مناسبة لتحديد الادوار وكذلك فرض اليات معينة لتمكين الخبراء المحليين من الاستفادة من الخبرات ضمن اتفاقيات تحدد مدخلات المنظمات الخارجية. الامر يتطلب من الدولة المضيفة المعرفة التخصصية لكل منظمة دولية او خارجية لتحقيق الاستفادة بشكل فعال.

9. الفهم والقدرة على الحصول على المنح والقروض وغيرها من المصادر المالية، المستمدة من كل من المخصصات الداخلية القائمة وكذلك الفرص الخارجية المتخصصة التي يمكن أن تنشأ بعد وقوع كارثة. من المعلوم ان الدول غالبا ما لديها خطط تطوير وميزانيات لتنفيذها، عند حدوث كارثة طبيعية فانه من الطبيعي ان تتوقف الخطط التطويرية وتحول ميزانياتها لا عادة الاعمار والتعافي. في هذه الحالة يعتبر هذا الاسلوب من اساليب التمويل الداخلي. أما عن التمويل الخارجي عبر المؤسسات الدولية (انظر الفصل الثامن) فهناك العديد من المؤسسات الدولية والمنح المخصصة لهذا الأمر. على الجهات المعنية في الدولة تنسيق هذه المساعدات والمنح لإدماجها ضمن تنفيذ خطط التعافي وإعادة الاعمار المخطط لها. هذا يمنع ازدواجية التمويل للمشاريع او تداخل عمل المؤسسات والتركيز على دعم قطاع دون الاخر.

مثال نموذج تأسيس وكالة التأهيل وإعادة الاعمار BRR في لاتفيا ونياس في اندونيسيا

التأسيس

تم إنشاء وكالة إعادة التأهيل وإعادة الاعمار BRR (Badan Rearenessasi dan Rekonstruksi) لاتفيا ونياس في 16 أبريل 2005، وتحدد صلاحياتها بموجب قانون رقم 2005/2 الصادر عن رئيس جمهورية إندونيسيا. في 29 أبريل 2005، وقع الرئيس سوسيلو

بامبانج يودويونو اللائحة الرئاسية رقم 2005/34 التي توضح بالتفصيل الهيكل التنظيمي والآلية عمل الوكالة (BRR, 2005).

سيكون لدى BRR طاقم عمل بدوام كامل واثنين من مجالس الرقابة. الوكالة ستعمل لمدة أربع سنوات، سيكون مقرها في باندا أتشيه، ولها مكتب فرعي في نياس ومكتب تمثيلي في جاكرتا.

• المهمة

تتمثل مهمة الوكالة في استعادة سبل العيش وتقوية المجتمعات في أتشيه ونياس من خلال التصميم والإشراف على برنامج إعادة إعمار وتنمية متناسقة يحركها المجتمع ويتم تنفيذها وفقاً لأعلى المعايير المهنية. سيضمن النهج المنسق للتخطيط وجمع الأموال والتنفيذ أن يكون برنامج إعادة الإعمار فعالاً، مع مراعاة تقليل الازدواجية، واستخدام أموال المانحين على النحو الأمثل. تدرك BRR الدور المهم لمدخلات المجتمع المحلي ومشاركته في جهود إعادة الإعمار. ستتم استشارة الهيئات الحكومية في أتشيه ونياس وقادة المجتمع والأكاديميين والزعماء الدينيين والمنظمات غير الحكومية بشكل مستمر وإشراكهم في صياغة وتنفيذ خطة إعادة الإعمار في أتشيه ونياس. ستلتزم الوكالة بأعلى المعايير المهنية في أداء مهمتها. وهذا يشمل توفير الشفافية الكاملة لتدفق الأموال وعملية تحديد أولويات المشروع، ووضع إجراءات حوكمة فعالة لعمليات الوكالة، ووضع مبادئ توجيهية واضحة لتنفيذ المشروع.

• الأدوار

تم إنشاء BRR كوكالة تنسيق لضمان الشفافية والمساءلة والسرعة في إعادة إعمار أتشيه ونياس. لم يتم تصميمه للإدارة المباشرة للمشاريع التي تنفذها حالياً الوكالات الحكومية والمؤسسات المانحة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. يتمثل الدور الأساسي للوكالة في التوفيق بين أموال المانحين واحتياجات المجتمع المحددة في أتشيه ونياس من خلال عملية صارمة ومراعية للشواغل والأولويات المحلية وخاضعة للمراقبة الجيدة. كجزء من تفويضها للشفافية، ستقوم الوكالة بتتبع وإتاحة طلبات المشروع المقدمة من المناطق المتضررة، واستخدام تمويل المانحين، وتتبع حالة تنفيذ المشروع. ستحدد BRR أيضاً معايير تحديد أولويات المشاريع وتحسين استخدام الأموال. ستعمل الوكالة بنشاط على تجميع المدخلات من الوكالات الحكومية والمجتمعات المحلية لتحديد أولويات إعادة الإعمار وإعادة التأهيل. ستقوم الوكالة بتسريع صرف الأموال للمناطق ذات الأولوية وحل الاختناقات اللوجستية وغيرها من حالات التأخير في المشروع. من خلال اطلاع المانحين بالمشاريع، ستتحقق الوكالة من أن أنشطة إعادة الإعمار تتماشى مع الخطة الرئيسية للحكومة لإعادة التأهيل وإعادة الإعمار. ستستخدم BRR فريقاً من الخبراء والمستشارين ذوي المعرفة والخبرة الواسعة في برامج التعافي من الكوارث. يلتزم كل موظف ومقاول بأعلى معايير النزاهة الشخصية والمهنية. ستواصل الوكالات الحكومية المحلية في أتشيه ونياس وكذلك الوزارات التنفيذية لعب أدوار رئيسية في تطوير المشروع وتنفيذه. من أجل ضمان الاستمرارية في

إعادة الإعمار على المدى الطويل للمناطق المتضررة من كارثة تسونامي، ستركز BRR بشكل فوري على بناء القدرات حتى تتمكن المجتمعات المحلية من مواصلة برنامج التنمية بعد انتهاء ولاية الوكالة البالغة أربع سنوات.

• مجالس الرقابة

لضمان المساءلة والشفافية الكاملة، تم إنشاء مجلسي رقابة مستقلين، يقدمان تقاريرهما مباشرة إلى الرئيس، للإشراف على حوكمة BRR وعملياتها وصرف الأموال:

- المجلس الاستشاري: يتكون من 17 عضوًا يعينهم الرئيس، بما في ذلك ممثلين عن الحكومات المركزية والإقليمية، والمؤسسات الدينية والعادات (العادات المحلية)، والمواطنين البارزين، والأكاديميين. يجوز للمجلس الاستشاري التالي:

إعطاء التوجيه للوكالة في صياغة وتخطيط وتنفيذ عملية إعادة التأهيل وإعادة الإعمار طلب المعلومات والإيضاحات من هيئة الرقابة والهيئة بشأن أي مسائل تتعلق بإعادة التأهيل وإعادة الإعمار

الاستعانة بخدمات الخبراء والمهنيين والاستشاريين وكذلك الموظفين من المؤسسات الحكومية حسب الضرورة

- مجلس الإشراف: يتكون من 9 أعضاء يعينهم الرئيس ويتألف من ممثلين عن المجتمع ومستشارين فنيين، بما في ذلك ممثلو المنظمات المانحة. لمجلس الرقابة الحق في طلب توضيح من الوكالة والأطراف الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بعملية إعادة الإعمار. مجلس الإشراف مسؤول عن:

الإشراف والمتابعة على تنفيذ أنشطة إعادة التأهيل وإعادة الإعمار

استقبال الشكاوى العامة ومعالجتها

يسلط الضوء حتى يتم التأكيد على النقاط التالية:

- سيتم تنفيذ أنشطة إعادة التأهيل وإعادة الإعمار على أساس مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة والمسؤولية من خلال إعطاء الأولوية للمصلحة العامة والبقاء بعيدًا عن الفساد والتواطؤ والمحسوبية

- جميع أنشطة BRR يجب أن:

تعمل في إطار الخطة الرئيسية

تعمل ضمن الإطار القانوني الحالي بشأن الحكم الذاتي الإقليمي

تأخذ في الاعتبار مصالح المجتمعات المتضررة

- تتمتع الوكالة بصلاحيات التنسيق والتعاون ومراقبة أنشطة إعادة التأهيل وإعادة الإعمار، بما في ذلك تلك الممولة مباشرة من المانحين الأجانب

- أصبحت مهام التنسيق في الوكالة بأثر رجعي من نهاية مرحلة الطوارئ (26 مارس 2005)

- سيتم تسهيل تدفق أي أموال من الميزانية الحكومية (APBN) لأنشطة إعادة التأهيل وإعادة الإعمار من خلال مكتب الخزانة الخاص (KPPN Khusus)، الذي تشكله وزارة المالية
- التقارير المالية من قبل الوكالة ستكون وفقا لمعايير المحاسبة وإعداد التقارير الحكومية الحالية. سيتم تدقيق الوكالة من قبل وكالة التدقيق العليا (BPK) أو مدققين مستقلين إذا لزم الأمر
- سيتمكن الجمهور من الوصول إلى التقارير المالية وتقارير الأداء وتقارير التدقيق الخاصة بالوكالة
- ستعمل الوكالة بناء على مدخلات المجتمعات وستلتزم بقوانين الحكم الذاتي الإقليمية الخاصة
- يمكن للوكالة أن تطلب المعلومات والدعم الفني اللازمين لتنفيذ واجباتها من الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية والأطراف ذات الصلة.

الفصل الثالث

تقييم الأضرار بعد الكوارث وتقييم الاحتياجات

1.3. نظرة عامة على التقييم بعد الكوارث:

التقييم الأولي للضرر هو الخطوة الأولى في عملية التعافي للحصول على صورة واضحة عن حجم الضرر الذي يلحق بالحياة، الممتلكات والمحاصيل وسبل العيش والبنية التحتية الناتجة عن حرب أو كارثة. تأتي الكارثة بمثابة مفاجأة كاملة للشعوب والحكومات في ظل غياب الاستعداد، وتؤدي بكل شيء إلى حالة من الارتباك. في هذه الحالة المشوشة، تحاول المنظمات المختلفة بما في ذلك المنظمات الإنسانية أخذ زمام المبادرة في إجراء التقييمات الأولية من أجل تحضير المعلومات للتخطيط الفوري وتوزيع الإغاثة. في الغالب يتم إجراء التقييم الأولي من قبل وكالات مختلفة، وهو غير منسق وغالبًا ما يؤدي إلى جمع معلومات مجزأة ينتج عنه معلومات غير دقيقة.

نظرًا للجهود غير المنسقة في التقييم الأولي، غالبًا ما يُشاهد أن الأشخاص الذين دمرتهم كارثة يتم استجوابهم من قبل المحاورين الذين يملئون الاستبيانات. هؤلاء الضحايا لا يدركون أحيانًا الغرض من هذه الاستطلاعات والأسئلة التي تثار في أذهانهم هي: لماذا؟ لما؟ كم العدد؟ متى؟، إلخ. تسلط هذه المواقف الضوء على الحاجة إلى التأهب للكوارث والتخطيط لإدارة الكوارث. من سيفعل ماذا عندما تحل كارثة؟ من ناحية أخرى، لوحظ أيضًا أن المجتمعات المنظمة قد تجمع كل المعلومات بدقة بعد الكارثة مباشرة. ويكونوا في وضع يسمح لهم بتقديم المعلومات إلى مؤسسات الإغاثة التي زارتهم. من خلال هذه العملية، يتحمل المجتمع المسؤولية ويساعد في تقديم الدعم الفوري لمن هم في أمس الحاجة إليه.

عادة ما يحدث الشروع في تقييم الأضرار والخسائر والاحتياجات بعد وقوع الكارثة على الرغم من أن العديد من أنشطة التعافي من الكوارث طويلة الأجل قد لا تبدأ مباشرة بعد وقوع الحدث. لتسهيل عملية تخطيط التعافي بشكل صحيح، يجب تخصيص الموارد المناسبة والكافية لجمع البيانات وتحليلها وتوزيعها. غالبًا ما يعتمد الحد من مخاطر الكوارث وفرص التنمية المستدامة على البيانات والمعلومات التي يمكن استقراءها مباشرة أو جمعها بالاقتران مع تلك التي تدفع الاستجابة. علاوة على ذلك، فإن مثل هذه التقييمات ضرورية لتمكين الحكومات المتأثرة من صياغة طلباتها للمساعدة وخطط العمل المتعلقة بعروض الدعم بعد وقوع الكارثة من المجتمع الدولي. مقرها في البلد المتضرر أو في الخارج التي تركز على نطاق واسع بنفس القدر من قطاعات التعافي. في غياب التخطيط والتنسيق المناسبين، قد يؤدي التباين في أهداف البيانات وطرق الجمع إلى فجوات في البيانات أو تحيزات أو أخطاء. إن التقييم الفعال ليس ضمانًا لنجاح التعافي ولكنه شرط أساسي، لذلك يجب أن تكون القدرات والإجراءات الواضحة في مكانها قبل وقوع

الكارثة. تؤدي بيانات التقييم الضعيفة إلى التأخير والارتباك، ويمكن أن تؤدي إلى البقاء في المخاطر، وضياع الفرص لتحسين الحياة وسبل العيش، وعدم القدرة على تحقيق نتائج إيجابية للتعافي.

بعد حدوث كارثة معينة وانتهاء من الإغاثة يبدأ التقييم التفصيلي لآثار الكوارث بالتقدير الكمي للأضرار والخسائر على مستوى القطاع ان كان قطاع اسكان، زراعي، صناعي او صحي.... الخ والمستوى المحلي. تتيح هذه العملية تجميع كمي لمجموع الأضرار والخسائر لكامل المنطقة أو الدولة المتضررة. بمجرد تحديد هذه التأثيرات الإجمالية، وضمان عدم ازدواجية التقدير وضمان الشمولية، يتم إجراء تحليل لتأثير الكارثة على جميع المستويات كالنمو الاقتصادي والميزانية، والتي قد يكون لها تأثير على قدرة الدولة على التعافي من تلقاء نفسها. يتم أيضاً تحديد التغييرات أو التعديلات على السياسات العامة المحلية التي قد تتبناها الحكومة الوطنية لتسهيل التعافي، كما يتم إجراء تقديرات لإعادة الإعمار. كلما وجد ذلك ضرورياً، قد يشمل التحليل تقديراً لمتطلبات المساعدة الخارجية التي قد يقدمها المجتمع الدولي للبلد المتضرر. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحديد تقويم لتحقيق التعافي الكامل وإعادة الإعمار يأخذ في الاعتبار القدرات المحلية الحالية وتوافر الموارد المالية للتعافي المبكر إلى التعافي على المدى الطويل، بما في ذلك إعادة الإعمار وإدارة مخاطر الكوارث المستقبلية.

قد تقرر الحكومة إجراء تقييم للأضرار والاحتياجات بعد وقوع كارثة عادة في غضون شهر من وقوعها من خلال نشر فريق متعدد القطاعات كذلك قد تقرر الأمم المتحدة إيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات الدولية متعددة المانحين لإجراء تقييم للأضرار والاحتياجات، بناءً على زيارة مدتها كافية (حوالي أسبوع إلى أسبوعين)، يُعد فريق البعثة تقريراً يشكل الأساس لتخطيط الموارد والنداء الدولي من أجل الإنعاش والتعمير في البلد المنكوب.

من الجدير بالذكر ان التقييمات لا تندرج ضمن العدالة المطلقة، كما أنها ليست طريقة مؤكدة للكشف عن "الحقيقة".

في أحسن الأحوال، يزودون صانعي القرار بمعلومات مهمة تستند إليها قرارات التخطيط والبرامج، بالإضافة إلى تقييم الوضع القائم لرصد نتائج الاستجابة والتعافي بمرور الوقت، مما يسمح بالتعديل حال انحراف العمليات.

في أسوأ الأحوال، قد يسيء المقيمون تمثيل المشاكل والفرص بالشكل المطلوب، مما يؤدي إلى إهدار الموارد والتدخلات غير المرضية. كانت هناك العديد من المناهج المختلفة للتقييم كما كانت هناك العديد من الكوارث. في حالات الكوارث الفعلية، هناك أدلة كثيرة على المناطق التي يتم تقييمها عدة مرات من جهات مختلفة تخرج بنتائج متخالفة مما يؤدي إلى حالة تعرف باسم "إجهاد التقييم".

2.3. تقييم احتياجات ما بعد الكوارث (Post-Disaster Need Assessment)

PDNA

هو عبارة عن توليف من تقييم الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية (Damage And Losses Assessment- DALA) واحتياجات التعافي البشري (Human Recovery Need Assessment- HRNA). وعادة ما يتضمن إطار عمل التعافي وإعادة الإعمار الذي يوجه استراتيجية التعافي من الكوارث. يتمثل أحد الجوانب الفريدة لـ PDNA في أنها تقودها وتملكها حكومة البلد المتضرر ويساعدها فريق متعدد التخصصات ومتعدد الوكالات يتألف من البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. تشمل PDNA الأضرار والخسائر والآثار الاقتصادية الكلية على الاقتصاد المتأثر؛ التأثيرات على سبل العيش والدخل والتنمية البشرية؛ احتياجات التعافي وإعادة الإعمار على المدى القصير والمتوسط والطويل؛ وتدابير تعميم الحد من مخاطر الكوارث في خطط التعافي وإعادة الإعمار بعد الكوارث (GFDRR، 2017) يشمل تقييم احتياجات ما بعد الكوارث (PDNA) منظورين كما سبق ذكره:

1.2.3. تقييم الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية (Damage And Losses)

(Assessment- DALA)

تقييم الضرر السريع

الغرض من التقييم السريع للأضرار هو أن تحصل الحكومة والمجتمع الدولي على صورة جيدة عن حجم الدمار. سيساعد هذا التقييم على تحديد نوع الإغاثة المطلوبة على الفور والتكلفة التقريبية للأضرار التي لحقت بالأرواح والممتلكات. كذلك سيوفر تحليل المعلومات من خلال تقييم الضرر السريع، صورة لنوع وحجم جهود إعادة الإعمار وتكلفتها.

تمشيا مع مبدأ التقييم اللامركزي، يجب أن تقود عملية تقييم الضرر السريع أصغر وحدة إدارية في المؤسسة الحكومية. في كثير من الأحيان يمكن أن تكون قرية أو مجموعة قرى أو تجمعات سكانية يرأسها ممثل منتخب للمنطقة مع مسؤول حكومي مسؤول عن القضايا الإدارية.

في عملية تقييم الضرر، يصبح التنسيق حاسماً لتجميع المعلومات على مستويات مختلفة من الإدارة. لذلك، من الضروري أن يتم إجراء التقييم بواسطة هيكل قيادة إداري واحد. يمكن أن تكون هذه الوكالة الحكومية المسؤولة عن إدارة الكوارث، والتي لها صلة مباشرة بالهيكل الحكومية / الإدارية ذات المستوى الأدنى. يجب أن يتم التنسيق على المستويات التالية:

- مستوى القرية أو التجمع السكاني
- مستوى الحي أو القسم

● مستوى المنطقة أو المقاطعة

● المستوى الوطني

تقييم الضرر الثانوي

في حين أن تقييم الضرر الأولي/ السريع يتضمن التقييم السريع للوفيات والإصابات والأمراض، وتحديد الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والموارد المادية والخدمات، فإن تقييم الضرر الثانوي معني بتأثير الضرر الأساسي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للناجين. نظرًا لأن الأمن المعيشي المستدام هو هدف كل من التعافي والتنمية المستدامة، يجب أن يهتم تقييم مثل هذا الضرر بالأنواع الثلاثة التالية من الخسارة أو الاضطراب.

فقدان سبل العيش، بما في ذلك:

- فقدان القدرة بسبب الإعاقة الجسدية أو الاضطراب العاطفي بسبب الكارثة؛
 - فقدان الوظيفة في حالة عدم إعادة فتح مكان العمل، أو إعادة فتحه بعد تأخير طويل؛
 - فقدان الأدوات أو المواد الخام أو العمالة العائلية (من خلال الوفاة أو الإصابة) أو غيرهم من العمال أو أسواق الحرفيين العاملين لحسابهم الخاص؛
 - فقدان الأراضي الصالحة للزراعة (بسبب الانهيارات الأرضية والفيضانات، وتحول مجرى النهر، والتصحر، وما إلى ذلك)، أو الماشية، أو البذور، أو معدات الزراعة؛
 - فقدان القوارب أو الشباك أو المعدات الأخرى أو مناطق الصيد (بسبب الطمي وتآكل الشواطئ وما إلى ذلك) أو أسواق الأسماك؛
 - فقدان الوصول إلى الموارد العامة مثل المراعي والغابات والأراضي الرطبة المستخدمة لجمع العلف أو للحصول على المواد الحرفية، وما إلى ذلك؛
 - فقدان القدرة على الوصول إلى الموارد العامة مثل الإيجار في مشروع ري، أو عقد حكومي، وما إلى ذلك نتيجة الأضرار المادية التي لحقت بالمنشآت العامة، أو الاضطراب البيروقراطي، أو إعادة التخصيص الطارئ للأموال الحكومية للإغاثة في حالات الكوارث؛
 - المديونية نتيجة مواجهة كارثة، أو محاولة استبدال أي من عناصر الرزق المذكورة، أو محاولات إعادة بناء منزل؛ احتمالية أن تؤدي المديونية إلى مزيد من الخسارة في الموارد (من خلال البيع الاضطراري للأراضي أو الحيوانات، ورهن المحاصيل، وما إلى ذلك).
- فقدان التماسك الاجتماعي بسبب:
- وفيات متعددة في الأسرة؛
 - انفصال أفراد الأسرة؛
 - التحول إلى لاجئًا أو نازحًا؛
 - فقدان المكانة في الحي أو المجتمع أو الأسرة نتيجة الاعتماد على الدعم من الغرباء؛

- إضعاف أو تدمير منظمة مجتمعية، مثل التعاونية، أو النقابة، أو المجموعة النسائية
- فقدان النفوذ السياسي على المستوى البلدي / الإقليمي أو الوطني بسبب وفاة قادة الحزب، أو الأضرار التي لحقت بممتلكات الحزب، إلخ.
- فقدان الهوية الثقافية بسبب:
- تدمير المواقع الثقافية أو أماكن العبادة أو المواقع الدينية الهامة؛
- وفاة زعيم ثقافي / ديني مهم في الكارثة؛
- تعطيل الطقوس الثقافية المهمة بسبب الكارثة وعواقبها (على سبيل المثال، تدمير مواقع الاحتفالات، أو من المستحيل جمع العدد اللازم من الأشخاص لأداء الطقوس)؛
- مكانة الثقافة كأقلية بين اللاجئين أو المشردين؛
- الحاجة إلى انتهاك المحرمات الغذائية أو المعايير الثقافية الأخرى للبقاء على قيد الحياة في أعقاب الكارثة؛
- الاعتماد على الحكومة أو المانحين الخارجيين لفترات طويلة، مع ما يترتب على ذلك من تآكل في الثقة بالنفس والمبادرة.

تقييم الضرر بواسطة المجتمع

الغرض الأساسي من تقييم الأضرار المجتمعية هو أن يحدد الأشخاص المتضررون نوع وحجم المشاكل التي واجهوها في إعادة بناء حياتهم. ستساعد هذه المعلومات المجتمع في تقرير كيفية التخطيط والعمل من أجل التعافي.

- لا أحد لديه مصلحة أكبر في تقييم الأضرار من المجتمعات المتضررة
 - ستكون المعلومات أكثر دقة وتعكس رأي عدد أكبر من أفراد المجتمع
 - سيتم تطوير قدرة المجتمع بأكمله على التعامل مع الكوارث
 - ستكون تدابير اتخاذ القرار وأنظمة الاستجابة أكثر فعالية بسبب مشاركة المجتمع بأكمله
 - سيتم الحفاظ على الثقافة والقيم المحلية من خلال إشراك المجتمع المحلي في العملية
- يتم إجراء تقييم الضرر المجتمعي من قبل كل أسرة متضررة بمساعدة مجلس التطوير المجتمعي (Community Development Council- CDC). تتحمل المجموعات الأولية (Primary Group - PG) ومجلس التطوير المجتمعي والتي سيأتي ذكرها بالتفصيل في الفصل السادس مسؤولية ضمان إكمال ملفات تعريف العائلة بدقة وفي وقت سريع.
- أما عن تقييم الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية فإنها أداة مرنة يمكن تكييفها مع أنواع معينة من الكوارث ومتطلبات الملكية الحكومية وضعتها في البداية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (UN-ECLAC) في عام 1972. وقد تم تحسينها منذ ذلك الحين من خلال التعاون الوثيق بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة الأمريكية والبنك

الدولي وبنك التنمية الأمريكي واليونسكو ومنظمة العمل الدولية. تستند منهجية DALA في تقييماتها إلى الاقتصاد العام للبلد المتضرر. يستخدم الحسابات القومية والإحصاءات الخاصة بحكومة الدولة كبيانات أساسية لتقييم الأضرار والخسائر. يشمل DALA الضرر مثل قيمة استبدال الأصول المادية المدمرة كليًا أو جزئيًا؛ الخسائر في تدفقات الاقتصاد الناتجة عن الغياب المؤقت للأصول التالفة؛ التأثير الناتج على أداء الاقتصاد الكلي بعد الكارثة، مع إشارة خاصة إلى النمو الاقتصادي / الناتج المحلي الإجمالي، وميزان المدفوعات، والوضع المالي للحكومة. تعتمد منهجية DALA بشكل كبير على البيانات الأساسية المتاحة مع الحكومة وتتبع استخدام نظام الحسابات القومية الذي اعتمده معظم الدول لقياس قيمة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. لذلك، يمكن تطبيقه في جميع دول العالم تقريبًا، بغض النظر عن وضعها الاقتصادي خلال تقييم الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية الناتجة عن التدمير. بينما تتمتع كل حكومة بالحرية في تصميم عمليات التقييم الخاصة بها، فإن الوكالات الدولية ستكون قادرة على المساهمة بشكل مفيد في العملية نظرًا لخبرتها وجهودها المتفانية في تطوير أدوات مجربة ومختبرة. تسهل عملية تقييم الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية DALA الدمج الهادف للتقييمات متعددة القطاعات المختلفة في تقرير موحد حول:

1. الآثار المادية وغيرها من الآثار التنموية

2. القيم الاقتصادية للأضرار والخسائر. الجدول 1.3. يوضح الفرق بين الدمار والخسائر

على المدى المتوسط والبعيد

أضرار الكارثة: تحدث أثناء الكارثة وبعدها مباشرة. هذا يقاس عادة بالوحدات المادية (على سبيل المثال، متر مربع من المساكن، كيلومترات من الطرق، وما إلى ذلك)، ويصف التدمير الكلي أو الجزئي للأصول المادية، وتعطيل الخدمات الأساسية والأضرار التي لحقت بمصادر الرزق في المنطقة المتضررة (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016).

الخسارة الاقتصادية: الأثر الاقتصادي الكلي الذي يتكون من خسارة اقتصادية مباشرة وخسارة اقتصادية غير مباشرة.

الخسارة الاقتصادية المباشرة (الأضرار): القيمة النقدية للتدمير الكلي أو الجزئي للأصول المادية الموجودة في المنطقة المتضررة.

خسارة اقتصادية غير مباشرة (الخسائر): انخفاض في القيمة الاقتصادية المضافة نتيجة للخسارة الاقتصادية المباشرة و / أو الآثار البشرية والبيئية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016).

احتياجات التعافي البشري المبكرة والشاملة التي تعكس:

- عواقب الكارثة - الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والسياسية وما إلى ذلك.
- وجهات نظر السكان المتضررين وأصحاب المصلحة الرئيسيين

• تركيز قوي على الحد من مخاطر الكوارث

جدول 1.3. التفريق بين الأضرار (Damage) والخسائر (Losses)

تأثيرات متوسطة المدى (الخسائر)	تأثيرات فورية (الأضرار)
التغيرات في المدخولات الاقتصادية نتيجة الكارثة	تدمير الأصول المادية
تحدث لفترة طويلة نسبياً حتى الانتهاء من الاعمار	حدوثه في وقت حدوث الكارثة
معبرا عنها بالقيم الحالية	تقاس بالوحدات المادية وقيمة الاستبدال
خسائر الإنتاج في الزراعة ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية والصناعة والتجارة والسياحة	على سبيل المثال وحدات سكنية؛ المستشفى والمدرسة والمحتويات؛ تدمير الأراضي الزراعية؛ نظام الصرف والري؛ الطرق والجسور؛ الموانئ والمطارات؛ نظام التزويد بالمياه؛ نظام كهربائي
ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة الكارثة	
ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات الاجتماعية نتيجة الكارثة	

ولإنجاز عملية تقييم الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية DALA يجب مراعاة التالي:

- إشراك أصحاب المصلحة
 - الاتفاق على نطاق وأهداف تقييم الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية
 - تحليل المعلومات الموجودة
 - التقييم / الاستطلاع السريع لسد الفراغ
 - اتفاقية قطاعات التعافي، يجب أن تكون القطاعات متوافقة مع الهيكل المؤسسي والتشريعي للحكومة لإدارة التعافي لضمان التنفيذ الفعال. يجب أن تكون جميع القطاعات دقيقة وواعية وتدمج القضايا الشاملة مثل الحد من مخاطر الكوارث، وسبل العيش، والحوكمة، والبنية التحتية المجتمعية، والنوع الاجتماعي، ومنع الصراع، والبيئة، وما إلى ذلك.
 - الاتفاق على طرق التقييم والأدوات وأخذ العينات
 - تحديد متطلبات الموارد (البشرية، واللوجستية، والمالية)
- تشكيل وتدريب فريق تقييم الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية والفرق القطاعية لتوحيد معايير التقييم المفصل عن طريق التحديد الكمي للأضرار والخسائر القطاعية. تجميع التأثيرات القطاعية؛ تحليل آثار الكارثة على نمو الاقتصاد، ومستوى الأسرة، ومؤسسات القطاع الخاص؛ وتقديرات التمويل المطلوب لمعالجة هذه التأثيرات. لا يقتصر هذا على تقدير تكاليف إعادة بناء ما تم تدميره واستبدال ما تم فقده فحسب، بل يشمل أيضاً جوانب زيادة المرونة من خلال تدابير هيكلية (الخاصة بالبناء والمواد المستخدمة) وغير الهيكلية (الخاصة بالقوانين واللوائح الجديدة) للتخفيف من تأثير المخاطر الطبيعية مستقبلاً. الجدول 2.3. يوضح ملخص تقييم الضرر في تيماليا في بنجلادش أثر فيضان اصاب المنطقة. يعتبر هذا النوع من التقييم القطاعي حيث حدد

الاضرار المباشرة والخسائر الغير مباشرة لكل قطاع. على سبيل المثال الضرر المباشر للقطاع، الزراعة والثروة الحيوانية يقدر ب 2.1 مليون دولار ويتضمن قطع الاشجار وخسارة الماشية وموتها نتيجة الفيضان. تعد الخسارة المباشرة لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية قليلة نسبيا مقارنة مع الخسائر الغير مباشرة والتي قدرت ب 20.8 مليون دولار. هذا الامر ليس غريبا ولو تخيلنا انتاج هذه المزارع اليومي لحين اعادة تأهيلها واعادة الانتاج والذي قد يمتد الى سنوات مع الخسارة المستمرة نتيجة توقف الانتاج من الالبان واللحوم والانتاج الزراعي حسب نوعه. يجب ملاحظة انه كلما زادت فترة اعادة الاعمار كلما زادت الخسائر غير المباشرة. على العكس مثلا قطاع الاسكان وهو قطاع غير منتج وبالتالي جميع الخسائر ناتجة عن قيمة المباني وهذا يعتبر دمار مباشر.

الجدول 2.3. ملخص الأضرار والخسائر (بملايين الدولارات الأمريكية) فيضانات في تيماليا في بنجلادش (Disaster Recovery Toolkit 2015)

القطاع	الدمار المباشر	الخسائر غير المباشرة	مجموع الخسائر
الزراعة والثروة الحيوانية	2.1	20.8	22.9
الري	3.39	0	3.39
الصحة	0.02	0	0.02
الرفاه الاجتماعي	0	0	0
المنازل والاسكان	10.4	0	10.4
المياه والصرف الصحي	0.73	0	0.73
التعليم	1.23	0	1.23
البنية التحتية المجتمعية	1.65	0.67	2.32
المواصلات	3.13	33.75	36.88
الاتصالات	0.4	3.39	3.77
الصناعة والتجارة	0	0	0
الكهرباء	1.28	0	1.28
الانهار	5.27	0	5.27
البيئة	0	0	0
المجموع	29.6	58.59	88.19

أما الخسائر المباشرة والغير مباشرة الناتجة عن النزاعات المسلحة، ففي لبنان بدأت الإحصاءات الرسمية عن الخسائر بالظهور أثناء الغزو الاسرائيلي للبنان تموز 2006 (أمين، 2006) حيث قدر التقرير الأول الذي وزعه مجلس الإنماء والإعمار في اليوم الخامس عشر للعدوان (2006/7/17) قيمة أضرار الحرب حتى تاريخه بـ 2.07 مليار \$ موزعة على الشكل التالي (صحيفة الاخبار، 2007):

بنى تحتية 721 مليون \$، من بينها 386 مليون \$ للطرق والجسور، 180 مليون \$ للكهرباء، 85 مليوناً لقطاع الاتصالات، إضافة إلى 1349 مليون \$ تقريباً لأضرار المساكن والمؤسسات. وفي 2006/8/3 نشر المجلس تقريراً آخر رفع فيه القيمة الإجمالية للأضرار المباشرة إلى 2248 مليون \$ موزعة ما بين 785 مليون \$ للبنى التحتية و1463 مليون \$ للمساكن والمؤسسات، هذا من دون احتساب خسائر القطاعات الاجتماعية لكن تقريراً حكومياً ثالثاً وزع بعد شهر تقريباً من نهاية الحرب قدر الخسائر الإجمالية بـ3612 مليون \$ موزعة على الشكل التالي: 986 مليون \$ للبنى التحتية والقطاعات الاجتماعية، و220 مليون \$ للصناعة، و120 مليون \$ خسائر عسكرية، وهذه الأرقام هي التي أعلنتها الحكومة اللبنانية إلى مؤتمر ستوكهولم الدولي «لمساعدة لبنان».

أما البرنامج الاقتصادي للبنان الذي رفعته الحكومة إلى مؤتمر باريس 3، فقد قدر إجمالي الخسائر المباشرة بـ2.8 مليار \$، من بينها 1.75 تكاليف مترتبة على الخزنة العامة مباشرة، وهذا الخفض عائد إلى تقليص الكلفة المقدرة للمباني والمؤسسات

إن مقارنة التقديرات الحكومية بالتقديرات الأخرى وبالنتائج المحققة يبين حجم التناقضات أحياناً في تقدير الخسائر المباشرة والغير مباشرة وهذا ما تم الإشارة إليه في تقدير الخسائر نتيجة اختلاف مجموعات التقييم وعدم وجود معايير موحدة، فعلى سبيل المثال:
- قدر البنك الدولي، الذي استند إلى تحليل للمعطيات القطاعية وإلى مصادر معتمدة رسمياً، خسائر البنى التحتية المباشرة بحوالي 350 مليون \$ ترتفع إلى 510 ملايين \$ تقريباً بإضافة الخسائر غير المباشرة. وهذا عدا خسائر القطاعات الاجتماعية التي قدرها بحوالي 60 مليون دولار أميركي.

- تبين دراسة مفصلة ودقيقة للاتحاد الأوروبي، أن الكلفة الإجمالية لإعادة إعمار البنى التحتية تبلغ 105 ملايين دولار أميركي فقط، موزعة على الشكل التالي: 37 مليون دولار للكهرباء، 42 مليون \$ للجسور، 14 مليون للطرق، وترتفع الكلفة الإجمالية إلى 150 مليون \$ بإضافة الاتصالات.

أما الخسائر غير المباشرة حيث يعتبر القطاع السياحي في لبنان أكثر القطاعات تضرراً، مع أن خسائره المباشرة في المعدات والتجهيزات والأصول لم تتعد 4 ملايين دولار، وذلك أن خسائره العامة تقارب 400 مليون \$ مع ملاحظة الفارق بين عدد السياح الفعلي والعدد المتوقع.

بناء على المعلومات والاحصائيات الواردة في الجدول 2.3. من خسائر دمار مباشر وخسائر غير مباشرة يمكن تقييم الحاجة والتقدير المادية لإعادة الإعمار والتعافي كما هو وارد في الجدول 3.3. حيث قسمت عملية إعادة الإعمار إلى مراحل واحتياجات مباشرة واحتياجات متوسطة المدى حسب الحاجة والضرورة. من الملاحظ أن تكلفة إعادة الإعمار أقل إلى حد ما من حجم

الخسائر. وذلك لأن الجدول 3.3. اعتمد المراحل حتى الاحتياجات متوسطة المدى الناتجة عن الفيضان علما بان هناك مراحل اخرى طويلة الامد وتطويرية لم يتم تقديرها في التقدير. كما ان نتائج تقييم الدمار المباشر اقل من تكلفة الاحتياجات المباشرة لإعادة الاعمار. يرجع ذلك الى طبيعة مواد البناء في عملية اعادة الاعمار والتصاميم والتكنولوجيا المراد استخدامها في اعادة الاعمار قد تقلل من التكاليف.

بالإضافة الى المثال السابق لتقييم الخسائر وتحديد الاحتياجات، الجدول 4.3 يوضح ملخص تقييم الاحتياجات لما بعد الكارثة PDNA في سارانيا في ولاية تاميل نادو في الهند بعد تسونامي 2004.

الجدول 3.3. الاحتياجات المالية القطاعية للتعافي واعداد الاعمار (مليون دولار أمريكي). فيضانات في تيماليا في بنجلادش. (Disaster Recovery Toolkit 2015)

القطاع	الاحتياجات المباشرة	الاحتياجات متوسطة المدى	مجموع الاحتياجات
الزراعة والثروة الحيوانية	2.0	16.7	18.7
الري	3.03	0.37	3.38
الصحة	2.11	0	2.11
الرفاه الاجتماعي	1.47	0	1.47
المنازل والاسكان		10.2	10.2
المياه والصرف الصحي	2.79	3.8	6.59
التعليم	1.31	1.61	2.92
البنية التحتية المجتمعية	0.53	1.66	2.19
المواصلات	3.51	4.76	8.27
الاتصالات	0.84	0.4	1.24
الطاقة	0	1.09	1.09
الانهار	5.27	0	5.27
البيئة	1.2	0	1.2
إدارة مخاطر الكوارث	0.35	0	0.35
المجموع	24.39	40.59	64.98

من الملاحظ ان تقديرات الخسائر غير المباشرة لا سيما في السياحة وسبل العيش كبيرة وذلك تبعا لأهمية المنطقة السياحية والدمار الناشئ أثر بشكل كبير على العائدات من قطاع السياحة ولذلك تعتبر خسائر غير مباشرة. كذلك تكاليف إعادة الإعمار في بعض القطاعات أعلى من الأضرار لأن بعض المنازل المتضررة جزئياً ستحتاج إلى إعادة بناء كاملة لأن الجزر الأصلية لم تعد صالحة للعيش؛ وفي عملية اعادة الاعمار سيتم تطبيق معايير بيئية جديدة على المرافق

الجديدة، هذه المعايير بدورها ستزيد من التكلفة. المدى المتوسط يغطي الفترة من 6 إلى 36 شهرا. من المهم هنا الاختلاف بين الحاجة التمويلية وتكاليف إعادة الإعمار لأن بعض الخسائر قد يتم تغطيتها من خلال التأمين والموارد المالية المتاحة للمالكين وبالتالي ليست بحاجة لتمويل من الدولة.

عند توفر المعلومات في مرحلة تقييم الأضرار واحتياجات إعادة الإعمار يمكن احتساب الخسائر / التكاليف كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وخسارة الإيرادات المقدرة وإجمالي فجوة التمويل بما في ذلك خسارة الإيرادات وفجوة التمويل الإجمالية بما في ذلك خسارة الإيرادات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، علما بان هذه المؤشرات تخدم الدراسات الاقتصادية للدولة.

2.2.3. تحديد احتياجات التعافي البشري (Human Recovery Need) (Assessment- HRNA)

بناءً على المعلومات التي تم الحصول عليها من السكان المتضررين من خلال تقييم احتياجات التعافي البشري. يتم دمج هذه المنظورات في عملية تقييم واحدة لدعم تحديد واختيار خيارات الاستجابة التي تغطي تدخلات التعافي من التعافي المبكر إلى طويل الأجل في إطار عمل التعافي (Recovery Framework- RF).

غالبا ما يكون التركيز الفوري بعد بداية الكارثة على التدخلات المنقذة للحياة، وإجراء عمليات البحث والإنقاذ، وتوفير مواد الإغاثة وإعادة إنشاء الخدمات الأساسية للسكان المتضررين. ستكون التقييمات موجهة نحو الإغاثة من أجل تكوين فهم لتأثيرات الكارثة وتوجيه أنشطة الإغاثة، وكذلك تعبئة الموارد لهذه الأنشطة. من الأفضل البدء في تقييم الأضرار والخسائر فقط بعد أن تكون مرحلة المساعدة الإنسانية جارية على قدم وساق. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن إجراءات دعم التعافي وإعادة الإعمار قد تكون ذات أولوية أقل خلال هذه الفترة المبكرة للغاية، فإن الخطوات التالية نحو تقييم الاحتياجات يجب أن تتم في وقت مبكر من الأسبوع الأول أو الثاني بعد بداية الكارثة مستنده على التقييم الأول (النداء الإنساني) للكارثة، وفهم آثارها الواسعة على النساء والرجال من مختلف الأعمار والخلفيات / الظروف، والنطاق المحتمل للتعافي بعد الإغاثة الفورية والاستقرار.

الجدول 4.3. الخسائر القطاعية المقدرة والاحتياجات المالية (بملايين الدولارات الأمريكية). تسونامي في سارانيا ولاية تاميل نادو، الهند. (Disaster Recovery Toolkit 2015)

القطاع	تكلفة اعادة الاعمار			الخسائر			
	احتياجات التمويل العام	التكلفة الكلية	احتياجات المدى المتوسط	الاحتياجات 6 شهور	مجموع الخسائر	الخسائر المباشرة	الخسائر غير المباشرة
التعليم	21.10	21.10	12.70	8.40	15.50		15.50
الصحة	12.20	12.20	7.30	4.90	5.60		5.60
الاسكان	74.00	74.00	51.80	22.20	64.80		64.80
المياه والصرف الصحي	45.60	45.60	27.20	18.40	13.10		13.10
السياحة		100.00	90.00	10.00	230.00	130.00	100.00
الصيد	14.10	14.10	8.30	5.80	25.10	11.90	13.20
الزراعة	11.10	11.10	6.30	4.80	11.10	0.30	10.80
المواصلات	24.90	27.00	25.00	2.00	20.30		20.30
الطاقة	4.60	4.60	2.80	1.90	4.60		4.60
الاعاشة	17.40	17.40		17.40	30.00	30.00	
ادارة مخاطر الكارثة	4.40	4.40	3.70	0.70			
التكاليف الأخرى للجزر المضيفة الجديدة	15.00	15.00	10.00	5.00			
ادارة	50.00	50.00	35.00	15.00	50.00		50.00
المجموع	294.4	396.5	280.1	116.5	470.1	172.20	297.90
الخسائر / التكاليف كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	40%	54%			62%		
60.00	خسارة الإيرادات المقدرة						
364.20	إجمالي فجوة التمويل بما في ذلك خسارة الإيرادات						
48%	فجوة التمويل الإجمالية بما في ذلك خسارة الإيرادات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي						

تعكس HRNA اهتمامات وأولويات الأفراد المتضررين من الكوارث وأصحاب المصلحة لاستعادة إمكاناتهم الكاملة وعيش حياة منتجة ومبدعة وفقاً لاحتياجاتهم وحقوقهم ومصالحهم. بالإضافة

إلى البيانات الأساسية، تتضمن مناهج تقييم HRNA في كثير من الأحيان جمع وتحليل البيانات الأولية من الأسرة أو وحدة مماثلة من استطلاعات التحليل، والمجموعات البؤرية، والخبراء وغيرها من الأساليب الكمية والنوعية مجتمعة. على سبيل المثال، في حين أن DALA ستقدر تكلفة إعادة بناء المدرسة، فإن HRNA سوف تناول تلك التدابير المطلوبة لضمان إعادة تسجيل الأطفال، والتنسيق المناسب للمعلمين، وما يتصل بذلك من جهود التعبئة الاجتماعية (التي غالبًا ما تكون متعددة السنوات) المطلوبة لتعزيز بيئة مواتية لتعليم جميع الأطفال.

إذن، لا تعد HRNA منهجية واحدة، بل هي مزيج من الأساليب التي طورتها وكالات الأمم المتحدة مع مرور الوقت، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات Inter-Agency Standing Committee IASC الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية والدول المتضررة من الأزمات للقياس. كما انها استحدثت لقياس تأثيرات مستوى الكارثة على القطاعات المتضررة والسكان والمجالات الشاملة (النوع الاجتماعي، والشباب، والبيئة، والحد من مخاطر الكوارث، والحوكمة، وما إلى ذلك)، مع التركيز بشكل خاص على:

(أ) الآثار النوعية والكمية على التنمية

(ب) اهتمامات أولئك الأكثر تأثرًا بالأزمات.

وكالات الأمم المتحدة في شراكة مع لجنة تقييم الاحتياجات ما بعد الكارثة مسؤولة بشكل رئيسي عن تكوين فهم لتأثيرات الكوارث الفريدة واحتياجات التعافي ذات الصلة في القطاعات التي تركز عليها، على سبيل المثال التقييم البيئي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في حالات ما بعد الكوارث، والتقدير المحلي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN Habitat) لاحتياجات المأوى والاستيطان (LENSS)، ومنظمة العمل الدولية ومنظمات الأغذية والزراعة (FAO) أداة تقييم سبل العيش (LAT) وبرنامج الغذاء العالمي (WFP) و تقييم الأمن الغذائي في حالات الطوارئ (EFSA). تُستخدم هذه التقييمات المتخصصة في كل من تقييمات PDNA وفي عمليات التقييم القطاعي المتعمق الأخرى بعد الكوارث.

3.3. مخرجات تقييم الاحتياجات ما بعد الكارثة PDNA

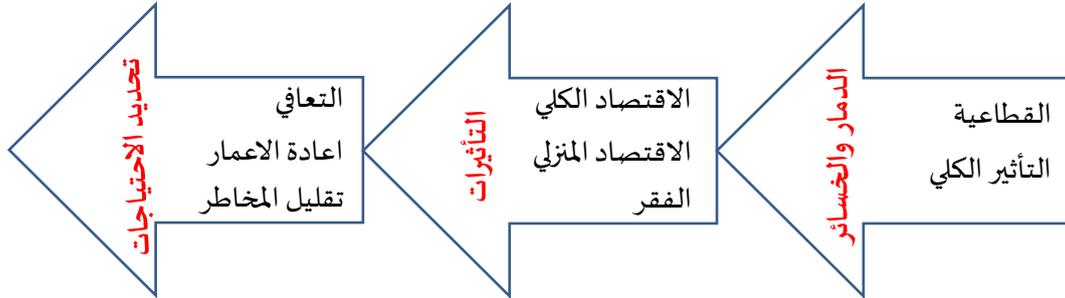
ستؤدي عملية تقييم الاحتياجات ما بعد الكارثة PDNA إلى المخرجات التالية:

- مجموعة واحدة مملوكة للحكومة من التقارير القطاعية (واحدة لكل قطاع) تمثل منظورين مزدوجين لتقييم الأضرار والخسائر واحتياجات التعافي البشري مع ضمان التركيز الكافي على الموضوعات الرئيسية الشاملة في التعافي.
- إطار التعافي، الذي يعرض احتياجات التعافي المبكرة والمتوسطة وطويلة الأجل بترتيب الأولوية والتكلفة والجدول الزمني والجهات الفاعلة التي من المرجح أن تشارك في أنشطة التعافي هذه. إطار التعافي يُنشئ نظامًا أساسيًا مشتركًا للمجتمع بأكمله لبناء قدرات التعافي

والحفاظ عليها وتنسيقها. يصف المبادئ والعمليات والقدرات الأساسية لإدارة وتمكين التعافي بشكل أكثر فاعلية بعد كارثة من أي حجم أو نطاق. يحدد كيف يمكن لمديري الطوارئ، ومتخصصي تنمية المجتمع، وممارسي التعافي، والوكالات الحكومية، والمتخصصين في القطاع الخاص، وقادة المنظمات غير الحكومية، والعامّة، التعاون والتنسيق لاستخدام الموارد الحالية بشكل أكثر فاعلية لتعزيز المرونة ودعم تعافي المتضررين من الكارثة (US Federal Emergency Management Agency, 2016). وثيقة توضح رؤية للتعافي؛ يحدد استراتيجية. يعطي الأولوية للإجراءات؛ صقل عمليات التخطيط؛ ويقدم إرشادات بشأن تمويل التعافي والتنفيذ والمراقبة والتقييم. إن إطار التعافي الفعال ليس خطة، بل هو استراتيجية تكمل عملية تقييم احتياجات ما بعد الكارثة من خلال تحديد الأهداف طويلة الأجل وإيصال المبادئ المشتركة التي سيتم قياس التقدم وفقاً لها حسب المرفق العالمي للحد من مخاطر الكوارث.

Global Facility for Disaster Reduction and Recovery (GFDRR, 2015) .

- الدروس ذات الصلة بعملية التقييم، بشكل عام، وعلى وجه الخصوص، استخدام أدوات التقييم والمخرجات. ستوفر الدروس مدخلات مهمة للجهود العالمية الجارية لتحسين ممارسة PDNA بشكل مستمر. انظر الشكل 1.3 ملخص ومخرجات عملية تقييم الأضرار



الشكل 1.3 ملخص ومخرجات عملية تقييم الأضرار

4.3. القضايا والتحديات في تقييم الاحتياجات بعد الكوارث PDNA

الملكية: الملكية الأساسية للحكومة مقدسة، هذه الملكية يمكن أن تدفع العملية إلى الأمام. بصرف النظر عن الملكية الحكومية، فإن الشفافية في التقييمات وعملية اتخاذ القرار النهائي ستجلب ملكية أفضل من أصحاب المصلحة الآخرين أيضاً.

مشاركة إدارات الحكومة: في حين أن الخبرة اللازمة لدفع العملية يمكن أن تأتي من مصادر خارجية، فإن القيمة الأساسية لـ PDNA تكمن في انعكاس متطلبات إعادة الإعمار والتعافي الواقعية الأكثر ملاءمة للظروف المحلية. سيتمكن الخبراء المحليون فقط من تقديم معلومات نوعية من هذا النوع والخبرة والمعرفة المحلية والخبرة المتخصصة للموظفين المحترفين من الإدارات التنفيذية لا تقدر بثمن ويجب أن يشكلوا جزءاً لا يتجزأ من فريق PDNA.

المنهجية: يجب ألا تنتقص المنهجية من العملية التي تقودها الحكومة، والتي تشمل الوكالات الحكومية متعددة القطاعات وأن تكون حساسة لاحتياجات الإنعاش للفئات الأكثر تضرراً والمهمشين والأقل وضوحاً.

تضارب الأولويات: بعد اكتمال DALA و HRNA وتحليل المتطلبات المالية، يمكن أن يكون هناك تضارب في الأولويات في الاختيار النهائي للقطاعات والخطط. في مثل هذه الحالات، سيكون موقف الحكومة من ذلك نهائياً وملزماً.

نقص المعلومات الموثوقة: مع زيادة فهم الكوارث، هناك اتجاه، على جميع المستويات، لتضخيم تقديرات الأضرار والخسائر. يُنظر إلى هذا بشكل متزايد على أنه فرصة للوصول إلى جميع الموارد المتاحة القادمة (على سبيل المثال، أثناء نشوب حريق في ملجأ مؤقت بعد كارثة تسونامي، فوجئ أول المستجيبين برؤية 60 موقداً للطهي في منزل واحد -جميعها مأخوذة من المنظمات غير الحكومية المختلفة التي جاءت لتقديم الدعم لضحايا تسونامي). وبالمثل، قد تبالغ وزارات الدولة في الأضرار للوصول إلى حصص أكبر من أموال الإغاثة من الوزارة المركزية.

الحاجة إلى البيانات الأساسية: تم بناء تقرير تقدير الاحتياجات بعد الكوارث PDNA بشكل كبير على البيانات الأساسية للحكومة، ولا سيما سجلات التعداد، لتقييم احتياجات التعافي. ما لم تكن هذه البيانات شاملة، فهناك فرص في فقدان بعض المجموعات. على سبيل المثال، البيانات عن السكان المهجرين غير متوفرة بشكل عام في سجلات التعداد، لذلك لا يمكن تقييم خسائرهم بسبب نقص فرص العمل في أعقاب الكارثة. إذا لم يتم تقييم ذلك وإدراجه في المتطلبات، فلن يتم اعتبارها لمدفوعات الإغاثة لأنها غير مدرجة في قائمة المتضررين. ومن ثم، فإن قاعدة بيانات شاملة أمر بالغ الأهمية.

المراقبة المنتظمة: بعد انتهاء الأزمة، قد يكون هناك عودة إلى نهج "العمل كالمعتاد". يعد الرصد المنتظم لضمان استكمال التدخلات المذكورة في الوقت المناسب أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على زخم أعمال التعافي بنفس الوتيرة وبنفس الحماس.

توفير مساحة للتقييمات في منتصف فترة التقييم: بينما يتم النظر في مراقبة الجهود الملموسة، فقد يتم تضمين تقييمات منتصف المسار المنهجية لاستراتيجيات التعافي (القطاعية أو غير ذلك) في إطار التعافي نفسه.

احتياجات ما بعد الكارثة

- يتم تعريف الاحتياجات على أنها متطلبات التغلب على الآثار السلبية للكوارث وتقليل مخاطر الكوارث في المستقبل
- يجب تقدير المتطلبات المالية بناءً على الأضرار والخسائر وهذا يوضح الأهمية المطلقة لتقرير DALA

- مصنفة حسب القطاع (الاقتصادي والاجتماعي) والتقسيمات الجيوسياسية والسكان المتضررين (النساء والأطفال وكبار السن)
- احتياجات للتعافي وتتلخص في متطلبات فورية ومتوسطة وطويلة الأجل والاقتصاد الكلي وعلى الصعيد المنزلي والشخصي وتدخلات مؤسسات القطاع المركزي والمحلي والخاص
- احتياجات إعادة الإعمار وتتلخص في الأموال المطلوبة وإعادة البناء بشكل أفضل (معايير البناء المقاومة للكوارث وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية) كما يتضمن تحسين التكنولوجيا للإنتاج لتتلاءم مع التطور التكنولوجي زمن الكارثة.

الفصل الرابع

تخطيط التعافي وإعادة الإعمار

1.4. تخطيط وسياسة التعافي:

توصف السياسة عادة بأنها مبدأ أو قاعدة لتوجيه القرارات وتحقيق نتائج عقلانية. قد تشير "السياسة" أيضًا إلى عملية اتخاذ قرارات تنظيمية وإدارية مهمة، بما في ذلك تحديد البدائل في البرامج أو أولويات الإنفاق، والاختيار من بينها على أساس التأثير الذي ستحدثه. يتم اعتماد السياسات بشكل عام من قبل مجلس الإدارة أو هيئة حوكمة عليا داخل المؤسسة، في حين يتم تطوير الإجراءات أو البروتوكولات واعتمادها من قبل كبار المسؤولين التنفيذيين. يمكن اعتبار السياسة على أنها "بيان نوايا" أو "التزام". لهذا السبب، يمكن تحميل صانعي القرار المسؤولية عن "سياساتهم". تختلف "السياسة" عن القواعد أو القانون.

تتم صياغة سياسة التعافي بناءً على مخرجات تقرير تقييم الاحتياجات ما بعد الكارثة PDNA وتحديد الأهداف، ولها جدول زمني متوقع للتسليم، ونهج تنفيذ، وتحدد أدوار أصحاب المصلحة، ومخصصات الميزانية، والمراقبة، واستراتيجية الخروج. توضح السياسة أيضًا المبادئ الأساسية التي توجه عملية التعافي.

عادة ما يتم التمييز بين التدابير الفورية المتخذة لدعم الحياة والحفاظ على الروح المعنوية، والأنشطة اللاحقة المخصصة لإعادة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص المعنيين وإعادة بناء المناطق المتضررة. تسمى المجموعة الأولى من الأنشطة الإغاثية، بينما يشار إلى المجموعة الثانية مجتمعة باسم التعافي.

لا توجد حدود واضحة بين فترات الإغاثية والتعافي. من المهم التأكيد على أن دورة إدارة الكوارث هي سلسلة غير منقطعة من الأفعال البشرية التي تتداخل مراحلها (انظر الفصل 2).

بما أن الكوارث تغير الحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الديمغرافية بشكل لا رجعة فيه، فلا يمكن أن تكون هناك عودة إلى حالة ما قبل الكارثة. بالإضافة إلى ذلك، يبدأ الناس على الفور تقريبًا في إعادة تسكين أنفسهم وإعادة تأسيس شبكاتهم الاجتماعية والاقتصادية بعد وقوع كارثة (Faas and Barrios, 2015). بالتأكيد، بحلول الوقت الذي تتحول فيه مرحلة الإغاثية إلى تعافي، يكون لدى معظم الناس أفكار واضحة جدًا حول ما يريدون القيام به لإعادة بناء حياتهم. من الضروري أخذ وجهات نظرهم في الاعتبار عند التخطيط للتعافي.

1.1.4. وثيقة سياسة التعافي: توضيح السياسة في شكل مستند، مقسم بشكل عام إلى

فصول تحت العناوين التالية:

1- الديباجة أو المقدمة: وتتضمن خلفية الكارثة المحددة التي صيغت هذه السياسة من أجلها. كذلك خلفية موجزة عن تاريخ الكارثة ونقاط الضعف.

2. نهج صياغة السياسات: سيوضح هذا نهج الدولة / المؤسسة لصياغة هذه السياسة. وتستند بشكل عام إلى الفهم النظري لعلاقة هذه السياسة وما تستتبعه من الأنظمة الكلية المعمول بها. كما يمكن أن يصف بإيجاز الأساليب الفعلية المتبعة في تطوير وثيقة السياسة هذه. مع ملاحظة وضع إطار للمشاركة العامة.

3. المبادئ التوجيهية: المبادئ التوجيهية المذكورة بشكل عام هي: دور ملكية الحكومة، الشفافية، الشمولية (تركيز خاص على النساء وكبار السن وذوي القدرات المختلفة)، التركيز على المجتمع، التقارب من خلال الشراكات والتشبيك، نهج التعافي المبكر، دمج الحد من مخاطر الكوارث في مشاريع التنمية السائدة. التأكد من أن إطار التعافي يلبي أيضًا احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا، عادة ما يُفقد أولئك الذين ليس لديهم أصول في استحقاقات الأضرار أو التعويضات، مثل العمال، وكبار السن، والنساء الارامل أو المطلقات، وأصحاب القدرات المختلفة. يجب ضمان التركيز بشكل خاص على هذه المجتمعات الضعيفة مع حزم الإغاثة المبتكرة التي ستدعمهم خلال فترة التعافي.

4. الترتيبات المؤسسية والقانونية القائمة أو التي سيتم تطويرها: ويتكون من ضمان قبول جميع أصحاب المصلحة والمشاركين كذلك ضمان حسن سير العمل والامثال وتفعيل دور المتابعة و المساءلة مع الأخذ بعين الاعتبار وضع إطار للاستحقاقات والمساعدات المالية للسكان المتضررين من الكارثة من حيث تحديد أنواع ومستويات الاستحقاقات والمنح المالية المقدمة، المنهجية المستخدمة لتحديد معدلات الاستحقاق، الأهلية للاستحقاقات وطريقة إثبات الأهلية متضمنة طريقة التسليم (نقداً أو عينا أو أي نوع آخر) وكذلك الجدول الزمني والجهة المسؤولة عن تسليمها. من المهم أن يتم الكشف عن طرق تقييم الأضرار وتقييم الأصول المفقودة ومعايير الأهلية في المجالات العامة والسكان المتضررين. بقدر الإمكان، ينبغي إجراء مشاورات مع ممثلي المجتمعات المتضررة لتقييم مدى كفاية وقبول الاستحقاقات.

إنشاء آلية لمعالجة المظالم: من الضروري إنشاء آلية رسمية لمعالجة الشكاوى والتظلمات. وينبغي الإعلان على نطاق واسع عن وجود مثل هذه الآلية وكيفية عملها. يجب أن يكون التعامل مع هذه الآلية بحيث يوفر سهولة الوصول من قبل المجتمع المتضرر ويجب أن يتم طمأننتهم من الاستجابة في الوقت المناسب.

5. أصحاب المصلحة وأدوارهم: يجب أن تحدد السياسة أدوار جميع المنظمات، على جميع المستويات وإشراك جميع القطاعات التي ستكون مسؤولة عن الإغاثة والتعافي. ينبغي تحديد

تسلسل القيادة الذي يحكم العلاقات بين هذه المنظمات، وأدوار ومسؤوليات كل منها، وآليات التنسيق والتعاون فيما بينها بوضوح في كل من الأطر السياسية والقانونية لتنفيذ العملي. هذا بدوره يساعد في تجنب الازدواجية وإهدار الموارد النادرة وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

6. يجب توضيح الرؤية والأهداف والغايات لتطوير خارطة طريق لا لبس فيها. بينما ستكون الرؤية والأهداف لبرنامج التعافي بأكمله، يمكن أيضًا أن تكون الأهداف قطاعية. مع مراعاة دمج الحد من مخاطر الكوارث من خلال إنشاء إطار تنظيمي للتخفيف. بحيث يضمن جودة التصميم الإنشائية وآليات التحكم ذات الصلة مثل عدم البناء في المناطق عالية الخطورة أو تغيير أنماط استخدام الأراضي لتحديد التجمعات البشرية والأنشطة الاقتصادية إلى مواقع أكثر أمانًا. يمكن أن يؤدي التعافي على نطاق واسع، خاصة في الإسكان، إلى وضع الكثير من الضغط على البيئة، على سبيل المثال استخدام الخشب كمادة خام يؤدي إلى قطع الغابات والرمل للخرسانة. وهنا يجب أن تعزز سياسة التعافي السكن والتصميمات والمواد الصديقة للبيئة لتقليل مثل هذه الضغوط على البيئة، يمكن أن يحدث نقص الأراضي الملائمة للتجمعات السكانية الجديدة، في بعض حالات إعادة التوطين، والبناء على الأرض غير المخطط في المناطق المنخفضة دون العناية الواجبة بالتدرج وآليات الصرف، مما يؤدي غالبًا إلى مخاطر جديدة ومواطن ضعف جديدة بسبب الفيضانات. بعض سبل العيش المقترحة، مثل تشجيع مزارع الاسماك في المناطق الساحلية، يمكن أن تؤدي إلى مخاطر تلوث المسطحات المائية وملوحة المياه الجوفية الضحلة. يجب أن يؤكد إطار عمل التعافي على نهج "عدم إلحاق الضرر" فيما يتعلق بتأثيرات التعافي وإعادة الإعمار على نطاق واسع على البيئة.

7. الاستراتيجية والخطط -على المستوى القطاعي أيضًا دمج الحد من مخاطر الكوارث في أدوات السياسة. يمكن وضع / تعزيز اللوائح المناسبة منها ضوابط استخدام الأراضي وقانون التقسيم وقوانين البناء لوضع الحد الأدنى من معايير السلامة المقبولة للمنازل والمباني وإنفاذها. مع مراعاة ضوابط الكثافة السكانية في جميع القطاعات.

8. تنمية القدرات: لا تقتصر وثيقة سياسة التعافي على المشاريع والية إعادة الاعمار بل تأخذ بالحسبان بناء القدرات المؤسساتية والافراد لإدارة البلاد حال انتهاء مرحلة التعافي.

9. إدارة ونشر المعرفة: قد تكون عملية الاعمار بتدخل وخبرات خارجية نتيجة نقص الخبرات والمعرفة على الصعيد المحلي. نشر المعرفة ونقل الخبرات من اهم بنود وثيقة سياسة التعافي كاستعداد المراحل التطور أو التقليل التدخل الخارجي حال حدوث كارثة.

10. آليات المراقبة للتأكد من أن التدخلات تسير حسب الخطة وتؤدي إلى المخرجات والنتائج المرجوة. يمكن استخدام المعالم والأهداف القطاعية كمؤشرات للرصد والمتابعة. ومع ذلك، في

حين أن النواتج يمكن التعرف عليها بسهولة، فإن مؤشرات الأثر البشري غير الملموسة تحتاج إلى الاختيار الحكيم.

2.1.4. الهيكل الأساسي لخطة التعافي وإعادة الإعمار

على الرغم من عدم وجود تنسيق رسمي يجب اتباعه في تطوير خطة التعافي وإعادة الإعمار، إلا أن بعض المكونات الموضوعية ضرورية مثل تقييمات الأثر والاستراتيجيات والأهداف والرصد والتقييم وما إلى ذلك. يجب أن تكون إعادة الإعمار منسقة ومتزامنة بشكل جيد. بحيث تتضمن التالي:

1. الخلفية والتاريخ وملف البيانات وما إلى ذلك مع ضرورة تعريف المنطقة المتضررة وما تتعرض له مخاطر متضمن توضيح وتفصيل الكارثة الحالية من جميع الجوانب
2. الوضع الحالي بعد الكارثة والذي يتضمن ملخص عن تقييم الأضرار مع توضيح الكارثة واثارها من خلال إجراء استجابات فورية مع المنظمات والقادة وأصحاب المصلحة المعنيين للتعرف على الحياة وسبل العيش والمأوى والبنية التحتية والصحة والبيئة والتعليم إلخ.
3. الرؤية والأهداف الإنمائية للمشروع والنهج الاستراتيجي للتعافي وإعادة الإعمار
4. خطة العمل المستندة إلى مكونات البرنامج: يجب أن تحدد خطة العمل أيضاً النتائج والمخرجات والميزانية والإطار الزمني لكل مكون (إرشادي) مثل المأوى والبنية التحتية واستعادة سبل العيش وتحسينها مع مراعاة الأخذ بعين الاعتبار الحد من مخاطر الكوارث.
5. ترتيبات واجراءات التنفيذ: نتيجة التدخلات الخارجية واعتماد عملية التعافي على الدعم الخارجي متعدد المصادر فان ترتيبات واجراءات التنفيذ أمر هام لخطة التعافي. كما ان التنفيذ يحتاج الى مراجعة القوانين واللوائح الخاصة بالقطاعات المختلفة في الدولة.
6. خطة التمويل المكونة من مصادر التمويل المدفوعات واستخدام الأموال ومراقبتها وكذلك اليات المراجعة والتدقيق لضمان الشفافية وعدم الازدواجية في التمويل.
7. تحليل المخاطر الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك التخفيف لضمان تطبيق سياسة التعافي المستدام. هذا مع العلم بأن عملية اعادة الاعمار تحتاج الى عدم الجور على المصادر الطبيعية مع مراعاة المنظور الاجتماعي وتصحيح الاخطاء السائدة قبل الكارثة.
8. إطار النتائج وآليات المتابعة والتقييم، يجب ان تتضمن خطة التعافي واعادة الاعمار إطار عام للنتائج المرجوة من الخطة كمييار لنجاح عملية التعافي. نظرا لحجم المشاريع والتدفقات المالية من الدول المانحة لإعادة الاعمار فان اليات المتابعة والتقييم للإنجازات يجب ان تكون حاضرة مسبقا في خطة التعافي لضمان الجودة وتعمل كمؤشر لسير عملية التعافي بالطريق والاليات المعدة مسبقا دون انحراف عن الاهداف والنتائج المتوقعة.

2.4. تخطيط التعافي القطاعي

استنادًا إلى إطار عمل التعافي الشامل وأولويات التعافي، يتم تحديد قطاعات معينة أو أجزاء رئيسية منها للتدخل. يعتمد هذا التحديد على الضرر المحتمل والآثار التي قد تحدثها على التنمية والتمويل والقوى البشرية على حد سواء، إذا تركت هذه الآثار القطاعية دون معالجة لفترات طويلة من الزمن.

متطلبات التعافي هي التكاليف المتوقعة التي ينطوي عليها مساعدة المجتمع على العودة إلى الحياة الطبيعية بمرونة أفضل. يمكن أن تحتوي كل خطة تعافي قطاعية على نظرة عامة على القطاع متضمن أبرز المخاطر التي يتعرض لها القطاع والاضرار التي تعرض لها مع ذكر اصول وممتلكات القطاع المستهدف واليات العمل فيه. مع طرح استراتيجيات القطاع ان وجدت مع ذكر الجوانب الهامة للاستجابة التي لها تبعات التعافي مثل أصحاب المصلحة الرئيسيين والاحتياجات من خلال نظرة عامة على النتائج الرئيسية للقطاع من PDNA ومصادر أخرى.

كذلك من المهم شرح نتيجة (نتائج) التعافي طويلة المدى المشتقة من خطة / إطار العمل للتعافي مع الجدول الزمني لتعافي القطاع بشكل متسلسل لإعادة إنشاء الأصول والعمليات مع شرح كيفية دعم تدخلات التعافي المبكر التي ستدعم التعافي على المدى المتوسط والطويل.

من التحديات التي تواجه إعادة الاعمار والتعافي في المناطق الحضرية تميزها بكثافة سكانية عالية والمساكن العشوائية، التي يقع معظمها في مناطق عالية الخطورة. كذلك تتميز بالإسكان متعدد الأسر ونسبة أكبر من المستأجرين لذلك ممكن ان تتطلب قضايا الملكية وحقوق الملكية إجراءات قانونية لحلها. يلقي الامر على عاتق منظمات القطاع العام الأكثر قدرة، بما في ذلك تلك المسؤولة عن إدارة الكوارث، ولكنها في كثير من الأحيان غير معتادة على العمل معًا. كما ان مستويات الدخل ومستويات المعيشة للسكان المتضررين عالية الى حد ما، مما قد يتطلب استراتيجيات مساعدة أكثر سخاء مع العلم بان قيم الأراضي أعلى من المناطق الريفية. كذلك تحتاج مزيد من استثمارات البنية التحتية مع وجود مخاطر بيئية فريدة وأكثر تحديًا. اما الناحية الاجتماعية فان الهياكل الاجتماعية أكثر تعقيدًا والتي من المحتمل أن تؤدي إلى نشوب صراعات تعقد المشاركة في تخطيط إعادة الإعمار. كذلك الآثار الاقتصادية من كوارث المدن التي تصيب باقي الدولة على اعتبار ان المدن يوجد بها المقرات الحكومية والتجارة والصناعة.

أما العوامل التي تؤثر على نهج إعادة الإعمار في المناطق الريفية هو تميزها بانخفاض قيمة الأراضي كما ان قضايا الملكية يمكن حلها أحيانًا من خلال التفاوض عكس المناطق الحضرية حيث يلجأ السكان في الغالب الى المحاكم. هناك دور اجتماعي رئيسي يمكن ان يساهم في إعادة الإعمار بالإضافة الى السهولة النسبية التي يمكن من خلالها تحقيق المشاركة المجتمعية وذلك لنقص القدرات المؤسسية للتخطيط والتنظيم في المناطق الريفية. في المناطق الريفية تصميم

المنازل وبنائها عادة من قبل المالكين أنفسهم أو من قبل عمال البناء، مما يتطلب منهم زيادة الوعي والتدريب على إجراءات البناء والتشييد للتقليل من خطر الكوارث وإعادة الإدماج وذلك لأن المناطق الريفية قد لا تخضع للتخطيط من قبل الجهات العليا او وزارة الحكم المحلي في الاوضاع العادية قبل الكوارث وبالتالي لم تكن هناك مراعاة للتنظيم ومراقبة وجودة البناء.

3.4. الاعتبارات الرئيسية لقطاع الاسكان كمثال للتعافي القطاعي:

1. اسكان جديد أو في الموقع الاصلي

يعد نقل الأشخاص بعيداً عن مناطق مخاطر الكوارث إلى مواقع أكثر أماناً أثناء إعادة الإعمار خطوة منطقية في الحد من مخاطر الكوارث على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن بعض الحقائق التي يجب أخذها في الاعتبار قبل اتخاذ هذا القرار هي تأثير هذا الترحيل على حياتهم وسبل عيشهم. يعد نقل مجتمعات الصيد بعيداً عن الساحل أمراً منطقيًا تمامًا تمشيًا مع الحد من المخاطر، لكن حرمانهم من سبل العيش يؤدي إلى مخاطر ونقاط ضعف أكبر. هذا قرار حاسم لا يمكن اتخاذه إلا من قبل الحكومة، ويعتمد أيضًا على المساحات المجانية المتاحة لإعادة التوطين. قد يكون النقل غير قابل للتطبيق على الإطلاق في المناطق الحضرية. في مثل هذه الحالات، من الأفضل التركيز على التصميم المقاوم للكوارث ومواد البناء والتكنولوجيا حسب المرفق العالمي للحد من مخاطر الكوارث (GFDRR) Global Facility for Disaster Reduction and Recovery (2010)

2. السكن والتخطيط المكاني

يمكن أن يكون الاستخدام الكبير للمساحات تداعيات على البيئة والطبيعية ومصادر المياه الطبيعية واماكن ترشيح مياه الامطار. إذا كانت منطقة منخفضة، فإن المساحات المبنية غير المخططة ستؤثر على تصريف المياه مما يؤدي إلى الفيضانات. سيتعين على الخبراء دراسة المواقع المحتملة مع الأخذ في الاعتبار كل هذه العوامل الجيوفيزيائية ويجب أيضًا أن تُدرج هذه الدراسات في إطار التعافي من حيث التمويل ومتطلبات الوقت. يجب النظر إلى إعادة بناء المنزل من منظور "السكن" وليس مجرد مجموعة من المنازل. يجب أن تكون القواعد التي توضح بالتفصيل نسبة المساحات المبنية إلى المساحات المفتوحة داخل المسكن بحيث تؤخذ في الاعتبار عند تقدير مساحة الأرض المطلوبة لكل موقع. ستطلب البنية التحتية المشتركة مثل المياه والصرف الصحي وأنظمة إدارة النفايات والطاقة في مواقع النقل الكبيرة دعمًا من الحكومة في الإنشاء كالمحولات وأنظمة إدارة النفايات المركزية وما إلى ذلك.

3. الموقع، التصميم، مبادئ التكنولوجيا

كثيرا ما يؤثر اختيار الموقع على رضا او رفض الناس للمشروع لذلك يجب اختيار المواقع الآمنة والمناسبة. على سبيل المثال، في الهند أعطيت مجموعة صغيرة من الناس قطعة أرض مجاورة

المقبرة وكانوا معارضون لذلك على الرغم من أن الإدارة وعدت ببناء جدار بين المقبرة والمساكن، الا انه وحتى اليوم فإن المنازل الأقرب إلى المقبرة شاغرة. اختيار التصميمات المقاومة للكوارث ومواد البناء والتكنولوجيا. من خلال التأكد من أن التصميمات والمواد والتكنولوجيا صديقة للبيئة، في أحسن الأحوال، أو لا تسبب ضررًا مباشرًا للبيئة المحيطة في أسوأ الأحوال. عادة ما يؤدي البناء على نطاق واسع إلى تصاعد مفاجئ في تكاليف المواد والى النقص في بعض الاحيان. يعتبر تخزين المواد والإعانات تساهم في الحلول للتعامل مع هذه المشكلة. يجب أن تؤخذ تكاليف التشغيل التي تنطوي عليها الصيانة في الاعتبار أثناء إعداد التصميم والمواد المستخدمة فكثرا من المشاريع التكاليف التشغيلية لها مرتفعة جدا. بمعنى لو تم بناء منزل بجدران عازلة للحرارة فان تكاليف التبريد والتكييف تكون منخفضة نسبيا مقارنة بمبنى لم يؤخذ العزل في الاعتبار.

4. نماذج بناء تعافي

اما ان تكون مدفوعة من المالك، مدفوعة من قبل المنظمات غير الحكومية، من قبل المقاول. غالبًا ما تكون متطلبات إعادة الإعمار على نطاق واسع وقلة الوقت هي الأسباب الرئيسية لاختيار الحلول التي يمكنها إنجاز العمل بشكل أسرع. إذا كانت هناك منظمات غير حكومية على استعداد للقيام بإعادة الإعمار، فإن الحكومة تدخل في اتفاق تعاقدي مع المنظمات غير الحكومية. بدلاً من ذلك، إذا تولت الحكومة أو الوكالة المخصصة إعادة الإعمار، فإنها تفعل ذلك من خلال إدارتها / وزاراتها ومرة أخرى من خلال المتعاقدين. في حالات قليلة جدًا من الاستجابات للكوارث، تم منح الفرصة للفرد المتأثر لتخطيط وإعادة بناء منزله / منزلها. تم القيام بذلك جزئيًا في ولاية غوجارات بعد زلزال عام 2001 في الهند، وفي باكستان بعد زلزال 2005 وأيضًا جزئيًا في سريلانكا بعد كارثة تسونامي 2004.

أما في فلسطين، قطاع غزة بالتحديد والذي تعرض لهجمات اسرائيلية ادت الى تدمير كلي لبعض المنازل، فان وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين UNRWA بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP اتبع نفس الاسلوب بمنح الفرد تخطيط واعادة بناء منزله مع متابعة التقدم في مراحل البناء وتقسيم المبلغ الكلي للبناء على المراحل المنجزة.

أظهرت تقييمات الأثر أن معدلات الإشغال ومستويات الرضا كانت الأعلى في إعادة الإعمار التي يقودها المالك. يجب أن يكون الاعتبار الأهم في هذا النهج هو الامتثال للتكنولوجيا المقاومة للكوارث.

أحد الجوانب التي تتطلب دراسة متأنية هي الاحتياجات المستقبلية للمجتمع في التوسعات والإصلاحات والصيانة. سيؤدي التوافق مع ممارسات ومواد البناء المحلية إلى تعزيز قدرات المجتمعات للتعامل مع هذه المتطلبات بمفردها. يجب النظر في تكاليف التشغيل التي تنطوي عليها عمليات الإصلاح والصيانة الدورية عند اقتراح التقنيات والمواد وطرق البناء. أي أنواع أو تقنيات تتجاوز مستويات الراحة في المجتمع ستؤدي فقط إلى نقل مسؤولية تحمل هذه النفقات

التشغيلية الإضافية إلى الحكومة. هذا هو أحد الأسباب التي تجعل من الأفضل إشراك المجتمعات المتضررة والحكومة المحلية في التخطيط لأنماط المأوى.

5. مشاركة الحكومة المحلية

إعادة الإعمار على نطاق واسع مع المتطلبات الإضافية للتقنيات والممارسات المرنة للكوارث لها مشاكلها الخاصة مثل نقص الخبرة ونقص المواد والصعوبات الأكثر أهمية في الإشراف على الامتثال للعناصر الإلزامية للبناء والسكن المرين للكوارث. يُنظر إلى اللامركزية على أنها ساعدت في حل المشاكل في آتشيه في إندونيسيا وتاميل نادو في الهند، حيث تم تكليف القائمين على المقاطعات المحليين بتوفير بيئة مواتية لأنشطة البناء المحلية، بما في ذلك شراء الأراضي للبناء، وبناء القدرات للبنائين وغيرهم من موظفي البناء ومراقبة أنشطة البناء. كذلك استخدام العمالة المحلية، في حين أن العمالة المحلية قد لا تكون على دراية بتكنولوجيا وممارسات البناء المقاومة للكوارث، فمن الأفضل استخدام العمالة المحلية، خاصة من المجتمعات أو المناطق المتضررة، لسببين: توفر لهم عملاً مريحاً حتى يحين الوقت الذي يصبحون فيه قادرين على استئناف معيشتهم الطبيعية. وتساعد على دمج التقنيات المقاومة للكوارث في الممارسات المحلية، وبالتالي ضمان أن تكون المجتمعات على دراية بتصميم وبناء الحد من المخاطر ويمكنها دعم إصلاح وصيانة هذه المنازل التي أعيد بناؤها دون التخفيف من ميزات السلامة؛ ويمكن للسكان المحليين دمج هذه الميزات حتى في الإنشاءات الجديدة التي قد يتم عملها في ظل الظروف العادية.

6. بناء القدرات والتدريب:

يجب ضمان الامتثال للتقنيات والتصاميم والممارسات المقاومة للكوارث. ومع ذلك، من حيث التعافي الذي يشمل أيضاً الحد من المخاطر المستقبلية، من الضروري الاستثمار في أنشطة بناء القدرات والتدريب المكثف.

7. إعادة استخدام المواد المحلية:

يمكن أن يساعد استخدام مواد البناء المحلية في إعادة تدوير الحطام القابل لإعادة الاستخدام لأغراض مثل، على سبيل المثال لا الحصر، ردم الأرض أو بناء الطرق. يمكن تحفيز الناس على إعادة استخدام مواد البناء من مساكنهم القديمة من خلال الاعتراف بها كمساهمة منهم، وتحقيق الدخل منها وخصم تلك التكلفة من استحقاقاتهم كما حدث في ولاية غوجارات في الهند. لا يؤدي هذا إلى زيادة عامل الراحة فحسب، بل أيضاً عامل الراحة للأشخاص في عمليات الإصلاح والصيانة وتوسيع المباني المستقبلية.

8. تحديد واختيار المستفيدين

يجب أن تكون معايير الأهلية للحصول على منزل جديد أو حتى الحصول على دعم مالي لإصلاح المنازل المتضررة واضحة ومُعلنة على نطاق واسع بين المتضررين. تحتاج هذه المجتمعات أيضاً إلى معرفة الجهة التي يجب أن تتعامل معها لضمان أهليتها، والتقدم بطلب للحصول على

استحقاقاتها والوصول إليها. أي استخدام نظام النافذة الواحدة لمعالجة ملفات إعادة الاعمار. يجب الاهتمام بشكل خاص بحماية مصالح المسنين، والأسر التي تعولها امرأة وحيدة ارملة او مطلقة، وذوي القدرات الخاصة، والمهمشين اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً.

9. الاستحقاقات المشتركة والحظر من إعادة البيع

أصبحت الاستحقاقات المشتركة، باسم الزوج والزوجة، أكثر الممارسات المقبولة خلال إعادة الإعمار بعد الكارثة لحماية مصالح الأسرة على المدى الطويل. كما فرضوا حظراً على إعادة بيع الأرض في السنوات العشر القادمة بعد تسليم المنزل. لضمان ذلك، يتم الاحتفاظ بسند الأرض لدى الحكومة ولا يتم تسليمه إلى مالك المنزل إلا بعد الفترة الزمنية المحددة. قامت حكومة تاميل نادو في الهند، بعمل مذكرة تفاهم مع المنظمات غير الحكومية في إعادة الإعمار، بتكليف خطة تأمين متعددة السنوات تحمي الأسرة من الخسائر ضد الأضرار التي تلحق بالمنزل. أثناء تحديد معايير الأهلية والاستحقاق، يجب على المرء توخي الحذر لاتخاذ قرار مقدماً ما إذا كانت السياسة ستكون "منزلاً لمنزل" أو هدفاً إنمائياً أكثر "منزل لعائلة". كما استفادت المجتمعات من سخاء أموال الإغاثة التي أعقبت كارثة تسونامي في الضغط من أجل المزيد من المنازل أكثر مما تضرر بالفعل. ثم استخدمها أطفالهم المتزوجون أو ظلوا شاغرين حتى يتزوج ابنهم. هناك خطر من مفهوم "منزل لعائلة" لأنه يحل المشكلة مؤقتاً وتظهر عند بلوغ شباب الأسرة سن الزواج والحاجة للانفصال عن العائلة. اتبعت سريلانكا مبدأ "منزل لمنزل". بينما في حالة تاميل نادو بالهند، أضافت الحكومة فقرة تنص على أن المالك سيحصل على منزل واحد فقط على الرغم من عدد المنازل التي فقدها.

10. إشراك المجتمع في تحديد واختيار المستفيدين:

في المناطق التي تم فيها تغيير السجلات أو فقدها، من الصعب تحديد المستفيدين الحقيقيين وكذلك المتضررين. في مثل هذه الحالات يعتبر إشراك المجتمعات في تحديد واختيار المستفيدين نهجاً ناجحاً كما تم تجربته في إندونيسيا.

11. مشاركة المستفيدين

في حال لم يكن البناء مدفوعاً للمالك، يجب التأكيد على مشاركة المستفيد في تصميم وتخطيط وبناء المنزل في الإطار نفسه كشرط مسبق للحصول على موافقة المجتمع لخطط إعادة الإعمار. تحتاج المجتمعات أيضاً إلى المشاركة في عملية المراقبة حتى يتم التأكد من الجودة ومعايير السلامة الأساسية.

12. توحيد الدعم:

هذا أمر لا بد منه إذا كان هناك العديد من الوكالات المشاركة في أنشطة إعادة بناء المساكن. يجب أن تحدد سياسة الحكومة المساحة الإجمالية المبنية، والحد الأقصى للتكاليف التي يمكن دفعها لكل منزل والحد الأدنى من التسهيلات التي يمكن توفيرها. يمكن أن يؤدي الفشل في تحديد

مثل هذه المعايير إلى استياء داخل المجتمعات وكذلك إلى اضطرابات اجتماعية. يحتاج إطار التعافي إلى التداول حول هذا الأمر وتوحيد مناهج إعادة بناء المساكن.

13. الاحتفاظ بالسكن السابق:

في معظم برامج إعادة بناء المساكن، أصبح من المعلوم بأن معظم المجتمعات المتضررة تفضل الاحتفاظ بمنزلها القديم، بدلاً من نقلهم إلى موقع أكثر أماناً. الأفضل أن الحكومة تلزم المتضررين التخلي عن منازلهم القديمة ومنح المجتمعات المتضررة حيازة منازلهم الجديدة؛ أو تضمن الحكومة أن الإصلاحات في المنزل القديم تتضمن معايير مقاومة للكوارث واتفق ينص على أن أي عائلة استفادت بالفعل من استحقاقات الإصلاح هذه لن تكون مؤهلة لأي استحقاقات مماثلة في المستقبل في حالة حدوث كارثة أخرى في نفس المنطقة.

4.4. سبل العيش

تمثل المناهج الأساسية لسبل العيش بعد الكوارث مجموعة من المبادئ التي تدعم أفضل الممارسات في أي تدخل إنمائي. يجب أن تتمحور هذه المبادئ حول الناس من حيث التجارب والتشارك، كذلك تعدد المستويات لضمان الاستدامة والمرونة

في حين أن التعافي المستدام لسبل العيش يستغرق وقتاً ويتوقف أيضاً على مجموعة من العوامل الأخرى التي يجب وضعها في مكانها الصحيح، فمن الممكن النظر إلى مناهج "توليد الدخل" أثناء الفترة الانتقالية منها، استخدام أعمال الإغاثة نفسها كمرحلة أولى لاستعادة سبل العيش و توظيف القوى العاملة لإزالة الانقاض و برامج النقد مقابل العمل لأعمال الإغاثة العامة والتعاقد في حالات الطوارئ مع المنظمات المحلية و تسهيل إعادة فتح المؤسسات القائمة و إعادة توصيل الطاقة واثتمان قصير الأجل أو منح للإصلاحات ورأس المال العامل وفتح الطرق للوصول إلى الأسواق

خلال مرحلة إعادة الإعمار، هناك حاجة إلى نهج من جانبيين حيث يتركز التعافي على إعادة التنشيط الاقتصادي للطلب والعرض والسلع والخدمات.

• يتم إعادة تنشيط جانب الطلب من خلال التحويلات النقدية ومشاريع العمالة الكثيفة والطلب العام على السلع والخدمات أثناء التعافي

• إعادة تنشيط جانب العرض من خلال، إعادة بناء المعدات الإنتاجية والبنية التحتية (الصناعة والتجارة) وإعادة ربط خطوط الكهرباء والبنية التحتية للمواصلات واثتمان قصير الأجل للإصلاحات ورأس المال العامل وتوظيف الموظفين وإعادة بناء المخزونات.

التعافي وإعادة بناء سبل العيش المرنة والمستدامة التي تتجاوز نهج "التعافي المرحلي" من خلال استعادة الأصول الإنتاجية للأشخاص المتضررين وإصلاح أو استبدال الأصول الإنتاجية التي فقدتها الناس أثناء الكوارث. ستضمن استعادة بعض أنواع الأصول الاستثنائية الفوري لسبل

عيشهم، مثل توفير القوارب للصيادين في المناطق الساحلية. توفير الأدوات الزراعية لن يضمن الاستئناف الفوري لأنه يعتمد أيضًا على تنظيف الأرض ومصادر المياه السطحية في حالة الانهيارات الأرضية والفيضانات والعواصف والأعاصير، وموسمية المحاصيل التي يمكن زراعتها، وتوافر المياه (في المناطق البعلية أو حيث يمارس الري القائم على القناة / الخزان). ومن ثم، فإن أولئك الذين يعتمدون على الزراعة قد يحتاجون إلى برامج مؤقتة لتوليد الدخل لفترة أطول من الصيادين.

إعادة الأصول العامة الداعمة لاستئناف التجارة، بينما قد يكون الإنتاج متاحًا، قد لا تعمل الطرق ومرافق النقل وأماكن التخزين وحتى الأسواق. لذلك استعادة الأصول العامة التي يمكن أن تدعم عمليات التعافي الاقتصادي الأسرع يجب أن تتم بالتوازي مع استعادة الأصول الإنتاجية الخاصة.

تعزيز الوصول إلى الأدوات المالية، يُنظر إلى المنح النقدية الفورية على أنها ذات تأثير مفيد على استعادة سبل العيش. يمكن أن يكون ذلك من خلال المنح أو من خلال الصناديق المتجددة أو من خلال القروض الميسرة. إن إشراك الحكومة المحلية والمجتمعات المحلية في تخطيط وإدارة التدخلات، بما في ذلك إدارة الأموال ومراقبتها، يزيد من كفاءة آلية المنح النقدية وكذلك فعاليتها. كانت المشاركة المجتمعية أسهل في الأماكن التي توجد بها منظمات مجتمعية، مثل مجموعات المساعدة الذاتية في بنغلاديش وسريلانكا والهند.

بناء القدرات، يمكن اعتبار بناء القدرات على النحو التالي:

- تعزيز قيمة المنتجات

- تنوع المهارات: في الحالات التي لا يمكن فيها استئناف سبل العيش السابقة كما هو الحال في المناطق التي فقدت فيها الأرض من خلال الغمر أو الأراضي التي لم تعد صالحة للاستغلال، إلخ أو في الحالات التي يتطلب فيها إطار العمل التنموي الأكبر تحولًا من سبل العيش التقليدية.

- تعزيز قدرات المؤسسات العاملة

عملية التخطيط لإطار عمل استعادة سبل العيش

لاستعادة سبل العيش، من الأفضل وضع إطار عمل لتحديد ماهية الوضع السابق والاهداف كذلك الحدود المراد الوصول إليها من خلال استعادة سبل العيش. من المهم التفكير في تحسين سبل العيش عما كانت عليه قبل الكارثة، ولعل الكارثة في هذا السياق فرصة للتخلص من الموروثات الخاطئة والتجاوزات التي ترتب عليها التحسن في سبل العيش. وعليه، لتحديد إطار العمل يجب:

1. تقييم تأثير الكوارث على سبل العيش (نوع الجنس، تصنيف الفئات ذات الاحتياجات

الخاصة)

2. قاعدة معلومات حول سبل العيش بعد وقوع الكارثة (نوع الجنس، تصنيف الفئات ذات الاحتياجات الخاصة)
3. تحديد التدخلات المناسبة من خلال المشاورات المجتمعية المكثفة التي تشمل النساء وكبار السن وذوي القدرات المختلفة والمجموعات الأخرى التي تتطلب اهتمامًا خاصًا
4. تطوير سياسة لاستعادة سبل العيش مع المبادئ التوجيهية والإطار الزمني
5. تحديد الأهداف والمعالم
6. تحديد الأدوار المحددة لمختلف أصحاب المصلحة
7. تطوير إطار للتقييم مع المؤشرات لتقييم الأداء
8. إعداد استراتيجية الخروج

الفصل الخامس

اعادة اعمار قطاعات البنية التحتية

1.5. القطاع الصحي

تعتبر معايير اسفير الدنيا للرعاية الصحية تعبيرًا عمليًا عن الحق في الرعاية الصحية في السياقات الإنسانية. تركز المعايير على المعتقدات والمبادئ والواجبات والحقوق المنصوص عليها في الميثاق الإنساني. وتشمل هذه الحق في الحياة بكرامة، والحق في الحماية والأمن، والحق في تلقي المساعدة الإنسانية على أساس الحاجة. كما أنه تعتبر الهجمات والتهديدات وغيرها من العوائق العنيفة لعمل العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق ووسائل النقل الطبي انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني. هذه الحماية مستمدة من الالتزامات الأساسية باحترام وحماية الجرحى والمرضى.

الهدف من الرعاية الصحية في الأزمات هو الحد من زيادة معدلات الاعتلال والوفيات اثناء الأزمات الإنسانية. يعد الوصول إلى الرعاية الصحية المنقذة للحياة أمرًا بالغ الأهمية في المراحل الأولى من حالة الطوارئ. قد تشمل الرعاية الصحية أيضًا تعزيز الصحة والوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والرعاية التلطيفية في أي مرحلة من مراحل الاستجابة. يمكن أن يكون تأثير الأزمة على الصحة العامة مباشرًا (إصابة أو وفاة من الأزمة نفسها) وغير مباشر (تغيرات في الظروف المعيشية، أو نزوح قسري، أو نقص الحماية القانونية، أو انخفاض الوصول إلى الرعاية الصحية). إن الاكتظاظ، والمأوى غير الملائم، وسوء الصرف الصحي، وعدم كفاية كمية المياه ونوعيتها، وانخفاض الأمن الغذائي، كلها عوامل تزيد من مخاطر سوء التغذية وتفشي الأمراض المعدية. يمكن أن تؤدي الضغوطات الشديدة أيضًا إلى حدوث حالات صحية عقلية. يمكن أن يؤدي تآكل آليات الدعم الاجتماعي وأنظمة المساعدة الذاتية إلى آليات التكيف السلبية وتقليل سلوك طلب المساعدة. يمكن أن يؤدي انخفاض الوصول إلى الرعاية الصحية وانقطاع الإمداد بالأدوية إلى تعطيل العلاج المستمر مثل الرعاية الصحية للأمهات وعلاج فيروس نقص المناعة البشرية والسكري وحالات الصحة العقلية. الهدف الأساسي للاستجابة الصحية أثناء الأزمة هو منع وتقليل الوفيات والأمراض الزائدة. تختلف أنماط الوفيات والأمراض، وبالتالي احتياجات الرعاية الصحية تختلف حسب نوع ومدى كل أزمة.

المؤشرات الأكثر فائدة لرصد وتقييم شدة الأزمة هي معدل الوفيات الخام (Crude Mortality Rate- CMR) ومعدل الوفيات الخام الأكثر حساسية للأطفال دون سن الخامسة (the under-five crude mortality rate -U5CMR). تشير مضاعفة أو أكثر من معدل الوفيات الخام

الأساسي (CMR >1/10,000/day) أو معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (U5CMR >2/10,000/day) إلى حالة طوارئ صحية عامة كبيرة وتتطلب استجابة فورية (Sphere, 2018). غالبًا ما تؤدي الأزمات الإنسانية، سواء كانت ناجمة عن كارثة طبيعية أو نزاع مسلح، إلى زيادة معدلات المرض والوفيات بسبب الأمراض المعدية. الناس الذين ينتقلون إلى التجمعات السكانية أو الملاجئ المزدحمة يعني أن الأمراض مثل الإسهال والحصبة تنتشر بسهولة. كما الضرر الذي يلحق بمرافق الصرف الصحي أو نقص المياه النظيفة والأمراض المنقولة بالمياه والنواقل تنتقل بسرعة. يؤدي انخفاض مناعة السكان إلى زيادة القابلية للإصابة بالأمراض. يمكن أن يؤدي انهيار النظم الصحية إلى تعطيل العلاج طويل الأمد، مثل توفير التطعيمات الروتينية لفيروس نقص المناعة البشرية وكوفيد-19 والسل، وعلاج الحالات البسيطة مثل التهابات الجهاز التنفسي. لا تزال التهابات الجهاز التنفسي الحادة والإسهال والحصبة والملاريا مسؤولة عن أكبر معدلات اعتلال بين السكان المتضررين من الأزمة. يؤدي سوء التغذية الحاد إلى تفاقم هذه الأمراض، خاصة عند الأطفال دون سن الخامسة، وكبار السن. الهدف في أي أزمة هو منع الأمراض المعدية من البداية (انظر الجدول 1.5)، وإدارة أي حالات، وضمان الاستجابة السريعة والمناسبة في حالة تفشي المرض. يجب أن تشمل التدخلات لمعالجة الأمراض المعدية الوقاية والمراقبة والكشف عن تفشي المرض والتشخيص وإدارة الحالات والاستجابة للانتشار.

اعتبارات خاصة لحماية الرعاية الصحية

يتطلب منع الهجمات على مرافق الرعاية الصحية وسيارات الإسعاف والعاملين في مجال الرعاية الصحية جهودًا متواصلة على المستوى الدولي ومستوى الولاية والمجتمع. ستختلف طبيعة التهديدات اختلافًا كبيرًا حسب السياق ويجب معالجتها والإبلاغ عنها. لحماية الرعاية الصحية، يجب على العاملين في المجال مراعاة القضايا التالية في عملهم وفي دعم وزارات الصحة أو الأطراف الأخرى ذات الصلة. خلال جميع حالات الطوارئ - وخاصة أثناء النزاع - يجب على العاملين في المجال أن يقدموا أنفسهم على أنهم محايدون وغير متحيزين وأن يتصرفوا وفقًا لهذه المبادئ، حيث قد لا يفهم ذلك جيدًا أطراف النزاع أو المجتمع أو المرضى.

عند تقديم الخدمات الطبية الهامة المنقذة للحياة، يجب اتباع المبادئ الإنسانية وتقديم رعاية صحية غير متحيزة على أساس الحاجة وحدها. تعزيز الحياد ورعاية الجرحى والمرضى دون تمييز وضمان سلامة المرضى والحفاظ على سرية المعلومات الطبية والبيانات الشخصية. قد يساعد القبول من المجتمعات المحلية والمسؤولين وأطراف النزاع في حماية الرعاية الصحية. يجب على العاملين في المجال تثقيف من حولهم والحفاظ على مفهوم النزاهة والحياد. ستؤثر أيضًا معايير الرعاية في منشأة الرعاية الصحية وجودة الخدمات والموقع (على سبيل المثال، إذا كانت تقع بالقرب من معسكر عسكري) على هذا التصور.

جدول 1.5. حدود التنبيه وتفشي الاوبئة

الوباء	حد (عتبة) التنبيه	حد (عتبة) التفشي
كوليرا	حالتان مصابتان بإسهال مائي حاد وجفاف شديد لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم سنتين أو أكثر، أو يموتون من الإسهال المائي الحاد في نفس المنطقة خلال أسبوع واحد من بعضهم البعض حالة واحدة وفاة من الإسهال المائي الحاد الوخيم لدى شخص يبلغ من العمر 5 سنوات أو أكثر حالة واحدة من حالات الإسهال المائي الحاد، وكانت نتيجة الاختبار إيجابية للكوليرا عن طريق الاختبارات التشخيصية السريعة في منطقة ما	حالة واحدة مؤكدة
ملاريا	تقرر على المستوى القطري حسب السياق	تقرر على المستوى القطري حسب السياق
مرض الحصبة	حالة واحدة	تحدد على المستوى القطري
التهاب السحايا	حالتان في أسبوع واحد (في عدد السكان أقل من 30000) 3 حالات في الأسبوع (في عدد سكان يتراوح بين 30000 و 100000)	5 حالات في الأسبوع (في عدد السكان أقل من 30000) 10 حالات لكل 100000 شخص في الأسبوع (في عدد سكان يتراوح بين 30000 و 100000) حالتان مؤكدة في أسبوع واحد في أحد المخيمات
الحمى التيفية الفيروسية	حالة واحدة	حالة واحدة مؤكدة
حمى صفراء	حالة واحدة	حالة واحدة مؤكدة

عادة ما تطبق مرافق الرعاية الصحية سياسة "عدم استخدام الأسلحة"، مع ترك الأسلحة خارج المنشأة أو سيارة الإسعاف. هذا يعزز بيئة محايدة، ويمكن أن يساعد في تجنب التوترات أو تصعيد النزاع داخل المنشأة، ويمكن أن يمنع المنشأة من أن تصبح هدفاً بعد ذاتها. اتخاذ تدابير الأمن المادي لحماية المنشأة والموظفين من المخاطر. في الوقت نفسه، فهم كيف يمكن أن تؤثر الإجراءات الأمنية على تصور الجمهور العام وقبوله لمرافق الرعاية الصحية. عملية إعادة الاعمار هي عملية لها من التعقيدات ما يكفي وذلك لأن هناك اعتبارات دولية ناتجة عن الخبرة في جميع أنحاء العالم تبين عوامل النجاح وكذلك المحاذير من الفشل.

وفقًا لمعايير سفير، " فان هناك معايير يجب اتباعها من اجل توفير الجهد للوصول الى النجاح، ففي القطاع الصحي يجب إنشاء مرافق الرعاية الصحية أو إصلاحها لتكون قادرة على الصمود في وجه الكوارث ولضمان السلامة ووصول الجميع اليها. يجب أن تمتثل هذه المرافق لمعايير البناء الخاصة بالقطاع وإجراءات الموافقة المطلوبة محليا ودوليا، بما في ذلك متطلبات إمكانية الوصول لمن يعانون من إعاقة حركية أو بصرية أو تواصلية. في معظم البلدان، في الغالب تقدم المستشفيات والعيادات التي تديرها الحكومة الخدمات الصحية. عادةً ما تقدم المستشفيات رعاية طبية طارئة و / أو ثانوية، وبالتالي فهي تتطلب اهتمامًا خاصًا من أجل الاستمرار في تقديم الخدمات في ظل الظروف العادية وكذلك في حالات ما بعد الكارثة. ولكي تتم عملية اعادة الاعمار فان هناك جهات متعددة لها ادوار مختلفة من اجل تكريس الوقت لبناء والحفاظ على العلاقات مع الحكومة المحلية / الوطنية في تخطيط المشروع. هذه العملية يمكن أن تستغرق وقتًا طويلاً لذلك هناك أهمية خاصة لإشراك المندوبين أو كبار الموظفين المحليين، حيث قد يميل المسؤولون الحكوميون إلى عدم الاستجابة لطلبات الموظفين في المؤسسات الصحية لكبر حجم الميزانية المطلوبة، لذلك من الواجب الحفاظ على علاقة عمل وثيقة مع السلطات الصحية المحلية طوال تنفيذ المشروع لمعالجة الخلافات المحتملة لأنها تظهر ويكون لذلك تأثير سلبي على المشروع علما بان السلطات المحلية هي الاقدر على تقديم الحلول وتقديم المساعدة اللوجستية والغطاء القانوني.

تكامل ميزات الحد من مخاطر الكوارث في قطاع الصحة أمر حاسم للجميع ويجب أن يعطى أولوية عالية. في حين أن إعادة البناء وإعادة المعدات سيكونان أمرًا حاسمًا لتلبية الاحتياجات العاجلة للمجتمعات المتضررة، يمكن أيضًا استخدام ذلك كفرصة للتخطيط طويل الأجل لتحسين الرعاية الطبية ودمج ميزات مقاومة الكوارث. ينبغي مراجعة السياسات في قطاع الصحة وتعزيزها لدعم التعافي السريع. سينصب التركيز على المدى القصير والمتوسط على توفير الخدمات بشكل فوري للمصابين والمرضى والمتضررين جسديًا أو عقليًا في الكارثة، بالإضافة إلى إصلاح وإعادة بناء الأصول المفقودة أو التالفة. في حين أن الجوانب طويلة الأجل يجب أن تنظر في تحسين المرافق الطبية. يمكن أن يبدأ العمل التحضيري الأولي لهذا الأمر مبكرًا بشكل كافٍ خلال المدى المتوسط أو حتى خلال المدى القصير (Disaster Recovery Toolkit 2015).

1.1.5. الشراكات ومذكرات التفاهم

نظرا لاشتراك العديد من المؤسسات منها الدولية والمحلية والمنظمات غير الحكومية وذلك لان الحكومة او السلطات المحلية لا تمتلك الامكانيات المطلوبة في حال الكوارث، فان الجهات المتعددة لها ادوار مختلفة قد ينشأ عنها خلافات، ففي حالة عدم إمكانية حل النزاعات مع السلطات المحلية من جانب واحد، يمكن الاتصال بكبار المدراء للحصول على الدعم والتوجيه.

مع مراعات ان تكون آلية تسوية المنازعات مقبولة ثقافيا وعرفيا في البلد المضيف. على سبيل المثال، في بعض الثقافات والاعراف، من غير المقبول أن يتدخل الشخص الأصغر سنًا أو يقترب من شخص أكبر سنًا لحل النزاع. عند الشروع في إعادة البناء للبنية التحتية الصحية، ينبغي تشجيع الروابط مع الوزارات الحكومية المختصة والسلطات المحلية والتعاون مع مجموعة الصحة Health cluster. هذا النهج سوف:

- يعزز التآزر
- يقلل من ازدواجية الجهود
- يشجع الاستخدام الأفضل للموارد
- يعزز الممارسات الجيدة وضمان الاستدامة.
- لتعزيز الشراكات والتنسيق على جميع مستويات التدخل، ينبغي عقد اجتماعات أو ورش عمل منتظمة

لتحديد الأدوار وتحديثها وتوضيح توقعات مختلف أصحاب المصلحة. يجب إنشاء لجان توجيهية تتألف من جميع أصحاب المصلحة المشاركين في إدارة المشروع وتمثل جميع المستويات الإدارية للمشروع لتبادل المعلومات واتخاذ القرارات وتنسيق الدعم الفني من وزارة الصحة ووزارة الطاقة والكهرباء والمياه والشركاء الرئيسيين الآخرين على اعتبار ان جميع تلك الامور مطلوبة لإدارة القطاع الصحي. كما يجب إبرام مذكرات تفاهم أو اتفاقيات شراكة مناسبة بين مجموعات أصحاب المصلحة مثل المؤسسات الوطنية المضيفة، والمؤسسات الوطنية الشريكة، والمؤسسات والمنظمات الدولية، والحكومة / وزارة الصحة والسلطات الأساسية الأخرى. يجب أن تنص مذكرات التفاهم بوضوح على أدوار ومسؤوليات جميع الأطراف وأن تتم مراجعتها والتعقيب عليها من قبل الفريق القانوني الممثل لكل شريك على حدا. يجب أن تكون مفصلة قدر الإمكان وأن تحدد المكونات العامة للبرنامج (مستشفى، وإمدادات المياه، والصرف الصحي، وما إلى ذلك) وأن تشير بوضوح إلى الإطار الزمني والميزانية.

نظرا لأهمية مذكرات التفاهم بين الشركاء، فيما يلي عرض لمذكرة تفاهم بين الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وزارة الرعاية الصحية والتغذية في بلد ما لإنشاء مرافق صحية بعد الانتهاء من الحرب. مترجم من الانجليزية الى العربية (IFRC, 2012)

مذكرة تفاهم بين حكومة (الدولة) (وزارة الرعاية الصحية والتغذية) و (الجمعية الوطنية)

مرافق صحية

مذكرة تفاهم بين حكومة (الدولة) و(الجمعية الوطنية) بدعم من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر

والهلال الأحمر بدعم من المانحين من (الجمعية الوطنية الشريكة)

أبرمت مذكرة التفاهم هذه بين سكرتير وزارة الرعاية الصحية والتغذية؛ نيابة عن حكومة البلد، كطرف واحد؛ والأمين/ المدير العام، نيابة عن (الجمعية الوطنية) التي تحمل اتفاقية وضع مع حكومة (الدولة).

بينما؛

يمكن أن تمنع الاستجابة الفورية في حالات الطوارئ الطبية العديد من التعقيدات. حددت تقييمات الحاجة إلى تعزيز الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها على جميع المستويات داخل النظام الصحي الحالي في (البلد).

وحيث؛

المهدف العام لمذكرة التفاهم هذه هو تحديد أدوار ومسؤوليات الأطراف المعنية في تنفيذ المشروع لتحسين خدمات المستشفى للجرحى والمرضى النازحين داخليًا والسكان المقيمين في منطقة / محافظة (بلد). لتسهيل هذه العملية، سيتم إنشاء عدد من المباني في المنطقة / المقاطعة.

وحيث؛

ترغب الحكومة بالتشاور مع وزارة الرعاية الصحية والتغذية (المشار إليها فيما يلي باسم وزارة الصحة) والسلطات ذات الصلة والوكالات الأخرى ذات الصلة تقديراً لكرم (الجمعية الوطنية) في الرد بالمثل من خلال تقديم جميع المساعدات غير النقدية اللازمة لضمان التنفيذ السلس والسريع للمشروع.

الآن مذكرة التفاهم هذه على النحو التالي:

تكون هذه الاتفاقية سارية المفعول من تاريخ تنفيذها وتظل سارية المفعول حتى تاريخ التسليم النهائي للمشروع (المشاريع) إلى الحكومة.

تغطي هذه الاتفاقية إعادة بناء / تجديد المرافق الصحية في شكل عدد من المباني المنفصلة في المنطقة / المحافظة. ترد القائمة التفصيلية لمرافق المشروع التي تغطيها هذه الاتفاقية في الملحق الأول، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية، والتي يمكن تعديلها من وقت لآخر بناءً على اتفاق الطرفين.

توافق (الجمعية الوطنية) التي تدعمها الجمعية الوطنية الشريكة على تنفيذ إعادة البناء والتجديد المطلوبة للمرافق الصحية نيابة عن الحكومة. في هذا الصدد تلتزم (الجمعية الوطنية) والجمعية الوطنية الشريكة بما يلي:

يلي:

أ. الالتزام في إجمالي إنشاء عدد من المباني في المنطقة / المقاطعة على النحو المنصوص عليه في اتفاقية المشروع.

ب. توريد المعدات الطبية الحيوية على النحو المنصوص عليه في اتفاقية المشروع لخدمة المعدات خلال فترة الضمان من خلال وكلائها المحليين الخاضعة لتوافر التمويل.

ج. لإشراك أنفسهم في تنفيذ مسؤولياتهم المنصوص عليها في هذا المستند وفقاً للمبادئ التوجيهية وتصميم المواصفات والمعايير الممنوحة لهم من قبل الحكومة.

د. لإشراك المقاولين / الاستشاريين الضروريين المسجلين أو المصرح لهم بالعمل في الدولة وتوفير الإشراف العام على التنفيذ الناجح للمشاريع.

هـ. لترتيب المقاولين للوفاء بالتزاماتهم خلال فترة المسؤولية عن العيوب

● وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع (الجمعية الوطنية) والجمعية الوطنية الشريكة، ستضمن الحكومة توفير الأرض المناسبة للمشاريع وستضمن أن جميع تصاريح الأراضي اللازمة والأذونات الأخرى مرتبة.

● تساعد الحكومة في ضمان الإنجاز الناجح للمشروع من خلال توفير جميع المتطلبات غير النقدية اللازمة للتنفيذ الناجح لهذا المشروع، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، جميع الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة، وجميع النصائح الفنية اللازمة، والموافقات الحكومية، وحل النزاعات على الأراضي أو القضايا السياسية وما إلى ذلك. ومع ذلك، يجب أن يتم ذلك وفقاً للسياسات واللوائح المالية للحكومة.

● تقوم الحكومة من خلال وزارة الصحة بتعيين شخص لديه خبرة مثبتة في هذا المجال يمثل الحكومة ولجنة إدارة المشروع.

● سيقوم الاستشاري، نيابة عن الحكومة، بإعداد خطة التطوير لبناء / تجديد المستشفى / المؤسسة بالتشاور مع وزارة الصحة وجميع الخطط التي أعدها الاستشاري والمعتمدة من قبل الحكومة ستعامل على أنها خطط حكومية، والتي من أجلها يجب على الحكومة الوفاء بالتزامات المالية إن وجدت.

● ستتخذ الحكومة من خلال وزارة الصحة الترتيبات اللازمة لتسهيل وإتاحة جميع المتطلبات غير النقدية لتنفيذ البرنامج، مثل السماح للموظفين بالوصول إلى منطقة المشروع، وتأشيرات المندوبين / الموظفين وتصاريح العمل وما إلى ذلك.

● تقوم الحكومة من خلال وزارة الصحة بمراقبة تقدم المشروع من أجل ضمان التوافق مع الإرشادات والمواصفات والتصاميم والمعايير على النحو المتفق عليه بين الأطراف. يجب على الحكومة إبلاغ (الجمعية الوطنية) والجمعية الوطنية الشريكة على الفور إذا وجدت الحكومة أي إخفاق في الامتثال لهذه الوثائق في المعايير المتفق عليها.

● تضمن الحكومة الحصول على المرافق مثل الماء والكهرباء اللازمة لأغراض المشروع.

● عند الانتهاء من المشاريع، ستتولى الحكومة الهياكل كما هي من خلال التوقيع على شهادات التسليم المقابلة وضمن استمرار تشغيل وإدارة المرافق.

- يتعهد جميع الأطراف في مذكرة التفاهم هذه ببذل قصارى جهدهم لإكمال الأعمال المحددة في الوقت المناسب.
- (الجمعية الوطنية) ستراقب البيانات وتقيمها وتناقش التقدم مع مدير الحكومة المحلية للمنطقة. توافق وزارة الصحة على السماح ل (الجمعية الوطنية) / (الجمعية الوطنية الشريكة) باستخدام المعلومات المتعلقة بأنشطة فريق المستشفى الميداني في منشورات (الجمعية الوطنية) / (الجمعية الوطنية الشريكة) ، بما في ذلك توفير المعلومات للمأخزين.
- في حالة فشل (الجمعية الوطنية) و (الجمعية الوطنية الشريكة) أو عدم قدرتهما على إكمال مكونات البرنامج في إطار اختصاصهما أو خلال الفترة المحددة، يتعين عليها إكمال العمل المطلوب على وجه السرعة، وخلال ذلك (الجمعية الوطنية) لا يحق له التمتع بأي امتيازات أو مزايا أو غيرها من التسهيلات المتاحة لأغراض البرنامج.
- ستبذل (الجمعية الوطنية) و (الجمعية الوطنية الشريكة) قصارى جهدهما لضمان البناء السليم، والتعديل التحديثي للمستشفيات من خلال التعاقد مع المهنيين المسجلين أو المصرح لهم في (الدولة). ومع ذلك، تم الاتفاق بموجب هذا على أنه لا (الجمعية الوطنية) ولا (الجمعية الوطنية الشريكة) يجب أن تقبل أي مسؤولية عن المطالبات الناشئة عن الأنشطة التي يقوم بها أي طرف ثالث أو الحكومة، بما في ذلك تصميم وبناء المبنى و التوافق النهائي مع القوانين والمعايير الوطنية. يجب على الحكومة الدفاع عن (الجمعية الوطنية) و (الجمعية الوطنية الشريكة) وإبعاد الضرر عنها وتعويضها فيما يتعلق بأي مطالبات من طرف ثالث.
- يتم تعيين لجنة ادارة المشروع لتنفيذ المشاريع وستتضمن عضوين من الصليب الأحمر (أحدهما من (الجمعية الوطنية) والآخر من (الجمعية الوطنية الشريكة) وعضو واحد على الأقل من اللجنة نيابة عن الحكومة: يرأس لجنة إدارة المشروع ممثل (الجمعية الوطنية) وتقوم اللجنة العسكرية الخاصة بدورها بتعيين لجان على مستوى المستشفى من أجل التنفيذ السلس للمشروع إذا لزم الأمر.
- من المفهوم والمتفق عليه أن جميع أنشطة (الجمعية الوطنية) و (الجمعية الوطنية الشريكة) تحكمها القواعد والمبادئ المعمول بها في المنظمين بالإضافة إلى القواعد والمبادئ المعمول بها لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر.
- يجوز للأطراف في هذه الاتفاقية الانسحاب من التزاماتهم بموجب مذكرة التفاهم هذه إما عن طريق الموافقة المتبادلة أو من قبل أي من الطرفين عن طريق إخطار الطرف الآخر كتابيًا بنيتة الانسحاب. في حالة الانسحاب أو الإنهاء، تكون المواد غير المستخدمة من المشروع ملغًا لوزارة الصحة.
- لن يكون أي طرف مسؤولاً عن أي إهمال في ظل حالات القوة القاهرة المقبولة؛
- يجوز تعديل الشروط المذكورة أعلاه بموافقة متبادلة من الطرفين؛

● تحافظ (الجمعية الوطنية) بشكل صارم على سرية المعلومات الخاصة بتقديم الخدمة. يجب تقديم جميع المعلومات المتعلقة بالبناء أو تقديم الخدمة إلى وزارة الصحة ولا ينبغي تقديم أي تعليقات عامة في هذا الصدد من قبل (الجمعية الوطنية) ، دون موافقة أمين وزارة الصحة. بالإضافة إلى ذلك، ستعمل (الجمعية الوطنية) / (الجمعية الوطنية الشريكة) وفقاً للمبادئ الأساسية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

● لا شيء في مذكرة التفاهم هذه يعدل أو يغير بأي شكل من الأشكال أحكام اتفاقية الحالة العامة الموقعة في {تاريخ} بين (الجمعية الوطنية) / (الجمعية الوطنية الشريكة) وحكومة (الدولة).

● في شاهد حيث وقع الاطراف بموجب هذا في وزارة الرعاية الصحية والتغذية، تم التوقيع في هذا اليوم -
---عام---

سكرتير وزارة الصحة والتغذية منسق الدولة (الجمعية الوطنية الشريكة) المدير العام (الجمعية الوطنية)

مكان:-----

تاريخ:-----

انتهت مذكرة التفاهم

2.1.5. اختيار الموقع

يعد اختيار الموقع المناسب من أهم الخطوات في تخطيط إعادة اعمار مرافق الرعاية الصحية. من المعلوم ان تخصيص الأرض لأنشطة إعادة الاعمار يكون من قبل الحكومة والسلطات المحلية. قبل قبول الموقع المخصص، يجب التأكد من ملكية الارض وكذلك هل ستدعم إمدادات المياه وشبكة الكهرباء البنية التحتية التي يتم تطويرها خدمة المستشفى او المرفق الصحي كما ويجب تقييم نوع المخاطر التي من المحتمل أن تواجهها المنطقة. في حالة إعادة البناء في نفس موقع المرفق المتضرر يجب تقييم ما إذا كان الهيكل قد تضرر نتيجة لسوء التصنيع أو التصميم. التأكد من امكانية وصول السكان الى المكان بسهولة او وجود مواصلات امنة للمكان. ينصح بإجراء دراسة جدوى. إذا كان من الواضح أثناء تقييم الموقع أن الموقع لا يحقق الشروط سالفة الذكر فيجب إعادة التفاوض مع السلطات وطلب مكان اخر.

3.1.5. البنية التحتية الصحية المراعية لمنظورالجنس

تستلزم الاعتبارات الاجتماعية في الوصول إلى الخدمات الصحية الريفية تحديد التحليل المجتمعي فيما يتعلق بالحصول على الخدمات ولتحقيق ذلك، من الضروري التركيز على جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر كأساس لتحسين فهم الحواجز الجنسانية للنساء

والفتيات والفتيان والرجال للوصول المتساوي إلى الخدمات والمرافق الصحية الأساسية. من المهم تحديد المحرمات والممارسات الثقافية والعادات والتقاليد التي قد تمنع النساء من الوصول إلى المرافق الصحية. على سبيل المثال، في مجتمعات معينة قد يكون من غير المناسب أن يقوم عمال الرعاية الصحية الذكور بفحص النساء، ويجب أن تكون مرافق الرعاية الصحية موجودة في مناطق آمنة حتى تتمكن النساء من الوصول إليها.

4.1.5. التصميم

تتضمن مرحلة التصميم سلسلة من القرارات التي يجب أخذها في الاعتبار. يجب معالجة القضايا التالية منذ بداية تطوير المشروع:

- اختيار موقع البناء
 - هيكل المبنى وحجمه
 - يجب أخذ احتياجات المياه والصرف الصحي في الاعتبار (راجع قسم المياه والصرف الصحي لمزيد من المعلومات)
 - نظام إدارة النفايات المناسب للمستشفى مع مراعاة المعايير البيئية
 - ينبغي تناول سلامة وأمن المرضى والموظفين في التخطيط العام
 - سهولة الوصول للمرضى ذوي الإعاقة وكبار السن على سبيل المثال، المنحدرات بدلاً من المصاعد من حيث الصيانة طويلة الأجل وتحسين الوصول / الخروج في أوقات الكوارث.
 - يجب مراعاة الثقافة والتقاليد المحلية عند تخطيط المنشأة مع مراعاة احتياجات النساء والرجال
 - تحديد حجم ووظيفة كل مساحة وميزات التصميم بما في ذلك عبء الإشغال المتوقع، وأعداد الموظفين، والمرضى، والمقيمين، والزوار
 - تكاليف الصيانة بمجرد تسليم المبنى إلى المستلم
 - يجب أن تكون مواد البناء المستخدمة متينة ومتوافقة مع الظروف المناخية. تتأثر التكاليف بتوافر المواد والمعدات والعمالة والوقت الذي يستغرقه إنشاء الموقع. خلال مرحلة التخطيط، يجب تضمين مخصص تكاليف الصيانة لأخذها بعين الاعتبار في ميزانية المستلم.
- قد يعتمد المخططين لإعادة اعمار القطاع الصحي وخاصة المستشفيات بعض المعايير والمستويات والمفاهيم من الحماية للمنشأة والافراد والذي قد ينعكس على الحالة الانشائية والتصميم وتكلفة الانشاء. الجدول 2.5. يقدم شرحاً مبسطاً لهذه المفاهيم.

جدول 2.5. تعاريف مفاهيم أكثر تحديداً لتصميم المرافق الصحية الجديدة.

الحد الأدنى من الحماية المطلوبة في الهيكل لضمان أنه لا ينهار أو يعرض حياة أولئك الذين يشغلون مبنى أثناء كارثة طبيعية للخطر. هو مستوى الحماية الأكثر استخداماً في بناء المرافق الصحية	حماية الحياة Life protection:
المستوى الذي يحمي كل أو جزء من البنية التحتية والمعدات، على الرغم من توقف المنشأة عن العمل. سيضمن هذا المستوى من الحماية أن المنشأة ستستأنف عملياتها في إطار زمني وبتكلفة تتماشى مع قدرة المؤسسة	حماية الاستثمار Investment protection:
هدف الحماية للمنشأة لا يهدف فقط إلى منع إصابة شاغليها وإلحاق الضرر بالبنية التحتية، ولكن الحفاظ على عمليات المنشأة ووظيفتها بعد وقوع الكارثة. وهو أعلى هدف للحماية؛ ويشمل حماية الحياة وحماية الاستثمار	حماية التشغيل Operation protection:
حدث من أصل طبيعي وكثافة كافية لإحداث ضرر في مكان معين في وقت معين	الخطر الطبيعي Natural hazard:
مجموعة من الوثائق المعدة لمديري المشاريع والمهنيين المشاركين في تقييم المخاطر الإقليمية والمحلية. تتضمن المستندات التعاقدية، وتصميم المشروع، وإجراءات البناء والتفتيش، والقواعد والمعايير المعمول بها، وشهادات سلامة المكونات، والخطط النهائية للهيكل، ومكوناته وأنظمة الحماية، وشهادات الامتثال لمواصفات المشروع	تقرير التنفيذ As-built report:
العناصر التي تشكل جزءاً من النظام الإنشائي للهيكل، مثل الأعمدة والحزم والجدران والأساسات والأسقف	المكونات الإنشائية Structural components:
العناصر التي ليست جزءاً من النظام المقاوم للهيكل. وتشمل العناصر والمعدات المعمارية والأنظمة اللازمة لتشغيل المنشأة. بعض العناصر غير الهيكلية الأكثر أهمية هي: العناصر المعمارية مثل الواجهات والأقسام الداخلية وهياكل التسقيف والزوائد. تشمل الأنظمة والمكونات غير الإنشائية خطوط الحياة والمعدات الصناعية والطبية والمخبرية والاثاث وأنظمة التوزيع الكهربائية وأنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء والمصاعد	المكونات غير الهيكلية nonstructural components:
مجموعة من التدابير، تستند إلى الخبرة النظرية والتجريبية لمختلف التخصصات المشاركة، لحماية وتحسين أداء المكونات الهيكلية	التفصيل الهيكلي Structural detailing:
مجموعة من التدابير، تستند إلى الخبرة النظرية والتجريبية لمختلف	التفاصيل غير الهيكلية

التخصصات المشاركة ، تهدف إلى حماية وتحسين أداء المكونات غير الهيكلية.	Nonstructural detailing:
الوثائق القانونية التي تنص على خصائص مقاول أو عقود التصميم أو البناء (الأطراف المعنية، والمبالغ المالية، والمواعيد النهائية، وطرق الدفع، وما إلى ذلك) والخصائص التقنية للبناء (الخطط العامة والمفصلة، والمكونات الهيكلية وغير الهيكلية، المعايير والقوانين الأكثر اتباعاً، ومتطلبات التفيتيش المتخصصة، وطرق البناء الموصى بها وغير المقبولة، وما إلى ذلك)	وثائق المناقصة Tender documents:
الأنشطة التي تهدف إلى ضمان تلبية متطلبات المشروع في مسائل مثل: جودة القوى العاملة، واستخدام عملية البناء ومواد ذات جودة تتناسب مع أهداف المشروع، وتحقيق الأحكام المنصوص عليها في المعايير والرموز المشار إليها في العقود، و شهادات سلامة المكونات وغيرها	التفتيش المتخصص Specialized inspection:
الخدمات المنقذة للحياة، والتي تنطوي على معدات أو مواد خطيرة أو يحتمل أن تكون خطيرة، أو قد يؤدي فشلها إلى حدوث فوضى وارتباك بين المرضى أو الموظفين	الخدمات الحرجة Critical services:
نظام هيكلي مصمم خصيصاً لتحمل تأثير القوى الخارجية. يجب تصميم النظام الهيكلي بطريقة تجعل تفاصيله متناسبة مع هدف الحماية المختار للهيكل	نظام مقاوم Resistant system:
الأجهزة والإجراءات التي تهدف إلى توفير السلامة للمكونات الهيكلية وغير الهيكلية للمبنى وتلبية أهداف الحماية	نظام الحماية Protection system:

5.1.5. المشتريات والمناقصات

يمكن دعوة المقاولين المحليين والدوليين لتقديم العطاءات. ومع ذلك، قبل دعوة الشركات الدولية لتقديم عطاءات، يجب الاطلاع على التشريعات الداخلية لمعرفة ما إذا كان مسموحًا بذلك. إلى جانب مواد البناء، قد يشمل العطاء أيضًا تزويد المستشفى بالمعدات.

المناقصة

الطريقتان الأكثر شيوعًا لحمل الشركات على تقديم العطاءات هما إما مناقصات مفتوحة أو مؤهلة مسبقًا

المفتوحة: يتم الإعلان عنها في الصحف المحلية أو من خلال وسائل الاتصال المقبولة محليًا. يمكن لأي شركة تستوفي المعايير المحددة للمشروع مثل التغطية التأمينية والمؤهلات والخبرة ذات

الصلة لتقديم عطاءها. تستخدم هذه الطريقة في الغالب للمناقصات الصغيرة حيث توجد القدرة المحلية لمعظم شركات المقاولات.

مؤهل مسبقاً: تستخدم في الغالب للمشاريع الكبيرة. عادة ما يتم دعوة شركات معينة لتقديم عطاءاتها. تتمثل مزايا هذه الطريقة في أن الشركات الراضخة تزداد احتمالية تقديمها للمناقصات عند التنافس مع عدد محدود من المجموعات المؤهلة المماثلة.

خيارات العقود والمقاولات

- عقد تقليدي، يمكن تحديد الاستشاري وإشراكه إما بشكل مباشر أو من خلال عملية مناقصة، والتي قد تكون مفتوحة أو مؤهلة مسبقاً. من وجهة نظر الشفافية والنزاهة، لا ينصح بمنح العقود المباشرة
- تسليم المفتاح هو طريقة أسرع لبدء المشاريع. نظراً لأن المقاول والاستشاري يعملان معاً، فإن هذا يتطلب عملية مناقصة واحدة فقط
- إقامة شراكة، تقوم الحكومة بعد ذلك بتنفيذ البرنامج وتنفيذ الترتيبات التعاقدية المطلوبة مباشرة مع شركات المقاولات.

اعتبارات يجب الأخذ بها عند تنفيذ العقد

الاختلافات variations: متأصلة وبالتالي يجب توقعها في جميع مشاريع البناء، للأسباب التالية:
تغيير المتطلبات / الخطط من قبل المستخدم النهائي / المالك
التغييرات والأخطاء والسهو في التصميم
الأخطاء / اقل / أكثر في القياس في جداول الكميات
تغيير في التصميم بواسطة استشاري / المالك
استبدال المواد أو الإجراءات
تغييرات في التشريعات خلال فترة البناء تتطلب تعديل
متطلبات أساس إضافية بسبب ظروف الموقع السيئة المحلية
سوء التدفق النقدي والمدفوعات للمقاول.
يمكن أن تؤدي الاختلافات إلى تكاليف إضافية التي يطالب بها الاستشاري والمقاول أو تمديد الوقت للعقد.

المطالبات Claims: تنشأ عادة بين أطراف عقود البناء. يمكن أن يكون هذا نتيجة لمشاكل مثل؛ التأخير والتغييرات والظروف غير المتوقعة وعدم كفاية المعلومات والصراعات. يمكن تقديم مطالبات بالتعويض عن الخسائر والمصروفات وتمديد الوقت والأضرار وما إلى ذلك. يجب أن يحدد العقد ما يمكن أن يشكل مطالبة وكيف يجب التعامل معها. قد تكون هناك أيضاً مطالبات مرتبطة بتعيين خبراء استشاريين.

القوة القاهرة Force majeure: تصف تلك الأحداث التي لا يمكن السيطرة عليها (مثل الحرب أو التوقف عن العمل أو الطقس القاسي) التي لا تقع على عاتق أي طرف والتي تجعل من الصعب أو المستحيل تنفيذ الأعمال العادية. يجوز للشركة إدراج بند القوة القاهرة في العقد لإعفاء نفسها من المسؤولية في حالة عدم قدرتها على الوفاء بشروط العقد (أو إذا كانت محاولة القيام بذلك ستؤدي إلى فقدان أو تلف البضائع) لأسباب خارجة عن سيطرتها.

6.1.5. رقابة الجودة

لكي يكون أي مشروع إعادة اعمار ناجحًا ومستدامًا، من الضروري التأكد من وضع تدابير مراقبة الجودة والالتزام بها طوال دورة المشروع، أي من دراسة الجدوى والتصميم إلى إعادة الاعمار وتركيب التجهيزات والمعدات. من خلال مرحلي التخطيط لإعادة الاعمار والانشاء، يجب المراقبة والتحقق بانتظام نظرًا لأنها تقلل من تكاليف الإصلاح بعد اكتمال المشروع. على هذا النحو، فإن ضمان الجودة والمراقبة من أولويات البرنامج. يجب على الكادر الفني زيارة الموقع وفحص مواد البناء في مراحل مختلفة لمراقبة جودة البناء والتأكد من أن المشروع يتم تنفيذه حسب الخطة والمواصفات واتباع أكواد البناء. من المهم التأكد من أن المرافق التي يتم تسليمها آمنة وذات جودة عند الانتهاء.

7.1.5. الصيانة والتسليم

عادةً ما تكون مجموعة من الوزارات (التنمية، والمياه والصرف الصحي، والبيئة، وما إلى ذلك) مسؤولة عن تنظيم وتمويل الأنظمة التي يتم ترميمها بالإضافة إلى مقدمي الخدمات. يجب أن تشارك السلطات المحلية (مجلس المياه، الكهرباء، مجلس إدارة النفايات، إلخ) في القرارات المتعلقة بإعادة تأهيل و / أو تطوير البنية التحتية الحيوية. من الضروري التأكد مما يلي:

- البنية التحتية التي يتم إنشاؤها متينة
- يمكن الحفاظ عليها بشكل صحيح من قبل السلطة المختصة بعد تسليمها.
- من الأهمية بمكان أن تشارك السلطة المسؤولة في النهاية عن صيانة البنية التحتية في (إعادة) قرارات ومناقشات البناء ويمكن أن تؤثر على عملية صنع القرار.
- نصائح عند تسليم البنية التحتية للقطاع الصحي
- تأكد من القيام بفحص الموقع مع السلطات المختصة للتحقق من أن كل شيء في حالة صالحة للعمل.
- القيام بتوثيق عملية التسليم والاحتفاظ بنسخة من قائمة المراجعة لأغراض التسجيل.

- اطلاع السلطات على علم بفترة المسؤولية عن العيوب (DLP Defects Liability Period) - لمدة 12 شهرًا بشكل عام يمكنهم خلالها الاتصال بالمقاول في حالة الحاجة إلى إصلاح أي شيء.
- التأكد من أن المقاول قد قدم نسخًا من رسومات العمل (As built drawings) كما تم تنفيذها عند الانتهاء من المشروع.
- الاحتفاظ بقائمة الأشخاص الرئيسيين للاتصال بهم جنبًا إلى جنب مع التواريخ الرئيسية. يجب إطلاع السلطات على ذلك وقت التسليم.

2.5. إمدادات المياه والصرف الصحي وتجميع النفايات الصلبة وعلاقتها باللوائح القانونية الدولية

من المحتمل أن يصبح الإسكان الذي يعتمد على بنية تحتية ضعيفة عديم الفائدة في حالة وقوع كارثة، حتى لو كان هيكل السكن نفسه متينًا و / أو لم يتأثر بالكارثة. يحتاج السكان إلى العديد من البنية التحتية والخدمات الأساسية. على سبيل المثال، يحتاج السكان والشركات إلى الوصول إلى البنية التحتية مثل إمدادات المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق والنقل والاتصالات وما إلى ذلك (IFRC, 2012).

المعايير الدنيا في المياه والصرف الصحي وتعزيز النظافة هي تعبير عملي عن المبادئ والحقوق الواردة في الميثاق الإنساني. يُعنى الميثاق الإنساني بالمتطلبات الأساسية للحفاظ على حياة وكرامة المتضررين من الكوارث أو النزاعات، كما ينعكس ذلك في مجموعة حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني وقانون اللاجئين. لكل فرد الحق في الماء. هذا الحق معترف به في الصكوك القانونية الدولية وتنص على مياه كافية ومأمونة ومقبولة ويمكن الوصول إليها ماديًا وبأسعار معقولة للاستخدامات الشخصية والمنزلية. كمية كافية من المياه الصالحة للشرب ضرورية لمنع الوفاة من الجفاف، للحد من مخاطر الأمراض المرتبطة بالمياه ولتوفير الاستهلاك والطهي ومتطلبات النظافة الشخصية والمنزلية. يرتبط الحق في الماء ارتباطًا وثيقًا بحقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك الحق في الصحة والحق في السكن والحق في طعام كاف. لهذا، فهو جزء من الضمانات الأساسية لبقاء الإنسان. تتحمل الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية مسؤوليات في أعمال الحق في الماء. في أوقات النزاع المسلح، على سبيل المثال، يُحظر مهاجمة أو تدمير أو إزالة أو جعل منشآت مياه الشرب أو أعمال الري غير مجدية. لا تمثل المعايير الدنيا الواردة في هذا الفصل تعبيرًا كاملاً عن الحق في الماء. ومع ذلك، فإن معايير اسفير تعكس المحتوى الأساسي للحق في المياه وتساهم في الأعمال التدريجي لهذا الحق على الصعيد العالمي (Sphere, 2018).

في حالات الاضطراب المستمر لسبل العيش وخدمات الصحة البيئية بسبب الصراع أو النزاع المسلح المستمر، لا توجد إمكانية للتعافي والتنمية المستدامة طويلة الأجل. في هذه الحالات، تظل

المجتمعات المتضررة عرضة للآثار المباشرة وغير المباشرة للعنف، بما في ذلك تدمير البنية التحتية لإمدادات المياه والصرف الصحي، أو النزوح المتكرر، وكلاهما قد يجعل بناء البنية التحتية الدائمة غير مناسب. التحديات التي تواجه مؤسسات الصحة البيئية في هذه الحالات كبيرة، لكنها قد تتعلم دروسًا مفيدة من المجتمعات المتضررة نفسها حول استراتيجيات العمليات التي لا تعتمد بشكل كبير على الموارد المادية الثابتة لنجاحها. على سبيل المثال، أنشطة تعزيز النظافة؛ أو تدريب العاملين الصحيين المجتمعيين الذي يمكن المجتمعات من اتخاذ خيارات مستنيرة حول اختيار مصادر المياه المؤقتة؛ أو ممارسة إدارة بسيطة لمنع التلوث والاصابة بالأمراض المتعلقة بالمياه خاصة عندما يتشرد الناس أو تتضرر مناطقهم السكنية. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق التحسينات المستدامة في الصحة البيئية إلا في حالات السلام والاستقرار النسبي.

1.2.5. إمدادات المياه

تعتبر المياه والصرف الصحي من المحددات الحاسمة للبقاء على قيد الحياة في المراحل الأولى من الكارثة. الأشخاص المتضررون من الكوارث هم أكثر عرضة للإصابة بالأمراض والوفاة بسبب المرض، والتي ترتبط إلى حد كبير بعدم كفاية الصرف الصحي، وعدم كفاية إمدادات المياه، وسوء النظافة. ومن أهم هذه الأمراض أمراض الإسهال والأمراض المعدية التي تنتقل عن طريق الفم والبراز. تشمل الأمراض الأخرى المتعلقة بالمياه والصرف الصحي تلك التي تنقلها النواقل المرتبطة بالنفايات الصلبة والمياه.

يتمثل الهدف الرئيسي لبرامج إمدادات المياه والصرف الصحي في حالات الكوارث في الحد من انتقال أمراض الفم والأسنان والتعرض للنواقل الحاملة للأمراض من خلال تعزيز ممارسات النظافة الجيدة، وتوفير مياه الشرب المأمونة، والحد من مخاطر الصحة البيئية ومن خلال تهيئة الظروف التي تسمح للناس بالعيش بصحة جيدة وكرامة وراحة وأمان. يشير مصطلح "الصرف الصحي"، في جميع أنحاء أسفير، إلى التخلص من الفضلات، ومكافحة ناقلات الأمراض، والتخلص من النفايات الصلبة. إن مجرد توفير مرافق المياه والصرف الصحي الكافية لن يضمن، بمفرده، الاستخدام الأمثل لها أو تأثيرها على الصحة العامة. من أجل تحقيق أقصى فائدة من الاستجابة، من الضروري التأكد من أن الأشخاص المتضررين من الكوارث لديهم المعلومات والمعرفة والفهم اللازمين للوقاية من الأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي، وحشد مشاركتهم في تصميم وصيانة تلك المرافق.

تقع مسؤولية جلب المياه في معظم حالات الكوارث على عاتق النساء والأطفال. عند استخدام مرافق المياه والصرف الصحي العامة، على سبيل المثال في حالات اللاجئين أو النازحين، يمكن أن تكون النساء والمراهقات عرضة للعنف الجنسي أو الاستغلال. من أجل تقليل هذه المخاطر، ولضمان جودة استجابة أفضل، من المهم تشجيع مشاركة المرأة في برامج إمدادات المياه والصرف

الصحي حيثما أمكن ذلك. ستساعد المشاركة العادلة للنساء والرجال في التخطيط وصنع القرار والإدارة المحلية على ضمان وصول السكان المتضررين بشكل آمن وسهل إلى خدمات المياه والصرف الصحي، وأن تكون الخدمات منصفة ومناسبة.

عادة ما يتم توفير المياه إما من خلال أنابيب من مصدر مياه مشترك لمنطقة واسعة (حي أو مدينة) أو من مصادر المياه المحلية لوحدة أصغر أو منازل فردية. هناك ثلاثة أنواع من مصادر المياه يمكن استغلالها:

المياه السطحية والجوفية ومياه الأمطار.

تشمل المياه السطحية البحيرات والأنهار والبرك ومصادر المياه العذبة المفتوحة الأخرى. غالبًا ما تكون المياه السطحية أسهل مصدر للمياه يمكن الوصول إليه. ومع ذلك، فإن المياه السطحية معرضة للتلوث ويجب بالتالي حمايتها أو معالجتها. يمكن أن يتأثر أيضًا بالتغيرات الموسمية من ناحية التعكر والتدفق.

توجد المياه الجوفية تحت الأرض في طبقات المياه الجوفية، مما يجعلها محمية بشكل أفضل من التلوث مقارنة بالمياه السطحية ولكنها لا تزال عرضة للتلوث البكتيري من أنظمة الصرف الصحي غير الفعالة أو المعطلة والتلوث الكيميائي (الفلورايد، الكلوريد، النترات، الزرنيخ، إلخ). تستخدم الآبار لاستخراج المياه الجوفية.

يمكن جمع مياه الأمطار إما من هيكل سقف موجود أو من مستجمعات المياه على مستوى الأرض ويمكن أن توفر مصدرًا تكميليًا مفيدًا للمياه ذات الجودة العالية. عادة ما تكون صهاريج التخزين مطلوبة لتحقيق أقصى استفادة من مياه الأمطار وحمايتها من التلوث.

يعتبر توفير المياه المأمونة إلى جانب الصرف الصحي الآمن أمرًا بالغ الأهمية للصحة العامة والتنمية الاقتصادية. لذلك يجب أن يكون تخطيط إمدادات المياه والصرف الصحي جزءًا لا يتجزأ من التخطيط لإعادة الإعمار المستدامة.

بمجرد إصلاح الأنظمة التالفة، وتصبح الخدمات المقدمة إلى السكان المتضررين من الكوارث كافية لحماية الحياة والصحة، ينبغي التخطيط لإعادة الإعمار على المدى الطويل. لذلك تعتبر المعلومات التالية مطلوبة:

- عدد الأشخاص المتأثرين وتوزيعهم الجغرافي وفئاتهم العمرية وما إلى ذلك.
- وصول الناس إلى إمدادات المياه المحمية وأنظمة الصرف الصحي ونمط الأمراض المرتبطة بالمياه قبل الكارثة.
- البيانات (الأرصاء الجوية، والهيدروجيولوجية، والهيدروولوجية، والبيانات الأخرى ذات الصلة) اللازمة للتخطيط لتحسين إمدادات المياه والصرف الصحي في هذه المناطق.

• نتائج تقييم الاستجابة للطوارئ والإصلاحات والتدابير العاجلة (أي ما إذا كانت تدابير الطوارئ قد حسنت بالفعل الوصول إلى المياه المحمية والصرف الصحي، وكيف أدت إلى تقليل الأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي).

• الأنشطة التي يقوم بها الناس أنفسهم لتحسين إمدادات المياه والصرف الصحي في مرحلة الإغاثة من الكوارث (بما في ذلك أنشطة ما قبل الكارثة للمنظمات المجتمعية وغير الحكومية) ، وما إذا كانت هذه الأنشطة تتضمن تحسينات منخفضة التكلفة وضمانات صحية.

• توافر العمالة والمهارات والمواد والمعدات والموارد المالية لمساعدة المجتمع على مواصلة التحسينات، أو لتوسيع إمدادات المياه وأنظمة الصرف الصحي.

من هنا ستظهر أسئلة تتعلق بسياسة إمدادات المياه والصرف الصحي على النحو التالي:

• ما هي الوكالات التي ينبغي أن تقدم المساعدة لأولئك الذين يعملون في تحسين إمدادات المياه وأنظمة الصرف الصحي؟

• هل ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمجموعات معينة؟

• إلى أي معايير ينبغي بناء أنظمة جديدة ومحسنة لإمدادات المياه والصرف الصحي؟ (هذا مهم بشكل خاص في المناطق المعرضة للجفاف خلال فترة التعافي، والتي يمكن أن تكون طويلة جدًا). هل ينبغي قبول معايير أقل بشكل مؤقت، أم ينبغي استخدام إعادة الإعمار كفرصة لتوفير إمدادات مياه أفضل مما كانت عليه قبل الكارثة؟

• إذا تم إدخال صناعات وتقنيات جديدة، فهل من الضروري تدريب عمال إنشاء إمدادات المياه، مثل فرق حفر الآبار ذات المهارات العالية؟

• هل هناك أي تغييرات مطلوبة في القوانين التي تحكم ملكية الموارد المائية أو التحكم فيها؟

• هل هناك حاجة إلى ترتيبات مصرفية وائتمانية جديدة لتحفيز التحسين المجتمعي لإمدادات المياه والصرف الصحي؟

• هل يجب تحديد سعر لخدمات المياه أو الصرف الصحي التي تقدمها المرافق العامة، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يتم ذلك؟

خيارات نظام إمداد المياه

• أنظمة إمدادات المياه المركزية بالأنايب من المكونات التالية:

استخراج المياه من المياه الجوفية أو موارد المياه السطحية في المنطقة المجاورة مباشرة للمدينة وحتى مسافات بعيدة عنها، حسب توافر الموارد. يتم استخراج المياه الجوفية باستخدام عدة آبار مجهزة بمضخات، بينما يتطلب استخراج المياه السطحية مرافق سحب محددة. في المدن الكبرى، كثيرًا ما يكون استخدام العديد من مصادر المياه مطلوبًا.

معالجة المياه لإزالة المواد الكيميائية الضارة والبكتيريا المسببة للأمراض وكذلك الجسيمات غير المرغوب فيها واللون وما إلى ذلك من مصدر المياه. يعتمد نوع تقنية المعالجة المطلوبة إلى حد كبير على الجودة المحددة لمصدر المياه. المعالجة الأساسية النموذجية للمياه السطحية هي ترشيح الرمل والتطهير بالكلور. يضاف الكلور أيضًا بشكل متكرر إلى المياه المعالجة لمنع إعادة تلوث المياه في نظام التوزيع.

أنابيب نقل رئيسية، ومحطات ضخ لنقل المياه من موقع استخراج المياه إلى نقاط دخول شبكة التوزيع، إذا اقتضت الضرورة الطبوغرافية ذلك.

خزانات لتخزين المياه قبل أن تدخل شبكات التوزيع. هناك حاجة إلى الخزانات من أجل تلبية متطلبات الذروة خلال أوقات استهلاك المياه القصوى.

شبكات توزيع لتوزيع المياه على المستخدم. تتكون الشبكة بشكل عام من الأنابيب الرئيسية والثانوية الرئيسية وفروع التوزيع. تنقسم شبكات التوزيع في المدن الكبرى عمومًا إلى مناطق إمداد مختلفة، خاصة إذا كانت التضاريس تتطلب مناطق ضغط مختلفة. تحتوي شبكات التوزيع على صمامات لعزل المناطق أو إغلاق مناطق معينة للصيانة. يمكن أن تكون نقاط التوريد إما مواقع عامة أو وصلات منزلية.

غالبًا ما تكون الأنظمة المركزية معقدة باستخدام العديد من مصادر المياه الموجودة أحيانًا على مسافات كبيرة، مع مناطق إمداد مختلفة في شبكة التوزيع وتكنولوجيا معالجة متطورة. يتطلب تشغيل وإدارة الأنظمة المركزية قدرات فنية وتنظيمية كبيرة ويتم ضمانها بشكل عام من قبل المرافق المملوكة للبلدية أو الشركات.

تعتمد أنظمة إمداد المياه بالأنابيب اللامركزية على نفس المكونات مثل الأنظمة المركزية الأكبر ولكنها تستخدم مصادر المياه المتوفرة على مقربة، وتزود مناطق أصغر وغالبًا ما تستخدم تقنيات المعالجة الأساسية فقط.

تتطلب الأنظمة اللامركزية موارد مياه آمنة على مقربة من منطقة الإمداد. يمكن إدارة الأنظمة اللامركزية عن طريق المرافق ولكن أيضًا من خلال الخبرات المجتمعية، مما يجعلها حلاً بديلاً محتملاً للإمداد الذاتي للمجتمعات في المواقع التي تعاني من نقص شديد في إمدادات المياه العامة.

تعد أنظمة الإمداد بالمياه الفردية للأسر المنفردة القائمة على الآبار الضحلة أو تجميع مياه الأمطار خيارات نموذجية لإمداد المياه في المناطق الريفية، وفي بعض الحالات، قد تكون مناسبة أيضًا في المناطق شبه الحضرية.

يعد إمداد المياه بالعربات أو الصهاريج أو الزجاجات أمرًا شائعًا عندما لا تتوفر أنظمة أخرى لإمدادات المياه، وبالتالي يتم مواجهتها بشكل متكرر في حالات ما بعد الكارثة حيث انهارت البنية

التحتية القائمة أو الهياكل التنظيمية. لا يمكن اعتبار إمدادات المياه هذه مقبولة على المدى الطويل لأنها مكلفة للغاية ولا يتم توفير كميات كافية من المياه لكل شخص.

تقييم البنية التحتية لإمدادات المياه

يعد التقييم الشامل لحالة البنية التحتية لإمدادات المياه الخطوة الأولى المهمة لإعادة الإعمار بعد الكارثة من أجل السماح باتخاذ قرارات بشأن أجزاء البنية التحتية التي لا تزال تعمل والتي يمكن إعادة تأهيلها أو ما إذا كانت إعادة الإعمار الكاملة أكثر كفاءة.

بالنسبة لأنظمة إمدادات المياه المركزية عبر الأنابيب، يجب أن يبدأ التقييم بمقابلات مع موظفي الإدارة والمستخدمين من أجل تحديد حالة البنية التحتية ومستوى الخدمة قبل وقوع الكارثة بالإضافة إلى الأضرار الرئيسية التي لحقت بالبنية التحتية وتدهور الخدمة بسبب كارثة. سيسمح هذا بالتركيز على الأضرار الرئيسية التي سببتها الكارثة وعلى عناصر البنية التحتية التي تحتاج إلى تقييم مفصل. يجب مراعاة النقاط التالية لتقييم البنية التحتية لأنظمة إمدادات المياه الكبيرة عبر الأنابيب والمتأثرة بالكوارث على النحو التالي:

مصدر المياه

قد تؤثر الكوارث الطبيعية على جودة الموارد المائية المستخدمة لنظام إمداد المياه، على سبيل المثال، من خلال تسرب الملوحة في المياه الجوفية الساحلية أو المسطحات المائية السطحية أو التلوث الكيميائي والميكروبي لموارد المياه. قد تحتاج إلى تطوير مصادر بديلة للمياه إذا كان من المحتمل حدوث تلوث طويل الأمد.

مرافق إنتاج المياه

غالبًا ما تكون مرافق إنتاج المياه من بين أكثر المنشآت تضررًا من الكوارث الطبيعية، وبما أنها عناصر أساسية للبنية التحتية لإمدادات المياه، فإنها تحتاج إلى اهتمام عاجل لإعادة تأهيل النظم. قد تشمل الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية لمنشآت إنتاج المياه ما يلي:

● غالبًا ما توجد الآبار في مناطق معرضة للفيضانات وقد تكون ملوثة أو متضررة من الفيضانات.

● قد تتضرر مرافق سحب المياه الواقعة على شواطئ الأنهار من الفيضانات.

● الخزانات ومرافق معالجة المياه عرضة للتلف من الزلازل.

● تكون أنابيب النقل الرئيسية عرضة للفيضانات عندما تكون بالقرب من مجاري المياه وتكون عرضة للتلف من الزلازل.

شبكة توزيع

ستكون حالة شبكة التوزيع بشكل عام مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بحالة البنية التحتية للإسكان. الزلازل والفيضانات قد تلحق أضرارًا جسيمة بشبكات التوزيع.

قد تتأثر المناطق التي تحتوي على إمدادات مياه فردية بشدة بالكوارث؛ الأبار الضحلة معرضة بشكل خاص للتلوث من الفيضانات.

التخطيط لإعادة بناء البنية التحتية لإمدادات المياه

بناءً على تقييم حالة البنية التحتية لإمدادات المياه، يجب تحديد أهداف إعادة الإعمار. بشكل عام، سيكون الهدف الأدنى هو استعادة مستوى الخدمة قبل وقوع الكارثة بتسوية أفضل للضرر الناجم عن الكوارث. ومع ذلك، إذا كان مستوى إمدادات المياه قبل وقوع الكارثة غير مرضي بالفعل، فيجب أن يكون الهدف من إعادة الإعمار المستدام هو تحسين إمدادات المياه بخلاف إصلاح الأضرار الناجمة عن الكارثة. تعتمد أهداف مستوى الخدمة على العوامل التالية:

- سياق تخطيط الاسكان / الموقع: إعادة الإعمار على المحيط الحالي أو إعادة التوطين في مناطق أخرى
- مستوى الضرر الذي لحق بالبنية التحتية / احتياجات إعادة التأهيل
- القدرات المؤسسية لإدارة أنظمة إمدادات المياه المركزية بالأنابيب
- ميزانية الاستثمار المتاحة لإعادة الإعمار.

فيما يلي، تمت مناقشة بعض اعتبارات التصميم المهمة لأنظمة إمدادات المياه عبر الأنابيب.

كمية المياه الموردة

عند تصميم أنظمة إمدادات المياه، فإن أحد المعايير الرئيسية هو كمية المياه التي سيتم توفيرها. بشكل عام، تخصيص 20 لترًا يوميًا (لتر / يوم) لكل شخص يسمح باحتياجات الاستهلاك الأساسية وغسل اليدين ونظافة الطعام، ولكن ليس لاحتياجات الاستحمام والغسيل. يعتبر خمسون لترًا في اليوم هو الحد الأدنى لمعدل استخدام المياه لتلبية جميع احتياجات الاستهلاك والنظافة، بينما يعتبر 100 لتر / يوم هو الحد الأمثل للتوصيلات المنزلية (منظمة الصحة العالمية، 2003). إن تحسين إمدادات المياه بما يتجاوز مستوى الاحتياجات الأساسية يسمح أيضًا باستخدام المنتج للمياه (على سبيل المثال، في إنتاج الغذاء على نطاق صغير) ويدعم توليد الدخل في الأسر الفقيرة. حسب معايير اسفير فان الاحتياجات المائية للبقاء على قيد الحياة موضحة في الجدول 3.5. وهي معتمدة فقط أثناء الطوارئ. أما للتخطيط المستدام فان معايير منظمة الصحة العالمية هي المعتمدة من حيث الكمية والتنوعية. لم تقتصر معايير اسفير على تحديد كمية المياه لبقاء الانسان على الحياة بل تجاوز ذلك في تحديد الاحتياجات المائية للمؤسسات والمدارس والمساجد والمستشفيات بناء على عدد الاسرة وحجم المستشفى.

جدول 3.5. احتياجات المياه الأساسية للبقاء على قيد الحياة (Sphere, 2018)

احتياجات البقاء: تناول الماء (الشرب والطعام)	2.5-3 لتر يوميا	يعتمد على: المناخ وعلم وظائف الأعضاء الفردي
ممارسات النظافة الأساسية	2-6 لترات يوميا	يعتمد على: الأعراف الاجتماعية والثقافية
احتياجات الطبخ الأساسية	3-6 لترات يوميا	يعتمد على: نوع الطعام، والأعراف الاجتماعية والثقافية
إجمالي الاحتياجات المائية الأساسية	7.5 - 15 لترًا يوميًا	

ترتبط كمية المياه ارتباطًا وثيقًا بنوع نقطة الإمداد: من غير المرجح أن تزود البؤر العامة أكثر من 20 لترًا / يوم عندما تتجاوز المسافة إلى المنزل 100 متر. توفر الصنابير في الموقع، في المتوسط، 50 لترًا / يوم، في حين أن الوصلات التي تحتوي على أنابيب المياه والعديد من الصنابير داخل المنزل قادرة على توفير 100 لتر / يوم أو أكثر حسب منظمة الصحة العالمية. يجب أن يعتمد تصميم النظام على معدلات استهلاك المياه المستهدفة ومعدلات الاستهلاك المقاسة محليًا في المناطق التي توجد بها إمدادات مياه جيدة موجودة.

استمرارية التوزيع

يمكن أن يكون التوزيع في أنظمة الأنابيب مستمرًا أو متقطعًا. في التزويد المستمر، يتم الحفاظ على الأنابيب تحت الضغط في جميع الأوقات ويمكن الاستهلاك من خلال نقاط الإمداد في أي وقت. بالنسبة للإمداد المتقطع، يتم توفير المياه لمناطق الإمداد المختلفة على أساس التناوب ويتم توفير المياه فقط خلال فترات محدودة. عادة ما يتم استخدام الإمداد المتقطع لتقنين المياه عندما لا تكون سعة إنتاج المياه كافية لتلبية الطلب الإجمالي؛ ومع ذلك، غالبًا ما يكون سبب الإمداد المتقطع هو أن الإدارة الضعيفة للنظام لا تسمح بالحفاظ على ضغط دائم في شبكة التوزيع.

لا يمكن اعتبار جودة المياه من الشبكات التي تعمل بإمدادات متقطعة آمنة، لأن الضغط المنخفض أو السلبي في الأنابيب خلال الأوقات التي لا يوجد فيها مياه يسمح للتلوث بدخول الأنابيب. لذلك يجب أن يكون الإمداد المستمر هو الهدف كلما توفرت موارد مائية كافية.

تشمل الاعتبارات المحددة لتصميم إمدادات المياه ما يلي:

الجوانب البيئية

- عادة ما يتم تجديد موارد المياه بشكل مستمر. ومع ذلك، إذا تم سحب الكثير من الماء، فقد ينضب المصدر في النهاية. لهذا السبب، من المهم للغاية إدارة موارد المياه وحمايتها من الاستغلال المفرط.
- النظر في تدابير إدارة الطلب (تعرفة المياه، التحكم في التسرب، تقنيات توفير المياه وإعادة الاستخدام)، وهي طرق فعالة للحفاظ على موارد المياه المنهكة.
- التأكد من أن الآبار مغطاة جيداً أو مغلقة بأغطية لتقليل مخاطر التلوث (من خلال الفيضانات أو التسربات العرضية للمواد السامة).

الجوانب الفنية

- مراعاة التقلبات الموسمية في مصادر المياه (الأنهار والبحيرات) والتأكد من أن سحب المياه لا يتجاوز سعة المصدر عند أدنى مستويات المياه.
- استخدم تصميمات توزيع المياه التي تتسم بالبساطة وسهولة الاستخدام وسهولة الصيانة.
- تأكد من أن أنظمة الإمداد بالمياه يتم بناؤها وصيانتها باستخدام المواد والمعرفة المحلية، والتي يمكن للمستخدمين تحمل تكاليفها ومعرفة كيفية تطبيقها. بهذه الطريقة، ستحظى الأنظمة بفرصة أفضل لاستخدامها بطريقة مستدامة.
- تجنب وضع أنظمة إمداد المياه (الأنابيب، وما إلى ذلك) في الأماكن التي يمكن أن تتلوث فيها المياه بسهولة في حالة تلف النظام، على سبيل المثال، بجوار أنابيب الصرف الصحي مباشرةً.
- يجب وضع شارات لحماية مصادر المياه بشكل صحيح، مما يمنع الناس من إلقاء النفايات أو تلويث المنطقة.
- النظر في المسافة بين بئر المياه الجوفية والبحر؛ إذا كان قصيراً وتم ضخ المياه الجوفية بمعدل مرتفع جداً، فهناك خطر تسرب المياه المالحة إلى المياه الجوفية. لذلك، يجب تجنب الآبار القريبة جداً من البحر، ويجب التحكم في سحب المياه من هذه الآبار.

الجوانب الاقتصادية

التخطيط المالي لأنظمة توزيع المياه يجب أن يأخذ في الحسبان تكاليف الاستثمار الأولية وكذلك لإدارة وتشغيل وصيانة واستبدال وتوسيع / تطوير الخدمات، بما في ذلك خدمات الدعم طويلة الأجل. تحديد طريقة لتطوير النظام تكون ميسورة التكلفة ومقبولة لمستخدمي النظام.

الجوانب الاجتماعية والثقافية

- إن شكل وتصميم استخدام المياه في المنازل مشروط ثقافياً. في العديد من البلدان، يتم تركيب إمدادات المياه خارج المنزل. في البلدان الأخرى، يوجد صنوبر واحد فقط في المنزل

بأكمله، بينما لا يزال لدى البعض الآخر نقاط وصول للمياه مفصلة للغاية وموزعة للوظائف المختلفة وبتصاميم مختلفة في جميع أنحاء المنزل (في الحمام والمطبخ والمراحيض).

- يجب التعرف على رغبة المستخدمين قبل تصميم النظام.
- تذكر أن تصميم إمدادات المياه يكون أحياناً محددًا حسب نوع الجنس. يجب تحديد أي متطلبات محددة من المستخدمين الإناث والذكور في هذا الجانب لأن وجود مصدر المياه خارج المنزل غير مقبول في المجتمعات المحافظة ويجعل الإناث في وضع محرج.

الجوانب المؤسسية

- يمكن تشغيل أنظمة الإمداد بالمياه بشكل خاص أو من قبل الجمهور أو كشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- تحديد الترتيبات الرسمية والمسؤوليات لتقاسم التكاليف من البداية.
- توضيح مسؤولية خدمة النظام ودفع التكاليف المرتبطة به من البداية.
- صياغة استراتيجية إدارة مشتركة إذا كان هناك العديد من المستخدمين لمصدر المياه نفسه.
- يجب اعداد اللوائح المناسبة التي تحكم استخدام الأراضي بالقرب من مصادر المياه لضمان حماية الإمداد.

معالجة المياه

مياه الشرب النظيفة والأمنة ضرورية للحياة. ومع ذلك، غالبًا ما تكون مصادر المياه قليلة الملوحة (تحتوي على أملاح ذائبة) و / أو تحتوي على بكتيريا، وبالتالي لا يمكن استخدامها للشرب. من خلال اختبار إمدادات المياه من خلال التحليل الكيميائي / الفيزيائي، يمكن بسهولة وبشكل موثوق تحديد ما إذا كانت هناك حاجة للمعالجة.

يجب الأخذ في الاعتبار أن عمليات المعالجة غالبًا ما تكون باهظة الثمن وتتطلب عادةً عناية منتظمة. يجب على المتخصصين مساعدة المجتمعات في تحديد طرق المعالجة التي سيتم استخدامها.

يمكن لمحطات تحلية المياه أن توفر باستمرار مياه عالية الجودة. ومع ذلك، تعد تحلية المياه خيارًا مكلفًا ولها متطلبات تشغيل وصيانة أعلى بكثير من، على سبيل المثال، حصاد مياه الأمطار واستخراج المياه الجوفية. يمكن أن يكون للإفراط في استخدام تحلية المياه تأثير طويل المدى في تشجيع سوء الإدارة واستنزاف احتياطات المياه الجوفية.

2.2.5. الصرف الصحي

الإصحاح البيئي الجيد مهم للصحة العامة مثل إمدادات المياه. توفر أنظمة الصرف الصحي جمع المياه المستخدمة من المنازل ونقلها ومعالجتها والتخلص منها أو إعادة استخدامها.

يمكن تقسيم الصرف الصحي ومياه الصرف إلى مياه الصرف الصحي للمرحاض (المعروفة أيضًا باسم "المياه السوداء")، ومياه الصرف المنزلية الأخرى ("المياه الرمادية")، والتي تأتي عادةً من التنظيف والغسيل، و "مياه الأمطار"، وهي مياه الأمطار التي يتم جمعها من الأسطح والأسطح الغير نفاذة حول المباني.

تعتبر المياه السوداء هي الأكثر صعوبة في التخلص منها بطريقة مقبولة، لأنها تحتوي على مستويات عالية من الملوثات العضوية، وغالبًا ما تحتوي على بكتيريا ضارة، وتولد رائحة كريهة، وإذا تركت دون علاج، فإنها تجذب الذباب والآفات.

من ناحية أخرى، يمكن إعادة استخدام المياه الرمادية في الري أو التنظيف في الهواء الطلق. في المناطق الأكثر تطورًا، يتم نقل المياه السوداء إلى منشأة معالجة مياه الصرف الصحي المركزية، حيث تتم معالجتها قبل إطلاقها.

يمكن أن يؤدي تعطل الصرف الصحي أو الافتقار إلى الصرف الصحي المناسب في البداية إلى انتشار وباء الكوليرا وأمراض أخرى. مصدر قلق خاص في مشاريع إعادة الإعمار هو احتمال أن يتم حفر المراحيض والآبار الضحلة على مقربة من قطع الأراضي المجاورة. لذلك، من الضروري اختيار نظام الصرف الصحي المناسب.

تتوفر العديد من الخيارات التكنولوجية للصرف الصحي، والتي يمكن أيضًا تطبيقها في مجموعة من الأنظمة لمواقف مختلفة داخل نفس المنطقة. بعض من أهم الخيارات المذكورة أدناه. هذه هي الخيارات المحددة فقط؛ لإلقاء نظرة عامة كاملة على الخيارات، يوصى بالرجوع إلى EAWAG (2008) لأنظمة وتقنيات الصرف الصحي

الصرف الصحي المركزي بالجاذبية ومعالجة مياه الصرف الصحي

مجاري الجاذبية عبارة عن شبكات كبيرة من الأنابيب تحت الأرض تنقل مياه الصرف المنزلية بما في ذلك من مراحيض التدفق ومياه الامطار إلى منشأة معالجة مركزية باستخدام طبغرافية الارض المائلة.

عادة ما تخدم هذه الأنظمة مناطق مكتظة بالسكان، وأحيانًا مناطق حضرية بأكملها. تم تصميم نظام الصرف الصحي بالجاذبية مع العديد من الفروع، وعادة ما تنقسم إلى خطوط الصرف الصحي الرئيسية على طول الطرق الرئيسية وشبكة على مستوى الحي والأسرة.

نظرًا لعدم معالجة المياه العادمة قبل تصريفها، يجب ضمان انحدار ثابت لتجنب تراكم المواد الصلبة. عندما يتعذر الحفاظ على منحدر، حينها يجب تركيب محطة ضخ. يتم وضع المناهل على مسافات محددة على طول المجاري وعند تقاطعات الأنابيب وعند التغييرات في خط الأنابيب. توفر هذه التقنية مستوى عاليًا من النظافة والراحة للمستخدم في نقطة الاستخدام. ومع ذلك، نظرًا لأنه يتم نقل المياه العادمة إلى مكان خارج الموقع للمعالجة، يتم تحديد الآثار الصحية والبيئية النهائية من خلال المعالجة التي توفرها منشأة المصب.

تتوفر تقنيات مختلفة لمعالجة مياه الصرف الصحي المركزية، بدءًا من الأنظمة المتطورة تقنيًا مثل معالجة الحمأة النشطة إلى الأنظمة الفعالة منخفضة التقنية مثل أحواض ترسيب. المعايير المهمة لاختيار تقنيات المعالجة المناسبة هي معايير النفايات السائلة المطلوبة، ورأس المال الاستثماري المتاح، وقدرات الإدارة الحالية والأراضي المتاحة.

يتطلب التخطيط والبناء والتشغيل والصيانة معرفة متخصصة. مجاري الجاذبية باهظة الثمن، ولأن تركيب خط الصرف الصحي أو عطله يتطلب تنسيقًا واسعًا بين السلطات وشركات البناء وأصحاب العقارات، يجب أن يكون هناك نظام إدارة احترافي.

الأنظمة اللامركزية أو المجتمعية

تعتمد أنظمة جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي اللامركزية على أنظمة مجاري مبسطة لتجميع مياه الصرف التي تمت معالجتها جزئيًا. عادة ما تخدم هذه الأنظمة مناطق محدودة مثل الأحياء الصغيرة. تصف المجاري المبسطة شبكات الصرف الصحي التي يتم إنشاؤها باستخدام أنابيب ذات قطر أصغر موضوعة على عمق ضحل وفي انحدار أكثر انبساطًا من المجاري التقليدية، مما يسمح بتصميم أكثر مرونة يرتبط بتكاليف أقل وعدد أكبر من المنازل المتصلة.

يتم استبدال غرف التفتيش باهظة الثمن بغرف تفتيش بسيطة. يتم توصيل كل نقطة تفرغ بخزان معترض لمنع المواد الصلبة القابلة للترسيب والقمامة من دخول المجاري. كذلك، يجب أن يكون لدى كل منزل مصيدة شحوم قبل توصيل المجاري. ميزة رئيسية أخرى في التصميم هي أن المياه العادمة موضوعة داخل حدود الملكية، وليس تحت الطريق المركزي.

نظرًا لأن المجاري المبسطة موضوعة في ممتلكات المستخدمين أو حولها، يمكن تحقيق معدلات وصل أعلى، ويمكن استخدام عدد أقل من الأنابيب وأقصر، كما أن الحفر الضحل مطلوبًا لأن الأنابيب لن تتعرض لأحمال مرورية كثيفة. ومع ذلك، فإن هذا النوع من تكنولوجيا النقل يتطلب مفاوضات دقيقة بين أصحاب المصلحة حيث يجب تنسيق التصميم والصيانة بشكل مشترك.

يمكن تركيب المجاري المبسطة في جميع أنواع الأماكن تقريبًا وهي مناسبة بشكل خاص للأماكن الكثيفة. يمكن تشغيل وصيانة المجاري المبسطة من قبل المرافق البلدية أو مجموعات المجتمع. يمكن معالجة مياه الصرف التي يتم تجميعها في مجاري مبسطة في محطات معالجة مياه الصرف الصحي صغيرة الحجم أو تصريفها في فرع من نظام الصرف الصحي التقليدي.

تتوفر تقنيات مختلفة للمعالجة اللامركزية لمياه الصرف الصحي لتلائم الظروف والمتطلبات المحلية فيما يتعلق بمعايير الصرف الصحي ورأس المال الاستثماري المتاح وقدرات الإدارة الحالية والأراضي المتاحة. بشكل عام، يجب أن تكون الأنظمة اللامركزية أسهل في التشغيل والصيانة من محطات معالجة مياه الصرف الصحي المركزية بسبب القدرات المنخفضة على المستوى المحلي. تعتبر أنظمة المعالجة الطبيعية مثل الأراضي الرطبة المبنية مناسبة بشكل خاص لمحطات المعالجة الصغيرة الحجم.

معالجة في الموقع

يوفر النظام الموجود في الموقع معظم وظائف نظام الصرف الصحي في موقع السكن ويخدم بشكل عام أسرة واحدة. الأنظمة الأكثر شيوعًا في التجمعات منخفضة الكثافة في المناطق شبه الحضرية وخاصة في المناطق الريفية. يتم جمع المياه العادمة ومعالجتها وتخزينها في الموقع. قد يحدث التخلص أو إعادة الاستخدام أيضًا في الموقع.

غالبًا ما يشتمل الصرف الصحي في الموقع على أنظمة منفصلة للنفايات المنزلية المختلفة، على سبيل المثال، مرافق منفصلة لجمع البراز والبول والمياه الرمادية (مياه الصرف الصحي من المطبخ والاستحمام).

الصرف الصحي في الموقع يعتمد على المستخدم؛ يتم توفير الاستثمار والصيانة والتشغيل، إلى حد كبير، من قبل الأسر. ومع ذلك، فإن جودة الصرف الصحي في الموقع تعتمد إلى حد كبير على وعي ومعرفة وموارد الأسر. غالبًا ما يلزم إذكاء الوعي وتوفير المعلومات، فضلاً عن الدعم المالي، لضمان استدامة وسلامة الصرف الصحي في الموقع.

علاوة على ذلك، تتطلب معظم خدمات الصرف الصحي في الموقع بعض الخدمات الجماعية، على سبيل المثال، يجب جمع الحمأة من خزانات الصرف الصحي أو المراحيض ومعالجتها والتخلص منها بأمان. يجب تنظيم هذه الخدمات من قبل مجموعات المجتمع أو المرافق العامة أو مقدمي الخدمات الخاصين. يوجد العديد من أنظمة وتقنيات الصرف الصحي في الموقع؛ يتم وصف بعض من أكثرها شيوعًا في ما يلي:

مرحاض الحفرة المحسّن جيد التهوية هو مرحاض بدون ماء يجمع البراز والبول في حفرة أرضية بسيطة. يجعل الهيكل العلوي ونظام التهوية المرحاض آمنًا وصحياً للمستخدم. يتم تصريف السوائل في باطن الأرض، ولتجنب التلوث الجرثومي لمياه الشرب، يجب وضع المراحيض على مسافة لا تقل عن 30 مترًا (> 30 مترًا) من مصادر المياه مثل الآبار الضحلة. تتراكم المواد الصلبة في الحفرة. عندما تكون الحفرة ممتلئة، يجب إفراغها أو بناء مرحاض جديد في مكان قريب.

يمكن توصيل المراحيض المتدفقة أو المراحيض ذات التدفق بخزانات الصرف الصحي التي تجمع وتعالج البول والبراز ومياه الصرف، وكذلك المياه الرمادية اختياريًا. يعتمد العلاج في خزان الصرف الصحي على الترسيب والهضم اللاهوائي للمواد الصلبة؛ يتم بعد ذلك إما تسريب النفايات السائلة الخالية من المواد الصلبة في الموقع أو يحتاج إلى تجميعها في نظام صرف صحي مبسط. يقلل هضم المواد الصلبة من تراكم الحمأة بشكل كبير؛ ومع ذلك، فإن خزانات الصرف الصحي تتطلب إزالة الحمأة كل بضع سنوات.

عادة ما تكون خزانات الصرف الصحي عبارة عن مزيج من صهاريج ما قبل الترسيب وحفر النقع الصغيرة التي تخرج منها مياه الصرف الصحي بحرية إلى الأرض. يمكن أن تحتوي خزانات الترسيب صغيرة الحجم الأكثر استخدامًا على 1 إلى 2 متر مكعب من الماء الأسود، مما يوفر لأسرة واحدة

سعة مناسبة لحوالي ستة إلى 10 أشهر، وبعد ذلك تتطلب الصيانة وإزالة الحمأة. ومع ذلك، في كثير من الحالات، تكون الخزانات محكمة الغلق أو موضوعة تحت التربة السطحية، مما يجعل الصيانة الدورية شبه مستحيلة. أيضًا، غالبًا ما تكون الخزانات صغيرة جدًا بحيث لا توفر وقت احتجاز واستقرار مناسبين. ونتيجة لذلك، فإن معظم الحمأة غير المعالجة تنتقل مباشرة إلى حفر النقع، مما يتسبب في حدوث تلوث.

نماذج إدارة لمعالجة مياه الصرف الصحي اللامركزية أو المجتمعية
يوجد هناك خمس نماذج لإدارة معالجة الصرف الصحي اللامركزية أو المجتمعية لضمان استمرار عملها ومنع التلوث.

• النموذج 1 – ملكية وإدارة صاحب المنزل

منشأة الصرف الصحي الفردية في الموقع (On- Site Sewage Facility - OSSF) التي يملكها ويديرها أصحاب المنازل، تستخدم في المناطق ذات الحساسية البيئية المنخفضة وتقتصر تقنيات المعالجة على الأنظمة التقليدية علما بأن مؤسسات الدولة المختصة تتابع الامر من خلال إشعار تذكير للصيانة.

• نموذج 2 – الإدارة من خلال عقد صيانة

كما في النموذج الأول، النظام ملكية صاحب المنزل الا ان النظام اكثر تعقيدا بحيث يقدم الفنيون المرخصون الصيانة المناسبة وفي الوقت المناسب من خلال العقود الفردية مع أصحاب المنازل.

• النموذج 3-تصاريح التشغيل

في حال المناطق الحساسة بيئيا كارتفاع منسوب الخزان الجوفي او التربة الرملية يتم متابعة النظام من خلال المؤسسات المعنية ومن خلاله يتم الفحص ويجدد التصريح السنوي لضمان أداء النظام، تصميمات قائمة على الأداء مع ضوابط إدارية مماثلة للنموذج 2، منشأة الصرف الصحي الفردية في الموقع (OSSF) المملوكة للأفراد.

• نموذج 4-كيان الإدارة المسؤولة عن التشغيل والصيانة

يعتبر من الأنظمة اللامركزية بحيث يمكن تصنيفه من أنظمة الصرف الصحي الفردية في الموقع (OSSF) الا ان هذا النظام من الادارة يستخدم عندما تكون جودة المياه والمناطق البيئية الحساسة وبالتالي يتم إصدار عقود التشغيل لكيان المسؤولية الإدارية (Responsible Management Entity -RME) بدلاً من أصحاب المنازل بحيث يكون التشغيل والصيانة موثوقة للغاية نظرا لحساسية المنطقة من النواحي البيئية.

• نموذج 5 – ملكية الكيان الإداري المسؤول (Responsible Management Entity - RME)

يعتبر هذا النظام من الإدارة مناسب للأنظمة اللامركزية في حين انه غير مناسب لمنشأة الصرف الصحي الفردية في الموقع (OSSF). تعود ملكية الأنظمة وتشغيلها وصيانتها الى ملكية الكيان الإداري المسؤول (RME)

يخلي مسؤولية أصحاب الممتلكات عن ادارة النظام ها النظام من الادارة والتشغيل أكبر ضمان لأداء النظام في أكثر البيئات حساسية. ومن هنا تتضح وظائف ملكية الكيان الإداري المسؤول (RME)، وهي جرد الأصول، تصميم النظام وتركيبه، مراجعة الخطة وفحص البناء، التشغيل والصيانة، التفيتش، المراقبة والتقارير. الشكل 1.5. يوضح التركيبة الادارية لهذا النموذج.

تقييم الوضع وتحديد الأهداف

إن التقييم الشامل لحالة البنية التحتية للصرف الصحي هو الخطوة الأولى المهمة لإعادة الإعمار بعد الكوارث. قد تكون المقابلات مع موظفي الإدارة والمستخدمين أفضل نقطة انطلاق من أجل تحديد حالة البنية التحتية ومستوى الخدمة قبل وقوع الكارثة بالإضافة إلى الأضرار الرئيسية التي لحقت بالبنية التحتية وتدهور الخدمة بسبب الكارثة. سيسمح ذلك بالتركيز على الأضرار الرئيسية التي سببتها الكارثة وعناصر البنية التحتية التي تحتاج إلى تقييم مفصل. تشمل الأضرار التي لحقت بمرافق الصرف الصحي من الكوارث الطبيعية ما يلي:

قد تكون شبكات المياه العادمة مسدودة بالطمي والحطام بعد الفيضانات أو قد تنفجر بعد الزلازل. قد تتضرر محطات معالجة مياه الصرف الصحي من الزلازل أو الفيضانات، سيرتبط الضرر الذي يلحق بمرافق الصرف الصحي في الموقع ارتباطاً وثيقاً بحالة البنية التحتية للمباني.

1.2.2.5. التخطيط لإعادة بناء البنية التحتية للصرف الصحي

بناءً على تقييم حالة البنية التحتية للصرف الصحي، يجب تحديد أهداف إعادة الإعمار المستدامة. بشكل عام، سيكون الهدف الأدنى هو استعادة مستوى الخدمة قبل وقوع الكارثة. ومع ذلك، إذا كان مستوى الصرف الصحي قبل وقوع الكارثة غير مرضٍ بالفعل، فينبغي أن يكون الهدف من إعادة الإعمار هو تحسين الوضع بما يتجاوز إصلاح الأضرار التي سببتها الكارثة. تعتمد أهداف المستوى المناسب للخدمة على العوامل التالية:

- سياق التخطيط: إعادة الإعمار على المحيط الحالي أو الانتقال إلى مناطق أخرى
- مستوى الضرر الذي لحق بالبنية التحتية / احتياجات إعادة التأهيل
- القدرات المؤسسية لإدارة أنظمة الصرف الصحي المركزية
- ميزانية الاستثمار المتاحة لإعادة الإعمار.

بالنسبة للصرف الصحي، لا يوجد حل واحد يناسب الجميع، يجب دائماً تكييف حالات الصرف الصحي وفقاً للحالة المحددة، والتي يمكن أن تختلف من حي إلى آخر.

تحتوي العديد من أنظمة الصرف الصحي على مكونات مدمجة في البنية التحتية للمباني، على سبيل المثال، المراحيض المتدفقة، وخزانات الصرف الصحي، وما إلى ذلك، فإن إعادة الإعمار المستدام من الصفر لأحياء كاملة أو عمليات إعادة التوطين، توفر فرصة لإعادة التفكير في أنظمة الصرف الصحي وتطبيق حلول أكثر فائدة من الأنظمة الشائعة السابقة للكوارث.

يعتمد استثمار وإدارة أنظمة الصرف الصحي اللامركزية والموقعية بشكل كبير على مشاركة الأسر الفردية. لذلك من المهم للغاية التركيز بشكل خاص على زيادة الوعي وتوزيع المعلومات، فضلاً عن ضمان مشاركة المستخدمين في تخطيط الصرف الصحي.

تشمل اعتبارات أنظمة الصرف الصحي المستدامة ما يلي:

الجوانب البيئية

- تجنب وضع أنظمة الصرف الصحي في أعلى منابع المياه العذبة.
- وضع حفر الترسيب أو المعالجة (فقط للمياه الرمادية، بدون براز) على مسافة 30 مترًا أفقيًا على الأقل من أي مصدر للمياه الجوفية.
- وضع قاعدة أي حفرة ترسيب على ارتفاع 1.5 متر على الأقل فوق منسوب المياه الجوفية.
- تأكد من عدم تصريف مياه الصرف الصحي غير المعالجة في أي مصدر للمياه العذبة (مثل البحيرة أو الأنهار أو المياه الجوفية) أو في البحر.
- التفكير في إعادة استخدام المياه الرمادية.

الجوانب الفنية

تأكد من سهولة الوصول إلى خزانات الصرف الصحي لإزالة الحمأة وصيانتها. ضع خزانات الصرف الصحي على بعد 30 مترًا على الأقل من أقرب مصدر للمياه الجوفية و 3 أمتار من أقرب منزل و 3 أمتار من أي خط ملكية.

تأكد من أن تصريف مياه الأمطار كافٍ. يمكن أن يؤدي الافتقار إلى أنظمة تصريف مياه الأمطار الكافية أو التي يتم صيانتها بشكل صحيح إلى حدوث فيضانات وما يرتبط بها من آثار جانبية. تحديد مواقع مصبات السوائل المتبقية بعد المعالجة على مسافات كافية من الشواطئ والقرى، مع مراعاة المد والجزر والتيارات وما إلى ذلك.

التأكد من أن جميع الأنابيب اللازمة تتوافق مع المعايير المطلوبة، بما في ذلك الحد الأدنى من الميل للسماح بتدفق مياه الصرف الصحي.

ضع في الاعتبار فصل المياه السوداء عن المياه الرمادية لتقليل الكميات التي ستحتاج إلى معالجة أكثر شمولاً.

الجانب الاقتصادي

تنفيذ التخطيط المالي بحيث يتم احتساب تكاليف الاستثمار الأولية لأنظمة الصرف الصحي وإدارتها وتشغيلها وصيانتها.

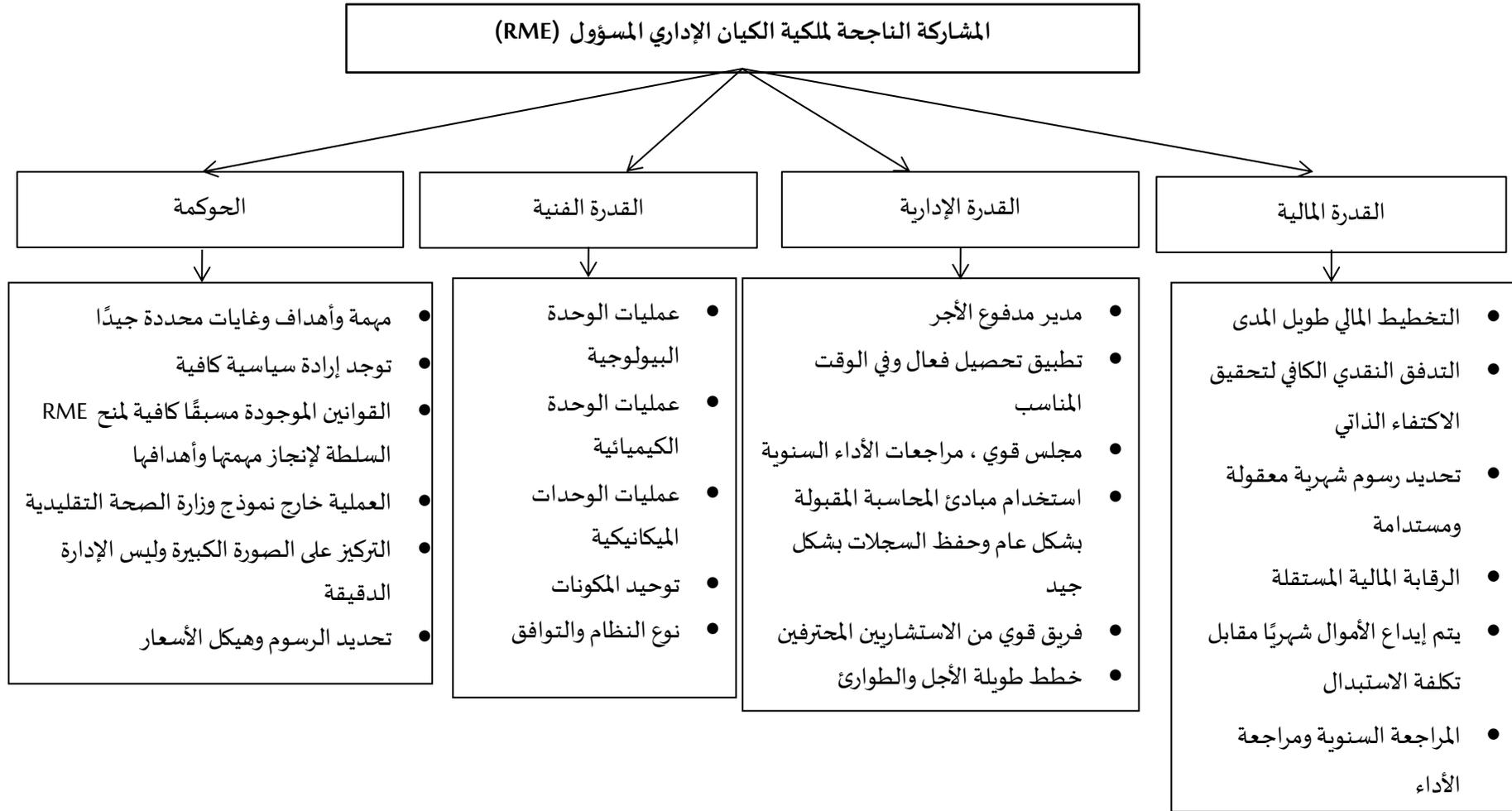
الجوانب الاجتماعية والثقافية

انتبه إلى الممارسات التقليدية والمقبولة ثقافيًا للتعامل مع المياه العادمة. التأكيد من أن الصرف الصحي في الموقع يعتمد على المستخدم؛ لذلك يجب أن تكون القرارات المتعلقة بالأنظمة في الموقع في أيدي المستخدمين في المقام الأول أو كما ورد في نماذج الإدارة الخمسة سائلة الذكر.

النظر في توافر المهارات والمعارف المحلية، وتقييم الاحتياجات التدريبية. ضمان أن يكون تصميم مرافق الصرف الصحي خاصًا بنوع الجنس أيضًا. لذلك يعتبر التشاور مع المستخدمين لتحديد أي متطلبات خاصة بالجنس مهم.

الجوانب المؤسسية

- حدد النظام الذي سيتم استخدامه: نظام عام مركزي أم أنظمة لا مركزية تدار من قبل الأسرة.
- حدد المسؤول عن إدارة النظام ودفع التكاليف المرتبطة به.
- التأكيد من وجود ترتيبات مؤسسية لتوفير خدمات التجميع الضرورية للتشغيل المستدام للأنظمة الفردية (في الموقع) ، مثل خدمات التخلص.



الشكل 1.5. مكونات الإدارة في النموذج الخامس ملكية الكيان الإداري المسؤول

3.2.5. النفايات الصلبة

إدارة النفايات الصلبة هي واحدة من أكثر القضايا البيئية تحدياً في المناطق المتضررة من الكوارث. تختلف ممارسات التخلص من النفايات بين المناطق، اعتماداً على الوصول إلى مرافق التخلص، والتقاليد المحلية ودرجة التدخل الحكومي أو البلدي. في كثير من الأحيان لا يوجد جمع نفايات منتظم وخاضع للرقابة على الإطلاق. غالباً ما لا يتم وضع القوانين واللوائح والترتيبات الإدارية المتعلقة بجمع النفايات ومعالجتها موضع التنفيذ وذلك لانشغال المؤسسات بأمور الكارث الأكثر تعقيداً.

من الشائع أيضاً أن نجد أن الافتقار إلى الإدارة السليمة للنفايات لا يُنظر إليه على أنه مشكلة رئيسية. من الضروري أن يكتسب جميع أصحاب المصلحة الوعي بالحاجة إلى نهج أكثر استدامة لإدارة النفايات. من الشائع أن نجد أن المخططين يبالغون في التأكيد على توفير البنية التحتية لإدارة النفايات، مثل أساطيل الشاحنات ومواقع التفريغ، لكنهم يهملون التخطيط لكيفية ومن الذي يجب أن يقوم بفصل النفايات وجمعها ومعالجتها والتخلص منها. يجب تضمين برنامج دعم طويل الأجل لإدارة النفايات في أي خطة لإعادة الإعمار. يتمثل التحدي الرئيسي لإدارة النفايات في مواقع التخلص نفسها في المدن والمناطق المحيطة، والتي غالباً ما تكون غير خاضعة للرقابة وغير مُدارة وتقع عادةً على طول خطوط الغطاء النباتي أو الشواطئ، أو الساحات العامة المفتوحة على أطراف التجمعات السكانية، مما يتسبب في التلوث للأشجار وأنظمة المياه الطبيعية والمياه الجوفية. إن التأثيرات على إمدادات المياه الجوفية والمناطق الساحلية واضحة تماماً في التلوث نتيجة الكارثة واهمال إدارة النفايات الصلبة. في حالة عدم وجود بدائل، غالباً ما يحرق السكان نفاياتهم في ساحات منازلهم أو أماكن غير خاضعة للرقابة في المدينة، مما يتسبب في تلوث الهواء المحلي والرائحة والمخاطر الصحية من إنتاج الديوكسينات والمركبات السامة الأخرى. لا يتم فصل النفايات بشكل عام عند المصدر. في حالة وجود أسواق للمواد القابلة لإعادة التدوير، فمن الأرجح أن يتم الفصل على مستوى الأسرة. من أجل مواجهة تحديات إدارة النفايات، يوصى بالخطوات التالية:

- نهج إدارة النفايات الصلبة بطريقة شاملة. التخطيط السكاني، التنظيم المجتمعي، الإطار الإداري، إدارة الموارد المائية، حماية البيئة وجوانب تعافي الموارد يجب أن تؤخذ في الاعتبار بشكل كامل.
- تقييم نقاط القوة والضعف في نظام إدارة النفايات السابق، كنقطة انطلاق جيدة، وتحديد كيف يمكن البناء عليها. جمع المواد القابلة لإعادة التدوير مثل المعادن والورق والبلاستيك وتسويقها بشكل منهجي. في بعض الأحيان، يكون هذا غير جذاب من الناحية الاقتصادية لأسرة واحدة، ولكن قد يصبح مثيراً للاهتمام إذا تم تنظيمه على نطاق الحي أو المدينة.

- تشجيع الجمع المنفصل ومعالجة الجزء العضوي والذي سيسمح بإنتاج السماد وتقليل كميات النفايات المتبقية التي يجب نقلها إلى مرفق التخلص وحساب التكاليف المرتبطة بهذا النشاط.
- النظر في تقنيات وأنظمة إدارة النفايات منخفضة التكلفة أو معقولة التكلفة.
- تنظيم إدارة النفايات بشكل صحيح بحيث يمكن أن تصبح مصدر دخل لأصحاب المشاريع الصغيرة في مجال النقل أو المشاريع القائمة على المجتمع.
- تحميل السكان على الأقل جزءًا من تكاليف إدارة النفايات الصلبة كحافز لهم لتقليل النفايات وزيادة الوعي ولضمان انتظام وجودة خدمات الجمع والتخلص.

الجوانب الفنية

- يجب أن تكون حلول إدارة النفايات المختارة عملية وسهلة الإدارة. يجب تنظيم التقنيات المستخدمة تدريجياً. على سبيل المثال، غالبًا ما يكون من الأفضل تنظيم الجمع الأولي بوسائل النقل المتاحة محليًا، مثل عربات اليد أو العربات التي تجرها الخيول أو الجرارات ذات المقطورات، بدلاً من الاعتماد على المعدات المتخصصة المكلفة والتي تتطلب صيانة مكثفة مثل الشاحنات الضاغطة.
- وبالمثل، فإن بناء مكب نفايات صحي مُعد بالكامل مع التحكم في العصاراة واستعادة غاز المكب قد يكون الحل الأمثل، ولكن من أجل القضاء على الحرق والطمير غير المتحكم فيهما، قد يكون تعيين مواقع تفريغ أصغر في مواقع مختارة بعناية يسهل الوصول إليها أمرًا صعبًا. نهج أفضل لتحسين الظروف حتى يمكن تنفيذ حل طويل الأجل أشمل.
- توفير خنادق تصريف في منحدرات مواقع دفن النفايات في المناطق المنحدرة.
- تأمين مواقع التخلص من النفايات وتسييجها.

الجوانب البيئية

- النظر في الأنشطة التي من شأنها زيادة الوعي البيئي بين الأسر وتسهيل إدخال أنظمة إدارة النفايات الصديقة للبيئة والصحية والفعالة والمستدامة.
- التأكد من أن النفايات يتم إيداعها فقط في مواقع محددة، والتي يتم اختيارها لتقليل مخاطر تلوث المياه، والحرق غير المنضبط، والوصول من قبل الحيوانات، وانتشار ناقلات الأمراض، وتناثر النفايات بفعل الرياح.
- تحديد مواقع التخلص بعيدا عن مصادر المياه الجوفية.
- تحديد مواقع على بعد 50 مترًا على الأقل من مصادر المياه السطحية.

الجوانب المؤسسية

- تقييم جميع أصحاب المصلحة ومسؤولياتهم الحقيقية والمحتملة فيما يتعلق بإدارة النفايات.
- النظر في الوضع الإداري والسياسي المحلي.
- مراجعة التشريعات واللوائح المحلية الخاصة بإدارة النفايات.

الجوانب الاجتماعية

تقييم نظام إدارة النفايات الصلبة الذي اعتمد عليه السكان والمؤسسات المسؤولة: التجميع على مستوى الأسرة أو في مواقع التجميع المركزية داخل الحي؟ استكشاف ودعم وتعزيز المشاركة المجتمعية في جميع جوانب التخطيط والتنظيم والتنفيذ والإشراف وتمويل أنشطة إدارة النفايات. يتم تحقيق أفضل النتائج في إدارة النفايات إذا افترض المجتمع أن استخدام النظام من مصلحته الخاصة. لاحظ أنه لا يمكن تحقيق الإدارة الفعالة للنفايات الصلبة في مدينة ما، إلا إذا كان النظام يخدم جميع المواطنين في جميع مستويات الدخل. البحث عن آليات إدارة النفايات التي ستحقق التغطية الكاملة لجميع الفئات الاجتماعية. إذا كانت ميزانيات البلدية مقيدة أو عدم القدرة على دفع رسوم الخدمة تستبعد بعض الأسر من الإدارة السليمة للنفايات، فستظل التحسينات البيئية والصحية في الأحياء الأخرى معرضة للخطر. بشكل عام، لا يوجد حل جاهز لإدارة النفايات الصلبة يناسب كل المواقف. قد يكون لكل مجموعة من الظروف المحلية متطلبات مختلفة، وسيتعين البحث عن الحل المناسب لمكان ووقت معينين.

نظرًا لأن العديد من التحسينات المرغوبة تتعلق بوعي الناس وعاداتهم وتقاليدهم، فمن المرجح أن يحمل النهج التدريجي العملي والواقعي الذي يشمل أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة نتائج مناسبة وفعالية من حيث التكلفة أكثر من المقترحات المخططة مركزياً بناءً على مدخلات التكنولوجيا والاستثمارات الضخمة.

يجب تحديد مواقع التخلص من خلال التشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك مسؤولي السلطة المحلية وممثلي العائلات والمنظمات ذات الصلة. يجب أن تتجنب المواقع المناسبة الآثار السلبية للروائح والدخان وتلوث المياه والحشرات والحيوانات على الأحياء.

3.5. الطاقة الكهربائية

تستخدم المنازل الطاقة للطهي والإضاءة وتدفئة / تبريد الهواء والماء، لتشغيل الثلاجات وغيرها من المعدات المنزلية، وغالبًا أيضًا للأجهزة الكهربائية الأخرى مثل التلفزيون والراديو وأجهزة

الكمبيوتر. يعد مصدر الطاقة ضروريًا لتوفير مستويات متزايدة من إضاءة الشوارع والأمن وتشغيل الأجهزة المنزلية البسيطة. ترتبط الفوائد الرئيسية للتوصيلات المحلية إلى حد كبير بالراحة والتواصل (على سبيل المثال، شحن بطاريات الهاتف المحمول) ، وربما للاستخدامات الإنتاجية.

أثناء التخطيط لإعادة بناء المساكن، من المهم جدًا مراعاة احتياجات الطاقة للسكان، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بإمدادات الطاقة المستدامة وكذلك استكشاف طرق تحسين كفاءة الطاقة في الإسكان.

تتأثر تكلفة إمدادات الطاقة التقليدية بقرب منطقة إعادة الإعمار من خطوط إمداد الطاقة الحالية ثلاثية الطور. عندما تكون هناك حاجة لتمديدات لنظام التوزيع الأساسي جنبًا إلى جنب مع المحولات الجديدة والمعدات الملحقة، تصبح التكاليف عالية جدًا. يتطلب مصدر الطاقة التقليدي التوزيع من خلال أنظمة الموصلات والمحولات؛ تشمل الخيارات إما الخطوط العلوية أو الكابلات الأرضية، وهذه الأخيرة باهظة الثمن وغير شائعة. قد تكون الخطوط العلوية عارية أو معزولة وإما معلقة بين الأعمدة أو متصلة بواجهة المباني؛ في هذه الحالة الأخيرة يجب عزل الخطوط.

يجب مراعاة هيكلية رسوم التوصيل والاستهلاك بعناية من أجل جعل إمدادات الطاقة في متناول الأسر الأكثر فقرًا. غالبًا ما تكون رسوم التوصيل كاملة التكلفة حيث يتعين دفع تكاليف التوصيل والعداد بالكامل في البداية باهظة بالنسبة للأسر الفقيرة. تُفضل مخططات الرسوم حيث تكون رسوم التوصيل متداخلة ويتم تحصيلها مع رسوم الاستهلاك. بسبب الكثافة السكانية العالية، يمكن في كثير من الأحيان توفير إمدادات الطاقة للأحياء الفقيرة بتكلفة منخفضة جدًا للفرد. يمكن تخفيض تكاليف الفواتير والتحصيل بشكل كبير من خلال الإدارة الفعالة أو التقنيات الحديثة. على سبيل المثال، تلغي أنظمة البطاقات المدفوعة مسبقًا الحاجة إلى قراءة العدادات والفواتير والتحصيل والإنفاذ.

يجب الاستفادة الكاملة من هذه الخيارات لخفض تكاليف توصيلات الطاقة للأسر الفقيرة. غالبًا ما تكون حلول الطاقة المتجددة أكثر تكلفة من حيث الشراء والتركيب من المصادر التقليدية. نظرًا لأن الطاقة المتجددة مجانية فعليًا، فإن اقتصاد مصادر الطاقة المتجددة على مدى عمر المبنى عادةً ما يكون أفضل بكثير مما هو عليه في الأنظمة التقليدية.

الطاقة شمسية

توجد خيارات قليلة لمصدر طاقة مستقل. تعد الألواح الكهروضوئية باهظة الثمن بشكل عام بحيث لا يمكن تحملها من قبل السكان الفقراء. ومع ذلك، فإن الألواح الشمسية لإنتاج الماء الساخن ميسورة التكلفة وتساعد على تقليل تكاليف استهلاك الكهرباء.

يمكن استخدام الطاقة الشمسية لتوفير الإضاءة والطاقة الميكانيكية والكهرباء. يتم تحويل ضوء الشمس إلى كهرباء باستخدام الخلايا الكهروضوئية، والمعروفة أيضًا باسم "الخلايا الشمسية" أو "الألواح الشمسية". تنتج الخلايا الكهروضوئية الكهرباء طالما أن ضوء الشمس يضيء عليها، فهي تتطلب القليل من الصيانة، ولا تولد وتعمل دون ازعاج. مطلوب مورد موثوق للألواح الشمسية والتركيب المناسب. يمكن أن تختلف أسعار الألواح الشمسية من منطقة إلى أخرى. يمكن تركيب الألواح الشمسية بسهولة على الأسطح أو وضعها بجانب المنازل.

مشكلة أخرى صعبة هي وقود الطهي النظيف. الطاقة في شكل وقود الطبخ هي بشكل عام حاجة الطاقة السائدة للفقراء. غالبًا ما تكون تكلفة الفحم النباتي أقل بشكل هامشي فقط من تكلفة غاز الطهي المحلي. قد يسمح دعم التكاليف الأولية لمواقد وأسطوانات غاز البترول المسال باستبدال الفحم أو الحطب بغاز البترول المسال، الأمر الذي سيكون له العديد من الفوائد الصحية والبيئية الإيجابية

بقدر الإمكان، يجب تقليل استهلاك الطاقة من خلال التخطيط الجيد وتصميم المباني، ومن خلال الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والطاقة الحرارية الأرضية وأنظمة الطاقة الجماعية للطاقة الحيوية. تشمل فوائد استخدام الطاقة المتجددة استقرار الأسعار التنافسية على المدى الطويل، وتقليل التعرض لاضطرابات إمدادات الوقود وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

الجوانب الفنية

- يجب الأخذ في اعتبار فوائد إعادة الإعمار المستدام التي توفر فرصة جيدة لتركيب أنظمة الطاقة المتجددة، خاصة عندما يمكن تركيب الأنظمة في عدد كبير من المباني في نفس الوقت.

- اختيار نظام الطاقة المتجددة الأنسب لمنطقة إعادة الإعمار. عادة ما يكون لدى منظمات الأرصاد الجوية الوطنية خرائط وبيانات متاحة لتقدير عدد أيام الرياح أو الأيام المشمسة في المنطقة في السنة.

- يجب العلم بأن بعض مصادر الطاقة المتجددة (الرياح، الطاقة الشمسية) يجب أن يكون لها نظام احتياطي تقليدي لأيام في ظروف مناخية غير مناسبة.

الجوانب الاجتماعية

- التأكد من أن أنظمة الطاقة المستدامة والطاقة المتجددة متكيفة جيدًا وحساسة لثقافة المستخدمين.

● تجنب قدر الإمكان الطهي والتدفئة في الأماكن المغلقة باستخدام الحطب أو الفحم؛ يمكن أن تتسبب هذه الأنواع من مصادر الطاقة، عند استخدامها في الداخل، في تلوث داخلي خطير مع مشاكل صحية مرتبطة به.

● التأكد من تقديم التدريب لأنه ضروري لبناء وصيانة حلول الطاقة البديلة.

الجانب المؤسسي

تعمل بعض الحكومات بنشاط على الترويج لمصادر الطاقة المتجددة وتقديم الحوافز، مثل القروض الميسرة والتخفيضات الضريبية للمستخدمين لتكريب مثل هذه الأنظمة.

4.5. المدارس

المباني العامة المؤقتة والدائمة حسب معايير اسفير مثل المدارس "يجب تشييدها أو إصلاحها لتكون معدة لمقاومة الكوارث ولضمان السلامة والوصول للجميع. يجب أن تمتثل هذه المرافق لمعايير البناء الخاصة بالقطاع وإجراءات الموافقة، بما في ذلك متطلبات إمكانية الوصول لمن يعانون من صعوبات في الحركة أو الرؤية أو الاتصال. يجب أن يتم إصلاح أو تشييد هذه المباني بالتشاور مع السلطات المختصة وإبلاغها ببنية تحتية للخدمة متفق عليها واستراتيجية صيانة ميسورة التكلفة".

في الحالات التي تم فيها استخدام المدارس كمساكن جماعية مؤقتة حال النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية، يجب تنفيذ النقل الآمن المخطط والمُدار للسكان المحميون في أقرب وقت ممكن للسماح باستئناف الأنشطة العادية. قد تكون هناك حاجة أيضًا إلى إصلاح المباني العامة المتضررة أو توفير هياكل مؤقتة لتكون بمثابة مدارس ومراكز رعاية صحية وغيرها من المرافق المجتمعية (Disaster Recovery Toolkit 2015).

دمج الحد من مخاطر الكوارث في قطاع التعليم

1. فهم الأضرار والخسائر

2. دراسة هدف استعادة القطاع والتأكد من أن الهدف يشمل مفهوم الحد من المخاطر

3. ضمان أن التدخلات قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل مصممة من البداية:

أ- الحماية من المخاطر

ب- تأكد من أن التدخلات لا تؤدي إلى مخاطر أو نقاط ضعف جديدة، وفي حالة حدوثها، يجب

إضافة أنشطة من شأنها تقليل المخاطر المتوقعة

ت- ضمان دمج الأنشطة التي من شأنها رفع مستويات الوعي وفهم الحد من مخاطر الكوارث في

المجتمعات

ث- إضافة الأنشطة التي من شأنها إضفاء الطابع المؤسسي على مفهوم الحد من مخاطر

الكوارث

الشراكات ومذكرة التفاهم

عند الشروع في اعادة الاعمار للبنية التحتية الصحيحة، ينبغي تشجيع الروابط مع الوزارات الحكومية المختصة والسلطات المحلية والتعاون مع مجموعة التعليم Education cluster. هذا النهج سوف:

- يعزز التأزر
 - تقليل ازدواجية الجهود
 - تشجيع الاستخدام الأفضل للموارد
 - إنشاء روابط لتعزيز الممارسات الجيدة وضمان الاستدامة.
 - سيكون التنسيق مع مجموعة التعليم مهمًا لتحديد الفرص ليس فقط لتنسيق (إعادة) مبادرات البناء ولكن أيضًا لتنفيذ أنشطة أخرى مثل تعزيز النظافة في المدارس.
 - يجب أن تنص مذكرات التفاهم بوضوح على أدوار ومسؤوليات جميع الأطراف وأن تتم مراجعتها والتعقيب عليها من قبل الفريق القانوني. يجب أن تكون مفصلة قدر الإمكان وأن تحدد المكونات العامة لسياق البرنامج (إمدادات المياه والصرف الصحي وما إلى ذلك) والإطار الزمني.
 - لتعزيز الشراكات والروابط التنسيقية على جميع مستويات التدخل، ينبغي عقد اجتماعات أو ورش عمل منتظمة من أجل تحديد الأدوار وتحديثها وتوضيح توقعات مختلف أصحاب المصلحة.
 - يجب إنشاء لجان توجيهية تتألف من جميع أصحاب المصلحة المشاركين في إدارة المشروع وتمثل جميع المستويات الإدارية للمشروع لتبادل المعلومات واتخاذ القرارات وتنسيق الدعم الفني من وزارة الصحة ومجالس الكهرباء والمياه والشركاء الرئيسيين الآخرين.
- نظرا لأهمية مذكرات التفاهم بين الشركاء، فيما يلي عرض لمذكرة تفاهم بين الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ووزارة التربية والتعليم في بلد ما لإنشاء مرافق تعليمية بعد الانتهاء من الحرب. مترجم من الانجليزية الى العربية (IFRC, 2012)

مذكرة تفاهم بين وزارة التربية والتعليم في (الدولة) و (الجمعية الوطنية) والاتحاد الدولي لجمعيات

الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن برنامج بناء المرافق التعليمية

1. المقدمة

1.1 يخضع برنامج البناء للصليب الأحمر والهلال الأحمر في (اذكر اسم الدولة) لدستور الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC) قواعد ومبادئ الإغاثة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر للإغاثة في حالات الكوارث، إجراءات التشغيل الموحدة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، دستور (الجمعية الوطنية)، التشريعات ذات الصلة في (اذكر اسم الدولة).

2.1. توافق وزارة التعليم و (الجمعية الوطنية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (المشار إليه فيما بعد باسم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) على التعاون في تنفيذ نداء الاتحاد الدولي للطوارئ رقم. XX في الجزء المتعلق بإعادة بناء عدد متفق عليه من المرافق التعليمية في (اذكر اسم المنطقة) ، التي دمرتها (الكارثة/ الحرب) في (اذكر التاريخ).

2. الغرض

1.2. يتفق الطرفان على أن الهدف العام لمذكرة التفاهم هذه هو تحديد الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل منهما في تنفيذ برنامج بناء المرافق التعليمية في (اذكر اسم المنطقة).

3. النطاق

1.3. تغطي مذكرة التفاهم هذه مبادئ تنفيذ وزارة التربية والتعليم / (الجمعية الوطنية) / برنامج إعادة بناء مدارس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في (اذكر اسم المنطقة). لا تغطي برامج المساعدة الأخرى التي تنفذها (الجمعية الوطنية) وتدعمها و / أو من خلالها وكالات أخرى، بما في ذلك الجمعيات الوطنية المانحة الأخرى للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي تقدم المساعدة خارج نطاق (الجمعية الوطنية المنفذة) / الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. البرنامج المبين في النداء وخطة العمل والميزانية (اذكر التاريخ).

2.3. يتفق الطرفان على أن نطاق البرنامج يجب أن يشمل بناء إجمالي (اذكر العدد) المدارس في (اذكر اسم المنطقة): (اذكر العدد) المدارس الابتدائية و (اذكر العدد) المدارس الثانوية.

3.3 من (اذكر العدد) المدارس، سيتم بناء إجمالي (اذكر العدد)، (اذكر العدد) ابتدائي و (اذكر العدد) عالي) داخل الجمع المدرسي الحالي، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم. ستقتصر مسؤوليات الاتحاد الدولي

لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر فيما يتعلق ببناء هذه المدارس (اذكر العدد) ، فضلاً عن الجمع بشكل عام، حصرياً على تلك المحددة في مذكرة التفاهم الحالية.

4.3. سيتم التوقيع على جدول يوضح تفاصيل موقع (اذكر العدد) المدارس، المقدم من وزارة التربية والتعليم، وإرفاقه كملحق بمذكرة التفاهم هذه. سيشكل هذا الجدول جزءاً لا يتجزأ من مذكرة التفاهم هذه.

5.3. لا يمكن تغيير طبيعة وموقع المشاريع دون موافقة صريحة من جميع الأطراف في مذكرة التفاهم هذه.

4. عام

1.4. تظل مذكرة التفاهم هذه سارية المفعول من تاريخ توقيعها حتى تاريخ تسليم البنية التحتية المكتملة إلى وزارة التربية والتعليم من قبل (الجمعية الوطنية) في موعد لا يتجاوز (اذكر التاريخ)

2.4. يوافق الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على دعم وزارة التربية والتعليم و (الجمعية الوطنية) في جهودهما من أجل أسرع (إعادة) بناء البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية في (اذكر المنطقة) ، التي دمرتها (الكارثة/ الحرب) (اذكر التاريخ) ، ويقرر لتخصيص الموارد المالية اللازمة لبناء مرافق تعليمية في (اذكر المنطقة) ، على النحو المحدد في المادة 2.3 أعلاه.

3.4. تقترح وزارة التربية والتعليم نوع المرافق التعليمية، وتقدم كل المساعدة المطلوبة في المسائل القانونية المتعلقة بتخصيص الأراضي. من الواضح أن وزارة التعليم مسؤولة ومسؤولة بالكامل عن ملكية هذه الأرض وأي مطالبات قد تنشأ من قبل أي طرف / أطراف قانونية أو حقيقية أخرى بما في ذلك جميع المنظمات والشركات والمعاهد والوزارات وما إلى ذلك فيما يتعلق بمسألة ملكية الأرض. تقدم وزارة التربية والتعليم مواصفات المشروع لبناء المدارس، وتضمن توافر جميع التصاريح الخاصة الأخرى بالتنسيق مع وزارة الإسكان والسلطات الحكومية الأخرى (حدد العاصمة و / أو المقاطعة / المنطقة)

4.4. تسهل (الجمعية الوطنية) التنفيذ الشامل للبرنامج، وخاصة العلاقة مع السلطات الحكومية ذات الصلة، بما في ذلك وزارة التربية والتعليم.

5.4. ستُعقد اجتماعات تنسيقية بين ممثلي وزارة التربية والتعليم و (الجمعية الوطنية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بانتظام لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج إعادة بناء المدارس.

6.4. لا شيء في مذكرة التفاهم هذه يعتبر تنازلاً (صريحاً أو ضمناً) عن أي من الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على النحو المنصوص عليه في مذكرة التفاهم المبرمة بين الحكومة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن

"الوضع القانوني للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في "البلد" ، أو أي اتفاقية أخرى معمول بها.

7.4. من المتفق عليه بموجب هذا أن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لن يقبل أي مسؤولية عن المطالبات الناشئة عن الأنشطة التي يقوم بها المستشارون أو المقاولون أو وزارة التعليم، بما في ذلك تصميم وبناء المبنى ومطابقته النهائية لقوانين البناء الوطنية. يجب على وزارة التربية والتعليم الدفاع عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وإبعاد الضرر عنه وتعويضه فيما يتعلق بأي مطالبات من هذا القبيل من قبل طرف ثالث

5. التنفيذ

1.5. وزارة التربية والتعليم:

1.1.5. بالتشاور مع (الجمعية الوطنية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، اقتراح المعدات والمواد المطلوبة التي سيتم تضمينها في برنامج (إعادة) بناء مرافق التعليم، والتي تحددها وظائفها وحجمها.

2.1.5. تقديم أوصاف المشروع والوثائق الفنية الكاملة بناءً على المعايير المقبولة في (اذكر الدولة).

3.1.5. ضمان تخصيص المواقع في (اذكر المنطقة) لبناء المرافق التعليمية المحددة.

4.1.5. تحمل المسؤوليات الملموسة التالية:

5.1.5. ترتيب جميع التصاريح المطلوبة من قبل السلطات لتنفيذ أعمال البناء.

6.1.5. ضمان منح المقاول (المقاولين) المختارين من قبل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الحقوق المطلوبة والأذونات المناسبة للبناء في المواقع المختارة.

7.1.5. تسليم مواقع البناء إلى المقاول (المقاولين) لفترة البناء في مثل هذه الحالة المناسبة لبدء العمال وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه بشكل منفصل.

8.1.5. توفير موقع البناء الذي تم تطهيره من المباني المهدامة والجاهزة لبدء أنشطة البناء.

9.1.5. توفير الوصول الضروري إلى الموقع، بشرط أن يتطلب نقل إلى الموقع.

10.1.5. توفير توصيلات إمدادات المياه والتدفئة في المنطقة المجاورة مباشرة لمواقع (إعادة) البناء.

11.1.5. توفير نقاط توصيل الكهرباء في المنطقة المجاورة مباشرة لمواقع (إعادة) البناء.

12.1.5. فحص وثائق العمل وفقاً لمعايير الجودة الخاصة بمعايير (اذكر الدولة).

13.1.5. تأمين جميع الجوانب القانونية والتعامل معها قبل وأثناء أعمال إعادة الإعمار مع السلطات الحكومية الأخرى وبالتحديد مع وزارة الإسكان أو المحافظة أو السلطة المحلية (حدد اسم (أسماء) السلطة (السلطات) المحلية المعنية).

14.1.5. في جميع مراحل بناء المدارس، سيتم إجراء المراقبة والرقابة الفنية وكذلك الموافقة على جودة وكمية العمل وفقاً للمواصفات واللوائح الخاصة (اذكر الدولة) من قبل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. سيضمن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من خلال المراقبة المشتركة مع وزارة التربية والتعليم والجمعية الوطنية تنفيذ جميع الجوانب الفنية التي أثارها وزارة التربية والتعليم وفقاً للمواصفات واللوائح المعمول بها في (اذكر الدولة).

15.1.5. عرض التعاون التنظيمي والفني الوثيق والحفاظ عليه بشأن التقدم، بناءً على تقارير تقييم الانجاز.

16.1.5. تسلم المشاريع الخاصة بعملية الضمان من المقاولين العموميين. بعد انتهاء فترة الضمان، تتولى وزارة التربية والتعليم والمستفيدون المشاريع من المقاولين للتشغيل ويوقعون على شهادة التسليم وقبول المشروع.

17.1.5. توفير جميع الأثاث والمعدات التعليمية وغيرها من المعدات المطلوبة على التكاليف الخاصة بها وفي الوقت الذي تكون فيه المشاريع جاهزة للتسليم المادي من قبل المقاول.

18.1.5. تكون مسؤولة عن إدارة المرافق التي سلمتها جمعية الهلال الأحمر عند الانتهاء من البناء والتسليم الرسمي.

2.5. ستقوم (الجمعية الوطنية) بما يلي:

1.2.5. المشاركة في مراقبة تنفيذ برنامج البناء المدرسي.

2.2.5. تقديم المساعدة الفنية؛ المساهمة في تنفيذ البرنامج من خلال تسهيل الاتصالات والتعاون مع الجهات الحكومية ذات الصلة، وخاصة مع وزارة التربية والتعليم ووزارة الإسكان والهيئات المحلية في (اذكر المنطقة).

3.2.5. تقديم قائمة بشركات الاستشارات والمقاولين المحتملين. من الواضح أن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر له مطلق الحرية في تقرير ما إذا كان سيقبل أيًا من المستشارين الذين أوصت بهم (الجمعية الوطنية). يحتفظ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لنفسه بالحق في اختيار المقاول (المتعاقدون) أو المستشار (الاستشاريون) خارج هذه القوائم، بناءً على نتائج تحليل العطاءات.

4.2.5. مساعدة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في الإشراف على الأعمال التي ينفذها المقاول (المقاولون).

5.2.5. أن تكون متلقياً للبنية التحتية المكتملة من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتسليمها إلى وزارة التعليم والمستفيدين.

6.2.5. تقديم خدمات الإسعافات الأولية في جميع مواقع البناء لعمال المقاولين والمتخصصين خلال فترة البناء.

7.2.5. ألا يكون مسؤولاً عن إدارة المرافق بعد تسليمها إلى وزارة التربية والتعليم.

3.5. سوف يقوم الاتحاد الدولي بما يلي:

1.3.5. تحمل المسؤولية العامة عن التخطيط والتنفيذ والمراقبة والإبلاغ عن تنفيذ البرنامج.

2.3.5. حشد الموارد المالية لإنجاز البرنامج، باستثناء الموارد المالية لتغطية التكاليف المحددة في المواد

10.3.5. من مذكرة التفاهم الحالية.

3.3.5. تقديم المساعدة الفنية وتنسيق وتسهيل تنفيذ البرنامج والاتصال بالجهات المانحة بشأن جميع جوانب تنفيذه.

4.3.5. تحديد وتوظيف مهندس معماري / شركة هندسية كمستشار لإنتاج التصميم، وضمان الإشراف والتفتيش ومراقبة الجودة وفقاً للهيكل والمواد والمعدات وفقاً لمعايير ولوائح البناء المحلية وقواعد الممارسة والاتفاقية المبرمة مع المقاولين من أجل "المرافق التعليمية". سيغطي الاتحاد الدولي تكلفة الخدمات الاستشارية.

5.3.5. تأهيل شركة (شركات) إنشاء البائعين المفضلة وطرح مناقصة واختيار شركة (شركات) بناء عليها وفقاً لإجراءات التشغيل القياسية للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

6.3.5. تقديم الخبرة التنظيمية وإدارة المشروع بما في ذلك تحديد المشروع، وإعداد الميزانية، وتحديد المقاول والاستشاري، وتقديم العطاءات، والتقييم، ورصد التقدم، وإعداد التقارير.

7.3.5. توقيع العقود مع المقاولين. في هذه العقود، سيتم تحديد جميع التزامات الأطراف المختلفة بالتفصيل وسيتم التحقق من نطاق الأعمال من قبل مختلف الأطراف.

8.3.5. تنفيذ المدفوعات للمقاولين وفقاً لتقدم الأعمال.

9.3.5. الترتيب لتسليم المرافق التعليمية بعد إنجازها إلى وزارة التربية والتعليم من خلال (الجمعية الوطنية).

10.3.5. غير مسؤول عن تشغيل هذه المرافق التعليمية وأي تكاليف مرتبطة بتشغيلها وصيانتها وموظفيها وأثاثها ومعدات ما إلى ذلك.

11.3.5. تحمل المسؤولية الكاملة عن الإدارة التشغيلية (السردية) والمالية للبرنامج وتقديم التقارير المالية وغيرها إلى الجهات المانحة.

6. التعديل

1.6. في حالة عدم إمكانية الوفاء بالالتزامات بموجب مذكرة التفاهم هذه، بما في ذلك تعبئة الموارد وتنفيذ المشاريع الفردية أو الإدارة الفعالة لها، يجب أن تكون هناك مشاورات بهدف تعديل أو إنهاء مذكرة التفاهم هذه وفقاً للمادتين 2.6 و 3.6 أدناه. بالإضافة إلى ذلك، إذا ثبت وجود أي نقص في التعاون من قبل وزارة التعليم أو التنفيذ السليم لمسؤولياتها المذكورة في مذكرة التفاهم هذه، يحتفظ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بحقوق الإنهاء من جانب واحد لمذكرة التفاهم هذه أو المطالبة بتعويض عن أي خسائر أو أضرار تم تكبدها.

2.6. لا يمكن تعديل أو تغيير أي من أحكام مذكرة التفاهم هذه إلا بموافقة كتابية متبادلة من الشركاء المعنيين.

3.6. يجوز إنهاء مذكرة التفاهم من قبل أي من الأطراف فقط في حالة القوة القاهرة، مثل الحرب أو الحرائق أو الفيضانات أو الزلازل أو غيرها من الكوارث، بشرط أن تكون هذه الأحداث قد أثرت بشكل مباشر على أداء مذكرة التفاهم. في مثل هذه الحالة، يجب تأجيل الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في مذكرة التفاهم بحلول الفترة الزمنية التي حدثت خلالها مثل هذه الأحداث.

4.6. في حالة الاختلاف، تعتبر النسخة (حدد اللغة) هي النسخة الأصلية.

التوقيع:

وزارة التربية والتعليم (الجمعية الوطنية) الاتحاد الدولي للصليب الأحمر وجمعيات الهلال

الأحمر

التاريخ والمدينة والبلد

انتهى نص مذكرة التفاهم.

اختيار الموقع

عند التخطيط لإعادة بناء البنية التحتية للمدرسة، فإن اختيار الموقع المناسب هو المفتاح. سيتم تخصيص الأرض لبدء (إعادة) أنشطة البناء من قبل وزارة التربية والتعليم / السلطات المحلية. قبل الموافقة على إعادة البناء في نفس الموقع أو الشروع في إنشاءات جديدة في الموقع المخصص، يجب التأكد من:

- يجب القيام بتقييم المخاطر والمحاذير التي من المحتمل أن تواجهها المنطقة. في حالة إعادة البناء في موقع المنشأة المتضررة / المدمرة، حدد سبب تأثر الهيكل الأولي بالطريقة التي كان عليها - بنية قديمة / سيئة الصيانة؛ قوانين البناء لا تتبع؛ مصنعية سيئة أو عيب في التصميم
- هل الموقع سهل الوصول للفتيان والفتيات؟ هل توجد مرافق نقل او وسيلة مواصلات مناسبة على مقربة؟
- هل يوجد شبكة إمدادات المياه والكهرباء ضمن البنية التحتية التي يتم تطويرها
- اجراء دراسة جدوى إذا بدا من المحتمل أن الهيكل لا يتحمل تأثير خطر مستقبلي، فلا تقبل (إعادة) البناء على الموقع. التفاوض مع وزارة التربية والتعليم والدعوة إلى الحصول على أرض آمنة.

البنية التحتية المدرسية المراعية للمنظور الجنسي/ الاجتماعي

- لضمان استفادة جميع الفتيات والفتيان على قدم المساواة من التعليم في حالات الطوارئ، من الضروري فهم الديناميكيات الاجتماعية والجنسانية التي قد تؤثر أو تضع قيودًا على المتعلمين ومعلميهم.
- عدد الأطفال -مصنفين حسب الجنس والعمر؟
- اكتشف كيف تؤثر الأزمة على ما إذا كانت الفتيات، مقارنة بالفتيان، قادرات على الذهاب إلى المدرسة؟
- هل يعتقد الآباء أن المسافة التي تقطعها الفتيات أو الأولاد للوصول إلى المدرسة مقبولة وأن السفر آمن؟
- هل تعتبر بيئة التعلم آمنة للفتيات والفتيان؟ هل ستمتع الفتيات والفتيان بوصول آمن وكافٍ إلى المراحيض والمياه في المدرسة؟
- هل الفتيات و / أو الأولاد في سن المدرسة هم الآن أرباب أسر؟ هل يتم الضغط على الفتيات للزواج المبكر أو الأمومة المبكرة؟
- هل وصمة العار الاجتماعية (مثل الناجين من الاغتصاب والجنود الأطفال السابقين) تمنع الأولاد أو الفتيات من الحصول على التعليم؟

التصميم

تتضمن مرحلة التصميم عددًا من القرارات التي يجب أخذها في الاعتبار. أحدها -يمكن استخدام المدارس كمراكز إجلاء (فيضانات وأعاصير او حروب) أو ملاجئ مؤقتة في سياقات ما بعد الكوارث. عند تصميم المنشأة، من المهم مراعاة ما يلي منذ البداية:

- يجب تقييم اختيار الموقع للمبنى.
- يجب مراعاة هيكل وحجم المبنى.
- يجب مراعاة احتياجات المياه والصرف الصحي.
- يجب تركيب مراحيض للأطفال ذوي الإعاقة.
- يجب تناول سلامة وأمن الطلاب والموظفين في التخطيط العام.
- يجب مراعاة الثقافة والتقاليد المحلية عند التخطيط للمنشأة، مع احترام احتياجات الفتيات والفتيان.
- يجب مراعاة الأحكام الخاصة بالطلاب ذوي الإعاقة. يجب مراعاة المنحدرات الخاصة بدخول الكراسي المتحركة، والاعتبارات الخاصة بالمكفوفين والأطفال ذوي القدرات الحركية الأخرى، في معالجة حجم ووظيفة كل مساحة وميزة التصميم.
- يجب أن تكون البنية مستدامة بحيث تكون تكاليف الصيانة بمجرد تسليم المبنى إلى المستخدم النهائي قابلة للتطبيق.
- يجب أن تكون مواد البناء المستخدمة متينة ومتوافقة مع الظروف المناخية.

المشتريات والمناقصات ورقابة الجودة

تم تحديد جميع الإجراءات والعمليات الضرورية التي تنطبق على شراء الأشغال والخدمات لمشاريع (إعادة) البناء داخل الاتحاد الدولي في مشتريات الأشغال والخدمات الخاصة بالمبادئ التوجيهية لمشاريع البناء وقوائم المراجعة وأدوات العمل. تم وضع هذه المتطلبات لضمان إجراء المشتريات بطريقة منهجية وفقًا للمعايير وأفضل الممارسات المعترف بها دوليًا حسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC, 2012).

يجب على الكادر الفني زيارة الموقع وفحص مواد البناء في مراحل مختلفة لمراقبة جودة البناء. تأكد من أن المشروع يتم تنفيذه حسب الخطة والمواصفات واتباع أكواد البناء.

الفصل السادس

دور المجتمع في التعافي وإعادة الاعمار

يعني التعافي حرفيًا إعادة الناس للوقوف على أقدامهم وتمكينهم من إعادة بناء حياتهم. تتضمن إعادة بناء الحياة التغلب على الصدمات، وإعادة بناء مأواهم، وتأمين فرص كسب الدخل، والعودة إلى الوظائف، وإعادة الأطفال إلى المدرسة، ومجموعة من الأشياء الأساسية الأخرى. تشكل المبادئ الرئيسية التالية أساس استراتيجية التعافي والتي تضمن المشاركة المجتمعية (IFRC, 2012):

- احترام احتياجات الأسر الأساسية
- الاعتراف بمنظمات المجتمع وقدراتهم وتعزيز الاحترام المتبادل والحوار
- ضمان الأمن والحماية والحق في "مكان للعيش فيه"
- المسؤولية عن نجاح عملية التعافي تقع على عاتق العائلات والمجتمعات
- غرس روح بناء السلام والتماسك المجتمعي
- إن تقديم الدعم من السلطات ضروري للناس كي يتولوا أمر التعافي بأنفسهم
- تبني الية تسمح لكل أسرة محتاجة ببناء منزل أساسي آمن، والذي يمكن تحسينه تدريجياً بمرور الوقت

• تصميم برامج التعافي بحيث تستمر مشاركة المجتمع إلى أقصى حد ممكن

التعافي السلس ليس له انتقال بين مراحل محددة. يبدأ بالإغاثة والتعافي في نفس الوقت في اليوم الأول. لا يتعلق الأمر بالانتقال من مرحلة ثابتة إلى أخرى. إنه تعافي يبدأ من البداية إلى جانب إمدادات الإغاثة. بحيث تتوفر الإغاثة في شكل طعام وملابس وبطانيات ومصابيح ومواد تدفئة وماء، أي الأشياء الضرورية لاستمرار الحياة، وفي نفس الوقت تنظيم الناس لإعادة بناء حياتهم. يتم تحقيق السلسلة من خلال دمج العمليتين في عملية واحدة.

أهم ما يميز السلسلة هو وضع الأشخاص المتأثرين في قلب العملية بدءًا من إدارة الإغاثة في المخيمات أو في التجمعات أو المأوى الخاصة بهم. تبدأ إعادة بناء المساكن في التعافي السلس ببناء غرفة على الأرض التي تمتلكها الأسرة أو أرض جديدة كانت موجودة حسب مقتضى الحال. يتم توفير حزمة المواد للمأوى في حالات الطوارئ بشكل عام من قبل الوكالات الإنسانية. في العملية السلسلة، من المهم أن تتكون المواد المستخدمة أو الغرفة من مواد يمكن إعادة استخدامها في المنزل الدائم. ستبني العائلات المأوى أو غرفة في المنزل القديم بالمواد المتوفرة وأي مادة يمكنهم إنقاذها من المنزل المدمر. عند تحديد المواد المستخدمة للبناء، من المهم أن تناقش مع العائلات ما

هو الأنسب. بقدر الإمكان، يجب تجنب الملاجئ المؤقتة الجاهزة. إن إشراك الأسرة في عملية إعادة الإعمار، فور وقوع الكارثة سيساعد الأسرة في التغلب على صدمة الكارثة.

1.6. ترتيبات مؤسسية لدمج المجتمع في عملية التعافي

أنشأت العديد من البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ شكلاً من أشكال الكيانات الحكومية لإدارة الكوارث والاستجابة لها. وعادة ما تكون في شكل وزارات أو دوائر حكومية أو سلطات مخصصة. وباعتبار وكالة الأمم المتحدة المكلفة بإعادة الإعمار، فإنها تقع على عاتق UN-Habitat على سبيل المثال لا الحصر لمساعدة الجهة الحكومية وقت وقوع الكارثة. يجب أن تأتي المساعدة في شكل مساعدة الحكومة في إجراء تقييم فوري للأضرار، وتنسيق المساعدة الخارجية والدعوة إلى السياسات الصحيحة للتعافي.

أثناء مساعدة الحكومة على المستوى الوطني، تتحمل مؤسسات الأمم المتحدة منها UN-Habitat مسؤولية مساعدة الأسر المتضررة في التعافي. يجب حشد العائلات على طريق التعافي من اليوم الأول. ستكون مجالس تنمية المجتمع (Community Development Councils- CDCs) هي الهيئة المركزية على مستوى المجتمع أثناء اجراءات التعافي. كما ويجب أن يأتي دعم المجتمعات المحلية في جهودها للتعافي من السلطات المحلية والمنظمات الإنسانية. يختلف هيكل الحكومة المركزية والمحلية على المستوى المحلي في كل دولة. يجب أن تعمل منظمات الأمم المتحدة مع الحكومة المحلية الأقرب إلى المجتمع.

تظهر التجارب السابقة أن الحكومات تميل إلى إقامة سلطة مركزية قوية تحت إشراف الرئيس أو رئيس الوزراء عند مواجهة كارثة كبرى. تؤدي مركزية صنع القرار على أعلى مستوى إلى تقويض استجابة الحكومات المحلية. أحد أهم المبادئ التي يجب اتباعها في حالة الكوارث هو نقل عملية صنع القرار إلى التنفيذ بعيداً عن البيروقراطية والتسويق.

2.6. التعبئة المجتمعية

المجتمع هو مجموعة من الأشخاص الذين يتشاركون في مشاكل وظروف مشتركة، ويعيشون في منطقة يمكن تحديدها جغرافياً. في حالة وقوع كارثة أو نزاع، يجب ان يكون المجتمع المتأثر هو النقطة المحورية في تنفيذ البرنامج. يحتاج المجتمع الذي يعيش في تجمع إلى أن يكون مسؤولاً عن القرارات المتعلقة بتنميته أو في التطورات الأكبر التي ستؤثر عليه. يجب أن يكون هذا أساساً حجر الزاوية في جهود التعافي وإعادة الإعمار للبرنامج. ينبغي إيلاء اهتمام خاص للفئات المستضعفة بما في ذلك الأسر التي تعيلها نساء والمعوقون لأن احتياجاتهم قد تكون خاصة. قد تؤدي الانتماءات السياسية أو الاجتماعية أو الدينية أو غيرها إلى تقسيم المجتمع. يجب معالجة هذه القضايا قبل أن تتم الأنشطة الجماعية الأخرى. يمكن للمجموعات الأقوى في المجتمع

التأثير على عملية صنع القرار في المجتمع لمصلحتهم الخاصة. يجب دراسة هذه القضايا بعناية فائقة ومعالجتها عند تنفيذ برنامج التعافي. لهذا يجب تطبيق الأساليب والأدوات التي تساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية الخاصة بهم. في عملية إعادة الإعمار والتعافي، ستساعد هذه الأساليب المجتمع في تجمعات معينة على تخطيط وتنفيذ وتقييم إجراءاتهم الخاصة. في إطار برنامج التعافي من الكوارث والنزاعات سيتم تعزيز مسؤولية المجتمع من خلال إنشاء مجلس تنمية المجتمع (Community Development Council- CDC). إن اعتراف السلطات بالمنظمة المجتمعية التمثيلية أمر بالغ الأهمية لتمكين المجتمع ليكون مسؤولاً عن أفعاله.

التعبئة الاجتماعية هي الخطوة الأساسية لتنمية المجتمع للتعافي من النزاعات والكوارث. يسمح للناس بالتفكير وفهم وضعهم وتنظيم العمل والبدء في العمل من أجل تعافيتهم بمبادراتهم وإبداعهم. من خلال التعبئة الاجتماعية، يمكن للناس تنظيم أنفسهم لاتخاذ إجراءات جماعية من خلال تطوير خططهم الخاصة واستراتيجيتهم للتعافي بدلاً من تلك المفروضة من الخارج. المجتمعات التي تتولى مسؤولية التعافي ستتخذ قرارات مستنيرة، وتتوصل إلى حلول مستدامة، وتحقق نتائج أفضل بشكل أسرع، وفي الوقت نفسه تعزز تضامنها وقدرتها على القيام بمبادرات تنموية. هذا الإجراء هو أحد أكثر الوسائل فعالية للتغلب على صدمة الصراع أو الكارثة. تتم ممارسة التعبئة الاجتماعية بعدة طرق مختلفة من قبل ممارسي التنمية. يصف هذا الفصل الخيوط المشتركة لممارسات UN-Habitat في عمله في منطقة آسيا والمحيط الهادئ كمثال على عمليات التعافي بإشراك المجتمع في التخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ كمثال يمكن الاقتداء به في حال إعادة الإعمار بعد الكوارث والنزاعات المسلحة في أي منطقة من العالم في ظروف مشابهة على اعتبار أن UN-Habitat سخرت لخدمة العالم لتطوير المجتمعات البشرية.

1.2.6. خطوات التعبئة المجتمعية

ستبدأ التعبئة الاجتماعية من قبل الناشطين المجتمعيين أو الناشطين الاجتماعيين حيث يجب عليهم زيارة المجتمع في المخيمات وأماكن تجمعهم وتحديد الحدود الجغرافية للمنطقة بمساعدة السكان المحليين من خلال:

- يجب أن يساعد المجتمع المحلي في عقد اجتماع جماعي وأن يشجعهم على فهم الحاجة إلى التنظيم من أجل العمل الجماعي
- المساعدة في تكوين المجموعات الأولية Primary Group- PG في تسوية التجمعات المكونة من 10 إلى 15 منزلاً
- مساعدة المجموعات في إدارة المخيمات وتوزيع الإغاثة
- سيمثل ممثلان من المجموعة الأولية (PG) في مجلس التنمية المجتمعية (CDC)
- المساعدة في انتخاب وتشكيل لجنة مجلس التنمية المجتمعية

- المساعدة في صياغة الدستور وتسجيل مجلس التنمية المجتمعية (CDC)

2.2.6. تشكيل مجلس التنمية المجتمعية (CDC)

في برنامج التعافي من الكوارث أو النزاعات، يحق لجميع العائلات المتضررة بشكل عام الاستفادة. لكن، غالبًا ما يجد المرء أن العائلات، التي لم تتأثر، تحاول الدخول في برنامج التعافي من أجل الحصول على النقد والمزايا الأخرى التي سيتم توفيرها. لذلك يصبح الفحص مهمًا. قد يكون لدى المسؤول الحكومي الذي يعمل على المستوى المحلي قوائم من تقييمات الأضرار الأولية لذلك يجب فحص هذه القوائم من قبل المجتمع بطريقة شفافة.

المجموعة الأولية (Primary Group- PG) مجموعة من الأشخاص في المجتمع المتضرر من كارثة، والذين يرغبون في معالجة مصالحهم المشتركة في التعافي وإعادة الإعمار. القضية الرئيسية ذات الاهتمام المشترك هي إعادة بناء المنازل، ولكن قد يكون لديهم العديد من المشاكل المعقدة الأخرى، على سبيل المثال. استعادة سبل عيشهم، والتعليم، والرعاية الصحية، والمدخرات والائتمان، والبنية التحتية للمجتمع، وما إلى ذلك.

الغرض من تكوين المجموعة الأولية هو أن تعالج المجموعة بشكل جماعي هذه القضايا:

- يمكن لأفراد المجتمع الذين كانوا يعيشون في أحياء ذات تقارب اجتماعي واقتصادي ولديهم مصلحة مشتركة أن يشكلوا مجموعات أولية

- ستختار كل مجموعة أولية قائد مجموعة وسكرتيرًا للخدمة لفترة يحددها كل منهم

- من الناحية المثالية، ينبغي أن يكون حجم المجموعة الأولية 15-20 أسرة

- يجب أن تناقش المجموعة الأولية فيما بينها وتضع قواعد ارتباطها

- تأكد من أن القواعد مفهومة بوضوح من قبل جميع أعضاء المجموعة

- في البداية، يجب أن تجتمع المجموعات الأولية يوميًا لمناقشة القضايا الأكثر إلحاحًا والإجراءات الواجب اتخاذها.

- بالنسبة للمجتمع، سيكون العدد المناسب للمجموعات حوالي 20 (من خلال خبرة UN-Habitat في منطقة آسيا والمحيط الهادئ)

- يمكن استخدام اجتماعات المجموعات الأولية لتنشيط وتحفيز الأعضاء السلبيين

- سيمثل رئيس وسكرتير المجموعة الأولية PG في مجلس التنمية المجتمعية CDC

بعد تشكيل المجموعات الأولية، سيتم تشكيل مجلس التنمية المجتمعية في كل مجتمع. الغرض من مجلس التنمية المجتمعية هو معالجة قضايا التنمية المشتركة التي يواجهها المجتمع بأكمله (البنية التحتية-توفير الأرض-الامن-المياه-اعادة اعمار المنازل-البيئة والنفايات الصلبة-البناء المؤسساتي والتدريب-التثقيف بشأن النظافة الصحية-محو الامية والثقافة المجتمعية – ارزاق

السكان) كذلك سيكون جميع قادة وأمناء المجموعة أعضاء في مجلس التنمية المجتمعية. سينتخب الأعضاء رئيسًا ونائبًا للرئيس وسكرتيرًا وأمينًا للصندوق لفترة يحددها هؤلاء كذلك يمكن انتخاب أصحاب المناصب من خلال الاقتراع أو الإجماع. قد يقوم مجلس التنمية المجتمعية بتعيين مهام محددة للأعضاء عند الضرورة. يجب على مجلس التنمية المجتمعية أن يصوغ دستورًا لعمله، ويجب تقديم ذلك إلى المجتمع بأسره وقبوله. يجب أن يتقدم مجلس التنمية المجتمعية للتسجيل لدى السلطة المحلية أو الوكالة الحكومية على المستوى المحلي. يجب أن يؤسس صندوق الودائع المالية حسابًا مصرفيًا في بنك معترف به مع أمين الخزانة باعتباره الموقع الإلزامي. لإقامة روابط بين مراكز تنمية المجتمع، يمكن إنشاء منتدى على مستوى المدينة أو المنطقة

الخطوات التالية لضمان الشفافية:

1. الحصول على قائمة المستفيدين من المجتمع من المسؤول الحكومي الذي سيكون مسؤولاً عن تحديد العائلات المتضررة الأولوية (يرجى ملاحظة أن هذا المسؤول قد لا يكون من المجتمع وقد لا يكون لديه / لديه معلومات دقيقة)
2. الحصول على نموذج تقدير الضرر من المكتب الحكومي المعني
3. التحقق من المستفيدين الشرعيين عن طريق التحقق من المكان الذي كانوا يعيشون فيه
4. تحقق مجالس التنمية المجتمعية (CDC) من المستفيدين من خلال الفحص المجتمعي، أي التشاور المجتمعي لضمان إدراج المستفيدين الشرعيين في البرنامج
5. الانتهاء من قائمة المستفيدين بعد فحص المجتمع وإبلاغ الجمهور
6. تحديد الأسر المفقودة أو الضعيفة التي ليست على قائمة المستفيدين
7. النظر في الطعون المقدمة من المستفيدين الذين لم يتم اختيارهم ورفع قضيتهم إلى السلطات المختصة
8. تأكيد القائمة النهائية للمستفيدين مع المجتمع والجهات ذات الصلة
9. تسجيل تفاصيل المستفيدين في قاعدة بيانات المشروع

3.6. تخطيط العمل المجتمعي

في عملية التخطيط للعمل المجتمعي، يعتبر الناس المورد الأساسي وليس عناصر التنمية. يحفز هذا النهج الأشخاص المتضررين من النزاع والكوارث على أخذ زمام المبادرة في تخطيط وتنفيذ أنشطة إعادة الإعمار. يتمثل التحدي في برنامج التعافي من الكوارث الشامل في توفير المأوى والمرافق الأساسية مع معالجة سبل العيش والقضايا الأخرى ذات الصلة بشكل كبير. في وقت قصير يتم مساعدة المجتمعات المتضررة من الكوارث في تحديد احتياجاتها لإعادة بناء المساكن، واحتياجات البنية التحتية المجتمعية، وإعادة توفير سبل عيشها وغيرها من المشاكل التي

تواجهها. ستنفذ هذه المجتمعات خططها بدعم من الحكومات المحلية ومنظمات الدعم الأخرى بالموارد المقدمة لإعادة الإعمار إما من قبل الحكومة و / أو الوكالات الشريكة. تخطيط العمل المجتمعي الذي تطور قدرة المجتمعات على اتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل تنميتها، هو إطار عمل لتنفيذ الإجراءات التي تقررها المجتمعات. من المهم أن يعد المجتمع نفسه خطة عمل المجتمع. وهذا يساعد المجتمعات على استيعاب الخطط وتحمل المسؤولية عن تنفيذها ومتابعة صيانة الممتلكات. كل ذلك بهدف تحقيق اختلاف نوعي في الحياة، وضمان السلامة والأمن للمستقبل. لا ينبغي تحديد خطة عمل المجتمع مسبقاً من خلال الموارد المحتملة لإعادة الإعمار. يجب أن تحدد بالأحرى الإجراءات المطلوبة لتحسين الحياة وإعادة بنائها. يتمثل دور الحكومة والمنظمات الشريكة في التنمية والسلطات المحلية في دعم هذه العملية. يتطلب تخطيط العمل المجتمعي قدرًا كبيرًا من المرونة والصبر والإبداع من قبل موظفي المشروع. المرونة مطلوبة لأن كل مجتمع يختلف في مشاكله واحتياجاته وحلوله. الصبر ضروري، لأن كل مجتمع يجب أن يمر بعملية مماثلة لفهم وضعه، وتحديد مشاكله، وتحديد أولوياته، وتعبئة موارده. الإبداع ضروري، لأن تخطيط العمل المجتمعي غالبًا لا يتناسب مع الإجراءات والقواعد واللوائح الحالية للحكومة أو شركاء التنمية.

1.3.6. المشاركة المجتمعية في التخطيط

من أجل إنشاء نظرة عامة مكانية على الميزات الرئيسية في التجمع المعيشي السكاني، يجب أن يشارك المجتمع في رسم خريطة اجتماعية. لهذا الغرض، يجب دعوة الرجال والنساء الذين هم على دراية بالمنطقة والذين يرغبون في مشاركة خبراتهم السابقة للمشاركة في التعافي وإعادة الاعمار.

لذلك يجب ان يحدد المشاركون، المخاطر في التجمع المعيشي السكاني ومواقع المنازل والحقول والطرق والمدارس والآبار ودور العبادة وما إلى ذلك على الخريطة. بعد ذلك، يجب أن يشير المشاركون إلى نقاط الضعف، أي الأشخاص المعرضين للخطر أو الممتلكات المعرضة للخطر أو البنية التحتية الضعيفة التي تحتاج إلى الحماية. كما يجب على المجتمع تحديد مكان الموارد، أي احتياطات الغذاء، والمرافق الطبية، والطرق المعبدة، وموارد المياه النظيفة، والملاجئ المحتملة، ومناطق وطرق الإخلاء.

2.3.6 عقود المجتمع

عقد المجتمع هو عقد ممنوح لمنظمة مجتمعية من قبل وكالة حكومية أو منظمة غير حكومية أو مشروع لتنفيذ الأعمال المادية التي تم تحديدها في خطة عمل المجتمع. في معظم الحالات، تكون منظمة المجتمع، التي تمثل مجتمع تجمع بشري معين، هي مجلس تنمية المجتمع المسجلة. عادة

ما تكون مجموعة الأنشطة هي بناء المساكن والبنية التحتية المجتمعية، وهي حاجة ذات أولوية في المجتمع المحدد في خطة عمل المجتمع. مع مرور الوقت، تم استخدام عقود المجتمع لعدد من الأنشطة المبتكرة بخلاف إنشاء مرافق البنية التحتية البسيطة. تشمل هذه الأنشطة على سبيل المثال تقديم الخدمات وتعزيز المهارات. من المهم ملاحظة أن عقود المجتمع تنبثق من عملية تحدد فيها المجتمعات احتياجاتها وترتب مشاكلها حسب الأولوية وتتفق على خطط لحلها. عادة ما يتم تسهيل الإعداد الفني للخطة من قبل المنظمة، التي تساعد المجتمع أو التي يتم تفويضها من قبل المجتمع.

النوع النموذجي لعقد المجتمع للأعمال التي يمكن تصنيفها على النحو التالي:

- تحسينات مادية داخل التجمع البشري
 - من الناحية الفنية ليست معقدة في طبيعتها
 - كثيفة العمالة في الغالب، بدلاً من الآلات
 - رأس المال المطلوب ليس كبيراً
 - لا تتطلب مهارات عالية التخصص
 - سهل الإدارة نسبياً
- الأنواع الأكثر شيوعاً للأعمال التي يتم إنشاؤها من خلال عقود المجتمع هي:
- بناء المساكن
 - طرق الوصول إلى وداخل التجمع البشري
 - ممرات مشاة معبدة
 - المصارف والقنوات والجسور الصغيرة
 - آبار مياه ومضخات يدوية بمنصات وخزانات مياه
 - دورات مياه عامة
 - أنظمة الصرف الصحي الصغيرة
 - قاعات المجتمع والمدارس والعيادات

4.6. المسؤولية والمحاسبة

من المهم ضمان المساءلة الاجتماعية والاقتصادية في أي مبادرة تنموية تشاركية. لطالما تم النظر إلى مسألة المساءلة من الأعلى، من الوكالات المركزية، أي أن المنظمات المحلية والهامشية مسؤولة أمام الوكالات المركزية لإعادة الاعمار عن الإنفاق والمخرجات. لذلك، تحافظ الوكالات المركزية على مراقبة الأموال والنفقات. تُمنح العقود من الوكالات المركزية للمقاولين الكبار لأنهم الشركاء الوحيدون الجديرون بالثقة. هؤلاء المقاولون هم فقط مسؤولون أمام الهيئة التي منحت العقد

وليس أمام المجتمع. ومع ذلك، فقد أظهرت التجربة أن المنظمات المجتمعية والمنظمات الشعبية الأخرى مسؤولة، ليس فقط أمام وكالة التمويل ولكن أيضًا أمام الأشخاص الذين يمثلونهم والذين يخدمون. لذلك، المساءلة هي عملية ذات اتجاهين.

الأشخاص هم أفضل القضاة في أي منشأة تم تزويدهم بها، لديهم حكم أفضل حول ما إذا كان الأمر يستحق التكلفة وما إذا كان يتم تنفيذه وفقًا لمعايير مرضية. لضمان هذه العملية، من الضروري إضفاء الطابع الرسمي على المساءلة والمتابعة في أيدي الأشخاص الذين سيستفيدون من المرفق. إن انفتاح الإجراءات والمعاملات الاقتصادية هو مفتاح المساءلة في هذا النظام. إنه يعزز الثقة، سواء داخل المجتمع أو بين مجلس التنمية المجتمعية والسلطة المحلية. من خلال تنفيذ هذه العقود، تصبح المجتمعات أكثر مسؤولية عن أعمال التطوير الخاصة بهم وإدارة المرافق. يكتسبون شعورًا بالملكية والاهتمام بالمنشأة، مما يضمن تلقائيًا الصيانة على المدى الطويل.

5.6. إرساء العقد وإدارته

يتم منح عقد المجتمع إلى مجلس التنمية المجتمعية CDC أو منظمة مجتمعية معترف بها تمثل المجتمع. يتم تصميم الأعمال الخاصة وتقديرها من قبل المنظمة المسؤولة عن المشروع بالتشاور مع المجتمع. يتم إبرام العقد بين مجلس التنمية المجتمعية والمنظمة المسؤولة عن المشروع. بشكل عام، يتم توقيع "عقد المجتمع" من قبل رئيس مجلس الإدارة وأمين الخزانة في مجلس التنمية المجتمعية ومدير المشروع المعني. ولكي يكون هناك اطلاع من قبل السلطة المحلية والمجتمع وعليه يعتبر تصديق شاهدين ضروريًا للعقد، وهما عمومًا ممثلان للسلطة المحلية وعضو آخر في المجتمع. يجب على مجلس التنمية المجتمعية تعيين أمين كتب / أمين متجر من المجتمع المحلي. يجب عليه الاحتفاظ بسجلات مناسبة للمخزون والأدوات والمعدات ودفتر الخزانة. إذا كان أمين صندوق مجلس التنمية المجتمعية قادرًا على أداء هذا الواجب أو كان على استعداد لتعلم كيفية القيام بهذه المهمة، فهو الأفضل لمجلس التنمية المجتمعية. يجب تضمين راتب الشخص في العقد. يجب على مجلس التنمية المجتمعية في جميع الأوقات التأكد من أن الحسابات متاحة للسلطة المانحة للعقد.

معايير أهلية مجلس تنمية المجتمع للعقود المجتمعية: قبل منح مجلس تنمية المجتمع عقد المجتمع، يجب تقييم قدرته باستخدام المعايير التالية:

- أن يكون ممثل بالكامل من قبل جميع المجموعات الأساسية في المجتمع
- أن تكون مسجلًا لدى السلطة المحلية أو السلطة الحكومية
- لدى المجلس خطة عمل المجتمع
- تلقى تعليمات أو تدريبًا في التعاقدات المجتمعية

من المشاركات المجتمعية الالامعة في اعادة الاعمار والمشاركة المجتمعية في التخطيط هو مثال المانيا في اعادة الاعمار بعد الحرب العالمية الثانية. قد تكون الظروف السائدة في المانيا في ذلك الوقت هي من ساعدت في اندماج المجتمع بالكامل في عملية اعادة الاعمار، تجسدت هذه الظروف في رفض المجتمع الالاماني تطبيق الخطط المعدة مسبقا من قبل حكومة ادلف هتلر النازية وكذلك رفض المجتمع مشاركة خبرات الشركات المحسوبة على النازية في اعادة الاعمار كما سيلي ذكره في المثال ادناه

6.6. إعادة الإعمار في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية كمثال للمشاركة المجتمعية

التخطيط والتطوير فكرة قائمة في المانيا حتى قبل الحرب العالمية الثانية وذلك لرغبة ادلف هتلر في توسيع الشوارع وخلق ساحات عامة للجماهير للمظاهرات السياسية. كما أراد رؤية مدن محدثة بشوارع عريضة للسيارات وأبنية ناطحة للسحاب، لهذا السبب بدأ المخططون بالتفكير بهذه الأمور من قبل نشوب الحرب.

ظن المخططون مع بدء الحرب والقصف أن ذلك سيسمح لهم بتطبيق خطط تحديث المدن بشكل أسهل وتحويل الكارثة لفرصة، غير أن هذا لم ينجح بعد انتهاء الحرب وذلك لرفض السكان تطبيق المخططات النازية في تطوير المدن. جانب آخر يجعل ألمانيا مختلفة عن دول كالاليابان والاتحاد السوفييتي وهو كون المانيا لم تمتلك حكومة وطنية حتى أواخر 1948/1949. أي أنه لم تكن هناك عاصمة وطنية تملي على المدن كيف تقوم بإعادة الإعمار على نقيض اليابان والاتحاد السوفييتي حيث كان انطباع الناس بأن الحكومة الوطنية هي من عليها تحديد آلية إعادة الإعمار.

قامت حكومات اليابان والاتحاد السوفييتي بتمويل اعادة الاعمار في بلدانهم شريطة اتباع التعليمات الحكومية. اتبعت الكثير من المدن تعليمات الحكومة الوطنية بسبب حاجتها للتمويل لتستعيد عافيتها.

في ألمانيا لم تكن هناك حكومة توفر التمويل وتعطي التعليمات للمدن مما ترك السكان يعيدون البناء بأنفسهم. على سبيل المثال، قامت العديد من الكنائس بإعادة الإعمار على نفقة أبناء الطائفة. جعل هذا وضع إعادة الإعمار في ألمانيا مختلفاً إلى حد ما عن الدول الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية. بالرغم من انتشار مقولة أن خطة مارشال مؤلت إعادة الإعمار، لم يكن ذلك صحيحاً. خطة مارشال لم تبدأ إلا مع أواخر 1948/1949. كان غرض الخطة إعادة بناء الاقتصاد وليس المدن. قامت الخطة في الواقع بإنفاق بعض المال على إعادة إعمار برلين الغربية لأسباب سياسية حيث نظر لها الأمريكيون على كونها: "مدينة رأسمالية في وسط الشرق الشيوعي". تحولت خطة مارشال إلى مصطلح رتيب يتكرر سماعه دولياً كلما تدمرت مدن بفعل الحرب غير أن ذلك لم ينطبق على غالبية ما تم إعادة إعمارها في ألمانيا. اقترض السكان المال غالباً من أقاربهم في الريف حيث وجدوا هناك أيضاً مواد البناء. لم تكن إعادة الإعمار مدارة بشكل مركزي على الإطلاق.

من كانت لديهم ممتلكات حاولوا إعادة تأهيلها فور تضررها. أثناء القصف حاول الناس إعادة تأهيل أماكن رزقهم وبيوتهم غير أن المخططين غالباً ما كانوا يحاولون التغيير. أرادوا بناء شوارع عريضة جديدة تستوعب حركة المرور بيد أن تطبيق الكثير من تلك الخطط اعتمد على التركيبة السياسية في البلدات وقدرتها على فرض مخططات من هذا النوع.

حاول الناس في كثير من المناطق التعريف والحفاظ على الهوية المحلية لحواضرهم. على سبيل المثال في بادئ الأمر أراد المخططون في ميونخ - بناءً على أفكار نوقشت خلال الحرب - شق شارع كبير في المدينة يكون بمثابة الشريان المروري تماماً مقابل مبنى البلدية. برز حراك شعبي كبير مناهض لتلك الخطة وما آلت إليه الأمور في نهاية المطاف هو منطقة واسعة للمشاة وهذا بالطبع نتيجة الحراك السكاني المسمى بالمشاركة المجتمعية في المراجع الحديثة. قام المخططون بعملهم وأقاموا المعارض لإطلاع السكان على المخططات. كان الناس يأتون لمشاهدة تلك المخططات فيما عارضت غالبيتهم خطط التحديث تلك لمدهم. لم تنجح تلك المعارضة في وقف بعض مشاريع التحديث بينما نجحت في بعضها الآخر لكون التخطيط فيها من مهام الإدارة المحلية. يفضل السكان المدن التي تمتلك هوية محلية واضحة، لا يريد العامة رؤية كل المدن كنيويورك أو أماكن أخرى. هذا إشكالي في فرانكفورت لكونها مركزاً للبنوك مما جعلها محتاجة للمساحات المكتبية الواسعة كتلك في المدن الحديثة غير أن الناس طالبوا بالإعمار الجديد على حواف المدن وليس في المدينة القديمة. استطاع الألمان بعد الحرب أيضاً إيجاد طرق لتنظيم شؤونهم والعمل بشكل سريع نسبياً. تم تنظيم أعداد هائلة من النساء لإزالة الركام. العديد من الرجال قتلوا أو كانوا سجناء حرب. قام الناس في كثير من المدن المدمرة بشدة كبرلين وهامبورغ بجمع الطوب والأحجار لإعادة استخدامها بيد أنه كانت تنقصهم اليد العاملة المؤهلة لإعادة الإعمار. رأى غالبية الناس في ألمانيا الشرقية بأنه من غير المبرر إعادة الإعمار باستخدام المواد القديمة وقاموا بالتالي بالانتقال لاستخدام المواد العصرية كالخرسانة مسبقة الصنع. ما أجادت ألمانيا فعله في كثير من الأماكن هو حفاظها على مكونات أساسية من الهوية المدنية كإعادة بناء الكنائس ذات طراز القديم وذلك كنتيجة من نتائج التدخل المجتمعي بشكل أساسي وفاعل بسبب الظروف السياسية وغياب الحكومة (Jeffrey Diefendorf , 1993). إلا أن نهج المشاركة الجماهيرية العفوي في إعادة إعمار ألمانيا أصبح منهجية لإعادة الإعمار الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو الحروب والنزاعات المسلحة.

الفصل السابع

اعداد برامج ومشاريع التأهيل واعادة الاعمار

1.7. العوامل التي تتوقف عليها نجاح المشاريع

تتأثر المشاريع بالعديد من العوامل التي يمكن أن تكون خارجية أو داخلية للمنظمة المسؤولة عن إدارتها وتنفيذها. الشيء المهم للقائمين على المشروع هو التعرف على ماهية هذه العوامل وكيف تؤثر على المشروع خلال المراحل المختلفة من البداية إلى التسليم النهائي. تُعرف هذه التأثيرات الخارجية أو الداخلية بسياق المشروع أو بيئة المشروع. العوامل الخارجية التي تشكل هذه البيئة هي مالك المشروع أو المستفيد، والعديد من الاستشاريين الخارجيين، والمقاولين، والموردين، والمنافسين، والسياسيين، والوكالات الحكومية الوطنية والمحلية، والمرافق العامة، ومجموعات التأثير، والمستخدمين النهائيين، وحتى عامة الناس. تشمل التأثيرات الداخلية إدارة المنظمة وفريق المشروع والإدارات الداخلية (الفنية والمالية) وربما المساهمين. يتم اختصار كل هذه التأثيرات بدقة من خلال اختصار PESTLE، والذي يرمز إلى: سياسي (Political)، اقتصادي (Economic)، اجتماعي (Social)، فني (Technical)، قانوني (Legal)، وبيئة (Environment) (Albert Lester, 2017)

1.1.7. سياسي

يجب النظر هنا إلى نوعين من السياسة.

أولاً، هناك السياسات الداخلية التي تحدث حتماً في جميع المنظمات سواء كانت حكومية أو تجارية أو صناعية أو أكاديمية، والتي تتجلى في آراء ومواقف مختلف أصحاب المصلحة في هذه المنظمات. يمكن أن تختلف علاقات أصحاب المصلحة هؤلاء بالمشروع من الداعم إلى الخصم الصريح، ولكن اعتماداً على مجال تأثيرهم، يجب النظر فيها وإدارتها. حتى ضمن مشروع متماسك ظاهرياً، يمكن أن يكون لغيره الفريق والمصالح الشخصية الخاصة تأثير مدمر يجب على مدير المشروع إدراكه ونشره. حقيقة أن المشروع يعتمد على الاستشاريين والمقاولين (مع العديد من المتعاقدين من الباطن) وموردي المواد والخدمات والسلطات القانونية، وبالطبع المستخدم النهائي، وجميعهم قد يكون لديهم أجندتهم الخاصة وتفضيلاتهم، هذا كله يعطي فكرة عن المشاكل السياسية المحتملة التي قد تحدث.

ثانياً، هناك السياسة الخارجية، التي قد لا يكون للراعي أو مدير المشروع سيطرة كبيرة عليها، إن وجدت. أي مشروع له تداعيات دولية يحتمل أن يتعرض للاضطراب بسبب الوضع السياسي الوطني أو الدولي. في منتصف المشروع، يجوز للحكومة تغيير وفرض قيود استيراد أو تصدير أو تبادل إضافية، أو فرض شروط عمل جزائية أو حتى إلغاء العقود تماماً. بالنسبة لعقود البناء

الخارجية في البلدان ذات الاقتصادات أو الحكومات غير المستقرة بطبيعتها، قد تتطلب الانقلابات أو الثورات المفاجئة إخلاء فريق البناء بأكمله في غضون مهلة قصيرة. يجب تصور مثل هذا الموقف وتقييمه والتخطيط له كجزء من تقييم المخاطر السياسية عند النظر في المشروع لأول مرة. حتى على مستوى أقل دراماتيكية، يجب أخذ التفاعل السياسي بين الحكومة الوطنية والمحلية وجماعات التأثير في الاعتبار، وخاصة عندما يتكون المشروع من طريق جانبي أو خزان أو محطة طاقة أو بناء مطار.

2.1.7. اقتصادي

هنا مرة أخرى هناك مستويان من التأثير: الاقتصاد الداخلي أو الجزئي، والاقتصاد الخارجي أو الاقتصادي الكلي. يتعلق الاقتصاد الداخلي بجدوى المشروع وسلامة دراسة الجدوى. ما لم يكن هناك ربح صافٍ، سواء كان ماليًا أو غير مالي، مثل ما تتطلب اعتبارات البيئة أو الخدمة الاجتماعية أو الأمن القومي، فلا فائدة حتى من التفكير في المشروع في مشروع. لذلك من الضروري أن يتم تطبيق النماذج المالية وتقنيات المحاسبة التي أثبتت جدواها خلال مرحلة التقييم لضمان الجدوى الاقتصادية للمشروع. يجب تطبيق هذه الاختبارات على فترات منتظمة طوال عمر المشروع للتحقق من أنه مع التغييرات الحتمية التي قد تكون مطلوبة، لا يزال من المجدي المضي قدمًا. من الواضح أن قرار إجهاض المشروع بأكمله في أي مرحلة بعد مرحلة التصميم لا يتم اتخاذه بسهولة، ولكن بمجرد ضياع الحجة الاقتصادية، قد يكون خيارًا أفضل في النهاية. مثال نموذجي هو حالة محطة الطاقة التي تعمل بالنفط والتي كان لا بد من إيقافها في منتصف طريق البناء، عندما ارتفع سعر زيت الوقود فوق المستوى الذي لم يعد فيه توليد الطاقة اقتصاديًا. ليس من غير المألوف أن يتم تعليق المشاريع عندما يجب زيادة تكلفة تمويل العمل وتتجاوز مدفوعات الفائدة الناتجة الإيرادات المتوقعة. يمكن أن يكون للاقتصاد الخارجي، الذي يرتبط غالبًا بالمناخ السياسي، تأثير خطير على المشروع. يمكن أن تؤثر أسعار الفائدة أو الصرف المرتفعة والضرائب الإضافية على العمالة أو المواد بشكل خطير على تكلفة المشروع. مرة أخرى، يجب مراقبة التغييرات التي تطرأ على الحركات المالية وحركات الفائدة باستمرار حتى يمكن تقديم تمثيلات للحكومة أو تقليص المشروع. العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على المشروع هي الحواجز الجمركية والضرائب بين الدول والحظر المؤقت وقيود الشحن.

3.1.7 الاجتماعية

تؤثر معظم مشاريع البناء، بشكل حتمي على المجتمع المحلي في المناطق التي يتم تنفيذها فيها. لذلك من الضروري إبلاغ السكان في المناطق المتضررة في أقرب وقت ممكن بهدف وغرض وفوائد المشروع للمنظمة والمجتمع. قد يتطلب ذلك بدء حملة علاقات عامة، والتي تشمل الاجتماعات

والمناقشات الاستكشافية والمشاورات على مختلف المستويات والمقايضات المحتملة. هذا مهم بشكل خاص عند مشاركة التمويل العام من الحكومة المركزية أو المحلية أو عندما تتأثر الأماكن العامة. مثال نموذجي للمقايضة هو عندما يرغب المطور في بناء مركز تسوق، قد تطلب السلطة المحلية أن يشتمل على منطقة ترفيهية أو متنزه ترفيهي للاستخدام المجاني من قبل الجمهور. لا يمكن حتى بدء بعض المشاريع دون الخضوع أولاً لتحقيق عام أو تقييم الأثر البيئي أو إجراءات التخطيط المطولة. هناك دائمًا مجموعات ضغط لها اهتمامات خاصة في مشروع معين، ومن الضروري منحهم الفرصة لعرض قضيتهم مع إبلاغهم في نفس الوقت بالآثار الإيجابية وغير المرغوب فيها في كثير من الأحيان. القدرة على الاستماع إلى وجهات نظرهم وإيلاء اهتمام متعاطف لمظلمهم أمر ضروري، ولكن نظرًا لأنه يكاد يكون من المستحيل إرضاء جميع الأطراف، فقد تكون الحلول الوسط ضرورية.

على مستوى آخر، قد يكون الهدف الكامل للمشروع هو تحسين بيئة المجتمع ومرافقه، وفي هذه الحالة يمكن أن تكون مشاركة المنظمات المحلية مفيدة للغاية في التركيز على المجالات التي تعطي أقصى فائدة.

إحدى الطرق المفيدة لضمان المشاركة المحلية هي إنشاء لجان استشارية أو حتى دعوة ممثل محلي ليكون جزءًا من فريق إدارة المشروع.

4.1.7. فني / تقني

وغني عن القول إنه ما لم يكن المشروع سليمًا من الناحية الفنية، فإنه سينتهي بالفشل. سواء كان المشروع ينطوي على مشروع إعادة اعمار أو تنموي أو بناء محطة طاقة، يجب أن تكون التكنولوجيا في مكانها أو يتم تطويرها مع تقدم العمل. يجب تأكيد الآليات التي يتم من خلالها تنفيذ هذه المتطلبات الفنية في مرحلة مبكرة جدًا بعد إجراء تقييم دقيق للمخاطر لجميع الخيارات الواقعية المتاحة. قد تشمل البدائل التي يجب مراعاتها ما يلي:

- هل ينبغي استخدام التصميم أو التصنيع أو التركيب الداخلي أو الخارجي؟
 - هل ينبغي استخدام المرافق الموجودة أم ينبغي الحصول على مرافق جديدة؟
 - هل ينبغي الاستعانة بفريق الإدارة الخاص أو هل ينبغي تعيين مديري مشاريع متخصصين؟
 - هل ينبغي دمج المكونات (أو الوثائق) الموجودة؟
 - ما هو العمر المتوقع للمنتج النهائي (النتائج) ومتى يجب تحديثه؟
 - هل المواد متاحة على أساس طويل الأجل وما هي البدائل التي يمكن استبدالها؟
- يجب طرح هذه الأسئلة والعديد من الأسئلة الفنية وتقييمها قبل اتخاذ قرار بالمضي قدمًا في المشروع. يمكن بعد ذلك إدخال الآثار المالية لهذه العوامل في التقييم العام، والذي يشمل الاعتبارات الاجتماعية والتمويلية والبيئية.

5.1.7. قانوني

أحد المتطلبات الأساسية للعقد، وضمنيًا المشروع، هو أنه يجب أن يكون قانونيًا. بمعنى آخر، إذا كان بناء مصنع غير قانوني في بلد معين، يمكن توقع القليل من الحماية من القانون. يجب تأكيد العلاقات بين الأطراف المتعاقدة من خلال عقد ملزم قانونًا يتوافق مع قوانين (ويفضل الجمارك) للمنظمات المشاركة. يجب أن تكون المستندات نفسها مقبولة قانونًا ومنصفة، ويجب إلغاء البنود غير العادلة وغير المعقولة. في حالة وجود موردي المواد أو المعدات أو الخدمات في دول غير الأطراف المتعاقدة الرئيسية، يجب الامتثال لقوانين تلك الدول لتقليل المشاكل المستقبلية المتعلقة بالتسليم والمدفوعات. في حالة وجود نزاعات، يجب كتابة القانون الذي يتم بموجبه إدارة العقد والفصل فيه في العقد جنبًا إلى جنب مع موقع المحكمة للتقاضي. يتضمن سياق المشروع شروط العقد المعمول بها والأشكال والوثائق القياسية الأخرى اللازمة للمصنعية والانشاء، ويمكن أن يشمل أيضًا جميع المتطلبات القانونية والسياسية والتجارية المنصوص عليها من قبل الهيئات الدولية وكذلك الحكومات الوطنية والمحلية في إجراءات إدارة المشاريع والمشتريات الخاصة بهذه الممارسات.

6.1.7. بيئي

تم بالفعل الإشارة إلى بعض الجوانب البيئية للمشروع تحت عنوان "اجتماعي"، والذي أصبح واضحًا منه أن تقييمات الأثر البيئي مرغوبة للغاية حيث لم تكن إلزامية بالفعل. من الواضح أن موقع المشروع له تأثير هائل على التكلفة ووقت الانتهاء لكن المشاكل والتكاليف وأوقات البناء يمكن أن تكون مختلفة تمامًا باختلاف الموقع. لذلك يجب أن تؤخذ الاعتبارات التالية في الحسبان عند اتخاذ قرار بتنفيذ مشروع في منطقة معينة من العالم:

- درجة الحرارة (النهار والليل) في المواسم المختلفة.
- مواسم الأمطار (الرياح الموسمية).
- مواسم الأعاصير.
- الوصول عن طريق البر أو السكك الحديدية أو الماء أو الجو.
- ظروف الأرض ومناطق الزلازل.
- تلوث أرضي محتمل.
- الأنهار والبحيرات المجاورة.
- هل المشروع على الشاطئ أم في الخارج؟
- المد والجزر وظروف العواصف.
- المحاجر المجاورة للمواد الخام.

• هل يتضمن المشروع استخدام مواد مشعة؟

لدى معظم البلدان الآن تشريعات صارمة لمنع أو تقييد انبعاثات المواد الملوثة سواء كانت صلبة أو سائلة أو غازات. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تطبيق قيود الضوضاء في أوقات مختلفة وقد تحظر القوانين الثقافية أو الدينية العمل في أوقات محددة أو في أيام خاصة من العام.

7.1.7. الاستدامة

هناك العديد من التعريفات المختلفة للاستدامة، ولكن أدق تعريف هو التعريف الذي اقترحه اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: والتي تعزز كل من الإمكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية احتياجات وتطلعات الإنسان. هذا يعني أنه يجب دراسة النظم البيولوجية وتطويرها للتأكد من أن البيئة، بالشكل الذي نرغب فيه، يمكن أن تدوم إلى أجل غير مسمى. إن الحفاظ على النظم البيئية الحالية ليس فقط مسؤولية الحكومات والوكالات الدولية، ولكن أيضاً مسؤولية الشركات وأي منظمة تؤثر أنشطتها على البيئة أو مجموعة الموارد الطبيعية. لذلك يجب على مديري البرامج والمشاريع التأكد من أن المشاريع الخاضعة لسيطرتهم تخلق حدًا أدنى (من الناحية المثالية صفر) من تلوث الغلاف الجوي، والموارد المائية بما في ذلك مياه البحر، والحد الأدنى من تلوث المعادن والتربة والغطاء النباتي (بما في ذلك الغابات)، إلخ.

ويشمل ذلك إجراء تقييمات للأثر البيئي في مرحلة التخطيط ووضع آلية تضمن تنفيذ الأساليب والإجراءات المتفق عليها في هذه الاجتماعات بالفعل.

بالنسبة للشركات، قد يتطلب هذا (كما هو الحال مع السلامة) تغييرًا في ثقافة المنظمة والتي يجب أن تخرج من غرفة الاجتماعات إلى طاقم البناء ومشغلي المنشأة. يجب أن يكون هناك وعي عام بأن صحة وتوافر الموارد للأجيال القادمة لا يمكن أن تكون في خطر. من الناحية العملية، كل هذه الإجراءات الوقائية تكلف مالاً، وما لم نخصص أموالاً كافية الآن لحماية البيئة وضمان الحفاظ على الموارد المحدودة، فإن الأجيال القادمة ستدفع الثمن.

يعتمد نجاح برنامج إعادة التأهيل وإعادة الاعمار على إدارة عملية جيدة الأداء ومستدامة. من أجل اكتساب فهم أفضل لأنظمة السوق الرئيسية في حالات الأزمات، يعد رسم خرائط السوق في حالات الطوارئ وتحليلها أداة يمكن استخدامها للنظر في نطاق أوسع من الاستجابات. قد تشمل هذه الاستجابات التدخلات القائمة على النقد، والمشتريات المحلية وغيرها من أشكال الدعم المبتكرة للجهات الفاعلة في السوق التي تمكن البرامج من الاستفادة بشكل أفضل من قدرات أنظمة السوق الحالية. وهذا بدوره يؤدي إلى استخدام أكثر كفاءة للموارد الإنسانية، فضلاً عن تشجيع التعافي وتقليل الاعتماد على المساعدة الخارجية.

2.7. خطوات تطوير المشروع

1.2.7. تحديد الأهداف بعيدة المدى

المشروع الناجح هو الذي تم تصميمه على أساس فهم جيد لظروف المجتمع ويحدد المشاكل التي تمنع المجتمع من تحقيق غايته (أهدافه) بعيدة المدى. تشمل ظروف المجتمع جوانب المجتمع مثل موقعه الجغرافي والتركيبة السكانية والنظام البيئي والتاريخ. يمكن إجراء تقييم مجتمعي لتحديد المشكلة (المشكلات) وتحديد حالة المجتمع الحالية التي سيعالجها المشروع. يمكن أيضًا استخدام تقييم المجتمع لجمع المعلومات بمجرد تحديد مشكلة معينة، من أجل تصميم مشروع يعالج المشكلة بشكل فعال. هناك عدة طرق لإجراء تقييم مجتمعي وهناك طرق مختلفة مناسبة لمواقف مختلفة. يجب تحديد الطريقة المستخدمة بناءً على المعلومات التي تجمعها من أجل الحصول على نتيجة مفيدة. يمكن أيضًا استخدام أكثر من طريقة واحدة، حيث سيؤدي ذلك إلى نتائج أكثر شمولاً ووصف أفضل للظروف الحالية في المجتمع. قبل البدء في تقييم المجتمع، قد يكون من المفيد عمل قائمة المعلومات التي تحاول العثور عليها، ومصدر كل معلومة، ووسائل جمع كل معلومة. جميع المعلومات التي تجمعها أثناء تقييم المجتمع لها قيمة ويمكن استخدامها كأساس لتحديد المشكلة وتحديد الغاية والأهداف والأنشطة لمشروعك.

المشاكل (الظروف الحالية السلبية) هي تلك الأشياء التي يجب تغييرها - أو التغلب عليها - من أجل تحقيق الأهداف بعيدة المدى لمجتمع سليم اجتماعيًا واقتصاديًا. يمكن أن تكون المشكلات داخلية وكذلك خارجية، كما أن تحديد المشكلات بعينها أمر بالغ الأهمية في تصميم مشروع ناجح. بمجرد الانتهاء من التقييم يمكن تحديد ووصف المشاكل في المجتمع. الخطوة التالية هي تحديد المشكلة أو المشاكل التي نرغب في معالجتها في المشروع من خلال عملية تخطيط مجتمعية. يكون المشروع بشكل عام أكثر نجاحًا إذا كان يركز على مشكلة واحدة كبيرة أو على قدر صغير من المشكلات المحددة، حيث سيساعد ذلك في الحفاظ على نطاق المشروع ضمن حدود قابلة للتحقيق. بمجرد تحديد أي مشاكل يجب معالجتها، يمكن للمجتمع تصميم حلول لتقليل أو القضاء على المشكلة. من الأفضل خلق أكبر عدد ممكن من الأفكار من خلال مجموعات التركيز و / أو طرق العصف الذهني المجتمعية الأخرى، بمساعدة لجنة تخطيط المشروع. سوف تتناول الأفكار مباشرة قائمة المشاكل التي يجب التغلب عليها وستصبح الأساس لبيان المشكلة. يصف بيان المشكلة حالة حرجة حالية أو مجموعة من الشروط التي تؤثر على مجموعة محددة من الأشخاص في مكان معين في وقت محدد. يجب أن يتضمن بيان المشكلة وصفًا واضحًا وموجزًا ودقيقًا لطبيعة ونطاق وشدة المشكلة أو المشكلات التي سيعالجها المشروع. عادةً ما يحدد البيان التحديات المادية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو المالية أو الحكومية أو المؤسسية أو السلوكية أو اللغوية أو الثقافية المحددة للمجتمع. سيتضمن البيان المعلومات التي تم جمعها لتقييم

الاحتياجات. يعد بيان المشكلة جزءًا مهمًا من عملية تخطيط المشروع حيث سيتم تضمينه في الطلب ويجب أن يثبت أن المشروع المقترح يعالج ويلبي حاجة مهمة في المؤسسة والمجتمع. يجب أن يرتبط تصميم المشروع والغرض منه ارتباطًا مباشرًا ببيان المشكلة. عند تطوير بيان المشكلة، هناك بعض الأشياء التي يجب وضعها في الاعتبار:

- يجب أن يكون للمشكلة المراد معالجتها علاقة واضحة برسالة المؤسسة وغرضها وأهدافها طويلة المدى.
- تضمين المعلومات المصاحبة مثل الحقائق الإحصائية والشهادات والمقابلات ونتائج المسح التي توفر دعمًا إضافيًا لجهود معالجة المشكلة.
- يجب أن تكون المشكلة التي تحددها ضمن قدرة المؤسسة على معالجتها باستخدام الموارد المتاحة.
- التأكد من تضمين توثيق لمشاركة المجتمع.
- فكر في التأثير طويل المدى لمعالجة المشكلة.

2.2.7. تقييم الموارد المتاحة

سيساعد تقييم الموارد المتاحة في تحديد أفضل استراتيجية لتنفيذ المشروع. يبدأ هذا التحليل بالموارد الموجودة حاليًا داخل المجتمع. يختلف كل مشروع وكل استراتيجية ويتطلب مجموعة مختلفة من الموارد، ولكن توجد بعض القواعد الصارمة والثابتة في تقييم الموارد المتاحة. تتطلع الخطوة التالية في هذا التحليل إلى ما هو أبعد من المجتمع المباشر للحصول على المساعدة. من وأين هم الشركاء المحتملون الذين لديهم مصلحة مشتركة في المجتمع؟ ما هي أوجه التعاون ذات المنفعة المتبادلة التي يمكن تطويرها مع الشركاء؟ ما هي الخبرات والموارد التي يمتلكها الشركاء؟ ما هي الفرص الموجودة في المجتمع لتقرب من رؤية؟ من المهم ملاحظة أنه من خلال إظهار عدد كبير من الشركاء، فإنها تُظهر أيضًا أن المشروع يتمتع بمصداقية خارج المؤسسة، لأن المشاريع التي فيها الشركاء وتطورهم تكون أكثر نجاحًا بشكل عام. يمكن تعريف الشراكات على أنها: "اتفاقيات بين طرفين أو أكثر من شأنها أن تدعم تطوير وتنفيذ المشروع المقترح. تشمل الشراكات المنظمات أو الجمعيات المجتمعية الأخرى، والوكالات الفيدرالية والخاصة بالولاية، والمنظمات الخاصة أو غير الهادفة للربح." يمكن أن تكون الشراكات داخلية (مع أقسام أو برامج داخل المؤسسة نفسها) أو خارجية (مع منظمات أخرى).

1.2.2.7 تحليل القوة والضعف والفرص والتهديدات (Strength, Weakness,) (Opportunities, and Threats- SWOT)

يُطلق على إحدى أدوات التخطيط الاستراتيجي التي تستخدمها العديد من المجتمعات تحليل SWOT لإنجاح عملية التخطيط ونجاح المشاريع. قد يُنظر إلى الظروف الداخلية التي تقف في طريق الوصول إلى رؤية المجتمع على أنها نقاط ضعف في ظروف المجتمع. يتم تعريف العوامل الخارجية التي تؤثر سلبًا على المجتمع على أنها تهديدات لقدرة المجتمع على تحقيق هذه الرؤية. نقاط القوة هي الموارد الداخلية المتاحة للمجتمع والتي يمكن استخدامها للتحرك نحو تحقيق الرؤية. الفرص هي الموارد الخارجية والشراكات التي يمكن للمجتمع الوصول إليها في استراتيجيات لحل المشكلة. عند إجراء تحليل SWOT ، يمكن للميسر قيادة المشاركين من خلال أربعة تمارين عصف ذهني. على سبيل المثال، بالنسبة لمشروع معين، قد تقوم المؤسسة بالعصف الذهني لتحديد:

- ما هي نقاط القوة في المؤسسة التي قد تساعد على مواجهة التحدي (التحديات) المطروحة؟
- ما هي نقاط الضعف في المؤسسة التي قد تمنع من مواجهة التحدي أو قد تزيد من مستوى التحدي الذي يواجهها؟
- ما هي الفرص المتاحة للمؤسسة والتي قد تساهم في مواجهة التحدي؟
- ما هي التهديدات التي تواجه المؤسسة والتي قد تمنع من مواجهة التحدي الحالي أو تهدد استقرار المؤسسة؟

تساعد نقاط الضعف والتهديدات التي تم تحديدها على "تحديد التحديات". تساعد نقاط القوة والفرص التي تم تحديدها على "تقييم الموارد المتاحة"، الداخلية والخارجية للمؤسسة. اعتمادًا على المشاركين في تحليل SWOT، يمكن أن تتضمن العملية مجموعة تركيز أو مجموعة مبادرة تخطيط عملية. قد تتطور إلى لجنة توجيهية أيضًا. يجب أن يفكر أعضاء المجتمع والموظفون الذين يدعمون المجتمع المحلي في جهود التخطيط الخاصة بهم في كيفية توسيع مشاركة المجتمع في عملية التخطيط. قد يتم تكليف فريق العمل بتصميم استبيان لتأمين المعلومات من عينة أوسع من المجتمع حول المشكلات التي تؤثر على نجاح المشروع. سيرغب الموظفون في جمع المعلومات من خطط المجتمع الحالية ووثائق السياسة وغيرها من البيانات السابقة من المجتمع حول المشكلات واهتمامات المجتمع في تلك المنطقة. ستوثق هذه البيانات القضايا التي تم تحديدها على أنها مشاكل ذات أولوية عالية والتي أثرت على المجتمع ومكون معين من المجتمع. لتحديد المشاكل، يجب التفكير بشكل تحليلي في الوضع الحالي ورؤية المستقبل - أين يقف المجتمع الآن وأين يريد أن يكون؟ سوف تصف "مشاريع" تنمية المجتمع في النهاية نهجًا أو استراتيجية للتغلب على المشكلات المحددة. المشاريع هي الخطط أو المقترحات للقضاء على

المشكلات التي تمنع المجتمع من التحرك نحو تحقيق حاجته المحددة وفي النهاية، رؤيته. وهكذا، يبدأ المشروع المقترح جيداً بتحليل شامل للمشكلات.

3.2.7. تحديد هدف المشروع

هدف المشروع هو وصف أساسي للغرض من المشروع، بمعنى آخر، تقليل أو حل المشكلة أو المشكلات التي حددت سابقاً. يجب أن يعكس هدف المشروع التغييرات الإيجابية في مجموعة الشروط التي يرغب بها المجتمع بعد معالجة المشكلة. يمثل بيان الهدف نتيجة إكمال المشروع بنجاح. من المهم إظهار العلاقة بين هدف المشروع وأهداف المجتمع بعيدة المدى. يجب أن يصف هدف المشروع بوضوح كيفية ارتباط المشروع بواحد أو أكثر من أهداف المجتمع بعيدة المدى. يجب أن يكون البيان موجزاً ودقيقاً، بالإضافة إلى الواقعية. يحدد هدف نطاق المشروع، لذلك يجب ان لا يذكر أن المشروع سينجز أكثر مما يمكنه. يصعب أحياناً التمييز بين الأهداف والغايات والأنشطة.

بمجرد تحديد هدف المشروع، فسيكون سهلاً تطوير نهج أو استراتيجية المشروع. بناءً على المعلومات التي تم جمعها في الخطوات السابقة، يجب وضع قائمة بالاستراتيجيات الممكنة لمعالجة المشكلة وتحقيق الهدف، ثم يتم تحديد استراتيجية تمثل أفضل طريقة لتنفيذ المشروع. ستكون هذه الاستراتيجية هي الأساس لتطوير الأهداف والأنشطة. توجد قواعد قليلة جداً لاختيار نهج المشروع الواعد في نهاية المطاف من حيث كل من المشكلة التي يجب حلها وفرصة تأمين التمويل.

عند اختيار نهج المشروع الواعد لحل المشكلة التي حددها المجتمع وتحقيق هدف المشروع، يجب وضع في اعتبار القضايا التالية:

- استخدم خبرة المؤسسة في البرامج المماثلة السابقة - ما هي الاستراتيجية التي نجحت بعد ذلك؟
- البحث في مشاريع مماثلة أنجزتها منظمات أخرى والبناء عليها. يجب استخدام أفضل ممارساتهم للإرشاد في اختيار النهج.
- التأكد من أن النهج يتماشى مع الموارد المتاحة لدى المؤسسة، بما في ذلك ما تطلبه في الميزانية.
- تصميم الاستراتيجية بحيث يتم بناء أنشطتها ومهامها ومراحلها بشكل تدريجي لإنشاء مسار واضح لتحقيق الهدف.

4.2.7. تطوير أهداف وأنشطة المشروع

بمجرد تحديد كيفية تنفيذ المشروع، يمكن البدء في تطوير الأهداف. الأهداف هي إنجازات محددة وقابلة للقياس مصممة لمعالجة المشاكل المذكورة وتحقيق هدف المشروع. الهدف هو نقطة نهاية، وليس عملية، يتم تحقيقها خلال فترة المشروع المقترحة. يجب أن يؤدي استكمال

الأهداف إلى نتائج محددة وقابلة للقياس تفيد المجتمع وتساهم بشكل مباشر في تحقيق هدف المشروع المعلن.

يريد كل من المجتمع ومصدر التمويل صورة واضحة لما سينجزه المشروع، وكيف سيتم إنجازه، وكيف ستعرف عندما تنجزه. قد يكون للمشروع هدف واحد فقط، ولكن يمكن أن يكون هناك عدة أهداف

بالنسبة للمنح متعددة السنوات، يمكن أن يعني ذلك وجود هدف واحد كل عام أو ما يصل إلى ثلاثة أهداف تعمل طوال فترة المشروع.

كلما كانت الأهداف أوضح، وأكثر إيجازًا، وأكثر تحديدًا، كان من الأسهل تنفيذ المشروع، وكان من الأسهل على الممول فهم نهج المشروع. يجب ان تحقق اهداف المشروع الشروط التالية والتي تتلخص في (S.M.A.R.T):

- محدد (Specific) - ابدأ بفعل عمل (قوي، تدريب، طور، علم، نفذ) وحدد النتيجة؛ اذكر ما ستفعله لتحقيق الهدف وتلبية الاحتياجات المحددة.
- قابلة للقياس (Measurable) - يجب أن يتضمن الهدف نتائج قابلة للقياس ويصف التغييرات القابلة للقياس في ظروف المجتمع (بما في ذلك الظروف الاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية والحوكمة).
- قابل للتحقيق (Achievable) - يجب أن يكون الهدف واقعيًا وقابل للتحقيق، وهو شيء يمكنك توقع تحقيقه في ضوء الموارد المتاحة واستراتيجية المشروع.
- ذات صلة وموجهة نحو النتائج (Relevant) - يجب أن يتناول الهدف هدف المشروع وبالتالي الأهداف طويلة المدى المؤسسة.
- محدد زمنيًا (Time bound) - يجب أن يعكس الهدف الفترة الزمنية التي سيتم خلالها تحقيقه.

5.2.7. تحديد التحديات المحتملة ووضع خطة للطوارئ

كل مشروع لديه القدرة على مواجهة التحديات التي يمكن أن تعرقل التقدم وتمنع أو تؤخر استكمالها بنجاح. يتطلب تطوير خطة طوارئ تحديد التحديات المحتملة والاستعداد لها التي قد تتسبب في تأخر المشروع في البدء أو التأخر عن الجدول الزمني و / أو تجاوز الميزانية.

إن تطوير خطة طوارئ كموقف احتياطي، أو "في حالة وجود"، سوف يجعل المؤسسة أكثر استعدادًا للتعامل مع التحديات. من خلال تحديد التحديات المحتملة والتخطيط للمستقبل، سيكون من المرجح أن تتغلب على التحديات بأقل قدر من التعطيل وتكلفة المشروع. يجب أن يتم تحديد التحديات المحتملة ووضع خطة للطوارئ من قبل فريق يضم أصحاب المصلحة في المشروع.

1.5.2.7. الافتراضات والتحديات والمخاطر:

يتطلب هذا القسم من تخطيط إستراتيجية المشروع أن تكون مستعداً لأي مشكلات قد تتسبب في تأخر المشروع في البدء أو تأخره عن الجدول الزمني. تتمثل الخطوة الأولى في إعداد خطة الطوارئ في وضع قائمة بالافتراضات، والتحديات التي تنجم إذا لم يتم يحقق الافتراض، والمخاطر المرتبطة بكل تحد. قد تشمل الافتراضات شغل أو الاحتفاظ بمناصب الموظفين، والمساهمات من شركاء المشروع، ومتطلبات الترخيص، والإجراءات الداخلية، وما إلى ذلك. بعد ذلك، يجب تحديد التحديات التي ستواجهها في حالة عدم إنجاز المساهمة والنتيجة المفترضة، كما هو مخطط لها. أخيراً، يجب الوضع في الاعتبار المخاطر المحتملة التي سيشكلها التحدي أمام تنفيذ المشروع.

2.5.2.7. وضع خطة طوارئ:

لكل تحدٍ في المشروع ينطوي على مخاطر كبيرة تتمثل في تأخير تقدم المشروع أو إيقافه، يجب تطوير خطة بديلة أو خطة الانتقال إلى الحد الأدنى من التعطيل. هذه الخطوة هي خطة الطوارئ الخاصة بالمشروع. خطة الطوارئ هي طريق بديل فقط في حالة عدم توفر المسار الذي خططت له. خطة الطوارئ لا تفصل جهود التخطيط التي بذلت لتجنب التحديات.

هذه قائمة معدة من أكثر التحديات شيوعاً التي يواجهها المستفيدون أثناء تنفيذ المشروع. راجع التحديات أدناه وحدد ما إذا كنت تضع أي افتراضات في استراتيجية المشروع المتعلقة بهذه التحديات. إذا كانت الإجابة بنعم، فيجب التأكد من ان خطة طوارئ تتناول العقبات المحتملة

- تغيير في الموظفين
 - البداية المتأخرة
 - العزلة الجغرافية / الحصار/ السفر
 - نقص الخبرة
 - تكلفة المشروع التقديرية
 - سوء تقدير احتياجات الموظفين
 - فشل الشراكة مع الشركاء
 - نقص الدعم المجتمعي (أثناء التنفيذ)
 - التأخير في التوظيف
- تفحص خطة الطوارئ المشكلات المحتملة التي يمكن أن تؤخر أو تمنع اكتمال المشروع بنجاح ثم تطور الحلول المحتملة التي يمكن تنفيذها للتخفيف من المشكلة.

6.2.7. تطوير خطة تقييم المشروع:

يقيس تقييم المشروع فعالية وكفاءة المشروع، ويحدد مستوى تحقيق أهداف المشروع. ستساعد النتائج المستخلصة من التقييم أيضًا على خطة المنظمة صاحبة المشروع للمستقبل، حيث يمكنها تحديد المشكلات الإضافية أو المستمرة التي تحتاج إلى حل. هذا هو السبب في أن مراحل تقييم المشروع هي عملية مستمرة.

النتائج والآثار: هناك مكونات مختلفة تشارك في تقييم المشروع. النتائج هي التغييرات القابلة للقياس التي يمكن ملاحظتها كنتيجة لإكمال المشروع بنجاح. هذه هي النتائج والفوائد القابلة للقياس التي يمكن ملاحظتها على السكان المستهدفين بمجرد اكتمال المشروع، وتحديد مدى تقليل المشكلات المحددة أو حلها أو القضاء عليها. النتائج والفوائد تقيس التقدم نحو تحقيق أهداف المشروع. النتائج هي الآثار قصيرة ومتوسطة المدى للمشروع على المجتمع.

تختلف التأثيرات عن النتائج من حيث أنها الآثار الدائمة للمشروع، كمثال الانتهاء من اكتمال مشروع بناء مستشفى وتأثيره على تحسن الوضع الصحي للسكان. تقيس التأثيرات التغيير الذي يمكن أن يرتبط على وجه التحديد بتنفيذ المشروع وبعد اكتمال المشروع. بمعنى آخر، يقاس مدى تحقيق المشروع لهدفه. تشمل أمثلة التأثيرات زيادة جودة الحياة، وانخفاض معدل الإصابة بالأمراض أو العدوى، وزيادة الخدمات. علاقة النتائج والآثار بالمشروع هي:

1. مؤشرات التأثير: توفر أهداف وغايات المشروع إطار عمل لتقييم المشروع. يتم قياس تحقيق كل هدف من خلال النتائج والفوائد (النتائج) المصاحبة له. يقاس تحقيق هدف المشروع بمؤشرات الأثر. سيقاس تقييم هذه المؤشرات مدى حدوث التغيير المطلوب. يجب أن تكون المؤشرات قابلة للقياس الكمي وموثقة، ويجب أن تشمل الأرقام المستهدفة وأنظمة التتبع. سيأخذ التقييم في الاعتبار المؤشر وآلية تتبع المؤشر والرقم أو الوضع المستهدف في نهاية فترة المشروع. ستساعد الإشارة إلى حالة المؤشر قبل المنح والهدف النهائي للمؤشر بشكل كبير في تقييم المشروع.

2. الأساليب / الإجراءات: من المحتمل أن يكون للمشروع عدة أهداف لتقييمها، وقد تكون هناك حاجة إلى عدة طرق مختلفة للتقييم.

- ما هي الأساليب التي سيتم استخدامها لقياس النتائج والفوائد؟
- ما هي السجلات التي سيتم الاحتفاظ بها؟
- يجب أن تتضمن خطة التقييم الطريقة (الأساليب) المستخدمة لتحديد ما إذا كان الهدف قد تم تحقيقه، وما إذا كان التغيير المطلوب قد حدث بالفعل. تعد طرق إعداد التقارير جزءًا مهمًا من خطة التقييم الخاصة بالمشروع ويجب تحديد تكرار عملية التقييم والأطراف المسؤولة.
- كم عدد القياسات الإجمالية التي سيتم إجراؤها؟

- ما مدى تكرار جمع البيانات وبأي وسيلة؟
- ما الذي سيتم عمله بالبيانات؟
- كيف سيتم تحليل البيانات وما الشكل الذي سيستخدمه التقرير؟
- ما هي خطة نشر التقرير (أي لمن سيوزع)؟

3. تقديم التقارير: بالإضافة إلى تقييم النتائج النهائية للمشروع، يجب أيضًا مراقبة وتقييم تقدم المشروع بانتظام في تنفيذ أنشطة خطة العمل، واستكمال أهداف المشروع والبقاء ضمن ميزانية المشروع المعتمدة. يحدد "تقييم العملية" هذا ما إذا كان قد تم تنفيذ المشروع بطريقة تتفق مع الخطة وما إذا كانت أنشطة المشروع قد ساهمت في نجاح المشروع. بمعنى آخر، هل تم اتباع الخطة، وهل كانت الخطة فعالة في تحقيق الأهداف؟ يتم استخدام هذا الجزء من خطة التقييم لإدارة الأنشطة اليومية والأسبوعية بفعالية وهو الأساس لتقارير مرحلية منتظمة يتم إعدادها لممول المشروع. يتطلب العديد من الممولين الإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأرقام المستهدفة لمؤشر التأثير، وتقرير سنوي عن النتائج والفوائد الموضحة في خطة عمل المشروع.

7.2.7. مثال لإعداد الإطار المنطقي للمشاريع اوللبرنامج (الإطار المنطقي) Program logical framework (log frame)

في كثير من المشاريع يجب ان يكون هناك تبرير منطقي مدروس للمشروع من حيث الاهداف والمخرجات وكذلك الضمانات لاستمرارية المشروع. لذلك تتطلب بعض الجهات المانحة اطار منطقي للمشروع يتضمن تلك الاشياء.

فيما يلي مثالاً لمصفوفة إطار منطقي مفصلة لمشروع مستشفى أرادت حكومة سريلانكا من الصليب الأحمر والهلال الأحمر تحديثه وزيادة سعته لتقديم خدمة أفضل. لذلك لزم الأمر ان يتم تقييم المستشفى بحالته القائمة للتعرف على المرافق التي يجب تطويرها. تم تقييم هذا المستشفى على أنه متأخر في الخدمات للوصول إلى السكان المستهدفين في المناطق الحضرية بشكل لائق. بناءً على دراسة تحديد احتياجات وجدوى المشروع، قرر الصليب الأحمر والهلال الأحمر تولي المشروع. المثال بالكامل مترجم عن (International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, Geneva, 2012).

يخدم مستشفى المقاطعة الموجود في منطقة حضرية عددًا من السكان يقدر بـ 40 ألف نسمة. كذلك يخدم المستشفى معظم السكان المسلمين الناطقين بلغة التاميل. تعكس الخدمات الحالية خدمات رديئة نسبياً لمستشفى المنطقة ولذلك قررت وزارة الصحة رفع مستوى المستشفى إلى مستشفى أساسية من النوع B حسب تصنيفات وزارات الصحة. يخدم المستشفى حالياً ما بين 200 إلى 250 مريض في العيادات الخارجية يومياً. يبلغ متوسط معدل إشغال الأسرة 70 في المائة

بالنسبة لـ 70 سريراً (أي بمعدل 50 مريضاً داخلياً بحاجة للمبيت في المستشفى في أي وقت).
يوجد في أجنحة المستشفى العدد التالي من أسرة المرضى:

- 22 سرير للذكور طبي / جراحي
 - 22 سرير للإناث طبي / جراحي
 - 16 سرير في قسم أمراض النساء والتوليد
 - 20 سرير في قسم طب الأطفال والجراحة الطبية
- كان من الواضح ومن خلال تقييم الخدمات بأن المرافق الحالية غير كافية. ومن ثم فقد بدأت عملية البناء، من خلال عملية تخطيط رئيسية أولية أجراها استشاري محلي في حزيران / يونيه 2003 قبل كارثة تسونامي. فيما يتعلق بعمل المستشفى، تم تحديد نقاط الضعف الرئيسية في الوظائف العامة والمعايير الفنية للوحدة الصحية. تعمل وظائف العيادات الخارجية حالياً في اجنحة غير ملائمة وضيقة، جنباً إلى جنب مع تمديدات مياه، متهالكة وبحاجة إلى اصلاح و / أو استبدال. يجب توفير خدمات جراحية مناسبة إلى جانب التشخيص. من المتوقع أن يتم ترشيح وتعقيم إمدادات المياه الواردة وتنظيفها إلى الحد الأدنى من أجل عمليات التلوث المحتملة. سوف تتطلب إدارة النفايات الصلبة أيضاً محرقة للنفايات الطبية. لقد تم عمل الاطار المنطقي حسب المصفوفة (الجدول 1.7) التالية:

الجدول 1.7. مصفوفة الاطار المنطقي لتحديث وتطوير مستشفى حكومي في سريلانكا (مترجم عن ICRC, 2012)

الافتراضات (ما هي عوامل الخطر)	طرق التحقق (أين / كيف تحصل على المعلومات)	المؤشرات (كيفية قياس التغيير)	أهداف (ما نريد تحقيقه)
وجود موارد مالية وبشرية لتنفيذ المشروع. لا يتدهور الوضع الأمني في موقع المشروع. توفر وزارة الصحة كوادر مدربة للعمليات والصيانة للمستشفى.	المسح الأساسي التقييم في منتصف المدة التقييم النهائي	تم تطوير المستشفى. تم الانتهاء من الترميم والبناء وتسليمه. المستشفى قيد الاستخدام وعملي.	الهدف Goal: تطوير مستشفى المنطقة إلى مستشفى اساسية عن طريق بناء مرفق وظيفي جديد لتحل محل القديم. لتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية للمرضى في محيط المدينة وحولها.
	تقييم سجلات المستشفى	عدد المرضى الذين يتم علاجهم خدمات صحية مستمرة ونوعية.	النتيجة Outcome: ضمان تحسين الخدمات الصحية لما يقرب من 40 ألف شخص.
	التقييم في منتصف المدة التقييم - تدقيقات الموقع سجلات المشتريات سجلات المستشفى	اكتمل البناء والتجديد في الموعد المحدد. تم تطوير البنية التحتية المرتبطة بالتوازي وتشغيلها وقت التسليم. عدد الأسرة عدد المعدات المطلوبة عدد الأطباء والممرضات. عدد الموظفين اللازمين للصيانة	المخرجات Output: مستشفى جديد واحد (أرضي + طابقيين) تم تشييد المبنى (المرحلة الثانية) وتجديد أربعة مباني قديمة للمستشفى. توفر إمدادات مياه آمنة وموثوقة؛ نظام معالجة مياه الصرف الصحي الآمن والمقبول؛ تدار النفايات الصلبة بطريقة مقبولة. لدى المستشفى أثاث ومعدات كافية.

			تم تنظيم التشغيل والصيانة.
	<p>تدقيقات الموقع</p> <p>التقييم في منتصف المدة</p> <p>تقييم</p> <p>سجلات المشتريات</p> <p>ورش عمل تدريبية</p> <p>شهادة تسليم الموقع</p>	<p>تم تنفيذ البناء حسب الجدول الزمني.</p> <p>شراء وتركيب الأثاث والمعدات.</p> <p>يتم تدريب المستخدم النهائي على</p> <p>كيفية استخدام البنية التحتية</p> <p>المرتبطة بها وصيانتها.</p> <p>يكون المستخدم النهائي على دراية بفترة</p> <p>المسؤولية عن العيوب (DLP Defects)</p> <p>Liability Period أثناء التسليم.</p>	<p>الأنشطة Activities: تم تطوير تقديم</p> <p>الخدمات الصحية إلى مستويات مستشفى</p> <p>منطقة أساسية.</p> <p>تم شراء الأثاث والمعدات.</p> <p>تم تسليم المستشفى لوزارة الصحة لتشغيلها.</p>

3.7. دراسة الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع (ESIA - Environmental and Social Impact Assessment)

تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA): عملية للتنبؤ وتقييم الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة لمشروع مقترح، وتقييم البدائل وتصميم تدابير التخفيف والإدارة والمراقبة المناسبة. يتم قياس الاستدامة من خلال تقييم المبادئ الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. في حين أن المعالجة المتوازنة لها هي هدف مثالي، إلا أنه لا يمكن تحقيقه دائماً. لقد تم وضع نظم مؤشرات لجنة التنمية المستدامة (The United Nations Commission on Sustainable Development - CSD) في 14 موضوعاً (مع 44 موضوعاً فرعياً): الفقر والحوكمة والصحة والتعليم والديموغرافيا والغلاف الجوي والأرض والمحيطات والبحار والسواحل والمياه العذبة والتنوع البيولوجي والتنمية الاقتصادية والمخاطر الطبيعية، الشراكة العالمية وأنماط الاستهلاك والإنتاج علماً بأن قضايا الاستدامة الرئيسية التي أقرت في عام 2017 تتلخص في الجدول 2.7.

جدول 2.7. قضايا الاستدامة الرئيسية

Climate change	التغيير المناخي
Energy	الطاقة
Food production	الانتاج الغذائي
Water scarcity	ندرة المياه
Biodiversity	التنوع الحيوي
Changing demographics	تغيير التركيبة السكانية
Geopolitical instability	عدم الاستقرار الجيوسياسي
The global development agenda	أجندة التنمية العالمية
Inequality and global equity	عدم المساواة والمبادئ الكونية

الغرض من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي هو التأكد من أن صناعات القرار ينظرون في الآثار البيئية المترتبة على المشروع. تُعرّف الرابطة الدولية لتقييم الأثر (International Association for Impact Assessment- IAIA) تقييم الأثر البيئي بأنه "عملية تحديد الآثار البيوفيزيائية والاجتماعية والآثار الأخرى ذات الصلة بمقترحات التنمية والتنبؤ بها وتقييمها وتخفيفها قبل اتخاذ القرارات الرئيسية والالتزامات الموعودة. تقييم الأثر الاجتماعي يشمل تقييم الأثر الاجتماعي وعمليات تحليل ورصد وإدارة العواقب الاجتماعية المقصودة وغير المقصودة،

الإيجابية والسلبية، للتدخلات المخططة (السياسات والبرامج والخطط والمشاريع). الغرض من تقييم الأثر الاجتماعي تحديد وإدارة الآثار الاجتماعية للمشاريع. كما يمكن تطبيقه على السياسات والخطط والبرامج. يضمن تقييم الأثر بالتالي توقع المشاكل المحتملة ومعالجتها في مرحلة مبكرة من تخطيط وتصميم المشاريع. يتم استخدام تقييم الأثر البيئي (EIA) وتقييم الأثر الاجتماعي (SIA) للتنبؤ بعواقب أي مشروع إنمائي. علما بان تقييم الأثر البيئي والاجتماعي من مخرجات ESIA. لذلك هناك بعض الانشطة التي تؤثر على البيئة ويجب دراستها لأخذ القرار بالمشروع.

التصرفات ذات التأثير الكبير على البيئة

- التغير في جودة الهواء وجودة المياه الجوفية والسطحية وحركة المرور ومستوى الضوضاء
- زيادة إنتاج النفايات الصلبة، والرشح الى الخزان الجوفي، والفيضان، والتآكل
- تغيير كبير في استخدام كمية أو نوع الطاقة
- خلق مواد خطيرة على صحة الإنسان
- تشجيع أو جذب عدد كبير من الناس في المكان لأكثر من بضعة أيام. مقارنة مع نفس العدد من الأشخاص الذين سيأتون إلى مثل هذا المكان في غياب العمل.
- التغييرات في عنصرين أو أكثر من عناصر البيئة، ليس لأحد منها تأثير كبير على البيئة، ولكن عند النظر فيها معاً ينتج عنها تأثير ضار على البيئة

1.3.7. نظرة عامة على مراحل عملية تقييم التأثير البيئي

1. وصف المشروع

- وصف بإيجاز المعالم الرئيسية للمشروع المقترح، بما في ذلك:
- مقدم المشروع وشركاء المشروع الآخرين وأدوار كل منهم في المشروع
- الموقع الجغرافي للمشروع ويفضل توضيحه بالخرائط المناسبة
- ملخص المشروع (هدف (أهداف) المشروع، النتائج / النتائج المتوقعة، المخرجات والأنشطة الرئيسية)
- ترتيبات التنفيذ.

2. تحليل الإطار السياسي والقانوني والإداري

يتضمن ذلك وصف السياسة والإطار القانوني والإداري الذي يتم من خلاله تنفيذ المشروع وتحديد أي قوانين ولوائح تتعلق بالمسائل البيئية والاجتماعية ذات الصلة بالمشروع. يتضمن ذلك اللوائح المتعلقة بتقييمات الأثر البيئي و / أو الاجتماعي التي يجب على المشروع الالتزام بها بالإضافة إلى القوانين التي تنفذ التزامات الدولة المضيفة بموجب القانون الدولي. شرح متطلبات

أي شركاء في التمويل المشترك، مع الأخذ في الاعتبار الأطر القانونية لتعزيز المساواة بين الجنسين. مع توضيح أي بنود قد لا يمتثل فيها المشروع للوائح البيئية للدولة المضيفة.

3. تحديد وتحليل أصحاب المصلحة

الغرض من تحديد أصحاب المصلحة وتحليلهم هو فهم الآثار المحتملة على أصحاب المصلحة وتوضيح من يجب أن يشارك في عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وكيف. يتم ذلك من خلال سرد جميع أصحاب المصلحة المعنيين - بناءً على أي تحليل حالي لأصحاب المصلحة تم تطويره أثناء عملية تصميم المشروع وعلى المعرفة العامة حول سياق المشروع وأصحاب المصلحة الرئيسيين فيه - وتوضيح ما يلي:

- اهتمامات أصحاب المصلحة وتوقعاتهم من المشروع ؛
 - كيف يمكن أن تؤثر على المشروع (سلباً أو إيجاباً)؛
 - أول تقدير أو تقدير لكيفية تأثر سبل عيشهم بالمشروع (إيجاباً أو سلباً) ؛ و
 - كيف ينبغي أن يشاركوا في ESIA بناءً على المعلومات الواردة في البنود الثلاثة أعلاه.
- يجب تصنيف أصحاب المصلحة بين الرجال والنساء حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً. من المفيد تقديم النتائج الرئيسية لتحليل أصحاب المصلحة في مصفوفة. يعتبر تحليل أصحاب المصلحة عملاً قيد التقدم ويجب تعديله مع توفر المزيد من المعلومات أثناء عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وما بعدها.

4. تحري (الفرز) Screening:

تبدأ عملية تقييم التأثير البيئي منذ بداية المشروع بمجرد تحديد المخطط سيكون هناك حاجة وتقييم لجميع البدائل الممكنة لتصميم المشروع والمواقع لاختيار بديل مفضل، يجب طرح سؤالين مهمين لإتمام عملية الفرز:

ماذا ستكون آثار هذا التطور على البيئة؟

هل هذه الآثار كبيرة؟ إذا كان الجواب عن السؤال الثاني هو "نعم"، فقد يلزم تقييم الأثر البيئي كامل انظر الشكل 1.7.

الإجابة على هذا السؤال هي عملية تعرف باسم التحري/ الفرز ويمكن أن تكون خطوة أولى أساسية في تقييم التأثير البيئي الرسمي حال تم اخذ القرار بالذهاب الى دراسة بيئية معمقة. عملية تقييم التأثير البيئي، يجب التأكيد عليها، تكرارية (محاولات). يتم توضيح ذلك في هذه المرحلة المبكرة من الفحص حيث يمكن أن تؤدي الحاجة إلى تقييم تأثير بيئي رسمي وما يترتب على ذلك من آثار على التكلفة للمخطط إلى إعادة تقييم تصميم المشروع بهدف تقليل التأثيرات الهامة إلى مستوى لا يكون فيه تقييم الأثر البيئي مطلوباً من الناحية القانونية.

5. تحديد النطاق Scoping:

حيثما تقرر أن تقييم التأثير البيئي الرسمي مطلوب، فإن المرحلة التالية هي تحديد القضايا التي يجب معالجتها، أي تلك التأثيرات التي لها تأثير كبير على البيئة. يُعرف هذا بتحديد النطاق وهو ضروري لتركيز الموارد المتاحة على القضايا ذات الصلة.

6. دراسة خط الأساس Baseline study:

بعد المتابعة، من الضروري جمع جميع المعلومات ذات الصلة عن الوضع الحالي للبيئة. يشار إلى هذه الدراسة باسم دراسة أساسية لأنها توفر خط أساس يمكن من خلاله قياس التغيير الناتج عن التطور الناتج عن المشروع أو التدخلات.

7. التنبؤ بالأثر Impact prediction:

بمجرد توفر معلومات الدراسة الأساسية، يمكن أن تبدأ المهمة للتنبؤ بالأثر. يتضمن توقع الأثر، التنبؤ بالتغيرات المحتملة في البيئة التي ستحدث نتيجة للمشروع منها الإيجابي والسلبي.

ما هي الآثار؟

- تأثير النشاط هو التغيير من حالة خط الأساس الناتجة عن النشاط.
- الوضع الأساسي هو الوضع أو الحالة البيئية الحالية في غياب النشاط.
- إن الوضع الأساسي هو مفهوم رئيسي في تقييم الأثر البيئي.
- لقياس التأثير، يجب أن تعرف ما هو الوضع الأساسي.

8. تقييم الآثار البيئية والاجتماعية

هذه الخطوة هي جوهر تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. يفصل ويصف التأثيرات المحددة، ويقوم بالتنبؤات من حيث احتمالية حدوثها وقيم أهميتها. وفقاً لإطار سياسة Environmental and Social Management System- ESMS، يجب أن يولي التقييم اهتماماً خاصاً للآثار المتعلقة بمعايير ESMS مثل الآثار السلبية على معيشة الناس من خلال قيود الوصول أو إعادة التوطين، على التراث الثقافي أو على التنوع البيولوجي. ومع ذلك، فإن التغطية الموضوعية لنظام ESMS تتضمن أيضاً تأثيرات اجتماعية محتملة أخرى بما في ذلك التأثيرات على النساء أو الفئات الضعيفة أو المخاطر التي يسببها فشل المشروع في أخذ تأثيرات تغير المناخ في الاعتبار. في حين أن اختصاصات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تحدد بالفعل الآثار الرئيسية التي يجب أن يغطيها التقييم - بناءً على الفحص (أو تحديد نطاق المشاريع عالية المخاطر) - فمن المهم أن نفهم أن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي هو عملية تكرارية يتم خلالها إجراء عملية جديدة وأكثر تفصيلاً. قد يتم الحصول على المعلومات وقد تظهر قضايا مهمة إضافية (على سبيل المثال، كجزء من تحليل خط الأساس). عند تحليل المخاطر، لا ينبغي فقط أخذ التأثيرات المباشرة في الاعتبار ولكن أيضاً الآثار غير المباشرة مثل الآثار العرضية غير المقصودة أو الآثار التراكمية التي تتجسد

من خلال التفاعل مع التطورات الأخرى، والآثار التي تحدث في موقع المشروع أو داخل منطقة التأثير الأوسع للمشروع والتأثيرات التي تحدث بمرور الوقت.

يمكن تحليل تأثيرات المشروع باستخدام مجموعة من الأساليب من التحليل النوعي البسيط إلى المسوحات الكمية التفصيلية أو النمذجة. يجب أن تكون طرق جمع البيانات والأدوات التحليلية المستخدمة وعمق التحليل متناسبًا مع نوع وأهمية الآثار، وينبغي أن يتم تقييم دقيق للآثار المهمة باستخدام الأساليب النوعية وإلى أقصى حد ممكن أيضًا الكمية. يجب أن يصف التقرير الطرق المختارة لجمع البيانات وتحليلها والأسباب المنطقية لاختيار الطريقة؛ يجب أن يصف كذلك جودة البيانات المتاحة، وعند الحاجة، يشرح فجوات البيانات الرئيسية وأوجه عدم اليقين المرتبطة بالتنبؤات. يجب استخدام أدوات البحث والتقييم التشاركية حيثما كان ذلك منطقيًا لزيادة فهم أصحاب المصلحة للمشروع، وإتاحة الفرصة لإثارة القضايا وتمكين مشاركة المجموعات المتأثرة في تحديد تدابير التخفيف.

9. تحليل البدائل Analysis of alternatives:

الغرض من تحليل البدائل هو تحديد الخيارات الأخرى، بما في ذلك عدم تنفيذ المشروع، لتحقيق أهداف المشروع ومقارنة آثارها مع الاقتراح الأصلي. هذه الخطوة مطلوبة فقط للمشروعات عالية المخاطر حيث تكون التأثيرات المحددة كبيرة جدًا. يقارن التحليل بشكل منهجي بين التقنيات والتصاميم والعمليات والمواقع البديلة الممكنة والأقل ضررًا - بما في ذلك خيار "لا يوجد مشروع" - بالمشروع المقترح من حيث:

- فعاليتها في تحقيق أهداف المشروع بالإضافة إلى المقايضات المحتملة؛
- آثارها البيئية والاجتماعية المحتملة؛
- جدوى التخفيف من هذه الآثار؛
- المتطلبات التشغيلية ومدى ملاءمتها للظروف المحلية.
- المتطلبات المؤسسية والتدريبية والرقابية
- الفعاليات التقديرية من حيث التكلفة؛ و
- المطابقة للسياسات والخطط والقوانين واللوائح القائمة.
- يجب أن يوصي التحليل بالبدائل المفضل ويوضح سبب اختياره

10. التخفيف Mitigation:

كثيرا ما يكشف تقييم الآثار عن آثار ضارة على البيئة. ويمكن التخفيف من هذه الآثار من خلال تدابير التخفيف. يتضمن التخفيف اتخاذ إجراءات لتقليل أو إزالة التأثيرات البيئية ويمكن ملاحظة أن الطبيعة التكرارية لعملية تقييم التأثير البيئي موضحة جيدًا هنا، على سبيل المثال، قد يؤدي التصميم الناجح لتدابير التخفيف إلى إزالة جميع التأثيرات السلبية المؤثرة؛ وبالتالي

فإن عملية فحص جديدة ستكشف أنه قد لا تكون هناك حاجة لإجراء تقييم تأثير بيئي رسمي إذا تم تضمين تدابير التخفيف من البداية (انظر الشكل 1.7)

11. إعداد بيان الأثر البيئي **Producing the environmental impact statement** :

عادة ما تكون نتيجة تقييم التأثير البيئي وثيقة رسمية، تعرف باسم بيان الأثر البيئي (Environmental Impact Statement- EIS) والتي تحدد المعلومات الواقعية المتعلقة بالتطوير، وجميع المعلومات التي تم جمعها فيما يتعلق بالفرض وتحديد النطاق والدراسة الأساسية والتنبؤ بالآثار وتقييمها. تدابير التخفيف والرصد. من الشائع تمامًا أن أحد متطلبات EIS هو أنه ينتج أيضًا ملخصًا غير تقني. هذا ملخص للمعلومات الواردة في EIS، المقدمة في شكل موجز غير تقني، لأولئك الذين لا يرغبون في قراءة الوثائق التفصيلية. هذا أمر مهم للغاية، لأن EIS هي وثائق عامة تهدف إلى إعلام الجمهور بطبيعة التطور والعواقب المحتملة للتطور في الوقت المناسب للتعليق و / أو المشاركة في تصميم المشروع النهائي.

12. مراجعة **ESIA review** :

بمجرد اكتمال تقييم الأثر البيئي، يتم تقديم EIS إلى السلطة المختصة. هذه هي الهيئة التي لديها السلطة للسماح أو رفض تطبيقات التطوير / المشروع. غالبًا ما تكون السلطات المختصة في وضع يسمح لها بوقت قليل جدًا لاتخاذ قرار ولديها معلومات تفصيلية وطويلة للقراءة من خلالها والتي قد تحتوي على أخطاء وإغفالات وتحيز المخططين. لذلك من الضروري أن يراجعوا الوثيقة. يمكن أن تأخذ المراجعة عدة أشكال: قد تكون عملية مخصصة بحتة حيث يتم قراءة الوثيقة والتعليق عليها من قبل صناع القرار؛ يمكن إضفاء الطابع الرسمي عليها والحصول على رأي الخبراء؛ أو يمكن أن يكون من خلال استخدام طرق المراجعة الرسمية المصممة خصيصًا لهذا الغرض. بشكل أساسي، يجب أن تمكن عملية المراجعة صانع القرار من تقرير ما إذا كانت EIS كافية (على سبيل المثال، ما إذا كانت متوافقة قانونيًا)، وما إذا كانت المعلومات صحيحة، وما إذا كانت غير متحيزة. إذا كان الأمر كذلك، فإنهم عندئذ في وضع يمكنهم من استخدام EIS كمعلومات للنظر في تحديد ما إذا كان المشروع يجب أن يحصل على الموافقة. تمتلك السلطة المختصة الآن المعلومات التي تحتاجها حول الآثار المحتملة للتطوير عن البيئة. سيستخدمون هذه المعلومات، مع جميع التفاصيل والإقرارات الأخرى التي تلقوها، لمساعدتهم على اتخاذ قرار.

13. المتابعة **Follow up** :

يتعلق بمرحلة ما بعد الموافقة لتقييم التأثيرات البيئية ويشمل مراقبة التأثيرات، الإدارة البيئية المستمرة للمشروع، ومراجعة التأثيرات. بدون أي شكل من أشكال المتابعة، ستعمل دراسة تقييم التأثير البيئي باتجاه خطي بدلاً من كونها عملية تكرارية، وسيتم أيضًا حذف خطوة مهمة نحو تحقيق الحماية البيئية. تقدم المتابعة فرصة للسيطرة على الآثار البيئية وللتعلم من العملية

وعلاقات السبب والنتيجة. من الناحية المثالية، يجب مقارنة البيانات الناتجة عن المراقبة والجوانب الأخرى للمتابعة بالتنبؤات الأصلية وتدابير التخفيف في EIS لتحديد

1. دقة التنبؤات الأصلية
2. درجة الانحراف عن التنبؤات
3. الأسباب المحتملة لأي انحراف
4. ما إذا كانت تدابير التخفيف قد حققت هدفها في الحد من الآثار أو إزالتها

يمكن أن تساهم المعلومات الناتجة عن هذه العملية في تحسين ممارسة تقييم التأثير البيئي المستقبلية، على سبيل المثال، من خلال تمكين إجراء تنبؤات أكثر دقة وعمل لتحديد ما إذا كان التأثير مهمًا/ خطيرًا

احتمال وقوع **Probability of occurrence**: كمية أو نوعية لاحتمال حدوث التأثير؛ يتم إعطاء معظم التقديرات كميًا باستخدام عبارات مثل "احتمال كبير" أو "ممکن ولكن غير محتمل"

حجم التأثير Magnitude: تقدير كمي أو نوعي لمدى حجم التأثير

مدة **Duration**: الفترة الزمنية التي يمكن توقع استمرار التأثير فيها، في حالة حدوثه (على سبيل المثال، عقود أو أكثر، سنوات، شهور، أيام)

انعكاس **Reversibility**: ما إذا كان يمكن عكس التأثير من خلال عمل بشري أو بشكل طبيعي، أي امكانية التخلص من التأثيرات. كثيرا من التأثيرات السلبية لا يمكن معالجتها في المنظور القريب.

الصلة بالولاية القانونية **Relevance to legal mandate**: وجود قوانين محلية أو وطنية أو معاهدات دولية تعزز على وجه التحديد نوع التأثير أو تمنعه.

التوزيع الاجتماعي للمخاطر والفوائد **Social distribution of risks and benefit** : ما إذا

كان هذا التأثير (الضار أو المفيد) يساهم (أو يخفف) من الإنصاف في المخاطر والفوائد البيئية

14. خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (**Environmental and Social Management Plan- ESMP**):

يتمثل أحد المخرجات الرئيسية لعملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي في استراتيجية لإدارة المخاطر وتخفيف الآثار. يتم تحديد تدابير التخفيف بالتشاور مع المجموعات المتضررة ويسترشد بالتسلسل الهرمي للتخفيف. يشير التسلسل الهرمي للتخفيف إلى وجوب بذل جميع المحاولات المعقولة أولاً لتجنب الآثار الاجتماعية أو البيئية السلبية. إذا لم يكن التجنب ممكنًا مع الاقرار بتنفيذ المشروع، فيجب اتخاذ تدابير لتقليل الآثار إلى مستويات مقبولة ومعالجة الآثار المتبقية بإجراءات تعويض مناسب وعادل. يتم توثيق استراتيجية إدارة المخاطر في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) التي تصف; تدابير التخفيف التي تم تطويرها خلال تقييم الأثر البيئي

والاجتماعي، والجدول الزمني للتنفيذ والموارد والمسؤوليات المطلوبة. يجب إثبات الجدوى الفنية والتشغيلية، والملاءمة الثقافية واستدامة التدابير المقترحة وكذلك متطلبات بناء القدرات والتعزيز المؤسسي. يجب أن تشير خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) أيضاً إلى كيفية مراقبة التدابير المصممة لتجنب الآثار من أجل الفعالية.

توفر المذكرة الإرشادية الخاصة بتطوير خطة الإدارة البيئية والاجتماعية مزيداً من الإرشادات وتتضمن نماذج لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية ومتابعة الخطة (ESMS Manual, 2016). يجب أن تكون الشروط المرجعية الفعلية لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي مخصصة لكل مشروع حيث يعتمد كما هو موضح في الشكل 1.7. نطاق وعمق التقييم على طبيعة وتعقيد وأهمية القضايا الناشئة عن فحص نظام Environmental and Social Management System- ESMS. بالنسبة للمشروعات عالية المخاطر، سيتم تحديد نطاق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بالتفصيل من خلال دراسة النطاق التي تسبق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. عادة ما تتضمن الشروط المرجعية لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي بنود تتبع الجهة التي تتطلب تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشاريعها. اختصاصات المشاريع ذات المخاطر المتوسطة أقل شمولاً من تلك الخاصة بالمشاريع عالية المخاطر؛ ومن ثم فإن بعض العناصر عادة ما تكون غير مطلوبة من أجل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الجزئي.

يتطلب إجراء تقييم الأثر البيئي والاجتماعي فريقاً فنياً يتمتع بالمؤهلات والخبرة المناسبة في تقنيات البحث النوعي والكمي والإمام بالسياق الموضوعي والإقليمي أو المحلي؛ يجب أن يكون لدى الفريق خبرة في التصميم التشاركي ومنهجيات التقييم، والتحليل المبني على أساس الجنس (الجنساني) وتصميم المشاريع المراعية للمنظور الجنساني مع قضايا الشعوب الأصلية. الجدول 3.7. يقدم نموذج مثالي لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية لتمديد خط رئيسي للتزود بالمياه كمثال.

15. نتائج المشاورات مع أصحاب المصلحة

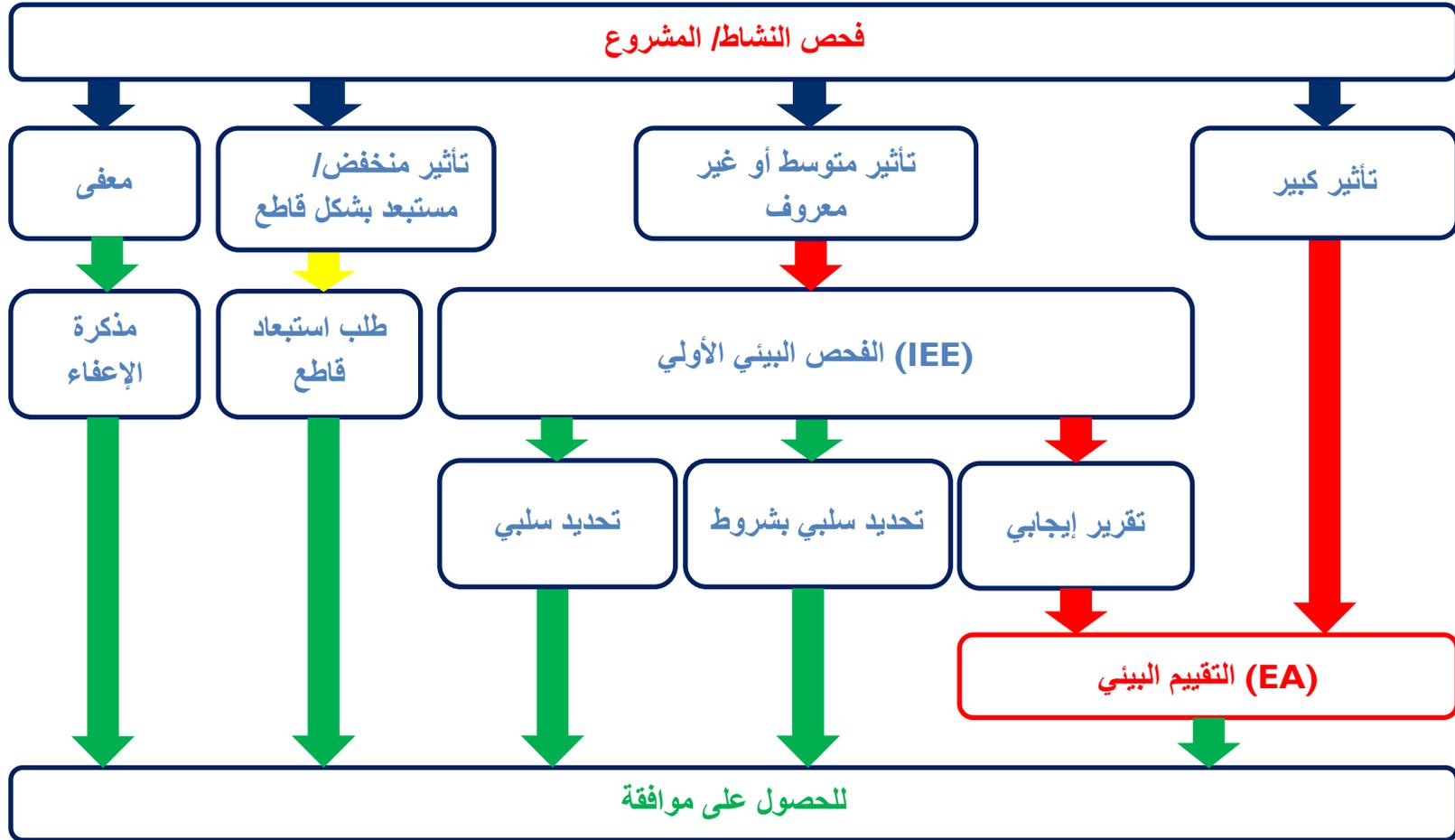
تعد مشاركة أصحاب المصلحة مبدأ أساسياً لنظام ESMS وأداة إجرائية مهمة لتقييم ESIA الناجح. إنه يحسن فهم الظروف المحلية ومخاوف أصحاب المصلحة وهو ضروري لتحديد الاستراتيجيات الفعالة للتخفيف من الآثار السلبية. إن إشراك المجموعات المتأثرة في صنع القرار يمنحهم مزيداً من الثقة والأمان، ويحسن شرعية المشروع ويساعد على بناء علاقات بناءة بين أصحاب المصلحة.

يحدد دليل نظام ESMS متطلبات مشاركة أصحاب المصلحة من خلال وضع الحد الأدنى من الأحكام للإفصاح والتشاور خلال خطوات دورة المشروع. تعتبر أحكام الاستشارة أكثر صرامة بالنسبة للمشاريع عالية المخاطر (تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الكامل) مقارنة بالمشاريع ذات المخاطر المتوسطة (تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الجزئي).

أثناء تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، يجب أن تركز المشاورات على المجموعات المحتمل تأثرها ومنظمات المجتمع المدني؛ يدعم تحليل أصحاب المصلحة قرار من يتم التشاور معه. يجب أن تكون عملية التشاور مناسبة ثقافيًا وغير تمييزية ومراعية للنوع الاجتماعي. يجب أن تضمن أنه يتم استشارة جميع الأشخاص الذين قد تتأثر حياتهم بالمشروع بشكل صحيح للتحقق من أهمية الآثار وتقييمها، وأن جميع المجموعات المتضررة يتم توفير لها الفرصة للمشاركة في تطوير تدابير التخفيف.

يجب أن تكون عمق مشاركة أصحاب المصلحة مناسبة لمدى تعقيد المشروع وأهمية المخاطر المحددة ومصممة لتناسب المجموعة الفردية. من الأفضل جدولة عملية التشاور في خطوات تكرارية، والبحث أولاً عن المدخلات الأولية، ثم التغذية الراجعة على نتائج التقييم الأولى والاقتراحات الخاصة بإجراءات التخفيف، واختتامها باجتماع نهائي لأصحاب المصلحة لجمع الملاحظات حول مسودة تقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، ESMP وخطط العمل الأخرى، حسب الحاجة.

إذا تم تفعيل المعيار الخاص بإعادة التوطين غير الطوعي وقيود الوصول أو المعيار الخاص بالشعوب الأصلية، فيجب أن تلتزم المشاورات تمامًا بمبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. يجب أن يوثق تقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي النهائي نتائج المشاورات التي أجريت مع أصحاب المصلحة والمجموعات المتأثرة بالمشروع وأن يقدم ملخصًا للمخاوف التي أثرت وشرحًا لكيفية معالجة هذه النتائج في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي و خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. يجب أن يحدد الوصف كيف تم إشراك النساء في المشاورة، مع الأخذ في الاعتبار حجم معرفتهن وأدوارهن ومسؤولياتهن وآثارهن المحتملة على المشروع.



الشكل 1.7. تصنيف المشاريع من حيث التأثير والحاجة لإجراء التقييم البيئي والاجتماعي.

الجدول 3.7. نموذج ادارة الخطة البيئية والاجتماعية لتمديد خط رئيسي للتزود بالمياه

الإطار الزمني للتخفيف	مؤسسة مسؤولة	تدابير التخفيف والتعزيز	التأثير
أثناء التحضير، اثناء البناء وبعد البناء أي على المدى الطويل	المقاولون المهندسين المؤسسات المعنية بالمياه والصحة	<ul style="list-style-type: none"> • ترميم واصلاح أي انقطاع في خطوط الامداد اثناء العمل. • تخطيط وإنشاء مرافق صحية في الموقع للتخلص من المياه العادمة. • الحفاظ على المركبات والآلات والمعدات في حالة جيدة لتجنب تسرب وانسكاب المواد الخطرة (الهيدروكربونات، المنتجات الكيماوية، إلخ) التي تمر في مواقع العمل. • اتخاذ جميع الاحتياطات أثناء إعادة تزويد المركبات والآلات بالوقود، وحظر التزود بالوقود بالقرب من المسطحات المائية. • تجنب عبور مسار أنابيب المياه الدائم؛ إذا لزم الأمر، حدد موقع المعبر حيث تكون الجوانب مستقرة • التخطيط لتدابير الاستجابة للطوارئ في حالة الانسكاب العرضي. • اضبط كميات المياه التي يتم ضخها سنويًا وفقًا للتغذية السنوية للخران الجوفي. 	<p>مصادر المياه</p> <ul style="list-style-type: none"> • انقطاع تدفق المياه أثناء الانشاء. • التغيرات في مستوى منسوب المياه الجوفية الناتجة عن التغيرات في السحب. • تلوث نوعية المياه الجوفية بمياه الصرف والمواد الخطرة. • الإفراط في ضخ المياه الجوفية. • في المنطقة الساحلية، تسرب مياه البحر إلى المياه الجوفية.
			<p>موارد التربة</p> <ul style="list-style-type: none"> الجريان السطحي ينتج عنه مشاكل في الانجراف. التغيير في التضاريس المحلية.
أثناء التصميم، التحضير	المؤسسات المعنية بالمياه والصحة	<ul style="list-style-type: none"> تجنب المناطق الحساسة للتعرية. القيام بأعمال البناء في موسم الجفاف. تشجيع إنشاء البنى التحتية لإمدادات المياه في التربة منخفضة الإنتاجية. الحد من تداول الآلات الثقيلة في المناطق الضيقة. 	

الإطار الزمني للتخفيف	مؤسسة مسؤولة	تدابير التخفيف والتعزيز	التأثير
اثناء البناء وبعد البناء	المقاولون والمهندسون	تجنب إنشاء طرق وصول على طول المنحدرات الشديدة؛ بدلاً من ذلك، حدد موقع طرق الوصول بشكل عمودي أو مائل على المنحدر. تثبت التربة من أجل تقليل التعرية المحتملة. في نهاية أعمال البناء، قم بتسوية التربة وتسهيل إعادة تكوين الغطاء النباتي. توفير نقل وتوزيع المياه ضبط كميات المياه التي يتم ضخها سنويًا وفقًا لقدرة التغذية السنوية للخبزان الجوفي.	تلوث التربة من انسكاب المواد الخطرة. الانزلاقات الأرضية وأنواع أخرى من تحركات التربة في مناطق العمل. انضغاط التربة وتآكلها. تقليل خصوبة التربة. زعزعة استقرار التربة نتيجة الحفريات. في طبقات التربة الجيرية والرملية، هناك خطر انهيار التربة بسبب تكوين تجاويف تحت الأرض عقب الإفراط في ضخ المياه الجوفية.
أثناء التحضير، اثناء البناء وبعد أعمال بناء	المقاولون المهندسين المؤسسات المعنية بالمياه	تصميم مخطط نقل المياه مع مراعاة المناطق المحمية والحساسية من الناحية البيئية. إنشاء محيط حماية حول النظم البيئية الحساسة مثل الأراضي الرطبة والموائل الفريدة التي تحمي الأنواع المهددة بالانقراض. تقليل مدة العمل في المناطق الحساسة بيئيًا. • تجنب عبور الأراضي الرطبة والمناطق المحمية.	النظم البيئية التعدي على المناطق المحمية والحساسية إيكولوجياً. تجفيف الأراضي الرطبة . الحد من التنوع البيولوجي.
أثناء التحضير، اثناء البناء	المقاولون المهندسين	تقليل مناطق تطهير الأراضي. حماية الأشجار من الآلات على طول حق الطريق.	البيئة النباتية تدمير الغطاء النباتي.

الإطار الزمني للتخفيف	مؤسسة مسؤولة	تدابير التخفيف والتعزيز	التأثير
وبعد اعمال بناء	المؤسسات المعنية بالمياه البيئة	استعادة الغطاء النباتي في المناطق التي تم تطهيرها. ضمان زراعة الأنواع المحلية. تعزيز تنمية دور المؤسسات المجتمعية.	انخفاض في نمو الغطاء النباتي الذي يمكن أن يزيد من التصحر.
أثناء التحضير، اثناء البناء وبعد اعمال بناء	المقاولين المهندسين المؤسسات المعنية بالمياه البيئة	<ul style="list-style-type: none"> تصميم مخطط نقل المياه مع مراعاة مناطق تكاثر الحياة البرية وممرات الهجرة. لا تقم بأي عمل في مناطق التكاثر خلال فترات التكاثر. منع العمال من الصيد والصيد بصورة غير مشروعة. 	<p>البيئة الحيوانية</p> <ul style="list-style-type: none"> الإضرار بالحياة البرية وموائل الأسماك. اضطراب هجرات الحياة البرية. اضطراب في موائل الحياة البرية .
أثناء التحضير، اثناء البناء وبعد اعمال بناء	المقاولين المهندسين المؤسسات المعنية بالمياه و وزارة السياحة والتراث	<ul style="list-style-type: none"> القيام بمسح أثري لمنطقة المشروع. في حالة اكتشاف أي قطعة أثرية ذات أهمية ثقافية أو أثرية أو تاريخية، يجب حماية المناطق المعنية أثناء البناء والاتصال بالجهات المختصة. 	<p>التراث الطبيعي والثقافي</p> <ul style="list-style-type: none"> التغيير في أو التعدي أو تدمير أو تدهور المواقع ذات الأهمية الثقافية أو الأثرية أو التاريخية.
أثناء التحضير		تركيب وتشغيل معدات التحكم في تلوث الهواء. بالقرب من المناطق السكنية، تجنب الأعمال الصاخبة بعد ساعات العمل	<p>جودة الهواء</p> <p>تدهور جودة الهواء بسبب الغبار وانبعاثات المركبات.</p>

الإطار الزمني للتخفيف	مؤسسة مسؤولة	تدابير التخفيف والتعزيز	التأثير
اثناء البناء أي على المدى القصير	المهندسين المؤسسات المعنية بالمياه البيئية	العادية. الحفاظ على المركبات والآلات في حالة جيدة لتقليل انبعاثات الغاز والضوضاء والغبار. استخدم الوسائل المناسبة لتقليل تشتت الغبار أثناء البناء. استخدم مخففات الغبار والضوضاء، مثل حواف الغطاء النباتي على طول ممرات النقل لتقليل الضوضاء ونقل الغبار الجوي.	زيادة الضوضاء المحيطة.
طويل الأمد	المهندسين المقاولين المؤسسات المعنية بالمياه المجتمعات المحلية وزارة الحكم المحلي	إعطاء الأفضلية للعمالة المحلية (الرجال والنساء) والمدخلات المحلية (الغذاء والمواد الأساسية) إلى أقصى حد ممكن. بناء توقعات الربحية على افتراضات الإيرادات. حدد سبب عدم استفادة مجموعات معينة من المشروع واعتماد تدابير تصحيحية حسب الحاجة. تأكد من أن الفقراء والفئات الضعيفة الأخرى يمكنهم الاستمرار في تلبية احتياجاتهم الأساسية من المياه بأمان. ضع في الاعتبار قدرة السكان على الدفع عند تحديد رسوم المستخدم.	القضايا الاجتماعية
			الاقتصادات المحلية
			زيادة التنمية المحلية والتوظيف. الصعوبات التي يواجهها موردو المياه في تحقيق الأهداف الربحية. استبعاد مجموعات محددة من منافع مرافق المياه. تعطيل الأنشطة الأخرى، خاصة إذا كانت تمثل مصادر محتملة للتلوث. انخفاض أسعار المياه لمن كانوا يشترون من البائعين. زيادة أسعار المياه في حالة عدم وجود رسوم على المستخدم.

الإطار الزمني للتخفيف	مؤسسة مسؤولة	تدابير التخفيف والتعزيز	التأثير
أثناء التحضير، اثناء البناء وبعد البناء أي على المدى الطويل	المهندسين المقاولين المؤسسات المعنية بالمياه والمجتمعات المحلية	تطوير خيارات التوريد البديلة لتخفيف أعطال الخدمة. إشراك السكان (رجال ونساء) في إدارة الخدمات الجديدة والمحسنة لضمان استدامتها. تطبيق رسوم / تعرفه المياه للحفاظ على نوعية جيدة ومستوى خدمة ثابت. إنشاء مراقبة الجودة لمنشآت إمدادات المياه وتخزينها.	الوصول إلى البنى التحتية والخدمات
			وصول أفضل إلى مياه الشرب. تقليل الضغط على الخدمات الصحية. زيادة الطلب على المياه مما يؤدي إلى عدم كفاية الإمدادات لتلبية احتياجات مياه الشرب. خدمة و / أو جودة مياه غير موثوقة. عدم كفاية مرافق تخزين المياه مما يؤدي إلى تلوث المياه.
أثناء التحضير، اثناء البناء وبعد البناء أي على المدى الطويل	المهندسين المقاولين المؤسسات المعنية بالمياه والمجتمعات المحلية،	إشراك السكان (رجال ونساء) في صيانة وإدارة البنى التحتية الجديدة لضمان استدامتها. توفير المعلومات والتثقيف حول مراقبة وصيانة أنظمة إمدادات المياه ، لا سيما لضمان الحفاظ على جودة المياه. إنشاء آلية تشاور رسمية مع السلطات المحلية لمناقشة القضايا التي تزعج السكان وإيجاد حلول ترضي جميع الأطراف. استخدم تصميمًا معماريًا يدمج البنى التحتية الجديدة في المناظر الطبيعية. التخطيط لإدارة مياه الصرف الصحي كجزء من المشروع.	جودة الحياة
			تحسين مستوى المعيشة. اضطراب جودة الحياة بسبب الإزعاج مثل الضوضاء والغبار وحركة المرور المتعلقة بأعمال البناء. تدهور المناظر الطبيعية من خلال تطهير الأراضي، وأعمال البناء، والبنى التحتية الجديدة، إلخ. الخلاقات الناجمة عن زيادة كميات المياه العادمة.
أثناء التحضير،	المقاولين، المهندسين	مساعدة مجموعات الأفراد الذين قد يفتقرون إلى القدرة على المشاركة في	المعلومات والتعليم والاتصال

الإطار الزمني للتخفيف	مؤسسة مسؤولة	تدابير التخفيف والتعزيز	التأثير
اثناء البناء وبعد البناء أي على المدى الطويل	المؤسسات المعنية بالمياه والمجتمعات المحلية، المنظمات غير الحكومية وزارة الصحة وزارة التربية والتعليم	عمليات إدارة المياه. توفير التدريب اللازم لموردي المياه، رجالاً ونساءً، للحفاظ على موارد المياه والحفاظ على إمدادات المياه المنتظمة. تأكد من أن الخدمات الاجتماعية توفر التثقيف للرجال والنساء حول الظروف الصحية المناسبة والحفاظ على المياه، مع مراعاة الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالنوع الاجتماعي. إعلام السكان المحليين حول الفوائد المحتملة للمشروع للمجتمع وتحديد السلوكيات الفردية التي من شأنها أن تسهم في تحقيق تلك الفوائد.	استبعاد مجموعات محددة من عمليات إدارة المياه بسبب نقص المعرفة. تنمية المهارات في الحفاظ على المياه وإدارتها. قلة الوعي بأهمية النظافة في نقاط المياه.
أثناء التحضير، اثناء البناء وبعد البناء أي على المدى الطويل	المهندسين المؤسسات المعنية بالمياه والمجتمعات المحلية، المنظمات غير الحكومية وزارة الصحة وزارة التربية والتعليم	<ul style="list-style-type: none"> تسهيل تنفيذ المراحيض المناسبة ومرافق الصرف الصحي الأخرى. المعلومات والتثقيف والاتصال حول الاستخدامات الآمنة لمياه الشرب. الإدارة البيئية لمكافحة ناقلات الأمراض؛ تجنب الاتصال عن طريق موقع التجمع المائي وتصميم واستخدام الناموسيات والمواد الطاردة للحشرات؛ التشخيص والعلاج السريع. تطبيق مبيدات الحشرات البؤرية. تخزين المياه المغطاة؛ تقليل التخزين المحلي؛ الصرف الوظيفي. تعزيز الخدمات الطبية لضمان التشخيص والعلاج السريع. المياه المأمونة وتخزين الطعام. ضمان استمرار التوريد. 	<p>امراض المعدية</p> <p>التغيرات في التعرض لما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> الأمراض التي تنقلها المياه مثل الإسهال والجيارديا المصاحبة للتلوث والتقطع وسوء الصرف الصحي. الأمراض المتعلقة بالمياه مثل الحمى الصفراء وداء كلابية الذنب المصاحبة للصرف والتخزين والتخلص من المياه العادمة. الأمراض التي تلامس الماء مثل البلهارسيا وحكة السباحين المصاحبة للاحتباس الحراري.

الإطار الزمني للتخفيف	مؤسسة مسؤولة	تدابير التخفيف والتعزيز	التأثير
		<ul style="list-style-type: none"> ● تجنب استخدام المياه الجوفية الملوثة والتوصيلات غير المصرح بها. ● تجنب التلوث عن طريق الجريان السطحي وتلوث معدات التجميع والتخزين. ● تدريب المجتمعات على صيانة المضخات. ● تأكد من أن الإمداد بالأنابيب مصحوب بتصريف مناسب والتخلص منه. ● استطلاع رأي المجتمع حول مذاق المياه وتفضيلات تجميع المياه. ● ارجع إلى التدابير المقترحة في إطار المواضيع الشاملة للبيئة والفقير لأنها تتناول العديد من المحددات الصحية للأمراض المعدية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● الأمراض التي تغسلها المياه مثل الجرب والتهابات الجلد المرتبطة بنقص الإمداد.
أثناء التحضير، اثناء البناء وبعد البناء أي على المدى الطويل	المؤسسات المعنية بالمياه و البيئة	مراقبة جودة المياه وضبط المحتوى الكيميائي حسب الاقتضاء.	<p>امراض غير معدية</p> <p>التسمم المرتبط بالمواد الكيميائية الزائدة (مثل: الفلورايد ، النترت ، الزرنخ ، الكلور).</p> <p>الأمراض المرتبطة بنقص المواد الكيميائية (على سبيل المثال: يرتبط اليود بتضخم الغدة الدرقية والقماءة).</p>
أثناء التحضير، اثناء البناء	المؤسسات المعنية بالمياه و البيئة	تطوير وتوصيل وتنفيذ تدابير السلامة والوقائية للسكان (مثل أجهزة تهديئة حركة المرور). التحكم في الوصول إلى مواقع العمل.	<p>إصابات</p> <p>زيادة مخاطر الحوادث في مواقع العمل والطرق بسبب زيادة حركة المرور.</p>

الإطار الزمني للتخفيف	مؤسسة مسؤولة	تدابير التخفيف والتعزيز	التأثير
وبعد اعمال بناء	وزارة الصحة	تركيب وصيانة اللافتات المناسبة. خطة تحقيق الاستقرار وإخلاء الجرحى. التخطيط لمرافق الحوادث والطوارئ. تطوير وتوصيل وتنفيذ تدابير السلامة والوقائية لعمال البناء. معدات التخطيط لنقل الحمولات الثقيلة مثل عربات الحمير والمعدات المريحة للرجال والنساء.	إصابات العمل.
أثناء التحضير، اثناء البناء وبعد اعمال بناء	المقاولون المهندسين، المؤسسات المعنية بالمياه والحكم المحلي	تصميم المشروع وتنسيق العمل مع مستخدمي الأراضي الآخرين. استشر جميع فئات السكان باستخدام المياه أو التخلص من النفايات السائلة. حدد حقوق المياه بوضوح بالتشاور مع المجموعات المتضررة. تشكيل لجان إدارة شبكات الإمداد بالمياه. البناء على المعرفة والخبرة الخاصة بكل من النساء والرجال في إدارة المياه. إعادة الأراضي المنتجة إلى شروطها الأولية. تأكد من تحديد رسوم وشروط استخدام المياه في المشاورات وفهمها جيداً من قبل جميع المستفيدين من المشروع. التخطيط لاستهلاك المياه حسب الموارد المائية المتاحة. تطبيق طرق مناسبة لتوزيع المياه.	الموارد الطبيعية وإدارة الأراضي اضطراب استخدامات الأراضي والمياه، مما قد يؤدي إلى صراعات اجتماعية. الإدارة المستدامة لموارد المياه. تحسين الحفاظ على الموارد المائية. فقدان بعض الجماعات أو وصولها المحدود إلى الأراضي، لا سيما المزارعين ورعاة الماشية. تقليل كمية المياه المتاحة للاستخدامات الأخرى.

الإطار الزمني للتخفيف	مؤسسة مسؤولة	تدابير التخفيف والتعزيز	التأثير
أثناء التحضير، اثناء البناء وبعد اعمال بناء	المقاولون المهندسين المؤسسات المعنية بالمياه سلطة الأراضي	التقليل من إعادة التوطين من خلال التفاوض على حقوق الطريق بدلاً من الشروع في نزع الملكية. توفير مساكن معادلة أو أفضل ومرافق ومرافق مرافقة للنازحين قسراً وفقاً لنتائج الاستشارة، قبل الاستيلاء على أراضيهم. تخطيط مناطق الاستيطان الملائمة مع السكن والخدمات المناسبة (المياه والصرف الصحي) للعمال.	الهجرة وإعادة التوطين انخفاض مستوى المعيشة للنازحين قسراً (قلة من الناس على الأرجح). ظروف معيشية غير لائقة للعمال.

الفصل الثامن

ادارة الموارد المالية للتعافي وإعادة الإعمار

1.8. المقدمة

تزايد الخسائر الناجمة عن الكوارث في جميع أنحاء العالم. ويرجع هذا الاتجاه التصاعدي بشكل أساسي إلى الزيادات في عدد السكان والممتلكات المعرضة لأحداث طبيعية، وهو اتجاه من المرجح أن يتفاقم مع تزايد التحضر والتدهور البيئي والزيادة المتوقعة في عدد وشدة الظواهر المائية والجوية الناتجة عن تغير المناخ. البلدان النامية معرضة بشكل خاص للأحداث الطبيعية الكارثية. تستطيع الاقتصادات المتقدمة عمومًا تخصيص موارد متزايدة للحد من الضعف، بما في ذلك إنفاذ قوانين البناء وتعديل البنية التحتية لشريان الحياة. نادرًا ما يكون هذا هو الحال في البلدان النامية، حيث يمر العديد منها بالتوسع الحضري السريع دون توفر الوسائل اللازمة لتنفيذ استراتيجيات فعالة لتخفيف المخاطر. تتأثر الاقتصادات الناشئة بشكل خاص، لأنها عادة ما تشهد نموًا سريعًا في قاعدة أصولها (نمو البنية التحتية والأنشطة الاقتصادية) قبل أن يتم وضع الأنظمة لاعتماد معايير البناء المناسبة. من المصادر المعروفة للتمويل بعد الكوارث، الحكومات الوطنية والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والتبرعات.

غالبًا ما تكون المنح من الجهات المانحة دائمًا أكثر مصادر التمويل فعالية من حيث التكلفة لتمويل جهود التعافي من الكوارث في البلد المتضرر. لدى العديد من الجهات المانحة برامج إنسانية راسخة ويمكن أن تستجيب بسرعة، لا سيما لدعم عمليات الإغاثة. يمكن أن تكون الأموال إما من خلال التزامات جديدة أو من خلال إعادة التخصيص من الالتزامات / المشاريع القائمة الأخرى قيد التشغيل بالفعل.

تعتبر الاحتياطات الخاصة بالحكومات، والموازنات الطارئة، وإعادة تخصيص الموازنة، والقروض الطارئة أكثر المصادر شيوعًا للتمويل بعد وقوع الكارثة. عادةً ما تمثل الميزانية الطارئة حوالي اثنين إلى خمسة بالمائة من النفقات الحكومية (كما هو الحال في فيتنام أو إندونيسيا أو كولومبيا) ولا يتم تخصيصها فقط للكوارث الطبيعية. شهدت فيتنام، على سبيل المثال، العديد من الحالات التي ضرب فيها إعصار كبير البلاد في نوفمبر، عندما كانت ميزانية الطوارئ قد استنفدت بالكامل بالفعل.

الحكومات، ولا سيما في الدول الصغيرة، غير قادرة بشكل عام على تكديس احتياطات كافية للاستجابة للأحداث الكبرى. إلى جانب تكاليف الفرصة البديلة للسيولة قصيرة الأجل الموجودة في الحساب، فإن الطلبات المتنافسة والاعتبارات السياسية تجعل من الصعب على الحكومات بناء

احتياجات تتجاوز مستوى معينًا. تعتبر القروض الطارئة مصدرًا سريعًا آخر للتمويل، والذي يمكن أن يكون قروضًا جديدة أو إعادة تخصيص من قروض سابقة. في حين أن الترتيبات المتعلقة بالميزانية مفضلة للتطوير طويل الأجل، والآليات خارج الميزانية كانت فعالة في الاستجابة لاحتياجات الطوارئ والسماح بمزيد من المرونة في الظروف المتغيرة بسرعة.

السمة المركزية لتجربة إعادة الإعمار هي اعتمادها على مصادر متعددة للدعم. تساهم الوكالات الحكومية والمتعددة الأطراف والثنائية وغير الحكومية في عملية إعادة الإعمار. على سبيل المثال، في الهند وإندونيسيا وسريلانكا وتيمور الشرقية وأفغانستان، لعب المانحون الدوليون والجهات الفاعلة غير الحكومية دورًا مهمًا في عملية الإغاثة / إعادة التأهيل الأولية.

يختلف مزيج الأموال العامة والخاصة من حالة إلى أخرى. تسبب تسونامي المحيط الهندي في عام 2004 في إطلاق إحدى أكبر عمليات تعبئة المساعدات الخارجية في تاريخ التنمية. شارك الناس والحكومات في جميع أنحاء العالم في عمل غير مسبوق للتضامن العالمي ووصلت المساهمات إلى مستويات قياسية تقدر بأكثر من 10 مليار دولار أمريكي لدعم الطوارئ وبرامج إعادة الإعمار. في آتشيه وسريلانكا، أصبح قطاع المنظمات غير الحكومية أحد المساهمين الرئيسيين في جهود إعادة الإعمار، وقد مولت معظم أنشطة إعادة الإعمار الحالية حتى الآن. كما أن للمانحين الدوليين أدواتهم وإجراءاتهم التمويلية في الاستجابة للأزمات وحالات الطوارئ.

تعلن الأمم المتحدة عادةً عن نداءات عاجلة (لجمع الأموال) للتضامن الدولي من الجهات المانحة العامة والخاصة. فور وقوع كارثة تسونامي في المحيط الهندي في 26 ديسمبر / كانون الأول 2004، جمعت الأمم المتحدة ما يقرب من 1 مليار دولار أمريكي للمساعدة الطارئة في الأشهر الستة الأولى.

من الجدير بالذكر بأن الامثلة الواردة في هذا الفصل مأخوذة من (Disaster Recovery Toolkit, 2015 Tsunami Global Lessons Learned Project).

على الرغم من ان الكوارث سلفة الذكر هي كوارث طبيعية الا ان المجتمع الدولي في (2009) مارس خلال مؤتمر المانحين قد وافق شفويا على دعم السلطة الفلسطينية وموازنتها ببلغ يعادل 4 أضعاف المبلغ المقترح من قبل السلطة لإعادة الإعمار (1,3 مليار دولار) حيث كان المبلغ الذي وعدت به الدول المانحة قد بلغ حوالي (4,7 مليار دولار) بعد الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في العام 2008-2009 حيث بلغ عدد المساكن المدمرة كلياً في تلك الحرب حوالي 4036 مسكن بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 665,693 متر مربع و يقدر عدد من فقدوا بيوتهم حوالي 26,000 شخص إضافة إلى 75,000 شخص انتقلوا إلى أماكن أخرى للسكن أو يعيشون في ظروف غير ملائمة نتيجة لتدمير أجزاء من مساكنهم (ابو شهلا، 2014). تعرض قطاع غزة إلى عدوان إسرائيلي واسع في الفترة 2014/7/7-2014/8/26 استمر 51 يوماً. ويعد هذا العدوان الذي أطلق عليه "العصف المأكول"، هي الحرب الثالثة التي تشنها "إسرائيل" على القطاع خلال

ست سنوات؛ بعد حرب الفرقان 2008/12/27-2009/1/18، وحرب "حجارة السجيل" في تشرين الثاني/نوفمبر 2012. تعهد المانحون في مؤتمر القاهرة الذي عقد في الثاني عشر من تشرين الأول عام 2014 بدفع 5.4 مليار دولار منها نحو 2.7 مليار دولار خصصت "نظرياً" لإعادة إعمار غزة حسب تصريحات صدرت في حينه عن مسؤولين في السلطة بينما ما تم الالتزام بدفعه لإعادة الإعمار حتى نهاية 2015 شكل نسبة 30٪ "نحو 810 ملايين دولار" من إجمالي ما تعهدت به الجهات المانحة في مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزة (ناهض عيد، 2015).

بعد الهجوم الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة مايو 2021 وتدمير جزء كبير من البنية التحتية تعهدت حكومة جمهورية مصر العربية بإعادة إعمار غزة وبناء مدن جديدة وإنشاء جسور بمبلغ نصف مليار دولار، بالإضافة للجهود العربية والدولية الأخرى لإعادة إعمار المساكن والبنية التحتية من خلال التنسيق مع الحكومة الفلسطينية.

أما المساعدات الدولية لإعادة إعمار العراق والتي تعهدت بها الدول المانحة من خلال مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق في فبراير 2018 فقد بلغت 330 مليون دولار بالإضافة الى 50 مليون تعهدت بها وزارة الاوقاف الكويتية (BBC News, 2018).

بعد وقف العدوان الإسرائيلي في 14 آب 2006 على لبنان بادرت دولة قطر الى مد يد العون للشعب اللبناني لرفع آثار العدوان، وتشكل لهذه الغاية "المكتب القطري لإعادة الإعمار في لبنان" وتكفل المكتب إعادة إعمار مدينة بنت جبيل وبلدات عيناتا، والخيام وعيتا الشعب، إضافة الى إعادة إعمار جميع دور العبادة في الجنوب.

من جهتها تبنت دولة الكويت إعادة إعمار 25 قرية وبلدة في الجنوب والنبطية بتكلفة تفوق الـ100 مليون دولار. عدا عن المساهمة في إعادة إعمار بعض المباني وتأهيل الطرقات في الضاحية الجنوبية بكلفة اجمالية 300 مليون دولار من خلال الصندوق الكويتي.

2.8. خطوات حشد الموارد المالية:

1. تخصص الاحتياجات المالية بناءً على نتائج تقرير تقييم ما بعد الكارثة PDNA وإطار عمل التعافي. يجب تقسيم الاحتياجات بين العامة والخاصة وكذلك الفصل حسب كل قطاع والوحدة الإدارية للبلد / الدولة المتضررة. كما ينبغي ترتيب متطلبات التمويل على أساس الإطار الزمني بناءً على متطلبات المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل التي تم تقييمها من خلال PDNA (راجع الفصل الرابع).

2. تنظيم مؤتمر للمانحين لتوعية مختلف المانحين بما يلي:

أ- الأضرار والخسائر

ب- خطط التعافي وإعادة الإعمار في إطار زمني محدد

ت- المتطلبات المالية وفجوات التمويل

ث- الآليات المؤسسية والآليات الأخرى الموجودة بالفعل أو المخطط لها

ج- المبادئ التوجيهية التي ستحكم برنامج التعافي وإعادة الإعمار

ح- التزام الحكومة بدعم نهج شامل وشفاف ومنصف ومستدام للتعافي.

ينبغي أن تسفر مؤتمرات المانحين عن التزامات من المانحين. كما يجب أن تكون التزامات المانحين أكثر وضوحًا، إذا كانت هناك خطة قطاعية كاملة الاطار جاهزة ومدعومة ببيانات ميدانية من تقرير تقييم ما بعد الكارثة PDNA. تأتي الموارد بكمية من الأموال من مصادر مختلفة ولأغراض / مشاريع مختلفة، لذلك فمن الأفضل أن يتم توجيه جميع الأموال من خلال وكالة واحدة. وكالة منشأة للتعافي وإعادة الإعمار هي الأنسب لتوجيه الأموال. ومع ذلك، في حالة تحديد وكالة أخرى لإدارة الصندوق، يجب ضمان الروابط الوثيقة والعلاقة الواضحة مع وكالة التعافي وإعادة الإعمار. عادة ما تواجه إعادة الإعمار ضغوط زمنية كبيرة ومدة محدودة. يتم قياس التقدم على أساس شهر بشهر، وليس على أساس سنوي كما هو الحال في المشاريع العادية. إن الحاجة إلى استجابة سريعة تعني أن الفترات الزمنية لإعداد المشروع والموافقة على الميزانية والمشتريات يجب أن يتم تقصيرها بشكل كبير. نادرًا ما تحدث الكوارث بالتزامن مع عملية اقرار وتحديد الميزانية. من أجل الاستجابة لمثل هذه الأحداث، تمتلك معظم الحكومات أموالاً لحالات الطوارئ العاجلة ولكنها غالبًا ما تفتقر إلى الإجراءات اللازمة لإنشاء تمويل سريع المسار للتعافي الفوري. بمجرد الموافقة على الميزانيات، تتطلب حالات التعافي في حالات الطوارئ قدرًا أكبر من المرونة لإعادة تخصيص الأموال ضمن حدود معينة.

في بيئات ما بعد الكوارث، تتغير الظروف بسرعة كبيرة بحيث يؤدي الانتظار حتى تتم مراجعة الميزانية الوطنية إلى تأخيرات غير مقبولة.

بعد الكوارث واسعة النطاق والصراعات البارزة، ينخرط العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية في إعادة الإعمار، غالبًا بخبرات محدودة في المنطقة أو البلد المتضرر. غالبًا ما تستخدم هذه المؤسسات آليات موازنة مختلفة لتوجيه أموالها (غالبًا خارج الميزانية) والمساهمة في برنامج إعادة الإعمار.

3.8. قنوات وطرق توزيع الموارد المالية

في التعافي وإعادة الإعمار، هناك أنواع ومستويات متعددة من الأنشطة تحدث بشكل متزامن. لا يمكن المزامنة والتنفيذ السريع إلا إذا وصلت الأموال المخصصة إلى أهدافها وتم إنفاقها أيضًا في الوقت المناسب. يجب أن تكون وكالة صرف الأموال مرنة بما يكفي لاستيعاب الاحتياجات المختلفة وطرق التمويل المحددة التي تمارسها الوكالة المانحة. يجب أن يكون لدى وكالة الصرف أيضًا آليات فعالة من شأنها تتبع ورصد الاموال والتنفيذ. الممارسات الشائعة تحت فئات مختلفة من التمويل المذكورة أدناه:

● من الميزانية / من الخزنة: في هذا الخيار، يتم توجيه الأموال من خلال الميزانية الحكومية من خلال التوقيع على اتفاقية منحة أو قرض. يتبع الصرف لوائح وإجراءات نظام الموازنة الحكومية المعمول به. من ميزات هذه الخيار ان:

1. التوافق مع الإطار العام
 2. زيادة الملكية والمساءلة
 3. زيادة تنسيق النتائج
 4. يعزز التنسيق الأفقي
 5. الحرية للحكومة الشريكة في صياغة خططها وأولوياتها ومقارباتها
 6. لا تحتاج الوكالة المانحة إلى آلياتها الخاصة للتنفيذ / المراقبة
- لكن قد لا تكون العمليات التنظيمية المتعلقة بالميزانية سريعة بما يكفي للاستجابة لاحتياجات إعادة الإعمار. يستخدم هذا النهج بواسطة كبار المانحين مثل البنك الدولي، بنك التنمية الآسيوي، وما إلى ذلك، الذين ليس لديهم آليات التنفيذ الخاصة بهم.

● من الميزانية / من خارج الخزنة: في هذا الخيار، يتم تنفيذ المشاريع من قبل الوكالات المنفذة ويتم صرف الأموال خارج الخزينة. يتم التحويل مباشرة من الجهة المانحة إلى حساب حكومي معين ويتم تحويله من هناك إلى حساب الوكالة المنفذة. يتم تقنين هذا المبلغ في الميزانية الإجمالية لإعادة الاعمار فقط بعد شراء السلع والخدمات.

ومن ميزات ان هيئة اعادة الاعمار لها القدرة التنفيذية والحكومة خالية من مسؤولية التنفيذ وكذلك سرعة صرف الأموال. الا ان مساوئها تكمن في ان هيئة إعادة الإعمار تفتقر إلى السلطة الكاملة للتأثير على عملية التخصيص والصرف كذلك المانح لديه سيطرة إشرافيه مباشرة ولكن قد لا يكون متناغمًا مع الواقع المحلي. تم استخدام هذا النهج في حالة آتشيه ونياس في اندونيسيا من قبل المانحين الثنائيين مثل حكومتي اليابان وألمانيا.

● خارج الميزانية / من خارج الخزنة: في هذا الخيار، تمول الجهة المانحة مباشرة الوكالة المنفذة على الأرض. ويتميز هذا الخيار بأنه يمكن صرف المدفوعات بشكل أسرع كذلك يمكن تلبية الاحتياجات العاجلة بشكل أسرع خاصة خلال فترة الإغاثة كما انه غير مقيد بالمناخ السياسي للدولة. الا انه من الصعب مراقبتها لأنها ليست مسؤولة قانونيا أمام الحكومة. غالبا ما يمارس هذا النهج بشكل عام من قبل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

1.3.8. صندوق ثقة متعدد الشركاء أو صندوق ثقة متعدد المانحين

هذا النموذج مهم في الحالات التي يأتي فيها الجزء الأكبر من الموارد من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. بالإضافة إلى تعزيز فعالية التنسيق، فإن هذا الترتيب يزيد ثقة المانحين من خلال تقديم المساعدة عندما تكون الأنظمة الائتمانية في بلد ما ضعيفة. يمكن للصناديق

الاستئمان متعددة المانحين زيادة المساعدة المالية وحشدها وتوفير الرؤية السياسية للسلطات الوطنية. يمكن للجهات المانحة أن تعمل بطريقة أكثر فعالية وكفاءة من خلال تقليل تكاليف المعلومات والتنسيق والإدارة بموجب ترتيبات التمويل المشتركة. على سبيل المثال أنشأت جزر المالديف صندوق تمويل متعدد المانحين تديره الحكومة، بينما في باكستان خصصت الحكومة حساب سلة واحد كصندوق إعادة إعمار، تديره وكالة إعادة الإعمار التابعة لها.

كمثال على هذا أيضا، تم إنشاء الصندوق متعدد المانحين (The Multi-Donor Fund- MDF) ، الذي يديره البنك الدولي، بناءً على طلب من حكومة إندونيسيا لضمان إدارة المساعدات الضخمة التي تدفقت على البلاد في أعقاب كارثة تسونامي بشكل فعال و بطريقة منسقة وشفافة. بلغ إجمالي المساهمات 692 مليون دولار أمريكي من 15 مانحًا لصندوق تمويل التنمية، وهي (بالترتيب التنازلي حسب المساهمة) المفوضية الأوروبية، هولندا ، المملكة المتحدة، وزارة التنمية الدولية البريطانية، البنك الدولي، كندا، السويد، النرويج، الدنمارك، ألمانيا، بلجيكا، فنلندا، بنك التنمية الآسيوية، الولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا وأيرلندا. حتى نهاية فترة تفويضها، كان رئيس مكتب وكالة التأهيل وإعادة الإعمار في اندونيسيا (BRR) (راجع الفصل الثاني البند 11.2 حول تأسيس وكالة التأهيل وإعادة الإعمار الإندونيسية) ورئيس الوفد للمفوضية الأوروبية والمدير القطري للبنك الدولي في رئاسته. بالإضافة إلى الجهات المانحة، كان الأعضاء المصوتون يتألفون من ستة ممثلين للحكومة الإندونيسية وعضوين يمثلان المجتمع المدني، ومراقبان ممثلتان من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة. عمل البنك الدولي كوصي لدعم العمليات اليومية للصندوق. تم تمديد ولاية عمل الصندوق متعدد المانحين Multi- Donors Fund- MDF حتى ديسمبر 2012، بحيث يمكن تكييف النموذج مع حالات أخرى بعد الكوارث وما بعد الصراع. كانت إحدى المساهمات الرئيسية لصندوق التمويل الإنمائي هي تمكين الحكومة المضيفة (في هذه الحالة ممثلة في BRR) من أن يكون لها رأي في كيفية تحديد أولويات المانحين وتخصيص أموال المانحين، دون التعقيد البيروقراطي وتأخير أموال المانحين من خلال ميزانية الحكومة المضيفة. بالنسبة لحكومة اندونيسيا والمانحين على حد سواء، قدم صندوق MDF فرصة لتبسيط التنسيق وتدفق المعلومات وتقليل التكاليف الإدارية وتكاليف الوصول المرتبطة بجهود إعادة الإعمار. علاوة على ذلك، بالنسبة للمانحين، أنشأت MDF منتدى لأصواتهم. لا يزال بعض المانحين الرئيسيين، مثل الولايات المتحدة وألمانيا، يختارون توجيه غالبية مواردهم خارج صندوق تمويل التنمية (أي مباشرة إلى مشاريعهم الخاصة أو إلى وكالات منفذة أخرى) ، وذلك عادةً لأنهم لم يرغبوا في تنسيق أجندتهم بواسطة MDF. ومع ذلك، استمر هؤلاء المانحون في المشاركة في صندوق تمويل المانحين، بغض النظر عن المبالغ التي قاموا بتوجيهها من خلال الصندوق. في أي اجتماع للجنة التوجيهية MDF، كان 75 بالمائة من المساهمين

الرئيسيين حاضرين. وبهذه الطريقة، ساعد الصندوق في تنسيق برامج المانحين وتسهيل المواءمة مع أولويات الدولة.

4.8. التحديات في صرف اموال اعادة الاعمار

1. بطء وتيرة استخدام الأموال في بداية فترة المشروع، ويرجع ذلك عادة إلى التأخير في التخطيط، ووضع النظم / الآليات القائمة، والتوظيف، وما إلى ذلك.
 2. التداخلات / السهو في التخطيط مما يؤدي إلى الاستخدام الناقص أو الإنفاق الزائد.
 3. عدم وجود سياسات تمكينية مثل الإعفاءات الضريبية لتحسين استخدام الأموال. يمكن التغلب على هذه التحديات من خلال:
- المرونة في ترحيل الأموال من سنة مالية إلى أخرى دون التأثير على مدفوعات الأموال المخطط لها في السنوات التالية.
 - الإعفاءات الضريبية المعمول بها للسلع والخدمات المشتراة من خلال المنح الأجنبية وبرنامج التعافي.

5.8. الإدارة الفعالة للموارد المالية

من المهم للغاية وجود آلية مراقبة لتتبع التدفقات المالية الداخلة والخارجة. مع القنوات المتعددة لتدفق الأموال إلى الداخل وكذلك المدفوعات، هذه في الغالب مشكلة معقدة ولكن يجب معالجتها لضمان استخدام الموارد المالية بشكل فعال والوصول إلى المجتمعات التي من المفترض أن تساعدهم.

يتمثل التحدي الرئيسي في إدارة تمويل إعادة الإعمار في دمج احتياجات وشروط إعادة الإعمار المحددة (السرعة والمرونة والجهات الفاعلة المتعددة) في أنظمة الدولة العادية من أجل تلبية أعلى المعايير الائتمانية.

1.5.8. المراقبة

يحتوي برنامج التعافي وإعادة الإعمار بعد الكوارث النموذجي على عدد أكبر وأكثر تنوعًا من الجهات الفاعلة في مجال التنمية مقارنة بمشاريع التنمية العادية. وتشمل هذه الحكومات المركزية ودون الوطنية والمؤسسات الخاصة والجهات المانحة المتعددة والثنائية والمنظمات غير الحكومية. في حالة أتشيه ونياس في اندونيسيا، ساهمت أكثر من 300 منظمة تدير أكثر من 1500 مشروع في جهود إعادة الإعمار - باستثناء الدعم الطارئ.

في مثل هذه البيئة، تعتبر المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب أمرًا بالغ الأهمية. ما هي أكثر الأنظمة فعالية للحصول على معلومات شاملة وفي الوقت المناسب ومتسقة بشأن الإنفاق لإعادة الإعمار؟

سيعتمد أنسب نظام على حجم الكارثة، وعدد اللاعبين الرئيسيين المشاركين في الإنفاق على إعادة الإعمار، وجودة التقارير الخاصة بهم، والقدرة الحالية داخل الوكالات المكلفة بدور الرصد والتقييم. يجب توخي الحذر بشكل خاص للتأكد من أن الهدف من تطوير النظام المثالي لا يقف في طريق نظام فعال تشغيليًا. من المحتمل أن تكون التفاصيل مثل بروتوكولات جمع وتحليل البيانات الاستباقية والجمهور الرئيسي للإبلاغ المنتظم وطرق متابعة الرصد والتقييم بالغة الأهمية. في السنوات الأخيرة، تم تطوير العديد من "أنظمة التتبع" لمراقبة المعلومات المالية وتحسين إدارة المساعدة لعملية التعافي.

إن أداة تتبع إدارة المساعدات وإعادة الإعمار الأكثر بروزًا هي قاعدة بيانات المساعدة الإنمائية (Development Assistance Database- DAD) نظام لإدارة وتنسيق المساعدات يستخدم في بيئات إعادة الإعمار الوطنية التي تعزز فعالية وشفافية المساعدة الدولية. DAD هي أداة قوية لجمع المعلومات على شبكة الإنترنت وتتبعها وتحليلها وتخطيطها لاستخدامها من قبل الحكومات الوطنية ومجتمع المساعدة الأوسع، بما في ذلك الجهات المانحة الثنائية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. تُمكن DAD أصحاب المصلحة في عملية التنمية من الحصول على بيانات المساعدة الدولية الأكثر أهمية على أساس المانح والمشروع المحدد، بما في ذلك التعهدات والمبالغ الملتزم بها والصرف والقطاع والمنطقة التي يتم تنفيذها ووصف المشروع ومؤشرات الأداء الرئيسية والوكالات المنفذة وجهات الاتصال الأخرى. تم تطبيق DAD في عدد من البلدان بما في ذلك أفغانستان وسريلانكا وجزر المالديف وإندونيسيا.

في حين أنه من المهم محاولة الحصول على جميع المعلومات حول كل مشروع يتم تنفيذه، فمن المهم التركيز على اللاعبين الكبار الذين لديهم الجزء الأكبر من مشاريع التنفيذ بدلاً من ذلك. مثال على ذلك اختارت BRR في إندونيسيا، تتبع أفضل 20 منظمة غير حكومية فقط من جميع الجهات الفاعلة المعنية، حيث كانت هذه المنظمات العشرين الأولى مسؤولة عن 85 بالمائة من قيمة المشاريع.

2.5.8. الإبلاغ/ التقارير

يجب أن يكون هناك مكان لتبادل المعلومات بين الجهات المانحة والحكومة المتضررة. يساعد هذا التبادل، بما في ذلك الجوانب المادية والمالية للمشاريع، ليس فقط في معرفة التقدم ولكن أيضًا في فهم الفروق وأسبابها. ومع ذلك، يجب أن تستند المعلومات إلى بيانات الوقت الحقيقي الواردة من خلال أنظمة المراقبة المعمول بها. ستساعد تقارير المراقبة المنتظمة أيضًا في إبقاء جميع أصحاب المصلحة على علم بالجوانب المالية للتعافي وإعادة الإعمار. هذا سوف يساعد في بناء الشفافية والمصداقية. ستساعد المراجعات والتقييمات الدورية المشتركة للمشاريع على الأرض

أيضًا في "التحقق من صحة" بعض التقييمات والتخمينات. سيؤدي ذلك إلى زيادة الملكية المشتركة والمساءلة لجميع المشاركين.

6.8. مخاطر الفساد في حالات الكوارث الطبيعية

الكوارث الطبيعية الكبرى غالبًا ما تتبعها استجابة إنسانية إقليمية أو عالمية واسعة النطاق. وخير مثال على ذلك تسونامي المحيط الهندي الذي ضرب جنوب شرق آسيا في كانون الأول (ديسمبر) 2004. غالبًا ما تتحقق الاستجابة الإنسانية من خلال التبرعات المالية المفاجئة والضحمة، حيث يتم التبرع بملايين أو مليارات الدولارات للمساعدات الطارئة والمساعدات طويلة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحاجة إلى إعادة الإعمار واسعة النطاق التي تنتج عن الدمار الهائل تؤدي إلى فرص اقتصادية كبيرة للموردين والمقاولين المحتملين، وتدفق المواد ومقدمي الخدمات.

الحكومات المتضررة ووكالات المعونة تتعرض لضغوط هائلة لتقديم المساعدة بسرعة، لا سيما في أعقاب الكارثة مباشرة. هذه الخصائص لحالات الكوارث الطبيعية يحتمل أن تساعد في مخاطر وفرص الفساد وسوء الإدارة في عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار، على النحو التالي:

- التدفق المفاجئ والهائل للأموال أو السلع أو الخدمات يضاعف احتمالات سوء الإدارة والتحويل والفساد. المساعدة المالية والعينية الضخمة التي ينطوي عليها الأمر هي إغراء خطير لمن يتمكنوا الوصول إليها. قد يبرر الفاعلون المتورطون أن الاختلاس سيكون أقل وضوحًا كلما زاد المال والسلع. وبالتالي، قد يكون هناك معيقات قليلة للمشاركة في الممارسات الفاسدة، وفي نفس الوقت تتضاعف الأموال التي يمكن جنسها من خلال الفساد.
- قد تؤدي الحاجة الملحة للحصول على مساعدة سريعة إلى تقييم غير دقيق للاحتياجات. ويؤدي إلى مضاعفة الاستهداف الناتج عن ذلك، أو الإفراط في العرض، أو نقص المعروض من المساعدات، أو إطلاق مشاريع غير مناسبة، لخلق فرص للاستغلال.
- إن الضغط من أجل تقديم المساعدة بسرعة وضمن إعادة البناء السريع يمكن أن يؤدي بسهولة إلى الميل إلى تجاوز الإجراءات المعيارية، ولا سيما قواعد الشراء مثل المنافسة الحقيقية والشفافية في تخصيص العقود. في الواقع، تنص قوانين المشتريات في العديد من البلدان على بند استثناء طارئ. على الرغم من أن الحاجة إلى إجراءات عاجلة أمر مفهوم، إلا أن احتمال إساءة الاستخدام يزداد عندما يكون هناك انحراف عن إجراءات الشراء المعيارية.
- عادة ما تكون هناك علاقة قوة غير متكافئة بين المستفيدين، والذين منهم الضعفاء اقتصاديًا وسياسيًا ويعتمدون على المساعدة الخارجية، ووكالات المعونة والجهات المانحة. تتكون المساعدات الإنسانية بشكل أساسي من نقل الموارد من جانب واحد، حيث يتمتع متلقي المساعدات بسلطات عقابية قليلة جدًا فيما يتعلق بمقدمي المساعدات. يمكن أن يؤدي عدم

توازن القوى هذا إلى انخفاض مستويات الشفافية والمساءلة أمام السكان المتضررين من الكوارث، مما يؤدي بدوره إلى زيادة فرص الفساد.

- كما أشار (Willitts-King, B. & Harvey, 2005) فإن نظام الإغاثة الإنسانية يتميز بقدرة تنافسية عالية، وفي هذا الصدد لا يختلف كثيرًا عن أي عمل آخر. إذا حدثت كارثة، فهناك العديد من مقدمي المساعدات المستعدين لتقديم خدماتهم، بشرط أن يكون المانحون على استعداد لتمويلهم. قد يؤدي الاعتراف بمخاطر الفساد -سواء كان ذلك الموظفون المتورطون في ممارسات فاسدة أو وكالة المعونة ضحية للفساد- إلى تآكل ثقة المانحين وبالتالي توقف عمل مقدم المساعدة. قد تؤدي المنافسة أيضًا إلى قيام الجهات الفاعلة الإنسانية باختيار استجابة إغاثة من أجل تعزيز سمعتها التنظيمية بدلاً من استنادها إلى تقييم مناسب للاحتياجات، والذي يجب اعتباره إساءة استخدام غير مباشرة للأموال.
- كما أن التعقيد الناجم عن تعدد الجهات الفاعلة المشاركة في حالة ما بعد الكارثة يساعد أيضًا في التمييز على الفساد المحتمل. قد يؤدي عدم التنسيق بين المنظمات المانحة ومقدمي المساعدات والوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمتعاقدين من القطاع الخاص، والسياسات والمبادئ التوجيهية المتعددة التي يطبقها أصحاب المصلحة هؤلاء، إلى مضاعفة تمويل نفس المشروع وأشكال أخرى من الاحتيال المباشر وغير المباشر أو الإساءة.
- غالبًا ما تزداد مخاطر الفساد بسبب أوجه القصور في الأنظمة المالية والإدارية للدول المتضررة والجهات الفاعلة الأخرى. يمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى الفساد قبل الأزمة إلى زيادة مخاطر الفساد في حالات الكوارث، وفي حالة وجود آليات محددة لمكافحة الفساد، فمن المحتمل أن تضعف نتيجة للكارثة لأن السلطات المسؤولة قد يكون لديها أولويات سياسية أخرى بعد وقوع الكارثة.
- لا تحدث الكوارث الطبيعية في فراغ: فهي تحدث في أماكن محددة لكل منها نسيجها الاجتماعي والسياسي المعقد. قد يفتقر الموظفون الأجانب إلى الخبرة في الظروف المحلية مثل علاقات القوة الحالية أو الحقوق الأساسية المتاحة. ويكمن الخطر في ذلك في أن برامج المساعدة يمكن أن تعزز عن غير قصد التفاوتات في الثروة والسلطة على المستوى المحلي.

1.6.8. أنواع الفساد والجهات الفاعلة

تشمل أنواع الفساد التي يمكن أن تحدث في عمليات الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار الاحتيال والاختلاس وسوء استخدام الأصول وتحويل موارد المساعدات والرشوة المباشرة. يمكن تقسيم الاستجابة الإنسانية لكارثة طبيعية إلى مرحلتين منفصلتين، قد تتداخلان في وقت واحد. خلال مرحلة الإغاثة من كارثة طبيعية، تكون الأولوية لإنقاذ الأرواح واستعادة الخدمات الأساسية. تشمل مرحلة إعادة الإعمار المتوسطة إلى طويلة الأجل استعادة سبل العيش

والمجتمعات وإعادة بناء البنية التحتية المدمرة والتركيز على التنمية طويلة الأجل. كلاهما عرضة لأشكال مختلفة من الفساد، ودائما على حساب الأشخاص الأكثر تضررا من الكارثة الطبيعية.

● في مرحلة الإغاثة، يمكن تحويل إمدادات الإغاثة مثل الغذاء أو الأدوية أو البطانيات بعيدًا عن المجتمعات المتضررة أو توزيعها بشكل غير عادل، وقد تصبح الرشوة الصغيرة ضرورية لضمان حصة في الإمدادات. كلاهما يؤدي إلى مزيد من التهميش للمصابين الحقيقيين. لأن المساعدة المقصودة لا تصلهم، فقد يحتاجون إلى اللجوء إلى الأنشطة غير المشروعة من أجل البقاء. كما تعد السرقة المباشرة لإمدادات الإغاثة قضية رئيسية في هذه المرحلة من عمليات الإغاثة.

● في مرحلة إعادة الإعمار، تنبع مخاطر الفساد الرئيسية من محاولات تجاوز إجراءات الشراء والتعاقد. يمكن أن تؤدي عمليات التخطيط والتعاقد غير الصحيحة لصالح مجموعات مصالح معينة إلى بنية تحتية غير مناسبة أو دون المستوى المطلوب. نتيجة لذلك، يتم تجاهل الاحتياجات الفعلية للأشخاص المتضررين وسلامتهم لصالح مكاسب شخصية. من المرجح أن تحدث الرشوة والاحتيال المحاسبي على نطاق واسع خلال هذه المرحلة الثانية.

كما يختلف شكل الفساد الذي يحدث أثناء عمليات الإغاثة من الكوارث الطبيعية وإعادة الإعمار باختلاف الجهات الفاعلة المعنية. تم تحديد أربع مجموعات من الجهات الفاعلة وتم تقديم أمثلة محددة عن الفساد لكل مجموعة:

أ. الحكومات / الأفراد المسؤولون الحكوميون في البلدان المتضررة

تلعب سلطات الدول في البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية دورًا حاسمًا في عملية الإغاثة وإعادة الإعمار. وبالتالي يمكنهم اتخاذ إجراءات حاسمة لمنع الفساد أو الحد منه من خلال تطبيق آليات صارمة للشفافية والمساءلة وتنسيق مختلف تدفقات المعونة والجهات الفاعلة المعنية. ولكن حيثما كانت مؤسسات المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد ضعيفة قبل وقوع الأزمة، فمن غير المرجح أن تكون أقوى في حالات الطوارئ. وبالفعل، فإن المكانة المركزية للدولة في كثير من عمليات استقبال وتنسيق وإيصال المساعدات تنطوي على احتمالية كبيرة لسوء الاستخدام. قد تصر الأنظمة القمعية على تسليم جميع المساعدات من خلال القنوات الحكومية فقط. إذا لم يوافقوا على إشراف مدني أو برلماني على التبرعات الواردة وآليات التوزيع، فيمكن بسهولة سحب الأموال والبضائع. قد تستغل الوكالات الحكومية والمسؤولون الأفراد سلطتهم لحجب تصاريح مرور عمال الإغاثة والسلع الإنسانية، والمطالبة برشاوى من أجل الوصول. ومن المجالات الحساسة الأخرى التي قد يتم فيها إغراء المسؤولين الحكوميين بممارسات فاسدة تخصيص الأراضي لتوفير المأوى لضحايا الكوارث. قد يقبل المسؤولون الأفراد، على سبيل المثال، الرشاوى لتخصيص أراض ذات قيمة تجارية لغير المستفيدين. قد تخفف الحكومات الإجراءات المعيارية للمشتريات والتعاقد على أنشطة التعافي من أجل ضمان إعادة الإعمار السريع، وهو الوضع الذي يمكن للمسؤولين أو الجهات الفاعلة الأخرى استغلاله لارتكاب عمليات احتيال في المشتريات.

ب. المنظمات المانحة والوكالات المنفذة للمساعدات

تتكون هذه الفئة من الجهات الفاعلة من مجموعة متنوعة من الوكالات ذات المسؤوليات والأدوار المختلفة ولكنها متداخلة جزئياً. وتشمل

- المنظمات غير الحكومية المحلية وجماعات المجتمع المدني الموجودة في البلد المتضرر، إما تنفذ مباشرة مشاريعها الخاصة أو تعمل كشركاء منفذين لوكالات المعونة الدولية،
- وكالات المعونة الحكومية الثنائية الأجنبية، المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الأجنبية
- المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف والبنك الدولي. تعمل معظم هذه الوكالات إما كمانحين يمولون مشاريع الإغاثة وإعادة الإعمار أو كمنظمات تنفيذية للمعونة؛ يمكن أن يكون بعضهم مانحين ومنفذين في نفس الوقت. تختلف مخاطر الفساد التي يواجهونها، اعتماداً على دورهم في موقف معين.

قد تقوم الوكالات المنفذة للمساعدات بالاحتيايل على الجهات المانحة، على سبيل المثال عن طريق تزوير إيصالات إمدادات الإغاثة التي لم يتم استلامها واستخدامها لدعم مطالبات النفقات. وقد تضخم أيضاً التكاليف العامة أو أموال الطوارئ في ميزانياتها بهدف اختلاس أموال المشروع. قد يقوم منفذو المساعدات برشوة ممثلي المانحين لتأمين مشاريع التنفيذ أو التمويل. يمكن لموظفي الإدارة غير الأخلاقيين محاولة تأمين الدعم المالي للمشروع نفسه من اثنين أو أكثر من المانحين، وبالتالي إحداث تمويل مزدوج. قد تقوم كيانات غير معروفة بجمع الأموال بين مجتمع المانحين على ما يبدو لمساعدة ضحايا الكوارث، في حين أنها في الواقع منظمات غير الحكومية وهمية. من المرجح أن يقع المتبرعون الأفراد ضحية لهذا النوع من الاحتيايل لأنهم لا يملكون الوسائل للتحقق من الطبيعة الحقيقية لمنظمة جمع التبرعات. يمكن للأفراد في المنظمات المنفذة وضع ميزانية "للموظفين الوهميين" وتحويل الرواتب إلى حساباتهم الخاصة. قد يطلب الموظفون الميدانيون مدفوعات أو خدمات جنسية من المستفيدين لتزويدهم بالسلع، أو قد يسرقون إمدادات الإغاثة من أجل بيعها في السوق السوداء. يمكن إساءة استخدام مركبات الوكالة مقابل خدمات النقل المدفوعة، أو قد يتم رشوة الموظفين من قبل لصوص الوقود. قد يقبل الموظفون الرشاوى لصالح موردي الإغاثة المعينين أو قد يطلبون رشاوى أو خدمات أخرى لإدراج الأشخاص في قوائم المستفيدين الذين لا يتناسبون مع معايير الضعف. قد يغضون الطرف أيضاً عن الأنشطة غير القانونية مثل توريد أدوية مزيفة أو منتهية الصلاحية مقابل رشوة. قد يقوم مديرو المشروع بتزوير تقارير المراقبة أو التقييم لإخفاء أدلة الفساد.

يمكن أن تقع المنظمات المانحة فريسة للممارسات الفاسدة للوكالات المنفذة أو المقاولين الذين تمولهم، أو قد تتواطأ معهم. يجوز للجهات المانحة -عن غير قصد بتمويل المنظمات غير الحكومية الوهمية، أو صرف الأموال للموظفين الميدانيين الوهميين أو لأعمال البناء دون

المستوى المطلوب. يمكن لممثلي المانحين أيضاً قبول الرشاوى لصالح منفذي مساعدات معينين. هنا أيضاً، يمكن تزوير تقارير التقييم لإخفاء مشاكل الفساد. قد تتصرف المنظمات المانحة بشكل خاطئ من خلال دعم المشاريع وفقاً لتأثيرها الدعائي بدلاً من الاحتياجات الفعلية، أو تقع ضحية لموازن القوة السياسية في البلد المتلقي في توزيع الأموال.

ج. المقاولون والموردون

قد يتشجع المقاولون والموردون بالفرص الاقتصادية الناشئة عن الحاجة إلى السلع وخدمات إعادة الإعمار في أعقاب الكارثة. يجب توفير المساعدات العينية مثل الغذاء أو الأدوية أو الملاجئ المؤقتة، كما يجب ترميم أو إعادة بناء مباني المكاتب والمنازل والطرق والجسور ومرافق الاتصالات المتضررة. يعتبر الاحتيال في المشتريات شراً شائعاً في ظل الظروف العادية تماماً - ولكن، كما لوحظ سابقاً، في حالات الكوارث، تكون عملية الشراء ومنح العقود الكبرى عرضة بشكل خاص للفساد. قد يتم تخفيف معايير المشتريات في ظل هذه الظروف لضمان إعادة الإعمار السريع، وقد يتم استغلال ذلك من قبل المنظمات أو الشركات الفاسدة. بالنظر إلى احتمال وجود مبالغ ضخمة في عقود إعادة الإعمار، هناك احتمال كبير للتواطؤ مع السلطات المانحة أو الوكالات المانحة التي تقدم عمولات. قد يقدم المقاولون أيضاً بنية تحتية دون المستوى، على سبيل المثال باستخدام مواد ذات جودة أقل وأسعار أقل من تلك المدرجة في الميزانية من أجل جني الفرق؛ ومن الأمثلة النموذجية على ذلك استخدام المنشئين للإسمنت المخفف. وفيما يتعلق بتوريد السلع، فإن توزيع الأدوية أو المواد الغذائية منتهية الصلاحية هو أيضاً مثال على ذلك. قد ينطوي استخدام المواد دون المستوى أيضاً على رشاوي للوكالات المانحة أو سلطات التفتيش لضمان القبول، مما قد يؤدي إلى نتائج خطيرة للمستفيدين من هذه الصناعة الرديئة، على سبيل المثال عندما تنهار الإنشاءات لاحقاً

د. الأفراد في المناطق المتضررة والمستفيدين النهائيين

يمكن للسكان المحليين -سواء كانوا المستفيدين المقصودين أو الفاعلين المحليين غير المتأثرين - الاستفادة من تعقيدات وفرص حالات ما بعد الكوارث الطبيعية، وقد يقدم قادة المجتمع رشاوي للسلطات الحكومية أو الوكالات الإنسانية من أجل تفضيلهم في توزيع إمدادات الإغاثة أو الحصول على دعم لمصالحهم الخاصة. قد يرغب السياسيون المحليون في ضمان تقديم المساعدة فقط في المناطق التي يمكنهم فيها الاعتماد على الدعم الشعبي لحزبهم. يمكن للنخب والأفراد الأقوياء في المجتمع التلاعب بقوائم المستفيدين أو فرض ضرائب على المستفيدين النهائيين مقابل إمدادات الإغاثة المستلمة. قد يضطر الأشخاص المتضررون من الكارثة الطبيعية، نتيجة لمزيد من التهميش، إلى الانخراط في أنشطة غير مشروعة مثل التسجيل مرتين لتوزيع سلع الإغاثة بهويات مختلفة، أو قد يضطرون إلى رشوة موظفي الوكالة أو النخب المحلية

لحفاظ على مكانهم في قوائم المستفيدين. في نهاية المطاف، قد يدعي الناس الضعف من أجل الاستفادة من المساعدة المقدمة، حتى لو لم يستوفوا المعايير.

2.6.8. توصيات للحد من الفساد في حالات الكوارث الطبيعية

التعاون والتنسيق

كما تمت مناقشته سابقاً، غالباً ما يكون هناك العديد من الجهات الفاعلة المشاركة في عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار بعد الكوارث. ومن ثم فمن الأهمية بمكان أن تعمل الحكومة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة ووكالات المعونة والقطاع الخاص والمجتمعات المتضررة معاً، وأن يتم تعزيز الثقة المتبادلة والمساءلة في استخدام الموارد بين جميع أصحاب المصلحة. يمكن لوكالات المساعدة أن تقلل من فرص الفساد وتعزز شفافية مساعدتها من خلال اعتماد سياسات وإجراءات متسقة في تصميم المساعدة وتنفيذها وتقييمها. يتحمل المانحون مسؤولية خاصة لتعزيز الحوار المنتظم فيما بينهم لتجنب الازدواجية. يجب تنسيق أنشطة المساعدة المختلفة من أجل توجيه الموارد بشكل أكثر فعالية وشفافية إلى الأشخاص المتضررين من الكارثة.

ملكية الحكومة المحلية

الجهات الفاعلة المحلية أكثر دراية بالحقائق على أرض الواقع، وبالتالي فهي في وضع أفضل لتقييم الاحتياجات الفعلية. وسيولد هذا أيضاً إحساساً بملكية الدولة. لكنه يتطلب أن تلتزم الحكومات بوضع استراتيجيات إعادة إعمار شاملة مع خطط عمل ذات أولوية وموجهة نحو النتائج، وأن تأخذ زمام المبادرة في تنسيق المساعدات الواردة، وتبسيط استراتيجيات إعادة الإعمار مع سياسات التنمية طويلة المدى. ومواءمة عملهم مع استراتيجيات التنمية.

تنمية القدرات

يجب على مقدمي المساعدة الاستثمار في بناء القدرات بين الحكومة المحلية والجهات الفاعلة غير الحكومية لتمكينهم من القيام بوظائفهم القيادية. وعلى وجه الخصوص، فإن بناء القدرات في مجال الإدارة المالية والإدارية سيدعم المؤسسات بشكل أكثر فعالية في الإشراف على أعمال الإغاثة وتنسيقها. كما ينبغي أن يشجع بناء القدرات إنشاء أو تعزيز سياسات واضحة لمكافحة الاحتيال والفساد. إلى جانب الفائدة المباشرة في حالة الأزمة الإنسانية، فإن الجمع بين المساعدة الإنسانية قصيرة الأجل مع هذا النوع من تنمية القدرات سيسهم في تحقيق أهداف التنمية على المدى الطويل ويضمن درجة أعلى من الاستدامة. من الأهمية بمكان أن يشمل مقدمو المساعدة الجهات الفاعلة المحلية مثل شركات القطاع الخاص ووسائل الإعلام في أعمال بناء القدرات الخاصة بهم. يمكن دعم الشركات في مساعيها الداخلية لمنع الاحتيال، ويمكن تعزيز وسائل الإعلام في وظيفتها كحراس للإبلاغ علناً عن الفساد.

المشاركة الواسعة من المجتمع

قد يؤدي عدم التشاور مع المستفيدين النهائيين إلى مشاريع مساعدة غير مناسبة ومزيد من تهميش الأشخاص الأكثر تضرراً. لذلك، يجب أن تتمحور عملية المساعدة بأكملها للناس وأن تكون تشاركية. يجب أن يشارك جميع أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار، من تقييم الاحتياجات الأولية من خلال تصميم المشروع، والمشتريات، والتنفيذ، والتقييم، وإعداد التقارير. يمكن أن تساعد علاقة العمل الجيدة مع منظمات المجتمع المدني المحلية والمجتمعات المتضررة في تقليل أخطاء الاستهداف والتوزيع ومنع زيادة العرض أو نقص العرض، وبالتالي ضمان أن تكون المساعدات موجهة بدقة وفعالة. يمكن لمشاركة المستفيدين تمكين المجتمعات المتضررة وتقوية شعورهم بملكية مشاريع الإغاثة وإعادة الإعمار. كما ينبغي التركيز على أهمية الاعتراف بالخبرات المحلية القائمة والقدرة الاقتصادية للمجتمعات المتضررة وإدماجها. إذا تم إنشاء صناديق استئمانيه لإدارة المساعدة الواردة، فيجب أن تحتوي مجالسها على شريحة متقاطعة من أصحاب المصلحة لضمان التمثيل الواسع.

الشفافية والمساءلة

لا يمكن ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة في عملية المساعدة إلا إذا كانت هناك أنظمة مناسبة للشفافية والمساءلة. هناك حاجة إلى إنشاء آليات لتتبع ورصد تدفقات المعونة من المصدر إلى المستخدم النهائي. يمكن تعزيز شفافية تقييم الاحتياجات الأولية وتحديد المستفيدين المحتملين من خلال إجراء هذه التقييمات من قبل الفرق بدلاً من الأفراد لضمان الإشراف المتبادل. يجب تمكين جميع أصحاب المصلحة من تلقي المعلومات المناسبة التي يمكن الوصول إليها والمنسقة والفهم بسهولة فيما يتعلق بآليات التمويل ونهج الإغاثة وإعادة الإعمار. يحتاج متلقو المساعدات بشكل خاص إلى معرفة مزايا الإغاثة والتعويضات التي يحق لهم الحصول عليها. قد يكون استخدام اللغات المحلية وطرق الاتصال الشعبية ضرورياً لتحقيق هذا الهدف وان يتم تسليط الضوء على المخاطر المتزايدة لتجاوز إجراءات الشراء والتعاقد في حالات الكوارث. ومن ثم فمن الأهمية بمكان إيلاء اهتمام خاص لآليات الشفافية فيما يتعلق بعمليات المشتريات العامة من أجل منع الفساد. من المفيد للحكومات ومقدمي المساعدات الاتفاق على إجراءات شراء موحدة بدلاً من تطبيق العديد من قواعد الشراء. حيثما أمكن، ينبغي استخدام الإجراءات الوطنية. على الرغم من أن بعض الانحراف في ممارسات الشراء المعيارية قد يكون حتمياً، نظراً لضرورة العمل العاجل في حالات الكوارث الطبيعية، إلا أنه يلزم الحفاظ على الحد الأدنى من معايير العطاءات التنافسية وتوثيق العقود بشكل صحيح. آليات المساءلة القوية هي عامل حاسم آخر في كبح الفساد. وفقاً لـ (Wiehen, 2005)، تشير المساءلة الكاملة إلى قدرة الحكومات ومقدمي المساعدات على المساءلة الكاملة أمام مؤسساتهم، وأمام أي هيئات رقابة خارجية، والمستفيدين النهائيين من المساعدات، من أجل الاستخدام السليم للموارد. ومع ذلك،

إلى جانب الحكومات ووكالات المعونة، يحتاج أصحاب المصلحة الآخرون مثل قادة المجتمع، أيضًا، إلى إلزام أنفسهم بالمساءلة عن جميع أنشطتهم. في هذا السياق، تعتبر آليات التدقيق الداخلي والخارجي أدوات لا غنى عنها. على الرغم من أن آليات التدقيق عادة ما تدخل حيز التنفيذ في مرحلة لاحقة، لا سيما في العمليات الإنسانية قصيرة المدى، إلا أنها تلعب دورًا رادعًا مهمًا. ومع ذلك، يجب وضع طرق إضافية وأكثر إلحاحًا تسمح بالكشف عن الاختلاس أو تحويل الأموال أثناء استمرار المشروع. في هذا السياق، قد تكون الرقابة من قبل المجتمعات ومشاركتها فعالة بشكل خاص. باختصار، تسمح الإجراءات الشفافة وآليات المساءلة السليمة لجميع أصحاب المصلحة بتقييم النوايا والإجراءات المتخذة في عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار، وبالتالي ضمان الشعور بالانتماء وتعزيز الثقة المتبادلة. إن ضرورة قيام جميع المؤسسات المعنية بالإفصاح عن أنشطتها ونواياها تضغط عليها للتصرف بأمانة وتوجيه المساعدة إلى المستفيدين الأكثر احتياجًا.

المراقبة والإبلاغ والتقييم

يمكن أن تكون المراقبة وإعداد التقارير والتقييم أدوات حاسمة للمساءلة وتقليل مخاطر الفساد. ومع ذلك، فهي لا تكون فعالة إلا إذا تم تنفيذها بشكل مستقل عن المسؤولين عن تنفيذ البرنامج. على الرغم من أن الرقابة الداخلية ضرورية، إلا أنه يجب استكمالها بقدرة مراقبة خارجية مستقلة. يجب تمكين منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المستفيدة من مراقبة تدفقات المساعدات وتقييم النتائج الوسيطة والنهائية لمشاريع الإغاثة وإعادة الإعمار. ستتمكن آليات الشكاوى الفعالة موظفي الوكالة ووسائل الإعلام والجمهور العام من الإبلاغ عن حالات الانتهاك والفساد المتوقعة طوال عملية المساعدة. لكن مناهج المراقبة والتقييم التي يقودها المجتمع، والتي تسمى أيضًا "تدقيقات الأفراد"، لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا سمحت البيئة بحرية التعبير والرأي. في غياب هذا الشرط، من الضروري توفير قنوات مجهولة للإبلاغ عن الفساد وحماية فعالة للمبلغين عن المخالفات حتى يتمكن الأشخاص من الإبلاغ عن الانتهاكات بحرية.

إنشاء آليات التنفيذ

لا يمكن أن تكون أنظمة تقديم الشكاوى والإبلاغ عن الفساد فعالة بشكل كامل إلا إذا كانت هناك تدابير إنفاذ للتعامل مع مزاعم الفساد. تحتاج الحكومات ووكالات المعونة إلى وضع سياسات تحدد بوضوح كيفية التعامل مع الفساد داخليًا، ويجب إنفاذ العقوبات المحددة بشكل فعال. هناك دعوات لإنشاء نظام خارجي مثل أمين المظالم الإنساني الدولي بصلاحيات قانونية أو إدارية محددة للتحقيق في مزاعم الفساد وحوادث سوء التصرف والتحقيق والمعاقبة.

7.8. تخطيط المشاريع الخاصة للبلدان النامية

إن العديد من البلدان النامية، بينما تشارك في العديد من برامج الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية الأخرى، لا تعتمد عليها للحصول على المساعدة المالية فقط بل التقنية للأشغال العامة على الرغم من ان لديها موظفي تخطيط وهندسة متعلمين وذوي خبرة في المنظمات الحكومية، قادرون تماما على تحديد وتخطيط وتنفيذ وتشغيل أنظمة البنية التحتية. قد يستخدمون و / أو يعتمدون مبادئ توجيهية وممارسات، أو قد يتبنوا مناهج ومعايير مختلفة (على سبيل المثال، عند النظر في أدوار تحليل التكلفة -المنفعة في تحديد أولويات المشاريع أو الأهمية النسبية للتأثيرات البيئية والاجتماعية) التي تعتبر أفضل لتلبية احتياجات وأهداف بلدانهم.

تشارك الوكالات الحكومية والشركات الخاصة للمخططين والمهندسين والمنظمات غير الربحية في البلدان المتقدمة اقتصاديًا في مجموعة متنوعة من دراسات ومشاريع وبرامج البنية التحتية في البلدان النامية. كما أن المؤسسات المصرفية في البلدان الأكثر ثراءً منخرطة بشكل كبير، إما من خلال تقديم القروض مباشرة أو في ترتيب الحزم المالية. هناك حاجة لبرامج المساعدة الفنية والمالية هذه، لأن البلدان النامية تعاني من نقص خطير في واحد أو كليهما من العناصر الحيوية المطلوبة لتنفيذ الدراسات والمشاريع والبرامج الفنية، الموارد النقدية، ولا سيما العملات الأجنبية العملات الصعبة، وكبار الموظفين ذوي المهن اللازمة لمهارات التخطيط للمشاريع وتنفيذها وتشغيلها. تنفذ الدول الأغنى برامج مساعدة فنية ومالية من خلال وكالاتها الخاصة، وهي أيضًا أعضاء في المنظمات الدولية التي تركز على المساعدات. نذكر من تلك الوكالات الدولية التالية:

African Development Bank (AfDB)	• بنك التنمية الأفريقي
Asian Development Bank (ADB)	• بنك التنمية الآسيوي
Asian Infrastructure Investment Bank (AIIB)	• البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية
Black Sea Trade and Development Bank	• بنك البحر الأسود للتجارة والتنمية
Caribbean Development Bank (CDB)	• بنك التنمية الكاريبي
Colombo Plan (CP)	• خطة كولومبو
Development Bank of Latin America (CAF)	• بنك التنمية لأمريكا اللاتينية
Eurasian Development Bank	• بنك التنمية الأوروبي الآسيوي
European Bank for Reconstruction and Development (EBRD)	• البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير
European Investment Bank	• بنك الاستثمار الأوروبي
Food and Agriculture Organization of the United	• منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

Nations (FAO)	
Inter-American Development Bank (IADB)	• بنك التنمية للبلدان الأمريكية
International Bank for Reconstruction and Development (IBRD; part of the World Bank Group)	• البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ جزء من مجموعة البنك الدولي)
International Development Law Organization (IDLO)	• منظمة قانون التنمية الدولية
International Fund for Agricultural Development (IFAD)	• الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
International Labor Organization (ILO)	• منظمة العمل الدولية
International Monetary Fund (IMF)	• صندوق النقد الدولي
International Organization for Migration (IOM)	• المنظمة الدولية للهجرة
International Red Cross (ICRC AND IFRC)	• الصليب الأحمر الدولي (اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)
Islamic Development Bank (IDB)	• البنك الإسلامي للتنمية
Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA, part of the World Bank Group)	• الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، (جزء من مجموعة البنك الدولي)
Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)	• منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Technical Centre for Agricultural and Rural Cooperation ACP-EU (CTA)	• المركز الفني للتعاون الزراعي والريفي
United Nations (UN)	• الأمم المتحدة
United Nations Children's Fund (UNICEF)	• منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)	• مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
United Nations Development Program (UNDP)	• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
United Nations Population Fund (UNFPA)	• صندوق الأمم المتحدة للسكان.
United Nations Environment Program (UNEP)	• برنامج الأمم المتحدة للبيئة
United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR)	• مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
United Nations Industrial Development Organization (UNIDO)	• منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)	• مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
World Bank Group	• مجموعة البنك الدولي
World Food Program (WFP)	• برنامج الغذاء العالمي
World Health Organization (WHO)	• منظمة الصحة العالمية
World Trade Organization (WTO)	• منظمة التجارة العالمية

1.7.8. مجموعة البنك الدولي

نظرا للحجم الكبير من المساعدات التي يقدمها البنك الدولي في الظروف العادية او الاعادة الاعمار في البلدان النامية فإننا في هذا البند سنتفرد تعريف عن مؤسسات مجموعة البنك الدولي.

مجموعة البنك الدولي هي مجموعة من مؤسسات التنمية متعددة الأطراف التي تملكها وتخضع للمساءلة أمام الحكومات الأعضاء (189 دولة) تمارس هذه الحكومات وظيفة ملكيتها من خلال مجالس المحافظين التي يتم تمثيل كل دولة عضو فيها بشكل فردي. وقد تم تفويض جميع السلطات المخولة لمجلس المحافظين، باستثناءات قليلة، إلى مجالس المديرين التنفيذيين، الذين يتم تعيينهم أو انتخابهم من قبل الحكومات الأعضاء. يتم تعيين رئيس مجموعة البنك الدولي من قبل المديرين التنفيذيين. تضم مجموعة البنك الدولي اليوم خمس منظمات دولية: يتألف البنك الدولي (مجموعة البنك الدولي) من مؤسستين من مؤسسات مجموعة البنك الدولي، وهما:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) International Bank for Reconstruction and Development) الذي يساعد البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الفقيرة ذات الجدارة الائتمانية. افتتح البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الأصلية في المجموعة، أبوابه للأعمال التجارية في عام 1946. وهو اليوم أكبر مصدر للقروض القائمة على السوق للبلدان النامية وهو محفز رئيسي للتمويل المماثل من مصادر أخرى. تقرض الحكومات أو الهيئات العامة أو الخاصة بضمانات حكومية. يتم تمويله بشكل رئيسي من خلال الاقتراض في أسواق رأس المال الدولية. المؤسسة الدولية للتنمية (The International Development Association IDA) التي تركز على أفقر دول العالم. تم إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية في عام 1960 لتوفير التمويل بشروط ميسرة للبلدان منخفضة الدخل التي تفتقر إلى الجدارة الائتمانية للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. يتم تمويل المؤسسة الدولية للتنمية بشكل أساسي من المنح التي تتلقاها من الجهات المانحة في عمليات تجديد دورية.

يشمل ما تبقى من مجموعة البنك الدولي ثلاث مؤسسات إضافية تركز على تعزيز القطاع الخاص في البلدان النامية. هذه المؤسسات هي:

مؤسسة التمويل الدولية (The International Finance Corporation- IFC) تأسست مؤسسة التمويل الدولية في عام 1956 لدعم المشاريع الخاصة في العالم النامي من خلال توفير وتعبئة تمويل القروض والتمويل ومن خلال أنشطتها الاستشارية المتعلقة، من بين أمور أخرى، تنمية سوق رأس المال والخصخصة. كما تعد مؤسسة التمويل الدولية حافزاً رئيسياً لكل من الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. تعتمد أنشطة الإقراض والاستثمار في الأسهم على مبدأ تحمل مخاطر السوق إلى جانب المستثمرين من القطاع الخاص. بموجب شروط مواد الاتفاقية، لا يمكنها قبول الضمانات الحكومية

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار The Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA) تم إنشاء وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف في عام 1988 لتقديم التأمين غير التجاري ضد مخاطر الاستثمار والخدمات الفنية التي تساعد على تعزيز تدفقات الاستثمار. ونشرت أيضاً معلومات عن فرص الاستثمار

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار The International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID). أُضيف المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار إلى عائلة البنك الدولي عام 1966 لتقديم خدمات التوفيق والتحكيم للنزاعات بين المستثمرين الأجانب والبلدان المضيفة التي تنشأ مباشرة عن الاستثمار

دورة المشروع. إن مفهوم "المشروع" الذي نشأ عند إنشاء البنك الدولي، والذي نصت عليه مواد الاتفاقية التي تم اعتمادها في مؤتمر بريتون وودز عام 1944، على أن "القروض التي يقدمها أو يضمها البنك، إلا في ظروف خاصة، تكون لغرض محدد مشاريع إعادة الإعمار أو التنمية".

اعتمد البنك الدولي سلسلة من خمس مراحل تشكل دورة المشروع:

- تحديد (الجدوى): تتعلق المرحلة الأولى من الدورة بتحديد أفكار المشاريع التي يبدو أنها تمثل استخداماً عالي الأولوية لموارد الدولة لتحقيق هدف تنموي مهم. يجب أن تلبى أفكار المشاريع هذه اختباراً أولياً للجدوى؛ أي أنه يجب أن يكون هناك بعض الضمانات بأنه سيتم العثور على حلول تقنية ومؤسسية -بتكلفة تتناسب مع الفوائد المتوقعة - واعتماد سياسات مناسبة. تؤدي مراحل التحديد والإعداد إلى تقرير جدوى يمثل الوثيقة الأساسية للمرحلة الثالثة وهي التقييم. لطالما تضمنت مرحلة تقييم البنك الدولي مراجعة للجوانب الاقتصادية والفنية والتجارية والمالية للمشروع، فضلاً عن الجوانب المؤسسية والتنظيمية والإدارية، كما تضمنت مؤخراً مراجعة للجوانب البيئية (بما في ذلك الجوانب الاجتماعية) الجوانب والاستدامة. يشبه نطاق التقييم الذي أوصت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للدول الأعضاء فيها (The Organization for Economic Co-operation and Development- OECD)

- **التحضير (التصميم):** بمجرد اجتياز فكرة المشروع اختبار تحديد/ الجدوى (الخطوة 1)، يجب أن تتقدم إلى النقطة التي يمكن عندها اتخاذ قرار حازم بشأن ما إذا كان يجب المضي قدمًا فيها أم لا. وهذا يتطلب صقلًا تدريجيًا لتصميم المشروع بجميع أبعاده -الفنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والمؤسسية، وما إلى ذلك.
 - **التقييم (الموافقة):** قبل الموافقة على القرض، عادة ما تتطلب الوكالات الخارجية عملية تقييم رسمية لتقييم سلامة المشروع بشكل عام واستعداده للتنفيذ. بالنسبة للاستثمار الممول داخليًا، يختلف مدى التقييم الرسمي اختلافًا كبيرًا وفقًا للممارسات الحكومية. بعض التقييم الواضح، مع ذلك، هو جزء ضروري، أو على الأقل مرغوب فيه، في عملية صنع القرار قبل الالتزام بالأموال
 - **تنفيذ:** تغطي مرحلة التنفيذ التطوير أو البناء الفعلي للمشروع، حتى النقطة التي يصبح فيها جاهزًا للعمل بشكل كامل. وهو يشمل رصد جميع جوانب العمل أو النشاط أثناء تقدمه والإشراف من قبل وكالات الرقابة داخل الدولة أو بواسطة المقرضين الخارجيين.
 - **تقييم الانجاز:** يسعى تقييم المشروع المكتمل إلى تحديد ما إذا تم تحقيق الأهداف واستخلاص الدروس من التجربة مع المشاريع التي يمكن تطبيقها على مشاريع مماثلة في المستقبل. على الرغم من أن بعض وكالات الإقراض مثل البنك الدولي تتطلب بشكل روتيني إجراء تقييم بأثر رجعي لجميع المشاريع التي تمويلها، إلا أن القليل من البلدان النامية قد أنشأت نظامًا شاملًا لتقييم نتائج حافظة استثمارات مشروعاتها
- في معظم الحالات، ينتج مشروع في دولة نامية عن اقتراح مقدم من كيان تشغيلي أو وزارة تنفيذية في قطاع اقتصادي معين، مثل الزراعة أو الطاقة الكهربائية. تؤثر الآثار السياسية للمشروع على صنع القرار على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية وقد تكون القوة الدافعة الرئيسية في البلدان النامية ذات القيادة القوية على المستوى الوطني. يتم إجراء بعض الفرز للمشاريع على المستوى الوطني، حيث يتم النظر في آثار المشروع على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الواسعة. ومع ذلك، من النادر أن (على هذا المستوى) يتم تقييم آثار المشروع في بلد نامي بشكل كامل من حيث آثاره في قطاع اقتصادي معين، وعلاقاته المتبادلة مع قطاعات أخرى، واستدامته خلال فترات التخطيط والبناء والتشغيل وسداد القروض وما بعدها.

الفصل التاسع

استراتيجية الانتقال والخروج

1.9. استراتيجية الخروج Exit Strategy

اتفقنا سابقا انه في حال حدوث دمار وخسائر ناتجة عن كارثة طبيعية او ناتجة عن مواجهات عسكرية، فان الجهات المانحة والمنظمات الدولية ذات الشأن تتدخل حال ضعف الدولة وعدم قدرتها لمواجهة اثار الكارثة ومعالجة اثارها. التدخل الانساني من قبل مؤسسات الأمم المتحدة للإغاثة العاجلة له مدى وصلاحيات محددة وينتهي بانتهاء المرحلة.

من خلال ما طرح في الفصل الثاني عن الاغاثة والتنمية والتعافي المبكر فان الجهود الدولية الانسانية من خلال المساعدات الانسانية او تأهيل وتدريب الكفاءات وبناء المؤسسات في الدولة يجب الا ينتهي بخروج المؤسسة الدولية او توقف الدعم، بل يجب ان تستمر النتائج والانجازات الى الأجل والهدف المحدد. كثير من الدول المانحة تتجه نحو التنمية والتطوير في الدول المنكوبة لتحسين سبل العيش، وتأهيل الدولة لمواجهة الكوارث حال حدوثها. لذلك فان استراتيجية الخروج هي خطة تصف كيف ينوي البرنامج سحب موارده مع ضمان عدم تعريض إنجازات أهداف البرنامج (الإغاثة أو التنمية) لخطر التوقف او أن التقدم نحو هذه الأهداف سيستمر بإدارة محلية.

الهدف من استراتيجية الخروج هو ضمان استدامة التأثيرات بعد انتهاء البرنامج. يمكن أيضاً تحديدها بمعنى أوسع باعتبارها "استراتيجية الاستدامة" للبرنامج، والتي يمكن تحقيقها من خلال الخروج المتدرج staggered graduation من مناطق المشروع المحددة، أو الانسحاب المتزامن من منطقة البرنامج بأكملها، أو الانتقال إلى البرمجة المرتبطة في مناطق محددة. أثبتت استراتيجيات الخروج، عند التخطيط لها مع المجتمعات قبل الخروج، أنها تساهم في نتائج أفضل للبرنامج وتشجع التزام المستفيدين باستدامة البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لاستراتيجيات الخروج الجيدة؛

(أ) المساعدة في حل التوتر الذي قد ينشأ بين سحب المساعدة والالتزام بتحقيق نتائج البرنامج. هنا يجب التوضيح ان استراتيجية الخروج وتوقف الدعم لا يتم فجأة، وعلى علم وتخطيط مسبق مع الجهات المتلقية للدعم وذلك حتى تأخذ المؤسسة المضيفة هذا الأمر باهتمام حين التخطيط المستقبلي لعمل المؤسسة لمنع التوتر عند بدء الدولة المانحة في تطبيق بنود الاتفاق.

(ب) المساعدة في توضيح وتعريف دور الممول في المجتمعات المضيفة والشركاء الآخرين على أنه محدود زمنياً، مما يقلل من احتمالية سوء الفهم والتبعية المستقبلية. لا يوجد دعم دولي في العالم للدول المنكوبة مفتوح الأجل او دائم، غالباً ما تكون برامج محددة الاهداف والأجل، بل

تقتصر المساعدات والتدخلات في بناء البنية التحتية للتطوير وعلى الدولة ادارتها وتطويرها مستقبلا. ان لم يكن هذا معلوما من خلال استراتيجية الخروج الموضوعية منذ التخطيط للمساعدة قد لا تستطيع الدول المضيفة تحمل التكلفة وبالتالي يفشل المشروع بمجرد توقف الدعم من الجهة المانحة.

(ج) أن تكون حاسمة لبرامج الإغاثة التنموية لأنها توجه خطة استدامة البرنامج أو تخطط لمرحلته التالية.

على العكس من ذلك، بدون استراتيجيات الخروج، من المرجح أن تكون انتقالات البرنامج ومخارجه أكثر عشوائية. عادة ما يتم التخطيط لسياسة الخروج في بداية البرنامج. وتحديثه مع تطور البرنامج كما يجب على كل مشروع فردي أن يدمج استراتيجية خروج في تطويره. علما بأن المخططون لاستراتيجية الخروج هم جميع أصحاب المصلحة، على سبيل المثال الحكومة، شركاء المشروع، المجتمعات المتضررة. المنظمات والهيئات الرئيسية مثل السلطات المدنية أو إدارات البلدية التي ستستمر في القيام بدور إداري أو صيانة. المسؤولون عن رعاية المشاريع الفردية عند اكتمال البرنامج - قد يكون هؤلاء خلفاء مؤقتين أو منظمات محلية.

النقاط الرئيسية التي تغطيها استراتيجية الخروج

يجب مراجعة كل نشاط أو مشروع للنظر فيما يجب أن يحدث له بعد تسمية البرنامج "مكتمل". يجب أن تتضمن قائمة المراجعة ما يلي:

- من سيكون مسؤولاً عن التعامل مع النشاط؟ منذ البداية في التحضير للمشروع يتم تحديد الجهة المسؤولة عن النشاط كجزء مهم من استراتيجية الخروج لضمان استمرار العطاء والتطور وتحقيق هدف المشروع.
- ما هو دور السلطات المحلية؟ كثير من المشاريع واثناء التمويل لا توجد مشاكل تتعلق بالسلطات المحلية على اعتبار ان المشروع قائم بحد ذاته ولا يلزم ميزانيات او دعم لوجستي. من خلال استراتيجية الخروج قد توكل بعض المهام للشركاء المحليين والذين هم بحاجة الى دعم السلطات المحلية. لذلك ومنذ التخطيط للمشروع تعد السلطات المحلية شريكا في تخطيط استراتيجية الخروج لتوضيح دورها، ما يجب التحضير له من تدريب او بناء مؤسساتي قبل الخروج من المشروع وتوقف الدعم لتمكينها من المواصلة في دورها في المشروع لإنجاحه.
- هل هناك منظمة غير حكومية محلية أو وكالة، على سبيل المثال البلدية أو منظمة المجتمع التي ينبغي أن تنتقل إليها مسؤولية ادارة أنشطة المشروع؟ كما هو معروف من السهولة ان تجد راعي لمشروع ممول خارجيا من قبل المؤسسات المحلية. الا انه من الصعب ايجاد مؤسسة محلية تساهم في ادارة مشروع وتوقف الدعم عنه. لذلك تجد ان استراتيجية الخروج

ومنذ البدايات لدعم مشروع معين تبحث وتنسق مع جهة محلية مختصة لإدارة المشروع. من هنا نجد ان المؤسسات المحلية عند تبنيها ادارة مشروع بعد خروج الجهة المانحة قد تم التنسيق معها منذ البداية وتم المساعدة في بناء القدرات لديها لمواصلة النشاط.

● كيف سيتم نقل النشاط؟ من خلال خطة الخروج يتم توضيح كيفية نقل الانشطة الى الجهات المحلية، بالطبع بعد تدريبها وتأهيلها لتحمل المسؤولية. قد لا يتم نقل الانشطة بالكامل بل يمكن نقلها عبر مراحل. يمكن في البداية نقل الانشطة البسيطة حتى اكتمال عملية تأهيل وبناء قدرات المؤسسة للأغراض الأكثر تعقيدا.

● هل هناك مواصفات أداء يجب الحفاظ عليها؟ غالبا الخبرات الدولية أكثر الماما من الخبرات المحلية، عملية الخروج من البرنامج قد تتضمن خروج الافراد الدوليين من البرنامج لإحلال الخبراء المحليين. من هنا تبرز اهمية نقل الخبرات الى المحليين، هذا الأمر يتطلب تضمينه في استراتيجية الخروج من البرامج منذ البداية حتى يتم التدريب والانهاء منه مع التزامن مع خروج الخبراء الدوليين للبرنامج. من ناحية اخرى، قد يكون نوع الخدمات المقدمة من المؤسسة او المشروع حال وجود التمويل الدولي والخبراء الاجانب خدمة بمستوى راقى، خطة واستراتيجية الخروج تحرص على ان تستمر جودة الخدمة حتى عندما تدار المؤسسة محليا. هذا بدوره يتطلب تدريب ودعم للاستمرار في جودة الخدمة.

● كيف سيتم تمويلها؟ ليس بالضرورة ان يتوقف التمويل كله، بل في بعض المشاريع يسحب التمويل تدريجيا وتتوقف أنشطة المشروع التدريبية ايضا تدريجيا حتى اكتمال خطة تمكين السلطات المحلية من ادارة وتمويل المشروع بالكامل.

● كيف ستتم مراقبتها؟ عند اختلاف الافراد وانتهاء مرحلة تواجد الخبراء الاجانب وتوقف الدعم جزئي او كامل واستلام السلطات المحلية ادارة المشروع قد يتغير الاداء ويكون هناك انحراف عن اهداف المشروع. من المهم ان تتضمن استراتيجية الخروج تصميم أنظمة مراقبة الاداء لمنع او معالجة أي انحراف في تحقيق اهداف المشروع.

● ماذا سيكون دور المجتمع في الإدارة أو المراقبة؟ من خلال خطة استراتيجية الخروج يتم غالبا تحديد دور المجتمع في الادارة والمراقبة. قد تترك بعض الدول المانحة خطوط مجانية للجمهور لتقديم الشكاوى مباشرة او من خلال خلق نظام للشكاوى داخل المؤسسة اثناء ادارة الموظفين المحليين لها والاطلاع بشكل دوري عليها وكيفية معالجتها.

● هل المنظمات التي تخلف المانح بحاجة إلى أي تدريب؟ نظرا لان بعض الانشطة في المشاريع بحاجة الى تدريب طواقم فان استراتيجية الخروج تحدد تلك الانشطة ونقاط الضعف لدى المنظمات التي تخلفها في ادارة المشروع وتصمم برامج تدريب لسد الفجوة وتمكين المنظمات الخليفة لها بإدارة المشروع بنفس الكفاءة. يتم ذلك خلال عمل المنظمات الدولية في ادارة

المشروع حتى يتم تجهيز الطواقم المحلية، في كثير من الاحيان ترصد ميزانيات خاصة لهذا الأمر.

- ما هي الأصول التي يجب الاحتفاظ بها وأي منها يمكن نقله إلى من يخلفه؟ في كثير من المشاريع هناك ادوات او اصول ينتهي العمل بها ولا حاجة لها في المشروع عند تسليمه للجهات المحلية، وعلى النقيض هناك بعض الادوات والاصول يجب الاحتفاظ بها للجهات المحلية للتمكين من الاستمرارية في المشروع. طبيعة الانشطة وما يلزم من اصول لاستمرار العمل بنفس الكفاءة هي من يحدد هذا الأمر.

2.9. استراتيجية التخرج Graduation Strategy

يشير مصطلح "التخرج" إلى خروج برنامج من مجتمعات معينة أو موقع مشروع بمجرد تحقيق النتائج المرجوة. وبالتالي، فإن استراتيجية التخرج هي الخطة المحددة التي تصف كيف سيتم إعفاء المستفيد من المساعدة الإضافية مع ضمان عدم تعريض تحقيق هدف البرنامج (فيما يتعلق بذلك المستفيد المحدد) للخطر، وأن المزيد من التقدم نحو هذا الهدف سيتحقق. على غرار استراتيجية الخروج، فإن الهدف من استراتيجية التخرج هو ضمان استدامة الآثار بعد إعفاء المستفيد من برنامج أو تدخل معين. الهدف الأساسي لاستراتيجية التخرج هو افتراض أن المستفيد قد تم تأهيله بشكل كافٍ للقيام بالمرحلة التالية من المشروع بنفسه.

3.9. انتقال البرنامج Program Transition

يُعرّف انتقال البرنامج بأنه التغيير في نوع واحد من برامج المساعدة إلى نوع آخر كاستجابة مباشرة للحاجة على أرض الواقع. على سبيل المثال تغيير التدخل من حفر ابار الى تحلية مياه البحر لأغراض الاستخدام المنزلي. غالبًا ما يشير إلى التغيير من تركيز البرنامج إلى آخر. يحدث هذا عند تقييم المشروع ووجود عدم الجدوى من الاستمرار بنفس النهج لتحقيق هدف معين وذلك بسبب تغييرات داخلية او خارجية. يمكن التوقف عن حفر الابار إذا ازدادت نسبة التلوث في الخزان الجوفي عن الحدود الموصى بها. يتحول المشروع لتحلية مياه البحر مع العلم ان هدف المشروعين في النهاية هو الحصول على مياه صالحة للاستخدام المنزلي. كما ان انتقال البرنامج ممكن حدوثه عند التقييم البيئي لمشروع معين ولا يمكن التخفيف من الاضرار بل حينها يجب اللجوء للانتقال وتغيير البرنامج لتحقيق نفس الهدف بفكرة اخرى اقل ضررا وتأثير سلبي على البيئة. (راجع الفصل السابع، التقييم البيئي وتحديد البدائل).

4.9. مناهج عالمية لاستراتيجية الخروج

تصف دراسة أجراها (Levinger and McLeod 2002) استراتيجية الخروج بثلاثة مناهج؛ التقليل التدريجي Phasing down والتخلص التدريجي Phasing out والتخلص المرحلي Phasing over

التقليل التدريجي، يتم تقليل أنشطة البرنامج بينما يتم نقل برنامج أو جزء منه إلى منظمة مختلفة مع التقليل التدريجي. يؤدي التخلص التدريجي إلى سحب مشاركة الجهة المانحة دون تسليم البرنامج إلى منظمة أخرى. في بعض الحالات، تتم هذه الأساليب بطريقة متسلسلة؛ يتبع التقليل التدريجي التخلص التدريجي أو التخلص المرحلي، ومع ذلك، فإن تنفيذ أحد الأساليب يعتمد بشكل أساسي على الأهداف التنظيمية والبرنامج.

قد يهدف التقليل التدريجي إلى تمكين المانح من أن يصبح أكثر استراتيجية بموارده الشحيحة مع إعداد أصحاب المصلحة المحليين ليصبحوا أكثر قدرة على الحفاظ على نتائج البرنامج. في الواقع، يجب أن يضمن التقليل التدريجي أن التخفيض في المدخلات والأنشطة عدم التخفيض في فوائد البرنامج.

يهدف التخلص المرحلي إلى استمرار الخدمات أو الأنشطة الحيوية في ظل إدارة جديدة. وبناءً على ذلك، فهي تؤكد على القدرة المؤسسية في المنظمة التي تتولى المسؤولية من أجل استمرار نتائج البرنامج. أهداف التخلص تحقيق استمرارية المنافع بدون مدخلات خارجية، وأفضل نتيجة بعد التخلص هي الاكتفاء الذاتي بينما الأسوأ هو خسارة الفوائد المكتسبة أثناء التدخل بعد التخلص التدريجي.

إلى جانب الأهداف التنظيمية، تحدد طبيعة البرنامج إلى حد كبير كيفية تفعيل الخروج. كقاعدة عامة، تقترح البرامج التي تتطلب استمرار توفير الموارد والإشراف نهج التقليل التدريجي. وبخلاف ذلك، قد تختار البرامج نهج التخلص المرحلي (Rogers, 2004). في بعض الحالات، لا يكون التخلص التدريجي والتخلص المرحلي مختلفين تمامًا أو يستبعد أحدهما الآخر (Lewis, 2016). على الرغم من قيام الجهة المانحة بإلغاء دعمها تدريجياً، فإن بعض المكونات الرئيسية يتم نقلها إلى أصحاب المصلحة المحليين أو غيرهم من المنظمات أثناء أو كفترة انتقالية. لذلك فإن هذا يطمس الخط الفاصل بين التخلص التدريجي والتخلص المرحلي.

بالنسبة للتخلص المرحلي، قد يتولى مجتمع محلي أو مؤسسة دائمة رفيعة المستوى أنشطة البرنامج. أولاً، مع تولي المجتمع المحلي زمام الأمور، يعتمد النجاح على قدرة إدارة المجتمع، وإتقان المهارات التقنية اللازمة، والقدرة على الحصول أو خلق الموارد اللازمة لمواصلة الأنشطة ذات الصلة.

يجب تلبية هذه المعايير الثلاثة من أجل منظمة مجتمعية تعمل بكامل طاقتها للحفاظ على نتائج البرنامج. غالبًا ما تكون المؤشرات الواضحة ضرورية لتحديد المستوى الحالي لقدرة المجتمع الفنية والمؤسسية، وإظهار التغييرات في القدرات عندما يقترب البرنامج من الخروج. وبالتالي تساعد المؤشرات في تقييم مدى استعداد منظمة المجتمع لتولي أنشطة البرنامج الرئيسية، ويجب أن تكون جزءًا من استراتيجية تتجاوز المرحلة.

عند توفير الموارد ضرورية للحفاظ على نتائج البرنامج، قد تتطلب المنظمات المجتمعية التمكين القانوني، على سبيل المثال أولاً، فرض رسوم على المستخدم أو تلقي الإعانات الحكومية. ثانيًا، إن تولى مؤسسة دائمة رفيعة المستوى تنوي دمج برنامج في نظام الدعم الحكومي الحالي. لكي يكون الالتزام الحكومي للحفاظ على البرنامج مثاليًا يجب أن يكون استمرار الموارد أو الموظفين أو مدخلات البنية التحتية أمرًا بالغ الأهمية. يصبح هذا التكامل مهمًا بشكل خاص عندما يكون فرض رسوم على المستخدم لاسترداد التكلفة غير ممكن لأسباب قانونية أو ثقافية أو اقتصادية، ويكون التمويل الخارجي نادرًا. يفترض هذا النهج أن الحكومة قادرة على دعم الأنشطة لتحقيق أهداف البرنامج. لكن العديد من البلدان النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة أو الإرادة السياسية لتعبئة الموارد المتاحة.

يجب أن يستند القرار بشأن نوع التخلص التدريجي الذي يجب اعتماده إلى تحليل دقيق لديناميكيات السلطة والموارد المتاحة والقدرات التقنية والإدارية والقيم الثقافية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة لأنها تختلف على نطاق واسع عبر المجتمعات والوكالات الحكومية. بشكل عام، أفضل النتائج متوقعة عندما توفر الحكومة المركزية الموارد والتفويض القانوني لأنشطة البرنامج بينما يتولى المجتمع المحلي المسؤوليات عن تنفيذها.

إذا كانت نتائج البرنامج قادرة على الاكتفاء الذاتي، فقد لا تبدو استراتيجيات الخروج ضرورية. تحدث بعض نتائج الاستدامة الذاتية مع إنشاءات البنية التحتية أو تغييرات السلوك. على الرغم من أن بناء البنية التحتية يبدو دائمًا جاهزًا قبل الخروج، فمن المرجح أن يتطلب صيانة بمرور الوقت. بدون توفير الموارد وآلية للصيانة، من المحتمل أن تتدهور البنية التحتية. في هذه الحالة، يسمح التقليل التدريجي لأصحاب المصلحة الرئيسيين أن يكونوا مسؤولين عن صيانة البنية التحتية لاستدامتها. التغييرات السلوكية التي ينوي البرنامج إحداثها من المرجح أن تحدث الاكتفاء الذاتي إذا كانت الفوائد المرتبطة بتغييرات السلوك معلومة جيدًا.

ومع ذلك، ينشأ التحدي عندما يكون هدف البرنامج، في الواقع، هو توسيع أو توسيع نطاق التغييرات المفيدة بعد الخروج من البرنامج. تعتبر قابلية التوسع في البرنامج والاستدامة كفاءات فنية ونظام مؤسسي معمول به (Oswald & Ruedin, 2012). قد يتولى أصحاب المصلحة المحليون الجزء المتعلق بالأجهزة الفنية، ولكن الجزء الخاص بالبرنامج المؤسسي خاصة ببيئة

التمكين غالبًا ما يكون خارج نطاق خطة الخروج من البرنامج. من هنا يمكن وضع تعريف مبسط لكل من استراتيجيات الخروج الثلاثة:

1. التقليل التدريجي phasing down

التقليل التدريجي هو تخفيض تدريجي لأنشطة البرنامج، وذلك باستخدام المجتمعات المحلية / المستفيدين للحفاظ على فوائد البرنامج بينما يقوم الراعي الأصلي (أو الوكالة المنفذة أو المانح) بتقديم موارد أقل. غالبًا ما يكون التقليل التدريجي مرحلة أولية للتخلص التدريجي و / أو التخلص على مراحل.

2. التخلص التدريجي phasing out

يشير هذا إلى انسحاب الراعي من المشاركة في البرنامج دون تسليمه إلى مؤسسة أخرى لمواصلة التنفيذ. من الناحية المثالية، يتم إنهاء البرنامج تدريجياً بعد تحقيق تغييرات دائمة أو ذاتية الاستدامة، مما يلغي الحاجة إلى مدخلات خارجية إضافية. يمكن تصميم البرامج منذ البداية لغرس المعرفة والمهارات قبل التخلص أو تحقيق فوائد ملموسة للسماح بالتخلص التدريجي دون تعريض النتائج المرجوة للبرنامج للخطر. وتجدر الإشارة إلى أنه في بعض الأحيان لا تتوافق دورات تمويل المشاريع دائماً مع الاحتياجات. قد تفرض دورات دعم وتمويل الجهات المانحة جداول زمنية مصطنعة للتخلص التدريجي من البرنامج.

3. التخلص المرحلي phasing over

النوع الثالث من نهج استراتيجية الخروج هو "التخلص المرحلي". في هذه الحالة، ينقل الراعي أنشطة البرنامج إلى المؤسسات أو المجتمعات المحلية. أثناء تصميم البرنامج وتنفيذه، ينبغي التركيز على بناء قدرات المجتمع بحيث يمكن أن تستمر الخدمات المقدمة من خلال الهياكل المحلية.

عند تطوير مرحلة من مراحل استراتيجيات الخروج، يجب مراعاة الأسئلة التالية:

(أ) ما مدى قوة شعور المجتمع بالملكية / الالتزام بمواصلة أنشطة البرنامج؟

(ب) إلى أي مدى يقدر المجتمع المحلي أنشطة البرنامج؟

(ج) ما هو مستوى الطلب على الخدمات "على مراحل"؟

(د) هل لدى أفراد المجتمع والمجموعات ومقدمي الخدمات المعرفة والمهارات اللازمة لتنفيذ أنشطة البرنامج؟

(هـ) هل المنظمات المحلية التي تنفذ الأنشطة المرحلية لديها قدرات مؤسسية وبشرية كافية؟

(و) هل الهياكل المستفيدة المسؤولة عن التنفيذ المرحلي للبرامج قادرة على الصمود أمام

الصدمات والتغيرات في البيئة السياسية والاجتماعية؟

ز) هل هناك خطة قابلة للتطبيق لتوريد الإمدادات الاستهلاكية (مثل أجزاء الصيانة / المدخلات) المطلوبة لتنفيذ الأنشطة؟

5.9. معايير الخروج

عبر السياقات والدوافع للخروج، يتم اقتراح مبادئ خروج شاملة؛ الشفافية والتضمين والقدرة على التنبؤ والالتزام والمرونة (Oswald & Ruedin, 2012). كما هو موضح في الجدول 1.9. بشكل فردي أو جماعي، يمكن استخدامها كدليل لعناصر استراتيجية الخروج التي ستتم مناقشتها في وقت لاحق. يمكن أن تكون المبادئ الخمسة بمثابة توجيه شامل لصياغة استراتيجية خروج فعلية وأنشطة متماسكة.

حددت المؤلفات الموجودة وإرشادات الخروج عدة عناصر لاستراتيجية خروج قابلة للتطبيق. من بينها تحديد جدول زمني للخروج، ووضع معايير محددة، وخطوات عمل للخروج، وتحديد الجهات الفاعلة الرئيسية، وبناء نظام للرصد والتقييم. وبالتالي سوف تتم مناقشتها بشكل مفصل.

1.5.9. تحديد الجدول الزمني للخروج:

من الناحية النظرية، لا ينبغي للمانحين الخروج حتى تحقيق استدامة فوائد البرنامج، ولكن في الواقع نادرًا ما يتم الخروج مع ضمان استدامة الفوائد بسبب القيود المالية أو المؤسسية لصياغة وتنفيذ خطة خروج قوية. يعد التخطيط للخروج، عملية معقدة تتضمن تطوير مجموعة من استراتيجية الخروج والمعايير الخاصة بها ونظام المراقبة. أنشطة الخروج هذه تحتاج إلى إعادة تقييم باستمرار في سياق الظروف المتغيرة. وبالتالي، ينبغي التخطيط لها في المراحل الأولى من تصميم البرنامج لتأمين مهلة للتعديل والتوافق والموارد المطلوبة.

منذ بداية البرنامج، يجب على جميع أصحاب المصلحة، وخاصة أصحاب المصلحة المحليين، أن يعرفوا بالتأكيد بأن الخروج سيحدث. من المحتمل أن يؤدي هذا الإدراك إلى التخلص من الشعور بالاعتماد على البرنامج والاستياء من الخروج. والأهم من ذلك، أنه يحفز أصحاب المصلحة على الاعتماد على الذات من خلال تعزيز قدراتهم التقنية والمؤسسية. يمكن توقع شعور أكبر بالملكية المحلية لأن أصحاب المصلحة المحليين هم جزء من تخطيط الخروج (روجرز، 2004). ميزة أخرى لتحديد جدول زمني في المراحل المبكرة هي أنه يوفر وقتًا كافيًا لإيجاد وسائل لخلق الموارد اللازمة، والتخطيط لنقل الموظفين إلى البرامج الأخرى ذات الصلة بعد الخروج. قد يكون الموظفون المدركون للجدول الزمني للخروج المواءمة بشكل أفضل لتنفيذ أنشطة الخروج بفعالية وكفاءة (Louis, 2016). لذلك، فإن تحديد جدول زمني للخروج في وقت مبكر يقلل من احتمال انسحاب البرنامج دون إعداد مناسب أو الانتقال ببساطة من دورة إلى أخرى. تحدد مدة البرنامج أيضًا جدولًا زمنيًا للخروج. مع برنامج مدته عام واحد، سيتم وضع وتنفيذ استراتيجية الخروج

والأنشطة ذات الصلة ضمن إطار زمني ضيق مع وجود مجال ضئيل للتعديل، مقارنةً ببرنامج طويل المدى (Gardner et al., 2005).

الجدول 1.9. خمسة مبادئ للخروج وإجراءات إرشادية لكل مبدأ، (Hyejin Lee, 2017)

المبدأ	تفاصيل المبدأ	إجراءات
الشفافية	- خطة الخروج على أساس التواصل الشفاف حول الأنشطة ذات الصلة - تأكيد على إطلاع جميع أصحاب المصلحة على متى ولماذا وكيف يحدث الخروج	- التنسيق والاستفادة من قنوات الاتصال المفتوحة للإبلاغ / شرح الأسباب والأساليب والجدول الزمنية للخروج مع التوضيح
التضمين	- إشراك أصحاب المصلحة في المناقشات حول الخروج	- تحديد أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة بوضوح من خلال مشاركتهم - إعداد اجتماعات على أساس منتظم وتشمل الكل أو المفتاح أصحاب المصلحة لمناقشة استراتيجيات الخروج
القدرة على التنبؤ	• استخدم نتائج البرنامج وتأثيره في صناعة قرارات مبررة بشأن الخروج	• اعداد جلسات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لفهمهم لمقاييس النتائج وتقييم الأثر
المرونة	• تضمين مساحة لتعديل البرامج وتعديل خطط الخروج والأنشطة • المرونة في حالة حدوث تغييرات مفاجئة في مكونات البرنامج والتمويل	- اعداد اجتماعات منتظمة لأصوات أصحاب المصلحة المسموعة والمنعكسة - الحصول على اتفاق مع أصحاب المصلحة بشأن تعديلات الخطة والأسباب الكامنة وراءها
الالتزام	• تحديد وإدارة المخاطر والفرص المرتبطة بخروج أصحاب المصلحة المحليين	• تحليل المخاطر والفرص المرتبطة بالخروج من أجل أصحاب المصلحة ، وصياغة الحلول المحتملة للمخاطر - الاعتراف بالجوانب العاطفية للحرمان المحتمل لأصحاب المصلحة عن طريق الخروج

يجب تحديد جدول زمني للخروج بطريقة تدريجية ومرنة. يسمح الخروج التدريجي للوكالات المنفذة بمراقبة مكونات البرنامج التي تم إنشاؤها بقوة، وتقديم برامج تكميلية حسب الحاجة. بالإضافة إلى ذلك، يسمح الخروج التدريجي لأنشطة البرنامج التي تسترشد بأهداف البرنامج بتطبيق الدروس المستفادة على الأنشطة اللاحقة أو البرامج المماثلة أو التخطيط الاستراتيجي التالي. علاوة على ذلك، يمكن لأصحاب المصلحة بناء الخبرات في العمليات المستقلة قبل الخروج. يمكن لهذه الخبرات تقييم قدراتهم الفنية والإدارية والمؤسسية. إن درجة المرونة مع الجدول

الزماني للخروج مهمة أيضاً حيث يمكن أن تتغير مكونات البرنامج أو الظروف الخارجية أثناء دورة تمويل البرنامج. تجعل المرونة التعديلات غير المخطط لها ولكنها ضرورية أكثر قابلية للتنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، يجب مراعاة الجداول الزمنية للخروج مع البرامج المماثلة حول موقع البرنامج. في بعض الحالات، تؤدي الجداول الزمنية المنسقة للخروج بين البرامج ذات الصلة إلى تأثيرات تآزرية للحفاظ على الفوائد.

2.5.9. معايير الخروج المحددة والقياس

يجب وضع معايير الخروج مثل إنجازات أهداف التأثير أو التقدم المحرز نحو النتائج المستدامة والاتفاق عليها. يتمثل الدور الرئيسي لمؤشرات الأثر في اقتراح ما إذا كانت مكونات البرنامج الرئيسية فعالة ومستدامة. يجب أن تكون مؤشرات الأثر الجيدة لتقييم الأثر محددة وقابلة للقياس والتحقق وواقعية ومحددة زمنياً (WFP, 2005). وبالتالي فإن مؤشرات التأثير هي وسيط جيد لقياس الاستعداد للخروج. ومع ذلك، فإن استخدام مؤشرات الأثر تنطوي على مخاطر. قد يكون مستوى التأثير المستهدف غير قابل للتحقيق على الجدول الزمني للخروج، وفي هذه الحالة تشير المؤشرات بدورها إلى الحاجة إلى تعديل الجدول الزمني للخروج. قد يؤدي استخدام مؤشرات الأثر للخروج إلى تثبيط تحقيق أهداف البرنامج. عندما يدرك أصحاب المصلحة المحليون أن الوصول إلى مستوى معين من هدف التأثير سيؤدي إلى سحب دعم البرنامج، فإن هذا يقلل من دافعهم لتحقيق هذا التأثير.

وبالمثل، إذا تم اعتبار الخروج تخلياً عن طريق إظهار أصحاب المصلحة المحليين للكفاءة، فإن دافعهم لتحقيق أهداف التأثير أو تعزيز قدراتهم الخاصة يتقوض. هذا هو التحدي الأساسي لاستراتيجية الخروج لأنه يعاقب الدافع والنجاح.

المعايير القياسية هي المؤشرات العملية والقابلة للقياس لمعايير الخروج، وينبغي أن تكون المعايير مرتبطة بعناصر برنامجية محددة سيتم التخلص منها تدريجياً أو زيادتها أو إلغاؤها. لذلك يجب أن يعتمد اختيار معايير الخروج على تحليل الجوانب الفعالة للبرنامج وتحديد المؤشرات التي تظهر بوضوح التقدم. يمكن التعبير عن المعايير القياسية نوعياً، ولكن من المرجح بشكل كمي مع النسبة المئوية أو التردد. بدلاً من مصطلح المعايير، تستخدم سياسة الخروج الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي على سبيل المثال مصطلح، "Triggers" "المحفزات" لوصف معيار يجب تحقيقه قبل الخروج. يمكن أن تكون العوامل المحفزة مؤشرات برنامجية وسياقية ونظامية وخارجية (WFP, 2005).

أخيراً، يجب تحديد خطوات العمل لتقييم وقياس المعايير المذكورة. وفقاً لذلك، يجب تحديد الأطراف المسؤولة أو الأفراد الرئيسيين لاتخاذ خطوات العمل هذه مع توضيح أدوارهم ومسؤولياتهم.

3.5.9. تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية

يعد تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية المحتملة والفعلية اختياريًا واعيًا لأنها تختلف في الخبرة والقدرات والموقع الجغرافي والتركيز والقيمة. على سبيل المثال، بنى بعضهم قدرة كافية لممارسة تأثير سياسي، ونشر أجندة معينة بينما البعض الآخر لا يفعل ذلك. قد يكون البعض على درجة عالية من الاحتراف مع موقع قوي على المستوى الوطني بينما البعض الآخر في مرحلة التطوير على صعيد محلي. ومع ذلك، فإن تحديد الفاعلين الرئيسيين والاستفادة من تعاونهم يمهد الطريق لخروج ناجح لأن فهمهم الواضح لأهداف البرنامج محتمل ان يوفر الدعم اللازم لتحقيق تلك الأهداف.

الخروج من البرنامج، بحكم تعريفه، يعني دائمًا تقريبًا نهاية التمويل والموارد الأخرى. لكن الفاعلين الرئيسيين قد يخططون ويساعدون في تعبئة الموارد الكافية للحفاظ على النطاق والجودة الضروريين للخدمات لتحقيق الفوائد المستدامة بعد الخروج. علاوة على ذلك، فإن الاعتراف بأهداف البرنامج يوضح الأدوار والمسؤوليات بين أصحاب المصلحة. هذا يقلل من سوء الفهم المحتمل لأنشطة الخروج والخروج، والاعتماد المستقبلي على الدعم الخارجي. لا تقل أهمية تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية عن اكتشاف ديناميكيات القوة الكامنة التي يمكن أن تلعب دورًا لتشكيل اتحاد ومناصرة بعضهما البعض لأنشطة الخروج.

الروابط الأفقية والرأسية ضرورية لاستدامة نتائج البرنامج وفوائده عندما تكون هذه الروابط وظيفية وقوية. الروابط الأفقية هي شبكات من مجموعات متشابهة أو أفراد رئيسيين، وتوفر اتصالاتهم المنتظمة مصدرًا للمعلومات والدعم والمساعدة المتبادلين، كما تحافظ على الروح المعنوية والتحفيز مرتفعة. الروابط العمودية، من ناحية أخرى، هي شبكات مع منظمات ذات مستوى أعلى. تتلقى الجهات الفاعلة المحلية أو ذات المستوى الأدنى موارد من تلك المنظمات مثل الإمدادات الاستهلاكية أو التدريب، والمساعدة الإدارية بما في ذلك الإشراف، والسلطات القانونية.

يمكن أن تؤثر جودة العلاقة على جودة الخروج. تميل الجهات الفاعلة الرئيسية غير المنخرطة في تخطيط الخروج إلى العثور على مخرج غير مقبول أو حتى أزمة. ومع ذلك، قد يساهم الفاعلون الرئيسيون المنخرطون بعمق والمطلعين في وضع نغمة إيجابية لأنشطة الخروج حتى لا تفقد الزخم. تجمع هذه النغمة الإيجابية مزيدًا من الدعم لخروج أكثر سلاسة عن طريق تحويل الرفض السلبي للخروج إلى مطالبة بالملكية.

مع الانسحاب وبعده، يمكن للمانحين وأصحاب المصلحة المحليين بناء علاقة جديدة بأدوار جديدة، بدلاً من إنهاء علاقاتهم القائمة بشكل مفاجئ؛ يتبنى المانحون دورًا استشاريًا بشأن المنظمات والأفراد المحليين بينما يتحمل هؤلاء الفاعلون المحليون مسؤوليات إدارة أنشطة

البرنامج. يمكن أن يضمن الارتباط بينهما أن تستمر نتائج البرنامج في كونها مفيدة، وألا يكون لها آثار ضارة أو تتدهور لاحقًا (Louis, 2016). باختصار، على الرغم من أن تحديد الفاعلين الرئيسيين يعد خطوة حاسمة للخروج، إلا أنه ينبغي بذل الجهود لتعزيز روابطهم من أجل شبكة أقوى وشراكة مع الجهات المانحة أو المنظمات الأخرى. من المحتمل أن ينتج عن ذلك تأثيرات تآزرية بين البرامج الأخرى ذات الصلة والوكالات الحكومية والجهات المانحة من خلال تبادل القنوات الإدارية والموارد المالية والبشرية والأفكار المبتكرة.

4.5.9. آلية المراقبة والتقييم

يجب مراجعة خطط الخروج بشكل دوري للتأكد من أنها مجدية وواقعية وتسير على المسار الصحيح. يوفر نظام مراقبة الخروج لأصحاب المصلحة درجة من المرونة ومساحة لتعديل خطط الخروج ضمن جدول زمني أو دورة تمويل.

عندما يمكن دمج نظام مراقبة الخروج في خطة مراقبة البرنامج الشاملة، فإنه يقلل من عبء جهود المراقبة ويزيد من الموارد المخصصة لخطة المراقبة لكل من أنشطة الخروج وأنشطة البرنامج. على سبيل المثال، عندما لا يتم تخصيص تمويل مراقبة الخروج بشكل كافٍ، البرنامج العام يمكن أن يساعد نظام المراقبة في جمع البيانات حول بعض مؤشرات الخروج. وهذا يوفر الموارد النادرة لتشغيل نظامي رصد منفصلين في برنامج واحد.

هناك ثلاثة تدابير شاملة لتقييم فعالية استراتيجية الخروج المعتمدة، سواء كان تأثير البرنامج مستدامًا أو موسعًا أو حتى يتحسن بعد الخروج من البرنامج؛ تستمر أنشطة البرنامج بنفس الشكل أو بصيغة معدلة؛ ويستمر النظام المتطور في العمل بفعالية (Gardner et al., 2005). ومن المفارقات أن نجاح استراتيجية الخروج المعتمدة لا يمكن تقييمها بسهولة بدون تقييم ما بعد الخروج الذي نادرًا ما يتم تنفيذه. تميل معظم التقييمات إلى إجرائها في نهاية دورة البرنامج، ولا تعود إلى موقع البرنامج بعد بضع سنوات من الخروج. يمكن أن توفر تقييمات ما بعد الخروج، إذا تم إجرائها بشكل صحيح، دليلاً أقوى على فعالية استراتيجيات الخروج المعتمدة، وتحديد العوامل التي تتنبأ بالاستدامة طويلة الأجل لنتائج البرنامج الرئيسية. تُعزى ندرة تقييمات ما بعد الخروج إلى دورة تمويل البرنامج التي بالكاد تسمح بالعودة بعد انتهاء دورة تمويل البرنامج. وبالتالي، يجب تأمين التمويل للتقييم المنهجي لما بعد الخروج من أجل

[1] تحديد فعالية استراتيجية الخروج،

[2] تحديد عوامل الخروج الناجح،

[3] واستخلاص الدروس من عمليات الخروج المستقبلية من البرامج المماثلة.

ومع ذلك، ينشأ تحدي التقييم عندما يتم تنفيذ استراتيجية الخروج في ظل السياقات المتغيرة. في مثل هذه الحالات، فإنه قد يكون من المستحيل عمليًا فصل العوامل التي أدت إلى خروج ناجح

من العوامل الأخرى التي أحدثتها التغييرات في السياقات. على سبيل المثال، عندما تصوغ الحكومة المستفيدة سياسة محددة لدعم البرنامج أو القطاع، يمكن أن تُعزى فوائد البرنامج المستدام بعد الخروج جزئياً أو كلياً إلى الدعم الحكومي. أو عندما يكون هناك اضطراب سياسي أو كارثة طبيعية في موقع البرنامج، سيكون من غير المنطقي إلقاء اللوم فقط على استراتيجية الخروج على الفوائد المتوقفة.

يمكن للمبادئ والعناصر التوجيهية لاستراتيجية الخروج أن تساعد بشكل جماعي في صياغة استراتيجية الخروج. يلخص الجدول 2.9. كل عنصر مع اعتبارات ملحوظة للخروج على مستوى البرنامج.

من المعلوم الآن ان تخطيط الخروج قبل بدء البرنامج وتنفيذ استراتيجية الخروج يقلل من التحديات التشغيلية ويحتمل أن يحسن نتائج البرنامج. يتطلب ذلك تكامل استراتيجية الخروج مع تصميم البرنامج، مع وضع جدول زمني للخروج في أقرب المراحل الممكنة. بينما قد تظهر تحديات مثل التغييرات الجذرية في الخطط، أو انتهاء البرنامج قبل الأوان، أو دوران الموظفين، فإن توقع التحديات المحتملة والاستعداد لها يجب أن يكون جزءاً من استراتيجية الخروج. تعتبر معايير الخروج ومقاييسها مهمة لأنها تقيم الاستعداد للخروج.

يجب أن تكون هذه المعايير قابلة للقياس وسهلة التفسير. على الرغم من أن المعايير الشاملة لا ينبغي أن تخضع للتغيير دون مبرر مقنع، إلا أنه يجب مراعاة المرونة في تعديلها المحتمل. اعتماداً على طبيعة البرنامج وأهدافه، قد تختلف درجة أو احتياجات مشاركة أصحاب المصلحة المحليين.

ومع ذلك، فإن أصحاب المصلحة المحليين يلعبون دائماً دوراً حاسماً في الخروج الناجح وكذلك تنفيذ البرنامج. يعد تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين خطوة واحدة نحو الخروج السلس. والربط الفعال بينهما هو خطوة أخرى لإبراز أوجه التآزر والتواصل مع الشركاء المحتملين الآخرين من أجل تحديد الموارد والانتهاج التدريجي المحتمل. تكمن الصعوبة في تحفيز أصحاب المصلحة المحليين وتحفيزهم على المساعدة في أنشطة الخروج خاصة عندما تكون الموارد المالية محدودة للحوافز الاقتصادية وبرامج التدريب أو إعادة التدريب. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون عملية تحديد وربط أصحاب المصلحة الرئيسيين حساسة لديناميكيات السلطة والأعراف الاجتماعية أو الثقافية. يمكن أن يؤدي الانتهاك الاجتماعي لها إلى انسحاب أصحاب المصلحة الرئيسيين أو رفض التعاون. لا تهدف مراقبة أنشطة الخروج أبداً إلى المعاقبة على الأخطاء، ولكن توجيهها إلى الاتجاه الصحيح من أجل الخروج الناجح. الحذر في تقييم الخروج هو أنه لا يمكن تقييم الخروج حقاً حتى يوفر تقييم ما بعد الخروج دليلاً تجريبياً على هذا الخروج.

كما ذكر، نادراً ما يتم إجراء مثل هذا التقييم بسبب مشاكل التمويل بعد نهاية دورة التمويل أو انتهاء العقد. يجب أن يُنظر إلى الخروج على أنه إنجاز وليس فشلاً عندما يتم بشكل صحيح

وبطريقة تدريجية وحساسة ومرنة. يمكن أن يضمن الخروج الاستراتيجي من تمكين الجهات الفاعلة المحلية وتحويل ديناميكيتها للحفاظ على نتائج البرنامج وفوائده.

6.9. عمليات التسليم handover processes

يجب أن يتم التسليم بشكل رسمي، بحيث يكون الجميع على دراية بوقت حدوثه والتزامات التسليم المتفق عليها؛ التي تدخل الجهات الفاعلة الجديدة في عمليات التسليم؛ وإعادة الالتزامات من قبل الشركاء الحاليين التي تحتاج إلى الاعتراف. يمكن أن تكون استراتيجيات الخروج، عندما يتم التخطيط لها وتنفيذها بشكل صحيح، نقطة انطلاق لتنمية محسنة ومستدامة.

يتم تسليم مشاريع مثل إعادة بناء المساكن إلى المجتمعات بعد الانتهاء. ومع ذلك، حتى في المشاريع التي تم فيها تلبية المعايير / مؤشرات الإنجاز / النجاح بشكل مُرضٍ ويمكن لوكالة التعافي وإعادة الإعمار الانسحاب مع ضمان المعايير التالية:

1. المجتمع على استعداد لتحمل المسؤولية عن المنازل.
2. الامتثال لمعايير الحد من مخاطر الكوارث ووضع استراتيجيات مثل آليات تحويل المخاطر.
3. المجتمعات على دراية بأدوارها ومسؤولياتها.

في حالة الحاجة إلى مرحلة انتقالية، يمكن للوكالة أن تسحب كل الدعم الآخر ولكن تشرف على المجتمع / البرنامج حتى يتم استيفاء مؤشرات الاستعداد للتحويل الكامل. يتم الإعلان عن التدقيق الاجتماعي والمالي للمشروع مع النتائج والدروس المستفادة وما إلى ذلك أو يتم تقديمه في ورشة عمل / ندوة، بحضور جميع أصحاب المصلحة، سيعطي هذا صبغة من الشفافية والمصداقية في العمل المنجز.

قد يتم نقل جميع الأصول المرتبطة مباشرة بموقع المشروع والتي تؤدي إلى استدامة المشروع، إلى جانب المنتجات المعرفية إلى المنظمات المجتمعية CBOs إلى جانب الأنظمة الأخرى الموضوعة لصيانة الأصول. يجب أن يتم بناء القدرات لاستخدام الأصول بطريقة ذات مغزى بالتوازي بحيث يمكن الحفاظ على الأصول بعد مرحلة التعافي. ضمان الحماية الفعالة ونقل المعرفة من خلال التوثيق، على سبيل المثال طورت BRR (راجع الفصل الثاني البند 11.2 حول تأسيس وكالة التأهيل وإعادة الإعمار الإندونيسية) في إندونيسيا، سلسلة من الكتب التعليمية حول جوانب مختلفة من التعافي وإعادة الإعمار حيث وثقوا جميع خبراتهم.

الجدول 2.9. العناصر المشتركة لاستراتيجية خروج قابلة للتطبيق مع المبادئ المركزية والتحديات المحتملة

عنصر	الاعتبارات الرئيسية	المبادئ المركزية	التحديات المحتملة
تحديد الجدول الزمني للخروج	- أنواع استراتيجية الخروج - دورة تمويل البرنامج - الأهداف التشغيلية - نقاط التفتيش الرئيسية على جدول زمني - الخروج من الجدول الزمني للبرامج المماثلة القريبة	- الشفافية في شرح مبررات الجدول الزمني للخروج - إدراج لضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة - المرونة لعكس آراء أصحاب المصلحة المحليين حول الجدول الزمني	- تغيير جذري في الخروج أو أنشطة البرنامج - انتهاء البرنامج قبل الأوان - كثرة دوران الموظفين
معايير الخروج المحددة والقياس	- معايير الخروج الشاملة - علامات لكل معيار - منهجية جمع البيانات والتحليل	- القدرة على التنبؤ مع مؤشرات الأثر القابلة للقياس - الشفافية في تبرير معايير الخروج والمعايير - المرونة لتعديل معايير الخروج والمعايير والأنشطة ذات الصلة	- صعوبة جمع البيانات في الوقت المناسب أو تفسير البيانات
تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية	- التزام الجهات الفاعلة الرئيسية لتولي الأدوار - مستوى القدرة الحالي للجهات الفاعلة الرئيسية - ديناميكيات السلطة والمصالح بين الجهات الفاعلة الرئيسية	- الشفافية مع معايير اختيار الفاعلين الرئيسيين - الالتزام بالنظر في المخاطر والفرص مع الجهات الفاعلة الرئيسية لتولي أدوارها	- صعوبة الحفاظ على تحفيز الجهات الفاعلة الرئيسية وتحفيزها ورضاها أثناء تولي الأدوار
آليات المراقبة والتقييم	- توافق مراقبة الخروج مع المراقبة الشاملة للبرنامج - المراجعة المنتظمة للخروج - تمويل التقييم اللاحق للخروج	- الشفافية في عملية المراقبة والتقييم - المرونة في تعديل طرق المراقبة	- نقص الموارد المالية والبشرية لرصد الخروج وتقييم ما بعد الخروج

10.9. الحال المتغير لوكالات التعافي وإعادة الإعمار بعد استراتيجية الخروج

المؤسسات التي تقوم بأدوار إضافية: عند تطبيق واطام استراتيجية الخروج بأي نوع من انواعها وتوقف تدخل الدول المناحة او المؤسسات الدولية الداعمة، فان المؤسسات المحلية هي من يتحمل الدور. بالطبع هذا يتطلب دعم حكومي لتلك المؤسسات وتغيير اللوائح الخاصة بالمؤسسة لإضفاء الشرعية للمهام الجديدة المنوطة بها. على سبيل المثال لا تزال بعض المؤسسات التي أقيمت في ولاية تاميل نادو في أعقاب كارثة تسونامي بجنب الى جنب مع الدول المناحة ومدعومة خارجيا، تعمل ولكن بتفويض أكثر من قبل الحكومة المحلية لتتمكن من القيام بدور المنظمات الدولية المنسحبة تبعا لخطط استراتيجية الخروج. حيث انها اكملت الدور عندما قررت الحكومة القيام بجولة ثانية من إعادة بناء المأوى حيث يتم إعادة بناء جميع المنازل المعرضة للخطر على بعد كيلومتر واحد من الساحل، أو على بعد 200 متر من النهر، كمنازل مقاومة للكوارث بمساعدة البنك الدولي المالية. تم تنفيذ هذا من خلال برنامج التعافي من حالات الطوارئ الناجمة عن كارثة تسونامي (Tsunami Emergency Reconstruction Program- TERP) وهي مؤسسة تم انشاؤها للتعاطي مع الدول المناحة والمنظمات الدولية الاغاثية اثناء مرحلة الاغاثة بحيث ساعدت ايضا الدول المناحة من تطوير قدرات تلك المؤسسة للتعامل الدائم مع اعادة الاعمار.

تحويل مؤسسة قائمة إلى هيئة دائمة: تم اتباع هذه الممارسة بشكل رئيسي في السنوات السابقة، عندما كانت الاستجابة للكوارث هي القاعدة أكثر من إدارة الكوارث، ولم تكن هناك مؤسسات حكومية لإدارة الكوارث بطريقة مخططة.

التسليم إلى الإدارات التنفيذية: هذه هي استراتيجية الخروج الأكثر شيوعًا المتبعة حيث غالبًا ما يتم دمج الأنشطة غير المباشرة في خطط العمل السنوية للإدارات المعنية.

تبع ذلك في إندونيسيا وسريلانكا وجزر المالديف. مرت إندونيسيا بمرحلة تحضيرية عندما ركزت على بناء قدرة الإدارات التنفيذية للتعامل مع البنية التحتية والأصول التي تم إنشاؤها واستخدامها بشكل فعال.

إذا تم التخطيط للخروج مباشرة من صياغة إطار التعافي، فيمكن دمج الأساليب والأنشطة المطلوبة لجعله سلسًا في إطار العمل نفسه، والأموال المخصصة في الميزانية لبناء القدرات.

المراجع العربية

- أمين محمد حطيط. 2006. حرب 2006 على لبنان.. خلفية وأداء ونتائج. مقالة منشورة على موقع الجزيرة. <https://www.aljazeera.net/opinions/2006/8/15>
- صحيفة الاخبار. حجم الخسائر وفوضى التقديرات. https://al-akhbar.com/Archive_Sixth_War/189583 الموقع بتاريخ 29.10.2021
- على ابو شهلا. 2014. استراتيجيات مواجهة تحديات اعادة الاعمار في قطاع غزة. غزة- فلسطين
- منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي. 2017. اقتصاديات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. DOI: 5-1085-4648-1-978/ 1596.1
- ناهض عيد. 2015. تقرير حول بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في إعادة الإعمار. عدت لصالح الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة/ أمان. غزة-فلسطين
- ويندي بولان وعمار عزوزو أوف أروب أند بارتنز. 2019. وثيقة توجيهية 11. الدمار واعادة الاعمار "الصراع في المدن والدولة المتنازع عليها" ملخص باللغة العربية. إنترناشيونال ليتمد، لندن.

المراجع الأجنبية

- Active Learning Network for Accountability and Performance in Humanitarian Action (ALNAP) and ProVention Consortium. 2007a. Slow-onset disaster: drought and food and livelihoods insecurity: Learning from previous relief and recovery responses (www.alnap.org).
- Albert Lester, 2017. Project Management, Planning and Control Managing Engineering, Construction and Manufacturing Projects to PMI, APM and BSI Standards Seventh Edition. Butterworth-Heinemann. ISBN: 978-0-08-102020-3.
- Alison Gardner, Kara Greenblott and Erika Joubert . 2005. What We Know About Exit Strategies – Practical Guidance for Developing Exit Strategies in the Field September 2005
- ASEAN Secretariat, 2010. A Bridge to Recovery: ASEAN’s Response to Cyclone Nargis. http://www.gripweb.org/gripweb/sites/default/files/documents_publications/A%20Bridge%20to%20Recovery.pdf
- ASEAN Secretariat, 2010. A Humanitarian Call: The ASEAN Response to Cyclone Nargis <http://www.aseansec.org/publications/nargis/1.pdf>
- Asian Development Bank ADB, 2008. Disaster management: A disaster manager’s handbook. <http://www.adb.org/publications/disaster-management-disaster-managers-handbook>
- Badescu, G. 2017. Post-War Reconstruction in Contested Cities: Comparing Urban Outcomes in Sarajevo and Beirut, in J. Rock-Rokem and C. Boano (eds.) Urban Geopolitics: Rethinking Planning in Contested Cities. London: Routledge, pp.17-32.
- Bakir, P.G. 2004, “Proposal of a national mitigation strategy against earthquakes in Turkey”, Natural Hazards, Vol. 33 No. 3, pp. 405-425.
- BBC News, 2018. <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-43030459> accessed in 29th October, 2021.
- Bird, D.K., Chague-Goff, C. and Gero, A. 2011, “Human response to extreme events: a review of three post-tsunami disaster case studies”, Australian Geographer, Vol. 42 No. 3, pp. 225-239
- Boano, C. 2009, “Housing anxiety and multiple geographies in post-tsunami Sri Lanka,”Disasters, Vol. 33 No. 4, pp. 762-785.
- Canterbury Earthquake Recovery Authority (CERA) 2013, “Canterbury Earthquake Recovery Authority”, available at: <http://cera.govt.nz/>.

- Chang Y., S. Wilkinson, R. Potangaroa, E. Seville, 2012. Managing resources in disaster recovery projects, Eng. Construct. Architect. Manage. 19 (5) (2012) 557–580.
- Clinton, W.J. 2006, “Lessons learned from tsunami recovery: key propositions for building back better”, special envoy for tsunami recovery, Office of the UN Secretary-General, New York, NY.
- Cluster Working Group on Early Recovery, 2008. Guidance Note on Early Recovery. <http://ochanet.unocha.org/p/Documents/Guidance%20note%20on%20Early%20Recovery.pdf>
- Comerio M.C., 1998. Disaster Hits Home: New Policy for Urban Housing Recovery, Univ of California Press, 1998.
- Dias, P., Dissanayake, R. and Chandratilake, R. 2006, “Lessons learned from tsunami damage in Sri Lanka”, Proceedings from ICE Civil Engineering, Vol. 159 No. 2, pp. 74-81.
- Disaster Recovery Toolkit . 2015. Tsunami Global Lessons Learned Project Asian Disaster Preparedness Centre (ADPC) for the Tsunami Global Lessons Learned Project - Steering Committee. ISBN 978-1-942960-00-3 [ewww.adpc.net/tgllp/drt](http://www.adpc.net/tgllp/drt)
- DN and PA. 2008, “Disaster and development in south Asia: connects and disconnects”, South Asia Disaster Report, Duryog Nivaran and Practical Action, Colombo
- Edgington D.W., 2017. Building back better’ along the Sanriku coast of Tohoku, Japan: five years after the ’3/11’ disaster, Town Plan. Rev. 88 (6) (2017) 615–638.
- Environmental and Social Management System (ESMS) Manual, 2016. www.iucn.org/esms
- Faas, A. J., and Roberto E. Barrios. 2015“Applied Anthropology of Risk, Hazards, and Disasters.” Human Organization, vol. 74, no. 4, Society for Applied Anthropology, 2015, pp. 287–95, <https://www.jstor.org/stable/26536807>.
- Fallah S. Hosseini nejad J. 2018. The role of non-governmental organizations in disaster management: a case study of bam earthquake, Iran. Journal of disaster and emergency research. 2018; 1(1): 43-50.
- Federal Emergency Management Agency (FEMA). 2000, “Rebuilding for a More Sustainable Future: an operational framework”, (FEMA) report, Washington, DC.
- Gardner, A., Greenblott, K., & Joubert, E. 2005. What we know about exit strategies. Practical guidance for developing exit strategies in the field.

- German Technical cooperation Agency (GTZ), 2007, Data sheets for ecosan projects, 023 – ACTS Eco-friendly Public Toilet Centre, Bangalore, India; Gnanakan, K., S.S. Wilson, Wafler, M., Heeb, J.; Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ) GmbH, ecosan program.
- Global Corruption Report 2006. Edited by Jana Kotalik and Diana Rodriguez. Published by Pluto Press. ISSN 1749–3161. https://images.transparencycdn.org/images/2006_GCR_HealthSector_EN.pdf
- Global Facility for Disaster Reduction and Recovery (GFDRR). 2015. Guide to Developing Disaster Recovery Frameworks: Sendai Conference Version. March. <http://bit.ly/1iH7kh5>
- Government of Sri Lanka (GoSL) 2005a, “Post-tsunami recovery and reconstruction strategy”, Government of Sri Lanka Report, Colombo.
- Halvorson, S.J. and Hamilton, J.P. 2010, “In the aftermath of the Qa’yamat: the Kashmir earthquake disaster in northern Pakistan”, *Disasters*, Vol. 34 No. 1, pp. 184-204.
- Horney, C. Dwyer, M. Aminto, P. Berke, G. Smith, 2017. Developing indicators to measure post-disaster community recovery in the United States, *Disasters* 41 (1) (2017) 124–149, <https://doi.org/10.1111/disa.12190>.
- <http://www.recoveryplatform.org/assets/publication/BRR%20Book%20Series%20-%20Book%2012%20-%20Institution.pdf>
- Hyejin Lee, 2017. Exit Strategy for Aid Programs: Planning Exit before Entering. *International Journal of Social Science Studies* Vol. 5, No. 7:22-28.
- International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, Geneva (IFRCC), 2012. Post-disaster community infrastructure rehabilitation and (re)construction guidelines 1210102 04/2012 E 500
- IRP & UNDP, 2011. Guidance Note on Recovery: Governance. <http://www.unisdr.org/we/inform/publications/16774>
- James Lee Witt Associates. 2005. Building Back Better and Safer: Private Sector Summit on Post-Tsunami Reconstruction, James Lee Witt Associates LLC, Washington, DC
- Jeffrey Diefendorf. 1993. *In the Wake of War: The Reconstruction of German Cities after World War II*. 1st Edition. Oxford university Press. ISBN-13: 978-0195072198
- Jordan E., A. Javernick-Will.2012. Measuring community resilience and recovery: a content analysis of indicators, in: Paper Presented at the Construction Research Congress 2012:

- Construction Challenges in a Flat World, Proceedings of the 2012 Construction Research Congress, 2012.
- Kennedy, J. 2009, “Disaster mitigation lessons from ‘build back better’ following the, 26 December 2004 Tsunamis”, in Ashmore, J., Babister, E., Kelman, I. and Zarins, J. (Eds), *Water and Urban Development Paradigms*, Taylor and Francis Group, London, pp. 297-302.
 - Khasalamwa, S. 2009, “Is ‘build back better’ a response to vulnerability? Analysis of the post tsunami humanitarian interventions in Sri Lanka”, *Norwegian Journal of Geography*, Vol. 63 No. 1, pp. 73-88.
 - Levinger, B., & McLeod, J. 2002. *Hello I must be going: ensuring quality services and sustainable benefits through well-designed exit strategies*. Newton, MA: Education Development Center Inc.
 - Lewis, S. 2016. *Development a Timeline for Exit Strategies: Experiences from an Action Learning Set with the British Red Cross, EveryChild, Oxfam GB, Sightsavers and WWf-UK*. INTRAC Praxis Paper, 31.
 - McCurry, J. 2011, “How past Japan earthquakes prepared nation for today’s historic temblor (World)”, *The Christian Science Monitor*, 11 March, Boston, MA.
 - Mercer, J. 2010, “Disaster risk reduction or climate change adaptation: are we reinventing the wheel?”, *Journal of International Development*, Vol. 22 No. 2, pp. 247-264.
 - Moats, J.B, T.J. Chermack, L.M. 2008. Dooley, Using scenarios to develop crisis managers: applications of scenario planning and scenario-based training, *Adv. Develop. Hum. Resour.* 10 (3) (2008) 397–424.
 - Moatty A., F. Vinet, 2016. *Post-disaster recovery: the challenge of anticipation*, in: Paper Presented at the E3S Web of Conferences, 2016.
 - Nathan, S. 2016, “After shock (cover story)”, *Engineer* (00137758), Vol. 295 No. 7788, pp. 20-22.
 - Omidvar, B., Zafari, H. and Derakhshan, S. 2010, “Reconstruction management policies in residential and commercial sectors after the 2003 bam earthquake in Iran”, *Natural Hazards*, Vol. 54 No. 2, pp. 289-306.
 - Oswald, K., & Ruedin, L. 2012. *Empowerment sustainability and phasing out support to empowerment processes*: Paris: The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD).

- Palliyaguru, R., Amaratunga, D. and Haigh, R. 2010, “Integration of ‘disaster risk reduction’ into infrastructure reconstruction sector: policy vs practise gaps”, *International Journal Disaster Resilience in the Built Environment*, Vol. 1 No. 3, pp. 277-296.
- Red Cross 2010, *World Disasters Report 2010 – Focus on Urban Risk*, International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, Geneva.
- Rehabilitation and Reconstruction Agency Badan Rearenessasi dan Rekonstruksi (BRR), 2009. 10 Management Lessons for Host Governments Coordinating Post-disaster Reconstruction. <http://www.recoveryplatform.org/assets/publication/BRR%2010%20Management%20Lessons%20for%20Host%20Governments.pdf>
- Rehabilitation and Reconstruction Agency Badan Rearenessasi dan Rekonstruksi (BRR). 2005. *Rehabilitation and Reconstruction Agency for Aceh and Nias. 2005 (BRR – Badan Rehabilitasi dan Rekonstruksi NAD-Nias. Govt. Indonesia.* <https://reliefweb.int/report/indonesia/indonesia-rehabilitation-and-reconstruction-agency-aceh-and-nias-brr-badan>
- Rogers, B. L. 2004. *Program Graduation and Exit Strategies: Title II Program Experiences and Related Research*. Retrieved from World Food Programme. (2005). *Exiting Emergencies: Programme Options For Transition From Emergency Response* Retrieved from <https://www.wfp.org/sites/default/files/Exiting%20Emergencies%20-%20282005%29.pdf>
- Sandeeka Mannakkara, Suzanne Wilkinson, 2014 "Re-conceptualising “Building Back Better” to improve post-disaster recovery", *International Journal of Managing Projects in Business*, Vol. 7 Issue: 3, pp.327-341
- Swiss Federal Institute of Aquatic Science and Technology (EAWAG), 2008, *Compendium of Sanitation Systems and Technologies*, Tilley, E., Lüthi, C., Morel, A., Zurbrügg, C., Schertenleib, R.; EAWAG SANDEC, Dübendorf, Switzerland.
- Tas, M. 2010, “Study on permanent housing production after 1999 earthquake in Kocaeli (Turkey)”, *Disaster Prevention and Management*, Vol. 19 No. 1, pp. 6-19.
- The Sphere Handbook: *Humanitarian Charter and Minimum Standards in Humanitarian Response*, fourth edition, Geneva, Switzerland, 2018. www.spherestandards.org/handbook
- The Sphere Project. 2011. *Humanitarian Charter and Minimum Standards in Humanitarian Response*. Geneva, 2011.

- Think Global Link Local (TGLL) Initiative, 2012. Handbook for Disaster Recovery Practitioners
- Think Global Link Local (TGLL) Project, 2009. The Tsunami Legacy: Innovations, Breakthroughs and Change. <http://www.recoveryplatform.org/assets/publication/the-tsunami-legacy.pdf>
- Transparency International. 2006. Corruption in Humanitarian Aid. Working Paper no. 03/2006. Available at: www.transparency.org/publications/publications/policy_papers/ti_pp_aid
- Twigg, 2004. Good Practice Review Chapter 17 Risk reduction after disaster. <http://www.bvsde.paho.org/bvsacd/cd46/disaster/cap17.pdf>
- UNDP and UNDRO, 1991. Rehabilitation and Reconstruction. <http://iaemeuropa.terapad.com/resources/8959/assets/documents/UN%20DMTP%20-%20Rehabilitation%20&%20Recovery.pdf>
- UNDP and UNDRO, 1992. An Overview of Disaster Management. <http://iaemeuropa.terapad.com/resources/8959/assets/documents/UN%20DMTP%20-%20Overview%20of%20DM.pdf>
- UNDP Indonesia, 2008. Project Facts: Aceh Government Transformation Programme. <http://www.undp.or.id/factsheets/2008/ACEH%20Aceh%20Government%20Transformation.pdf>
- UN-HABITAT United Nations Human Settlements Programme. 2008. People's Process in Post-disaster and Post-conflict Recovery and Reconstruction.
- United Nations Environment Programme and Skat – Swiss Resource Centre and Consultancies for Development, 2012. Sustainable Reconstruction in Disaster-Affected Countries Practical Guidelines. ISBN 978-3-908156-18-5
- United Nations General Assembly. 2016. Report of the Open-Ended Intergovernmental Expert Working Group on Indicators and Terminology Relating to Disaster Risk Reduction. Seventy-First Session, Item 19(c). A/71/644
- United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNISDR). 2015. The 2015 Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction. http://www.preventionweb.net/english/hyogo/gar/2015/en/home/GAR_2015/GAR_2015_3.html
- United Nations. 2015. Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development. A/RES/70/1.

- US Federal Emergency Management Agency. 2016. National Disaster Recovery Framework. Second Edition. US Department of Homeland Security. <http://bit.ly/2gdvYtz>
- Vanclay Frank. Ana Maria Esteves and Daniel M. Franks., 2015, Social Impact Assessment: Guidance for assessing and managing the social impacts of projects, available at http://www.iaia.org/uploads/pdf/SIA_Guidance_Document_IAIA.pdf.
- Victorian Bushfire Reconstruction and Recovery Authority (VBBRA) 2011, “24 month report”, Victorian Bushfire Reconstruction and Recovery Authority, Victorian Bushfire Reconstruction and Recovery Authority, Melbourne.
- Wiehen, M. 2005. Needs Assessment, Contracting, and Execution. Issue Paper for the ADB/OECD/TI Expert Meeting, Jakarta, 7-8 April 2005
- Willitts-King, B. & Harvey, P. 2005. Managing the Risks of Corruption in Humanitarian Relief Operations. Issue Paper for the ADB/OECD/TI Expert Meeting, Jakarta, 7-8 April 2005.
- World Bank, 2010. Safer Homes, Stronger Communities- A Handbook for Reconstructing after Natural Disasters. http://www.gfdr.org/gfdr/sites/gfdr.org/files/Chapter_17_Information_and_Communications_Technology_in_Reconstruction.pdf
- World Conference on Disaster Risk Reduction. 2015. Reconstructing After Disasters: Build Back Better. Issue Brief. Ministerial Roundtable. March 15
- Zhou H.J, J.A. Wang, J.H. Wan, H.C. Jia, 2010. Resilience to natural hazards: a geographic perspective, Nat. Hazards 53 (1) (2010) 21–41, <https://doi.org/10.1007/s11069-009-9407-y>.